

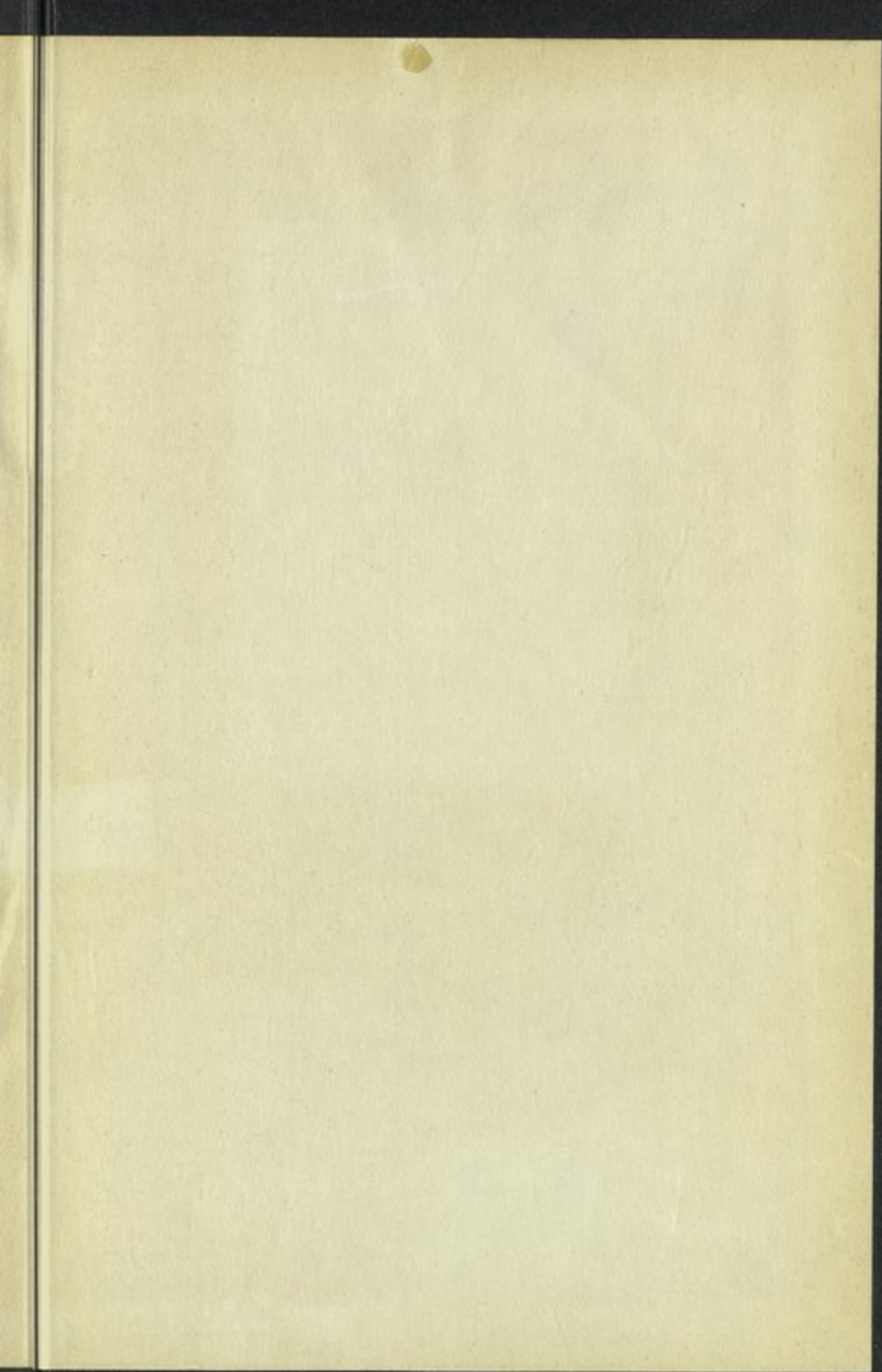
3
U4

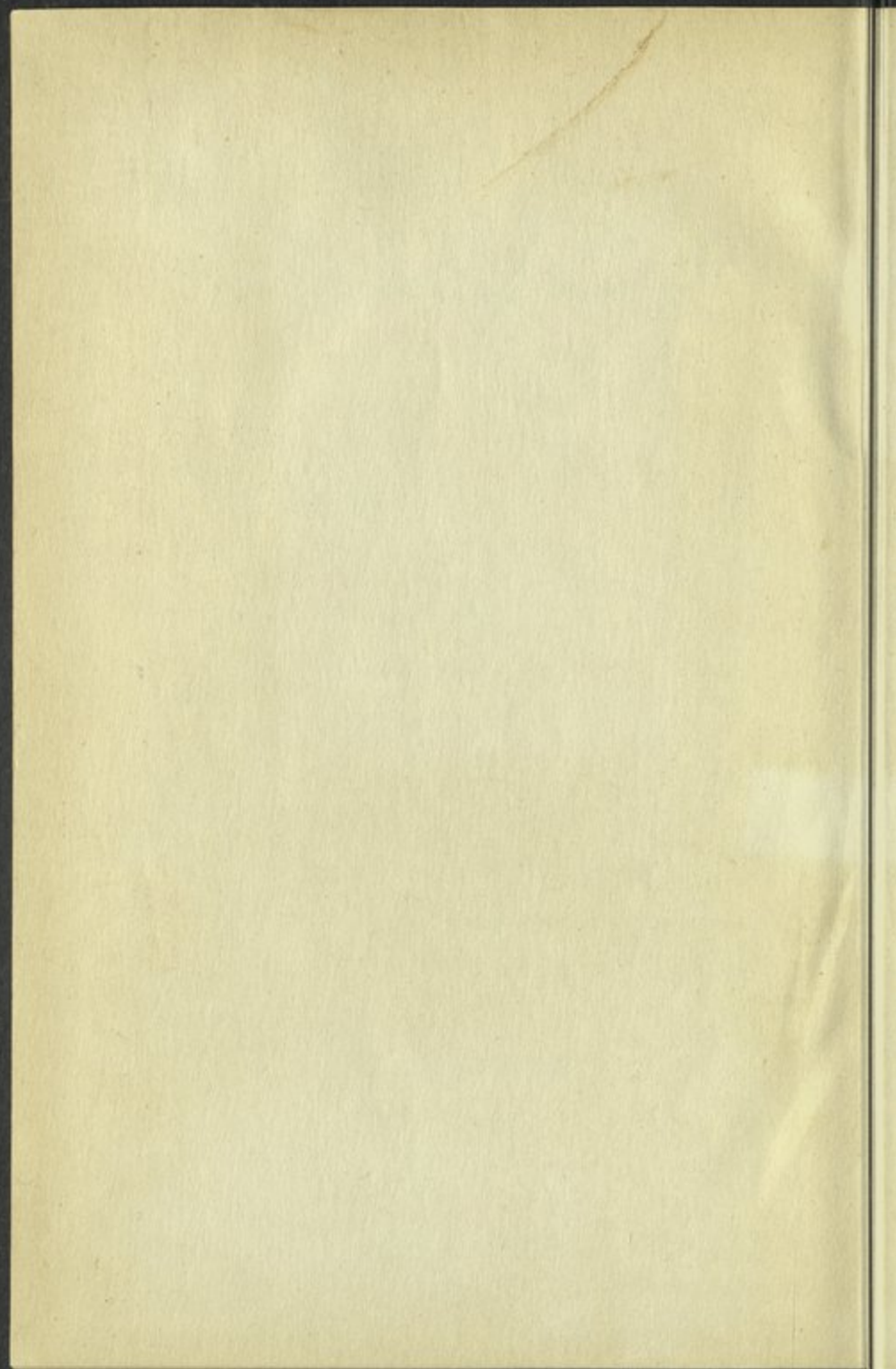
AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



تجلید صالح الدقو

تلفون ۲۲۲۹۷۷





320
U 486A
C.1

بحوث في السياسة

للمكتوب

المكتوب (المكتوب)

مدير معهد العلوم السياسية
وأستاذ العلاقات السياسية الدولية وعلم السياسة
جامعة فؤاد الأول

١٩٥٣

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد

(صبي وشركاه)

مطبعة العلوم ١٦٢ شارع الخليل



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

تنبؤ الدراسات السياسية اليوم مكانا هاما في ميادين الثقافة والبحث
العلمي في الجامعات ولدى رجال الفكر المشتغلين بالمسائل الاقتصادية
والاجتماعية والقومية والدولية والعاملين على اجتثاث أسباب التنازع والتطاحن
بين الأمم والساهرين على منع الحروب واستتباب السلام العالمي .

والاهتمام بالسياسة ليس بالأمر الحديث العهد ، فقد عنى القدماء
بدراسة مشكلات المجتمع وعالجوا أمراض الجماعة المعنوية كمفتاح علاج
أمراضها المادية وكأساس تحقيق سعادة البشرية ، كما بحثوا فن الحكم
وإدارة شئون الدولة وتنظيم الحكومة ، واختلفت آراؤهم في علاقات
الفرد بالدولة والحاكم بالمحكوم ، وفي تنظيم حياة الجماعة والأسرة وتدير
شئون الناس ومعاملاتهم ، وسالت الأقلام مدرارا في البحث عن وسائل
أسعاد البشرية وطرق إقرار السلام وحقق الدماء محافظه على حياة الفرد
ودفاعا عن حقه في حرية العيش على ظهر البسيطة .

وإن دراسات الظواهر الحية للمجتمع من مختلف نواحيه المادية
والمعنوية وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض في أحضانه ، وذلك في سبيل
تدعيم بنيانه وبحث أسباب التنازع والتدابير بين شتى الجماعات البشرية
والمجموعات الإنسانية المنظمة والشعوب والدول إن دراسات الظواهر
هذه تتطلب جهدا متواصلا وبحثا مسلسلا يتصل بشتى الدراسات الانسانية

الأخرى التي تتناول بحث حالة الحياة الاجتماعية وصورتها في توازنها أو اختلالها في فترة معينة ، ثم بحث مختلف العوامل والقوى التي تحرك الجماعة وتؤدي إلى تطورها المستمر ، فالدراسة السياسية والحالة هذه أبعد غورا وأصعب مراسا من دراسات العلوم الطبيعية والأشياء الملموسة في حياتنا الدنيا ، وخاصة إذا لاحظنا حدائنها وغموض حالات المجتمع وما يخيم عليه من ضباب وسحب وظلام مفاوزه ، مما يقتضى إلقاء أضواء وضاحة من الفروض ليس من السهل تسكوبها .

والسياسة كما ذكرنا معروفة منذ العهود الغابرة وقد استخدم اليونان القدماء كمدلول من مدلولاتها عبارة الديمقراطية ، وهي مأخوذة من ديموس Demos أى الشعب . وكراتوس Cratos أى السلطة ومعناها سلطان الشعب ، وعبارة الاقتصاد السياسى مؤلفة من ثلاث كلمات أغريقية ، هى المنزل والحكومة والمدينة ، ويعنى ذلك تدير حياة المدينة الأغريقية ، أى تنظيم علاقات الجماعة . وإذا رجعنا إلى عهد هوميروس وبياناته فى الباذة (من القرن الثانى عشر إلى القرن الثامن قبل المسيح) رأينا وصفا دقيقا لحياة الأسرة لدى اليونان ، كذلك مدينة أفلاطون Platon الشيوعية ثم انتقاد أرسطو Aristotle من المخلفات القيمة فى الدراسات والنقد والمحاولات لتشبيد صروح نظام يعالج مساوىء حياة الجماعة وأسباب نفور الناس والامهم من مساوىء الفوارق بين الطبقات ويحضهم على التعاون والتكاتف ، ولا ننسى بهذه المناسبة ذكر سياسة أثينا وأسس حياتها العامة القائمة على الحكم المباشر بواسطة المواطن الأثينى وسياسة اسبارطا القائمة على إدماج الدولة الفرد فيها وإخضاعه إلى قوانين لوكورج Lucurgue القائمة على تدخل الحكومة فى حياة الأسرة وتحديد الملكية الخاصة وإعدادها الجنود لحماية الدولة

وكفالتهم منذ ولادتهم حتى يصبحوا رجالا كبارا ، ولا ننسى عبارات
أرسطو في نقده الديمقراطية رغم تأييده لها بقوله إن إقامة صرحها أسهل
بكثير من المحافظة عليها ، وتحذيره المسؤولين من طبقة المرتزقة التي تنهات
عليهم وتفسر الفساد .

ونرى اليوم عالما تتنازعه أطاع فكرتين تستولى على لبي ماردين ،
جبارين ، مارد الديمقراطية أو الولايات المتحدة الأمريكية ، ومارد
الشيوعية أو روسيا السوفيتية ، وهذا العالم تهدده حتى تنافس على النفوذ
والسيطرة وتندرب بحرب عامة ضروس تذهب بالحرب والذسل فى شتى
البلدان ، وتودى بالمدينة الحديثة .

وتختلف آراء المفكرين فى وسائل علاج الحال ، فالبعض يحن إلى
حياة الماضى وحرىات القرن التاسع عشر وينبى على العالم ابتعاده عنها
ويسكى على العهد السعيد البعيد ، يوم كان موقف الدولة سليبا ، لا تهتم إلا
بالجيش والبوليس والقضاء وترك الناس لقوانين المنافسة والكفاح ،
ذلك العالم الذى تشبع بآراء فولتير وروسو وأحال القانون فيه تنظيم الحياة
العامة إلى الطبيعة التى تحبو الإنسان بعطفها . والبعض الآخر يرى أن
مفتاح إنقاذ العالم من ضائقاته والقضاء على أسباب المشاحنات ووضع
حد لا زلمات البشرية وضعف الانتاج وضيق أسباب الرزق فى توجيه
الحياة الحديثة فقد تغير وجه العالم وتعقد بناء الدولة تبعا لتقدم المدنية ،
والدولة ككائن اجتماعى يتعقد كالكائن الحى الذى بدأ بسيطا فى تركيبه
وتدرج إلى التعقيد ، مما يتطلب زيادة العناية به لعلاج أعضائه وتنظيم
دورته الدموية وتغذيته والكشف عن أسباب آلامه وتوجهه .

وتوجية الحياة الحديثة لا يتناول التنظيم الاقتصادى فقط ، بل يشمل

أيضا إشراف الدولة على حياة الأفراد الاجتماعية ومعاملات الناس
والسهر على راحة الفرد والمجموع بتصرفات إيجابية وبدخل مباشر وبرامج
محددة تنفذ على سنوات وتخرج من ضلوعها برامج أخرى باستمرار تنفيذها
للسياسة العامة للدولة. وهذا التوجيه ينظر إلى المنافسة نظره إلى مرض
خطير يعرض الجماعة إلى الانهيار والدمار، إذ كثيرا ما تصبح المنافسة
غير مشروعة، ويتمتع على الفرد دون رعاية وحماية أن ينزل إلى حلتها
ليفوز بالفرص التي تسنح له في ظل الديمقراطية السياسية والمساواة القانونية
للأفراد وفق تعاليم ثورات القرن التاسع عشر وفي مقدمتها الثورة الفرنسية.
كما يصعب على الدولة الناشئة ولم تملك بعد ناصية التصنيع ولم تدخل
بعد الصناعات الثقيلة في ديارها أن تنافس كبريات الدول الصناعية وأن
ترفع مستوى معيشة الفرد عندها، وأن تضي عليه وسائل الرفاهة والراحة
الحديثة، إذ كيف يمكنها أن تنزل إلى الميدان الدولي في ظل المنافسة
الحرّة لتسير في موكب الحضارة وتبلغ شأوكبريات الأمم الصناعية وتعالج
مشكلاتها الاجتماعية في حين أنها لا تستطيع أن تجارى هذه الأمم العريقة
في الصناعات وأن تنافسها في الأسواق العالمية، مما يحدو بها إلى ضرورة
تنظيم حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلى ضرب سياج من
الحماية على صناعاتها وهيكلها الاقتصادي لتنمو شجرة ثرائها وترعرع، وليمكنها
القضاء على أمراض المجتمع في عقور دارها وتوفير العمل والمعاش للواطن.
ويصعب على أسرة الدول المتعدية، في حياة سياسية حرة كما كان عالم
الماضي وكل شيء فيه متروك للبصادفات وللتنافس والصراع، أن ينعم
بالها، وأن تنفياً ظلال السلام وقد جنح ميثاق الأمم المتحدة نحو فكرة
وضع البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحماية حياة الفرد ولضمان
حريته في الحياة، وفي كسب عيشه وتوفير رزقه وأسرته.

كما جعل الميثاق في ديباجته أساس الحياة الدولية لإيمان أعضاء الأمم المتحدة : « بالحقوق الإنسانية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره . وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ، وذكر المبادئ التي تتعهد الأمم المتحدة بمراعاتها وهي « أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار ، وأن نضم قوانا لكي نحفظ بالسلم والأمن الدولي ، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا نستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة . وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الإقتصادية والإجتماعية للشعوب جميعها .

وهكذا يتطلب إسعاد المرء في حياتنا الحديثة المعقدة أن تنظم الدولة وأسرة الدول سياستها وفق التوجيه والتدخل مما لم يتصوره ويتوقعه عالم الماضي الذي أطلق الحريات من عقالها إلى أبعد الحدود ، وذهب في ذلك إلى إعتبار حق الملكية الفردية حقا مقدسا لا يمس ، ويلاحظ أن حق الملكية اليوم يخضع لكثير من الحقوق لشتى وسائل التنظيم والتوجيه . نرى علم السياسة اليوم واسع الأغراض متشعب النواحي على حدائته ، وهو علاوة على ذلك معقد التركيب شأنه شأن حياة الجماعة المعقدة بسير الدولة نحو التدخل والتصرف الإيجابي لتنظيم علاقات الأفراد وحياة المجموع ، ومهمة الباحث ليست بالمهمة الهينة فالأرض جدياء في حاجة ماسة إلى التعيد والإصلاح واعدادها للانتاج المثمر . وتشتمل بحوثنا على :

١ - علم السياسة وتعريفه ، وبيان طرق البحث بالتفصيل وأسس الدراسة مع مقارنة هذه الأسس والمقاييس بمثيلاتها في سائر العلوم .

٢ — تكوين الجماعة : خطوات نشأة الفرد والأسرة والقبيلة والدولة .

٣ — روح الجماعة : أثر طبائع الشعوب وروحها في اتجاهات الفرد والشعوب السياسية

٤ — عناصر الحياة السياسية : الفرد وعلاقته بغيره من الأفراد ، ثم علاقته بالدولة والمواطن ورجل السياسة ، والأحزاب والطبقات وسائر الجماعات الاقتصادية والثقافية وخلافها ، والتيارات والأفكار والمثل العليا ونزولها في ميدان التطبيق والتنفيذ ، وتفاعل القوى السياسية عن طريق التطور أو الثورة .

٥ — السلطة أو السلطان في الدولة : وأصلها وتكوينها وأركانها وبيان السيادة القومية وسيادة الشعب ووظائف السيادة .

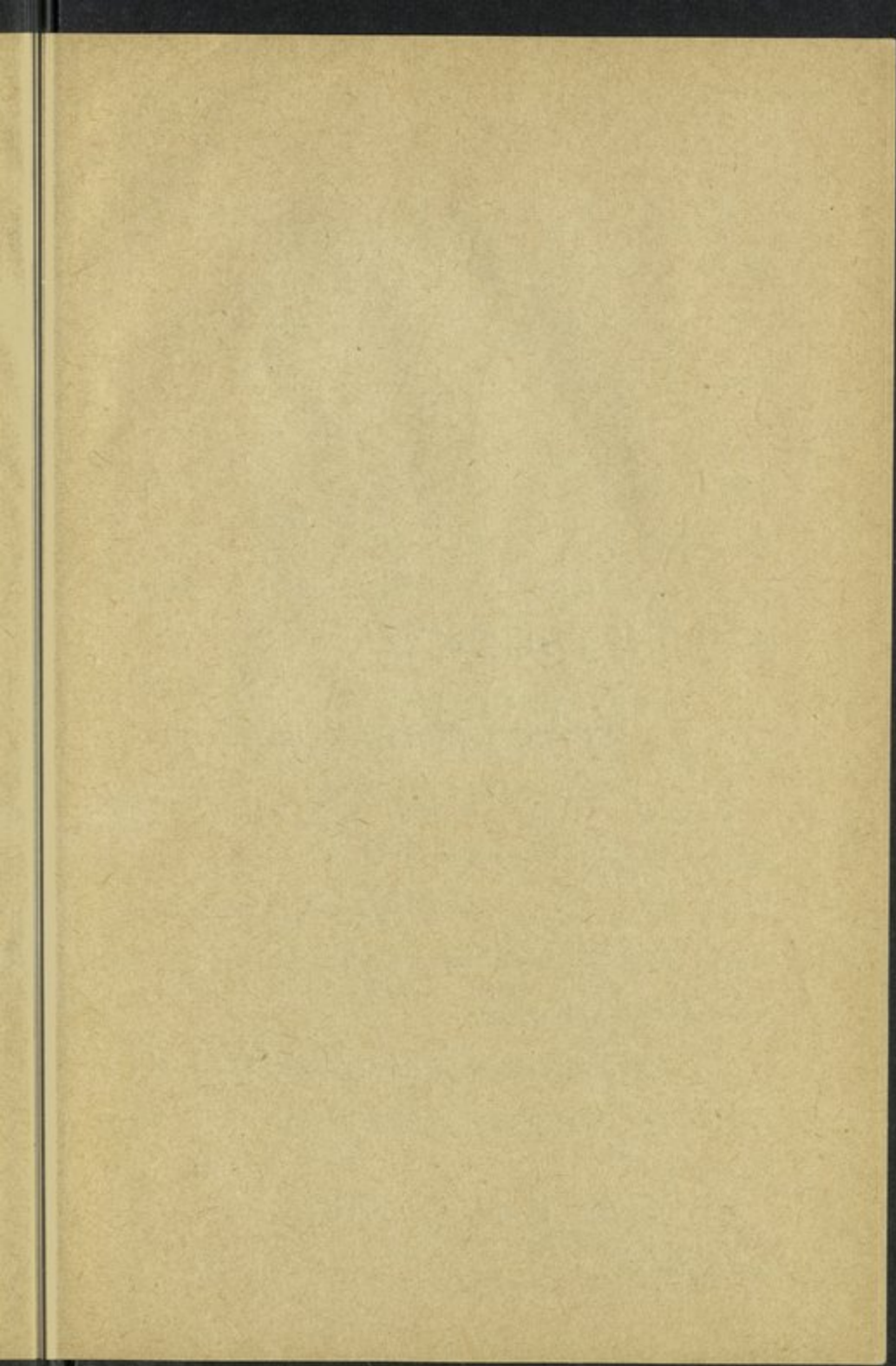
٦ — الثورات : أسبابها وقوانينها ومنطقها ، والمثل العليا التي ترمي إليها ومقارنتها بالثورة المصرية ومثلها العليا .

٧ — التيارات السياسية : الداخلية نظم الحكم وأهدافها في ظل الحياة الديكتاتورية والديموقراطية ، وخاصة النظم السياسية وأنواعها والحكومات وتكوينها ومهامها .

٨ — التيارات السياسية الخارجية : أداة النشاط السياسي الدولي وتنافس الدول في الميدان العالمي وفلسفة السلام والحرب وحقوق الإنسان اليوم .

٩ — الرأي العام والدعاية : ماذا يعني بالدعاية ، أهم أنواعها ، أثرها في ميدان السياسة .

المبحث الأول
علم السياسة



أهم مراجع البحث الأول

« دراسات في العلوم السياسية » لبوردو ، أربعة أجزاء ، باريس

من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ .

« Traité de Science Politique » par Burdeau, 4, vols, Paris de 1949 a 1952.

« مقدمة في العلوم السياسية » لشارل سيليه ، ثلاثة أجزاء ، محاضرات

معهد العلوم السياسية لسنة ١٩٥٠ إلى ١٩٥١ .

« Introduction à la Science Politique, » par Charles Celier, 3 vols, Cours de l'Institut d'Etudes Politiques 1950 - 1951 Paris.

« تاريخ النظريات السياسية » لموسكا ، ترجمة . جزء واحد ، باريس

سنة ١٩٣٦ .

« Histoire des Doctrines Politiques » par Mosca, Traduction, Paris 1936.

« أصول القانون العام » ، لبارتلي ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٧ .

« Précis de Droit Public » par Barthélemy, 1 vol Paris 1937.

« الشعب » لديلوز ، جزء آن ، مونتريال ١٩٤٤ .

« La Nation » par Delos, 2 vols, Montréal 1944.

« آخر الفرص التي تصدف للإنسان » لبرتراند رسل ، ترجمة ، جزء

واحد ، باريس ١٩٥٢ .

« Les Dernières Chances de l'Homme » par Bertrand Russel, traduction. 1 vol, Paris 1952.

« مبادئ القانون الدستوري وعلم السياسة » لدوفر جيه ، جزء واحد

باريس ١٩٤٨ .

« Manuel de Droit Constitutionnel et de la Science Politique » par Duverger, 1 vol, Paris 1948.

« عناصر القانون الدستوري » لبيتو ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٢

« Elements de Droit Constitutionnel » par Pinto, 1 vol, Paris 1952.

« روح الشعوب » لاندريه سيفريد ، جزء واحد باريس ١٩٥٠

« L'Ame des Peuples » par André Siefried, 1 vol. Paris 1950.

« نظم أوروبا السياسية » للأستاذ بوجيه ، محاضرات معهد العلوم

السياسية ياريس ١٩٤٦ — ١٩٤٧

« Institutions Politiques de l'Europe » par Puget, Cours de l'Institut d'Etudes Politiques 1946—1947, Paris.

« الاجتماع بوجه عام » لدويريل ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨ .

« Sociologie Generale » par Dupréel, 1 vol, Paris 1948.

« الاجتماع في القرن العشرين » بحوث نشرت تحت إشراف جورفتش

ومور ، جزءان ، باريس ١٩٤٧

« La Sociologie au Vingtieme Siecle » publié par Gurvitch et Moore, 2 vols Paris 1947.

« النظريات الاجتماعية المعاصرة » لسوروكين ، ترجمة ، جزء واحد

باريس ١٩٣٨ .

« Les Théories Sociologiques Contemporaines » par Sorokine, Traduction, 1 vol, Paris 1938

« سيكولوجية السياسة » للوبون ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٩ .

« La Psychologie Politique » par le Bon, 1 vol, Paris 1929.

« الأحزاب السياسية » لدوفرجه ، جزء واحد ، باريس ١٩٥١ .

« Les Partis Politiques » par Duverger, 1 vol. Paris 1951.

« تطور الفكر الأوروبي » لفلدن ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٧ .

« L'Évolution de l'Esprit Européen » par Wilden, 1 vol, Paris 1937.

« الرجل العصري » لستروفسكى ، جزء واحد ، باريس ١٩٣١ .

« L'Homme Moderne » par Strowski, 1 vol Paris 1931.

« سيكولوجية الجماعات » للوبون ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٦ .

« Psychologie des Foules » par Le Bon, 1 vol, Paris 1926,

« تاريخ العلوم السياسية » لبولوك ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٥ .

« History of the Science of Politics » by Pollock, 1 vol, London 1935.

« تاريخ النظريات السياسية » لسابين ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨ .

« A History of Political Theory » by Sabine. 1 vol, London, 1948.

« علم السياسة » لجينيل ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٣ .

« Political Science » by Gettel, 1 vol, London, 1933.

« تاريخ الفلسفة الغربية » لبرتراند رسل ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٦ .

« History of Western Philosophy » by Bertrand Russel, 1 vol, London, 1946.

« مبادئ فلسفة الاجتماع » لماكنزى ، جزء واحد ، ١٩٢٧ .

« Outlines of Social Philosophy » by Mackenzie, 1 vol, London 1927.

« حاضر العالم الإسلامى » لستودارت ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٢ .

« The New World of Islam » by Stoddard 1 vol, London. 1932

المبحث الأول

علم السياسة

ماذا يعني بالسياسة ؟ - يحيط علم السياسة - طرق البحث والتحليل السياسي
القوانين والمعظيات التي يمكن استخلاصها من الدراسات السياسية
القوى السياسية - مقاييس الدراسات السياسية .

ماذا يعني بالسياسة

يؤكد أرسطو زعيم الفلاسفة القدماء ومنشئ المدرسة السياسية
وصاحب كتب «السياسة» أن الإنسان كائن سياسي أى حيوان للاتفاق
والجماعة *Animal politique*، ويرى أن مواهبه لا تظهر ولا يستطيع بسط
كفاياته التي حبتها بها الطبيعة إلا في كنف الجماعة، ويزعم أنه بدون تعاون
مع أخيه الإنسان يتعذر عليه إبراز كفاياته ويتحول إلى وحش خامل
في عزله .

ويزعم أرسطو أن المدينة تتكون من جماعة تلتئم في سبيل الصالح
العام والهدف الصالح إذ أن الإنسان لا يؤدي عملاً ما إلا إذا رأى أنه
نافع . وعلى ذلك فإن الجماعات كافة في رأيه تهدف إلى تحقيق المزايا التي يجريها
تبادلها المنافع، إذ أنها ترمى إلى الخير وما هو حسن إلى أقصى الحدود
وتضم إليها كافة الجماعات الأخرى، وهى ما نسميها المدينة *Cité* أو الجماعة
السياسية *Association Politique* .

ويذكر أرسطو أيضاً أن الذين يعتقدون أن الحكومة أسسها
واحد وأن تباينت تفاصيل تكوينها وشكلها أى ملكي أو مستبد أو غير

ذلك ليسوا على حق . ويذكر كذلك أن الفضيلة والحيلة هما السلاحان اللذان منحتهما الطبيعة للإنسان في كفاحه الاجتماعي ، وبلا فضيلة يصبح أشد الكائنات وحشية وخسة . وإن العدالة أساس المحافظة على كيان الجماعة ، كما أن الأحكام (ويعنى بها تطبيق ما هو عادل) هى لرعاية شئون هذه الجماعة ومحافظة على استمرار بقائها .

وهكذا نرى أن السياسة منذ اليونان القديمة هى دراسة تدير شئون الجماعة وتنظيم علاقاتها . ولا عجب أن تتباين وسائل التدبير والتنظيم وأن يختلف علاج مشكلات الجماعة الدولية وفق طبائع الأهلين وحاجاتهم . ولا عجب أن تضارب آراء الكتاب الذين ينشدون النظم المثالية التى يرون تحقيق سعادة الأفراد ورفاهية المجموع فى كنفها . ويتعذر والحالة هذه أن نحدد نشاط البحث السياسى ، فهو واسع المدى ويتناول كل ما يمس علاقات الأفراد بعضهم ببعض وصلاتهم بالكيان المعنوى الذى يجمع شملهم ويجعل منهم دولة وهيكلا سياسيا قائما بذاته ، وكلما اتسع نطاق تبادلهم زادت حاجاتهم وأقبلهم على الإنتاج واستنباط المنافع مما يحيط بهم واتسع نطاق السياسة ووضحت أهميتها وشدة الحاجة إلى العناية بدراسة مشكلاتها .

ويتبين والحالة هذه والسياسة تعالج مشا كل الإنسان المدنى بطبعه الدائب العمل على توطيد صلاته بالإنسان انها عادة لا تتناول بحث أمور مقدما قبل أن تتضح الحاجة إلى علاجها من ظهور مشكلاتها أو على الأقل علائم تدل عليها . ويتبين كذلك أن دراساتها دائمة الحركة ليست بالراسخة الجامدة فهى تتشكل وفق تطور حياة الجماعات والشعوب ونظم الإنتاج والتبادل وقوه الابتداع والابتكار وتقدم المدنية والإنسانية .

وهي تتناول بحث ويان أصلح النظم للدول والجماعات في نظر الرجل العادى متوسط الذكاء الذى يمكن اعتباره أنه يمثل الناس عادة ، لا الرجل الممتاز المعروف بذكائه الخارق ، فتحلل السياسة الحكومات القائمة وتستنبط من التحليل العيوب وتحاول علاجها لتقرير الأدوية الملائمة ، وتختلف الأدوية باختلاف البيئة والظروف وميول الكتاب الذين يخوضون غمار بحر عجاج من المشكلات والأزمات صعب المراس خطر الملاحه ، لا تزال تياراته وطرقة وصخوره مجهولة للمستكشفين والباحثين .

والسياسة علم وفن ، فهى زاخرة بشتى الآراء والنظريات التى تتناول الحريات والسعادة الإنسانية وما تهدف إليه الجماعة فى حياتها كدولة ، وبشتى القواعد التى تربط الفرد بالجماعة ، وتبين حقوقه وواجباته فى كنف الدولة .

ولا يمكن إقامة النظريات والقواعد المذكورة عن طريق الفروض والاستنباط فقط ، بل قد لا تبين الحاجة إلى دراسة أمر من الأمور إلا بقيام مشكلة محدودة فعلا ، وقد لا يمكن القياس على الماضى لعلاجها ورسم خطة المستقبل ، ولا يمكن إقامة أسس ثابتة لقوانين على وجه التعيين والدقة ، وهذا يحدونا إلى السير فى طريق التجربة وتقليب شتى الأدوية للعلاج وترك الفروض جانبا لاتباع الوسائل التطبيقية القائمة على الواقع ، وقد رأينا هذه الحالة فى علاج كبار رجال السياسة المسئولين لأزمات سنة ١٩٣٠ وما بعدها حتى قيام الحرب العالمية الثانية تلك الأزمات التى قسمت العالم إلى معسكرين : الديمقراطى والفاشى ، واتبعت تجارب شتى حسب البيئة والظروف وروح الرجال المسئولين والمثل العليا التى يؤمن بها الشعب وما يعانى به من ضائقات اقتصادية .

وجاءت تجارب روزفلت وماكدونالد ولا فال وبلوم وموسوليني وهتلر وغيرها .

ويمكن أن نلخص ميدان علم السياسة فيما يلي :

أنه علم الدولة الذي يبحث نظم الجماعة الإنسانية في تكوينها وحدات سياسية بنظمها الحكومية ونشاطها وقوانينها وعلاقاتها بعضها ببعض .

وعلى ذلك يبحث في علاقات الأفراد بعضهم ببعض في خضوعهم لنظم الدولة ، وعلاقات الأفراد والجماعات بالدولة ذاتها ، وكذا علاقات الدول بعضها ببعض . ولا يقف البحث عند حد النظم السياسية فقط بل يتناول الأفكار والمثل العليا والمبادئ التي يدبجها راع الكتاب وفلاسفة الاجتماع ، وهذه المبادئ تقوم على دراسة روح الجماعات وأفكارها وميولها وما تصبو إليه وكيفية قيادتها وتوجيهها .

وهذه النظريات سرعان ما تتحول إلى الناحية العملية وتصبح جزءا من حياة الدولة السياسية ، وتوضح في هذه الحالة الحاجة إلى الدراسات التاريخية وبحث أصول تكوين الجماعة وتطورها حتى أصبحت دولا بوضعها القائم اليوم .

وكذلك بحث تطور الحياة الاجتماعية للأفراد وللجماعات وصلات الدول بعضها ببعض واتجاهها نحو ما هو صالح وحسن ودفاع الفرد عن حرياته وتحريره من ربه الذل والاستعباد بتحطيم سلاسل الرق منذ فجر المدنية . كما أن علم السياسة يولى المستقبل ثناية فائقة ويبحث عن الطرق المثلى الكفيلة بتنقية النظم السياسية من الشوائب والأدران ورفع المستوى المادى والمعنوى للجموع ، وبإدخال التطورات باستمرار على الحياة

السياسية ونظم الحكم وفق تطور وحاجات الشعوب المطردة الزيادة .

• • •

مخطط علم السياسة

علم السياسة كما يتضح من الشرح يتصل بحياة الجماعة وتنظيمها مما يقتضى ارتباطه بعلوم أخرى عديدة . وتزيد هذه الروابط وثوقا كلما نشط تدخل الدولة فى شئون الأفراد وسهرها على راحتهم وتوجيهها لجهودهم ورسمها الخطط لعلاقات الجماعة داخل حدودها وصلاتها مع غيرها من الدول .

وكما هو معروف تاجف الشعوب اليوم فى مطالبة الحكومات التدخل فى شتى ميادين الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، وفى ميادين السياسة والدعاية والثقافة لتتخذ الشعوب من الأزمات والمشكلات الاجتماعية التى جاءت فى أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وتراكت مع الزمن تبعات لتعقيدها من ناحية ، ولتردد بعض الحكومات وعجزها ، ولصعوبة العمل على تصفية الموقف السياسى وهو مسئول إلى حد بعيد عن اشتداد حلقات الأزمات الاقتصادية من ناحية أخرى .

والدولة اليوم معقدة التركيب أسوة بحياتنا المليئة بأساليب المدنية المادية المعروفة ، وآلتها دقيقة التركيب تتطلب الخبرة والمران لتسييرها والسهر على سلامتها وحمايتها من التلف . وإذا شهبنا الدولة بالكائن الحى فهى اليوم من النوع الراقى الدقيق الأعضاء المتعدد الوظائف ، وليس بحال من نوع الكائنات البحرية أو الزواحف الفضيلة على نسق الأنواع الحية التى بدأت منها الحياة ، وإذا أضفنا إلى ذلك ما وصلت إليه المدنية

الحديثة وما بلغت الشعوب من مستوى راق يتطلب زيادة العناية ، وقد تعرضت بحكم نشاط حياة الجماعة إلى شتى أنواع العثار ، لم تتردد في الحكم بوجوب العناية عناية فائقة بتوجيه حياة الجماعة وتدخل الدولة بموقفها الايجابي القائم على رسم الخطط والبرامج التي تنفذ على سنوات وتتجدد حتى يكتب للدولة الحديثة النجاح .

فحريات ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية حريات منظمة وموجهة وليست من نوع حريات الثورة الفرنسية القائمة على التشديق بها والتغنى بمبادئها ثم ترك الحبل على الغارب دون سياسة موجهة والاعتراف بالمساواة القانونية لحسب . يضاف إلى ذلك أن الكائنات المتمدينة وقد أخذت بأسباب الرقي تحتاج إلى عناية مطردة تتبعها لسرعة تعرضها إلى الجرائم والأمراض وشدة حساسيتها ، بعكس الكائنات التي تعيش على الفطرة ولا تدرى من الحياة غير ترك النفس على سجيته والجسد للطبيعة .

ونلاحظ هذه الظواهر في الرجل الفطري الذي يعيش في الأعراس والغابات ، والعامل في الحقل الذي يجمل الأمراض وطبائنها وآثارها ، فهما لا يتأثران بالجرائم بشدة وسرعة ولا يتعرضان للأمراض بقدر ما يتأثر الإنسان المتمدين بها ، وحاجته إلى التحصن منها وشتى وسائل الوقاية . ولكن لا يعنى بهذا ضعف الإنسان المتمدين فهو قوى شديد التحمل لا يجاريه في هذا المضمار رجل الفطرة الذي قلما يعمر كالأول أو ينجو من الأوبئة .

وان اتصال علم السياسة بحياة الجماعة واهتمامه بأمرها وتنظيمها ثم تدخل الدولة في شتى مرافق الحياة العامة والخاصة وتقديم العلوم والفنون واتساع نطاقها وضرورة استخدامها وتعاونها لانقاذ الإنسانية من

الضائقات والحروب وحقن دماء البشرية - كافة هذه العوامل وثقت الصلات بين علم السياسة وهو في طليعة علوم الاجتماع وسائر العلوم الأخرى التي تهتم بصلات الأفراد ومعاملاتهم ورفع مستواهم ورفاهتهم .

وفي مقدمة العلوم التي تمت بالصلة للسياسة الاقتصاد ، فكل منهما يتمم الآخر ولا يمكن علاج مشكلة سياسية اليوم إلا إذا بحثنا أسباب تعقدها من الناحية الاقتصادية وكذلك لا يمكن مداواة الأزمات الاقتصادية إلا عن طريق تصفية الجو السياسي والقضاء على أسباب التوتر .

يزعم الماركسيون أن الاقتصاد يسيطر على السياسة ويقولون إن أساليب الإنتاج توجه النظم والقوانين وهي دائمة التطور والتغير من العمل اليدوي وطاحوتى الهواء والماء لإعداد طعام الانسان ، إلى الآلات البخارية التي تسير بالفحم فألات الديزل التي تسير بالمازوت فالآلات الكهربائية لإعداد الملايين من وحدات الصناعة الدقيقة ومصنوعات الترف ، وهذا التغير يؤدي إلى تطور القوانين لتتنش مع تغير أساليب الإنتاج ، إذ أن طرق الإنتاج تفسد الحياة والعمل وتبادل المنافع وهي أهم عناصر النظام الاجتماعي ، وتغير هذه الطرق يحتم تعديل الصرح القانوني للجماعة ، وكل ما يمس الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ويخرج الماركسيون من ذلك الوصف إلى تحليل أسباب القضاء على الرق ونظام أنصاف الأرقاء ، ويوضحون كيفية القضاء على استغلال الفرد للآخر وتحرير الانسانية ويبينون أن كفاح الطبقات يضمن انتصار الطبقة الأكثر عدداً والأسوأ حالاً ، مما أدى إلى انتصار الأرقاء على السادة وأنصاف الأرقاء على الأشراف وأمراء الاقطاع ، وقيام البورجوازية

وسيؤدي مستقبلا إلى انتصار العمال انتصارا حاسما على النظام الرأسمالي
الفردى بوضعه القائم اليوم ، وهو محور تعديل النظم السياسية والقوانين .
ونحن لانذهب إلى إخضاع كل ظاهرة في حياتنا السياسية وفي نظمنا
الاجتماعية إلى حاجة الفرد المادية وإلى تطور وسائل الإنتاج ، واسكننا
لانسكر أثر نظم الإنتاج في القوانين وفي تنظيم الدولة السياسي . ويمكن
تصور هذا في مرور الإنسان في حلقات المدنية المسلسلة من القوضى
الأولى حياة الأسرة فالعشائر والقبائل فالدولة الحديثة القائمة في جهة معينة
على سبيل الدوام ، فأسرة الدول المرتبطة بميثاق الأمم المتحدة اليوم ليحول
دون تطايرها وانتشار المذابج البشرية البشعة ، وتسلسل حياة المدنية يؤدي
إلى مرور قانون معاملات الفرد وصلاته بالوطن في مراتب مختلفة ووفق
حاجاته ووسائل معيشته .

ونرى مثالا الوحدة السياسية بارزة في بلاد زراعية محضة كمصر يضم النيل
الصالح للملاحة وواديه الضيق الأهليين إلى أعطافه بمياهه العذبة التي تحكم على قوة
خصوصية فائقة وبتربته التي تنتج الثمار كلها بذور الحب ، وبسفنه الشراعية
وفلسكه التي لم تتغير صورتها من آلاف السنين ، وبذا يكسح الفلاح في
الأرض وينصرف إليها لتوفير غذائه فهي كل شيء ملأها الأمل والحياة . وينتقل
بسهولة من قرية إلى أخرى حتى أبان الفيضان فيبادل المنافع على الدوام .
ولا تنشأ في أرضنا مشكلات الانفصال أو الطوائف والقبائل كما في
بلاد مترامية الأطراف مختلفة التجاعيد متباينة الإنتاج تبعا لمناطقها وحوائلها
كالهند ، كما لا تتناول مصر مشكلات عالية خطورة كما نرى في البلدان
الصناعية الكبرى كإنجلترا والولايات المتحدة وألمانيا حيث يحتشد العمال
في جهات محددة ضيقة ويعملون لصالح نفر فيبرز تدمرهم جليا نتيجة

حشودهم في مناطق الصناعة بويلز وديترويت وحوض الروهر ، وجل مشاكل مصر الاجتماعية تتبع الأرض والزراعة .

ولا يمكننا بحال أن نتجاهل أثر الآلة البخارية أو الكهربائية في علاقة رب العمل بالعامل وما يترتب على ذلك من تطور نظم الجماعة مما أثر في صلات الشعوب والدول ، فهذه الآلة البخارية ركزت الإنتاج وقد كان قبل الانقلاب الصناعي بسيطا مبثرا في «ورش» عدة لا فارق يذكر فيها بين صاحب العمل والصانع والصبي ، كلهم يأكلون في وعاء واحد ، ويشاطر صاحب «الورشة» عماله في العمل والمأوى .

ثم بالانقلاب الصناعي وظهور المصانع الضخمة التي تعتمد على الفحم والحديد وارتفاعها الكبير بعدت الهوة بين رب العمل والعامل ، ولم تعد هناك صلة بين أصحاب رؤوس الأموال والمصنع إلا مساهمتهم فيه بما لهم من أموال تتمثل في عدد أسهمهم في الشركة ، مما حدا إلى قيام نظام الشركات والملكية وإلى تنظيم العمل والإنتاج وفرض الرقابة عليه ، وإلى تغيير وجوه التشريع .

وان بروز قوة العمال وتزايد الثراء الناجم عن الحياة الصناعية الحديثة وانتشار الصناعات نتيجة تطبيق وسائل تحسين الإنتاج على أساس الانقلاب الصناعي أو استخدام الآلات وانتهاء عهد النظام الاقتصادي الزراعي «الميركاتيلي» ، بظهور مزايا استخدام الآلات وفرض زيادة وحدات الإنتاج تبعا لتعميمها ونشاط الابتداع تبعا لوضوح مزايا الإنتاج الكبير وتعميم استخدام الآلات - كل هذه العوامل حدت إلى بناء هيكل جديد للحقوق الفردية قائم على حريات الفرد السياسية

وحقه المطلق في العمل دون قيود تقوم على نظام الحرف ووجوب الخضوع لها في ظل نظام الطبقات والسياسة الاقتصادية ، الميركانتيلية ، كما أدى ذلك إلى تضخم رؤوس ، الأموال الصناعية وإلى زيادة نهمةا وإلى فقرها فافا لا ابتلاع ما تصادفه من ثروات لصالح المصانع ، وإلى سياسة التوسع الاستعماري فيما وراء البحار للحصول على المواد الرخيصة بأقل التضحيات والنفقات وإلى إستغلالها العمال .

وأدى ذلك أيضاً إلى رد فعل شديد . فقد استيقظت الشعوب المستضعفة تدافع عن حقوقها وتطالب بدورها بتسطها في الثراء ووسائل الراحة والرفاهية في ظل المدنية المادية الحديثة ، وتذود عن حوضها ضد الاستعمار والاحتلال واستنزاف دماؤها ومواردها لصالح مصانع الغرب .

وقامت أيضاً الحركات العمالية في بلدان الغرب الصناعية تطالب بقسط وفير من كسب الصناعات ، وتزعم أن الانتاج الجماعي هو نتيجة التحول الصناعي الحديث ، ويجب أن تصحبه ملكية جماعية وأن تؤول المصانع إلى عمالها ، وحارب العمال بشدة أرباب العمل الذين يملون إرادتهم على عمالهم في ظل حرية القرن التاسع عشر مع موقف الدولة السلي طبقا لسياسة العرض والطلب ، وطالبوا بوضع حد أدنى للأجور وتحديد ساعات العمل وحماية العمال ضد أصحاب العمل وحماية الأمومة والطفولة وغير ذلك من المطالبات العالية المعروفة في البلدان الصناعية الكبرى ، وتدخلت الدولة منذ أواخر القرن الماضي لوقاية العامل ضد تعسف أصحاب المصانع .

وصدر منشور ماركس يشد أزر العمال في سنة ١٨٤٨ ويقول فيه وأياها

العمال في مختلف البلدان اتحدوا، ويرمى بذلك إلى وجوب تكوينهم جهة
لهدم النظام الرأسمالى الفردى . وظهرت النقابات للدفاع عن الصالح العمال
ولسكس شوكة أصحاب رؤوس الأموال ولا يصلح صوت العامل إلى آذان
أعضاء البرلمان ، بل ولاعداد العمال ليجلسوا تحت قبة البرلمان كممثلين للأمة .

وتكونت أحزاب العمال وسائر الأحزاب السياسية التى تحارب
الاستعمار أو على الأقل تطالب بالتخفيف من وطأته، وتزايدت حمى التنافس
الصناعى بين كبريات الدول كل تريد أن تستأثر بالمواد الأولية فيما وراء
البحار ، وأن تقبض على مسالك البر والبحر ليسهل عليها ولوج المناطق
الثانية ، ولتضمن استمرار حصولها على حاجاتها من الخامات ، ولتدعيم
أداتها الحربية، ولتزيد فى ثرائها فتضمن تفوقها على منافساتها فى المضمارين
الاقتصادى والسياسى .

وهكذا اشتد التنافس السياسى بين الدول العظمى فى الغرب منذ
مطلع القرن الحالى ، وزاد فى حدته سياسة الحرية ودع الأمور تسير فى
مجرأها ، فالمواد الأولية تدفق فى ربوعها رخيصة السعر لتخرج مصنوعة
إلى الأسواق العالمية وتغزوها ، وتدفع ذهب هذه الامبراطوريات
الصناعية الاستعمارية إلى الخارج يسيطر على بلدان أمريكا اللاتينية والشرق
الأوسط والأقصى وغيرها، وبلغ التنافس أقصاه بين الامبراطورية البريطانية
والمانية القيصرية ، وبرز ذلك فى تدفق البضائع ورؤوس الأموال الألمانية
إلى مناطق نفوذ إنجلترا فى العالم الجديد والشرق الأوسط وشرق أوروبا،
وفى سباقها البحرى للفوز بالسيادة على البحار، وفى تودد المانيا إلى الباب
العالى لمد خط سكة حديد همبورج برلين بغداد فالخليج الفارسى لتهديد
الامبراطورية البريطانية فى أهم مصادر ثرائها العريض فى الهند .

وانتهى الأمر بقيام الحرب العالمية الأولى التي اتخذت ميادين لها ساخنة
الفلاندر والسوم والموزنطرا التحصن الجزر البريطانية بالمانش وتمتعها بالعزلة
عن أوروبا، وكان سببها المباشر مقتل ولي عهد النمسايد طالب صقلي، ولكن
الأسباب الواقعية صراع الامبراطوريات الكبرى الاقتصادية وفي طبيعتها
انجلترا في الميدان الدولي . وتعد الحرب العالمية الثانية امتدادا للأولى
وجولة ثانية في سبيل الفوز في ميدان الاستعمار، غير أنها صبغت بطابع
جديد هو تعارض هدفين كل يمثل فكرة تناقض الأخرى الديمقراطية
الغربية القائمة على النظم الدستورية والرأى العام ، والدكتاتورية النازية
أو الفاشية القائمة على استفتاء الشعب في مطلع إنشائها ثم على تنفيذ القائمين
على أمرها لسياسة تهدف إلى الوصول إلى الصدارة السياسية ، وتحقيق
أغراض الدولة في السيادة والرفعة عن طريق الاستعداد للحرب وتفاني
الفرد في الدولة ثم إشعال نيران الحرب فعلا وتوجيه القوة العسكرية
الجبارة لكسر الخصم ، وتكوين اتحاد من الدول أساسه المثل العليا للنبصر
على أن تصبح دول الاتحاد في خدمة النازية والفاشية .

ونرى في هذا العرض السريع مدى ارتباط السياسة الدولية بمثل
الدولة العليا وسير القوانين في ركب السياسة ، واستمرار تغير النظم
والأوضاع في الدولة وفق تغير أساليب الإنتاج ، ونرى كيف يتصل علم
السياسة بالاقتصاد ، وكيف يرتبط التشريع بالتطور الاقتصادي وبمجلته
وتياراته وبناريخ الإنسانية منذ العصور الغابرة وبدء تكوين الأسر
فالعشائر والقبائل فالدولة .

ويضاف إلى ذلك أن علم السياسة وهو أحد فروع التخصص في

الاجتماع لا غنى له عن مبادئ وأسس علم الاجتماع يبحث في ضوئه ما يعرض له من مشاكل ، فالاجتماع عموما يبحث في نظم الجماعة وتكوينها ويحاول الكشف عن قوانين وحقائق الحياة الاجتماعية في مجموعها ، والعلاقات الاجتماعية تتغير حسب نظرتة إليها في نطاق الأسرة أو في محيط المجموع ، ولها نواحيها المختلفة في التبادل والتجارة والمحيط الديني والخلق وغيرها ، ونظام الدولة يتناول هذه النواحي مما يحدونا إلى تقرير أن علم السياسة هو علم تخصص يتفرع من الاجتماع كما تتفرع دراسة أمراض الأعصاب من علم الطب بصفة عامة .

وهكذا نرى حاجة المفكرين في ميادين السياسة إلى دراسة حياة الأسرة ومعاملات الأفراد وميل الانسان إلى حياة الائتلاف وتعاون الجماعات وما ينشأ من تقاليد وعادات كنتيجة لتبادل المنافع واطراد زيادة حاجات الانسان ، وبحث هذه الظواهر في ضوء ما هو حسن ونافع ، وذلك لوقايته من الاضرار والشرور ، ومحاولة وضع أسس لحرية في الحياة وفي العيش عيشا كريما وعضوا نافعا للانسانية ، باعتبار أن الخلق السياسي من أهم العوامل لوقاية صروح الدولة من الانهيار ولضمان نجاحها وتقديمها .

والسياسة لا تعتمد في تطوراتها على مجرد التطورات الاقتصادية كما لا تعتمد على مجرد مصادفات التاريخ وكفايات الفرد وجهود العباقرة ، ولا يسيرها التشف والتعلق باهداب الزهد فحسب مع إهمال سائر عوامل النمو في الدولة ووجوب أن يترك كل شيء لظروفه باعتبار أن لا إرادة للانسان أو لا حرية له في تصرفاته وهو مسير في كل شيء ولا خيار له في أي عمل يقوم به ، فهناك مؤثرات متعددة هي التي تسيّر فلك

السياسة ، وهي مرتبطة بعضها ببعض ، ويؤدي اختلال توازن إحدى روابطها إلى سقوط إجرامها كما نشاهد في الفضاء من سقوط الاجرام السماوية والشهب في الليالي ذات الكواكب الزاهرة .

وهناك عوامل معنوية تؤثر في حياة الشعوب والأمم أشد فعلا من العوامل المادية ، وهذه العوامل المعنوية هي التي رسمت الفاصل بين الفضيلة والردية ومصدرها الخلق السياسي وميراث القرون والروح الانسانية التي انبعثت من ضمير الانسان المدنى بطبعه وبميله إلى خدمة الغير منذ بدء الانسانية ، وتجيء عن طريق الدين وتهذيب القبائل البدائية حتى تعرض عن التقتيل وأكل لحوم البشر والغدر ، واحترام حياة العدو النيل المنهزم الذى دافع بشرف عن ذماره ودياره ، وتستحيل إلى تقاليد تتخذ صفة الصواب والخطأ وتصبح في صلب الأسس السياسية والتشريع ، وتبلور لتصبح قانونا له صفة التنفيذ والعقوبة التي تفرض على المخالف له .

وهذا الخلق السياسى هو الذى يوجه المثل العليا للشعب والدولة ويعمل الفرد في حدودها لشد أزر الدولة ، كما لم تقم صروح هذه الدولة إلا في سبيل تأييد هذه المثل العليا وتحقيق ما يصبوا إليه الفرد من رفاهة في ظلها .

وان حاجة الانسانية اليوم إلى توثيق الصلات الاقتصادية بين مختلف البلدان لتحقيق أسمى ما تطمح إليه البشرية من رفاهة في ظل تقدم العلوم والفنون ونشاط المخترعات تتطلب تفاقم الشعوب وتقارب الدول وبسط الخلق السياسى جناحيه العريضين على معاملاتها ، وهذا يتعارض من الناحية الواقعية مع أصول نظامنا الاقتصادى القائم اليوم ، فهو وليد الكسب الفردى والتنافس وتقسيم الدول إلى شعوب متباينة كل تطمح في السيادة

والحرية المطلقة في تصرفاتها بصرف النظر عما تلحقه بالأخرى من إضرار،
وتوثيق الروابط ينحو نحو التعاون والتضافر لا نحو التداير والتطاحن،
والمشكلات الاقتصادية هم اليوم الدول إلى أقصى حد مما يخضع الاقتصاد
إلى السياسة، ويعلق السلام والحرب على الاتجاه الاقتصادي للدولة. وهذا
يبعد بنا عما زعمه ماركس وتعلق بأهدابه كأساس الاشتراكية العلمية في إخضاع
السياسة إلى الاقتصاد، وقد كان متأثرا بالمحيط الذي عاش فيه وتوجيه
عصره واعتقاده ان ما يشده الناس هو المادة قبل كل شيء آخر. غير أننا
نرى الامبراطوريات الصناعية اليوم لا تنشد الثراء فقط بل هي كما يزعم
برتراند رسل Bertrand Russel تريد أن تبقى غيرها في الفاقة أبدا. وهذا
معناه التعلق بأهداب الزعامة السياسية.

والقوة الحرية تمثل دورا هاما في هذا الموقف بمجرد مسايس التبادل
التجاري بمصالح شعوب معينة قوية، ولا تهم في هذه الحالة بمصالح الفرد
وبحماية حياته وحرياته. وإن تطور الحياة السياسية اليوم يجعلنا نفكر في
أن نوجه الحياة الاقتصادية توجيها سياسيا يتفق وراحة الشعوب ورغبتها
في السلام.

طريق البحث والتحليل السياسي

يتضح من وصفنا السالف أن السياسة هي مجموعة الظواهر والحركات
التي تتناول صلات الأفراد بالجماعات، أو الجماعات بعضها ببعض وفي
قمتها الدول. وهي تبدأ بالفرد فالأسرة والقبيلة والعشيرة فالدولة فالمنظمات
الدولية وأسرة الدول. وأهمية الدراسة هي في استخراج عظام ودروس

نفهم منها سير العالم على مر العصور . وتطور صلاته وطبيعة أقوامه ،
وندرج اتجاهاته ، ونحاول أن نقيم التجارب ونحدد وسائل العلاج ونذل
الصعاب ، وقد تلجأ إل الفروض في البحث .

وطبيعى أن الظواهر لمتها تجارب المدنية القائمة على حاجات البشر
وسداها تطور الحياة ، و « ديناميكية » السياسة ، أما مادتها فهى قيام فكرة
الجماعة فلا سياسة ولا اقتصاد بلا جماعة وبلا مجتمع منظم يتبادل أفراد
الحاجات والمنافع .

وإن قيام فرد بواجباته وابعائه وسهره على راحة نفسه دون معاونة
الغير فرض خيالى يتنافى كما سبق أن ذكرنا مع طبيعة الانسان ومع
سيره الحثيث نحو النهوض ومع أغراضه فى الحياة ، وهى توفير حاجاته
بأسهل وأخصر وسيلة ، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بالتضافر مع الآخرين .
والسياسة تفسيرها فيما نراه فى حياتنا اليومية وفيما يمر علينا من أحداث
المنافسات والصراع حول الحكم وحول السيطرة والنفوذ ومن سقوط
الوزارات ومعارك الانتخاب وتغيير أداة الحكم وتولى السلطة وقيام
حركات العميان والانقلابات والثورات ، ونسمع مثلا أن حادثا معين
له أثر فى تغيير اتجاهات الحكومة والاستيلاء على زمام الأمر وفى تكوين
الوزارة الجديدة واختيار أشخاصها وفى علاقات الحكومات بعضها
ببعض ، وفى التحالف والحياد والعداء والحرب ، وفى تدعيم منظمات السلام أو
ترك الجبل على الغارب وإبقاء حالة الفوضى الدولية ، وقد نرى أمثلة التغير
فى رئاسة الجمهورية فى الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً وانتقالها من
الديمقراطيين الى الجمهوريين بعد عشرين سنة من تنحيم عن الحكم تبعاً
لهزيمةهم ، وذلك على أثر وعد الجمهوريين فى الحملة الانتخابية الأخيرة

المسارعة بحل مشكلة كوريا ومحاربتهم الشيوعيين وبعدم تماديهم مع السود في إجابة مطالبهم في المساواة التامة بالبيض .

والسياسة تفسيرها في المثل العليا التي يشيد بها الكتاب والحض على الخلق السياسى والأخذ بالوسائل الانسانية في علاقات الجماعات بعضها ببعض ، وفي المدن الفاضلة ومدائن أحلامهم التي يتمنون قيامها في العالم الذي يتخلونه، وكل يفضل مدينة وفق ميوله، وفي الأساطير التي ينشدونها بقياراتهم لكي يدخلوا على البشر روح الأمل والميل إلى ما هو خير ويخففوا من آلام الإنسانية ومناعبها بأناسيدع العذبة .

ولتفهم وسائل بحثنا المشكلات السياسية يحسن أن نبدأ بذكر أسس الدراسات السياسية وهي : —

١ — تنظيم دراسة علمية للظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية فيما يمس منها الأفراد والجماعات ونشاطها في اتصالها بالسلطة العامة .

وأهم مايرشدنا في البحث هو محاولة التقيب والاستطلاع للكشف عن كل ما هو مستطرف غريب . ويهمننا في هذه الحالة أن نتعرف على الحقيقة التي تتناول علاقات الدول والجماعات والأفراد بالسلطة العامة ، وهذه مهمة شاقة نظرا لأن المادة لا تزال حديثة العهد مما يتطلب بذل الجهد ومحاولة الوقوف على الحياد ، وللكشف عن الحقيقة المجردة حتى يمكن استخراج ملاحظات دقيقة على جانب كبير من الصحة .

٣ — وأهم مايجب التحلي به في البحث الواقعية ، وأن نكون مجردين عن الأغراض أوالميل إلى أشخاص معينين بحكم العاطفة ، ولايتخير إلى فريق ونصرف عن آخر لمجرد شهوة التحيز .

والباحث في علم السياسة كمن يدرس حركات الحياة تحت المجهر، فإذا أبدى ما يريد أن يراه لا ما يراه فعلاً نأى بهذا العمل عن صفه الباحث المدقق، ولا يمتنع هذا من أن يكون له رأى خاص، ولكن عليه أن ينظر إلى الظواهر نظرة واقعية لا نظرة شخصية وأن يقف موقفاً بعيداً عن التحيز والعاطفة، كما سبق أن نصحنه وأكدنا.

٤ - ولا ننسى أن طريقة البحث هي أساس نجاح الدراسة، ويتعين أن تقوم على الوسائل العلمية المعروفة *méthode* وهي عدم التسليم برأى والاعتداد به وإدماجه ضمن الدراسات الجدية إلا بعد بعثه وتمحيصه، لهذا الغرض تتبع قواعد معينة للكشف عن الحقيقة: منها تحديد الفاصل بين الوضوح والغموض بما نراه من الظواهر السياسية، ثم يعقب ذلك تحليل وتقسيم الصعوبات لعلاج كل جزء على حدة ونبدأ، بالأسهل فالسهل فالصعب فالأصعب، على أساس أن الفرد يفكر وله كيان أساسه أنه يدرك الأشياء ويحللها ويستخلص منها ما يساعد على بيان الحقيقة

Je suis donc je pense Cogito Ergo-Sum

وعلى ذلك يتعين علينا أن نستخلص الأسباب والنتائج الملائمة والقريبة من الحقيقة من حوادث واقعية.

٥ - وتتطلب هذه الدراسة أن نضع نصب أعيننا أسماء الأشخاص والحوادث الهامة ولأنواع الصلات المتتابعة، نلجأ إليها حين الحاجة إنكون حكماً على الأحداث والظواهر ولندعم بها بحوثنا، ونضع تحت تصرفنا قاموساً سياسياً يتفق مع استعداد كل منا للدرس والفحص وما يلائم عقلية، ويجب ملاحظة أن الدراسات السياسية لازالت في خطواتها الأولى وتستخدم في ميادينها الألفاظ والمصطلحات الدارجة التي نشاهدها

ونسلمها في اللغة اليومية للكلام والصحافة ، ولم توضع بعد مصطلحات
لعلم السياسة ، كما لم تحدد معاني العبارات التي ترد على الألسنة ، ومهمة
المهتمين بهذا العلم أن يعملوا على تحديد الألفاظ والمعاني وتوجيهها
توجيها صالحا ، والأمثلة عديدة كاستخدام عبارة نشاط *energie* وكلمة
مؤتمر أو لجنة *Congrès commission, comité* وهي تستعمل في كافة نواحي
الحياة السياسية وغيرها وكلمة *dynamique* أي وثابة وهي تستعمل
في ميدان العلوم والكهرباء، ولها معنى غير المعنى المقصود في علم السياسة .
ولا يعرف علم السياسة أسماء مشهورة لامعة من الناحية العلمية والنظرية
كلافوازية *Lavoisier* ووات *Watts* وماكدام *Mackdam*
وماركوني *Marconi* وبروجلي *Brogie* وغيرهم ، ولكن ربما يأتي الوقت
الذي يوضع فيه أمثال أبراهام لنكولن *Abraham Lincoln*
وروزفلت *Roosevelt* وكليمنسو *Clemanceau* وجوزيف شمبرلن
Joseph Chamberlain وبريان *Briand* وولسن *Wilson* ونهرو *Nehru*
وجمال الدين الأفغانى ومصطفى كامل وغيرهم في نفس المستوى اللامع
لعلماء العلوم والمخترعين للاعتراف بفضلهم في الكشف عن المبادئ
والخطط والنظريات السياسية الجديدة بالبحث الدقيق والتحليل العميق .
هناك طائفة من رجال الخيالات ومدائن الأحلام خطوا لنا ما رآه
تفكيرهم الواسع في الإنسانية - وقد مسحوا في أفق لانهيات من الفلسفة
والأمانى ، ونظروا بعيون يواقظ فاحصة إلى ما يحيط بالإنسانية من
مساوىء - وما يقترحونه من وسائل للمداواة أمراض المجتمع وما يتمنونه
من نظم لتدبير شئون المدينة، وقد تابعت مثلهم العليا منذ أفلاطون ومدينته
الفاصلة ، بل ومنذ الياذة هو ميروس حتى انظم الشيوعية الحديثة التي رسم

خططها كتاب الاشتراكية العلمية وعلى رأسهم كارل ماركس .

والسياسة كما سبق أن ذكرنا كسائر العلوم والفنون دائمة التطور متزامية الأرجاء والإنسان منذ أول المدنية يعمل في سبيل الترفيه عن الجماعة والبحث والتنقيب للاقترب إلى الحقيقة عليه يجد في ثناياها ما يخفف من متاعب البشر ، وهو يعمل دأباً للكشف عن معميات الحياة بعقل دائم التيقظ وقوة ملاحظة وتحليل عميق ، ويشفع الملاحظة بالتدوين والتسجيل ثم بالتطبيق . ويؤدي هذا إلى استمرار تغيير أسس العلم ونشأة فروع جديدة له .

وعلم السياسة لا يخرج عن هذا المحيط ولا يحيد بوجه عام عن الطرق التي رسمناها هذه ، ولما كان هذا العلم لا يزال في نعومة أظفاره يحتاج إلى الكثير من وسائل العناية والرعاية أصبح مجال اختلاف وسائل البحث والتعليق كبيراً ، وتباينت المثل التي يتخذها الباحث في دراسته ، وكلما زاد الاختلاف وتعددت الآراء والنظريات أدركنا إدراك اليقين أن علم السياسة في سبيل النمو والتقدم مادام الهدف الوصول إلى الحقيقة ، ومادام البحث لا تحيز فيه ولا هجوم على ناحية من النواحي السياسية إلا في سبيل الكشف عن الحقيقة المجردة قربنا بالسياسة إلى الميدان العلمي الذي ننشده .

وتباين طرق تحليل الظواهر السياسية وما يتصل بهذه الظواهر التي تناول الإنسان والجماعة وعلاقتها بالدولة ، والتي ندرسها بدقة لنعمل بواسطتها على رفع مستوى الفرد والمجتمع وتدير سياسة صالحة تنظم صلات الدول بالجماعة . وقد يتبع الاستنباط والفروض التي تتخذ كأنها حقائق مسلم بصحتها لاستخلاص أخرى جديدة منها . كما قد نستعرض شتى الحوادث والحالات المتعددة التي تمر بها الإنسانية وما يتصل منها

بالحياة السياسية والثقافية وبالسلام والحروب ، ثم نستخرج منها العبر ونبحث تطوراتها بدقة لوضع خطط السير واستقرار القوانين العامة في ضوء التقلبات والتغيرات المستمرة التي تطرأ على الانسانية .

وكذلك تعدد الوسائل التفصيلية التي تلقى أنواراً على البحوث . فيمكن الاستعانة بالإحصاء وسائر الوسائل الحسابة في الدرس ، كدراسة تزايد عدد السكان وانتاج شتى البلاد ونمو الصناعات والزراعة ونشاط التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال والنقد وميزانيات التسليح وتعداد الجيوش العاملة وعدد الذين يميلون إلى الحياد أو التحالف وأصوات الذين يؤيدون حقوق السود أو الصفر وإعطاء النساء حقوقهم السياسية كاملة غير منقوصة ، وغير ذلك من البيانات التي تفصح عنها الأرقام والبيانات .

ومعاهد الإحصاء اليوم متعددة وخاصة في الولايات المتحدة ، وهي تبذل جهوداً ملموسة في المسائل الانتخابية وبيان النشاط الحزبي .

وهناك الوسيلة التحليلية في البحث ، وهي تتطلب التعمق ، والدقة لدراسة نفسية الأفراد والجماعات وروح المجتمع ومدى تأثيره بالآراء وكيفية قيادته وتوجيهه ، وليس الإنسان بالآلة الصماء لا حس له ولا شعور فلا يقاس إلا بالأرقام والعمليات الحسابة . بل الأذواق والميول والحس والشعور والقوة المعنوية الكامنة في الأفراد ثم في الجماعات أهمية كبرى في الاتجاهات السياسية . يضاف إلى ذلك قوة التاريخ كأداة للفحص فهو الذي يكشف عن سير الحوادث ، ويميط اللثام عن أسباب نجاح وفشل الحركات السياسية وقادتها ، ويشخص كثيراً من أمراض الشعوب ، ويبين قيام مدنيات واختفاء أخرى . ودراسة

التاريخ تتطلب تقليب صفحات الماضي لقرون سابقة مع تسلسلها ومقارنتها للوصول إلى آراء صائبة .

ولا ننسى أيضا أن الإصلاح الاجتماعي ومداداة الأدواء الاقتصادية لهما أثرهما الكبير في علاج مشكلات السياسة ، وقد يتبع في صددهما دراسة تطبيقية من نوع معين تتمدد إلى دائرة السياسة ، وهي تتناول بحث حالة معينة على حدة كنموذج للدرس واستخلاص شتى النتائج التي يمكن تطبيقها على الحالات المماثلة لتوجيه السياسة توجيهاً معيناً في ظل هذا العلاج ، مثال ذلك دراسة حالة أسرة عاملة في بلد معين ووصف العلاج الملائم ، ولا شك أنه يمكن لمس الحالة السياسية من هذه الدراسة ومعرفة ما تؤدي إليه المشكلة مستقبلاً مع وصف العلاج . وأن دراسة حالة أسرة الفلاح مع تفاهم مشكلاته تبعاً لتزايد عدد السكان حداً إلى تقرير العلاج عن طريق الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية عندنا في سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، ويمكن إدراك الاتجاه السياسي مستقبلاً في ضوء هذا العلاج ، وقد اتبعت هذه الدراسة في علاج مشكلات الفلاح في رومانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، وتعدى تطبيقها الأسرة إلى تقرير علاج شامل لمجموع الشعب .

القوانين والاعطاف التي يمكن استخلاصها من الدراسات السياسية:

إن دراسة الظواهر السياسية واتصالها بسائر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وما تمر فيه الإنسانية وتجاوبه من أحداث شتى وتطورات الجماعة وتنظيم علاقات كل مجتمع بغيره وصلات الدول بعضها ببعض ، وتنظيم الحياة الدولية في أسرة الدولة ، وتطور علاقات القوة الحاكمة

بالمحكومين وفلسفة السلام والحرب - إن هذه الدراسة هدفها في النهاية استخلاص القوانين التي تكشف النقاب عن تطور الظواهر المذكورة مع محاولة ربط الأحداث بعضها ببعض ، وفحصها من الناحية الواقعية التي تقوم على أسس صالحة يمكن بواسطتها تكوين فكرة معينة يستتار بها لمعرفة ما يحتمل وقوعه ، ولتلافي الأخطاء والأضرار .

وخطوات تقرير القوانين المشار إليها هي :-

١ - تقرير واثبات العلاقات بين مختلف الظواهر ، وكلما تقاربت هذه الظواهر اتضحت القوانين وبرزت بجلاء ، وهناك طرق شتى للوصول إلى تقريب الظواهر وربطها بعضها ببعض ، وهي طرق مرنة ومتينة وقد تكون حاسمة فاصلة في بعض الحالات وخاصة الطرق الحسائية والاحصائية وما ترسم من خطوط يائية للدلالة على اتجاه الرأي العام ، وتستخرج الاحتمالات من الأرقام والعمليات الحسائية وفق قانون العدد الكبير . فيمكن مثلاً استفتاء الناس الذين يمثلون طبقة معينة من الشعب في عدة دوائر محدودة لمعرفة رغبتهم في نظام أو رغبتهم عنه أي الملكية أو الجمهورية أو اتباع سياسة أو الحيد عنها أي الحياد أو التحالف أو الحرب ، ويقاس على نتيجة الأرقام في بيان الاتجاه الشعبي . ولكن قد لا تكون هذه الظواهر واضحة أو مستقرة إذا انصب الاستفتاء على حالة رجل من رجال السياسة أو سمعته السياسية .

٢ - البحث عن علاقه الظواهر بعضها ببعض عن طريق الفروض وذلك زيادة في التدقيق العلمي ، فنختار الظواهر التي نرى دراستها ونراقب تطوراتها ونربط التجارب بعضها ببعض ونقارنها ونستخلص النتائج من

المقارنات عن طريق إقامة فروض معينة على ألا نخلط بين هذه الفروض والقواعد التي تقررهما . وقد نفترض أمرا من الأمور لنستخلص ملاحظة تساعدنا في دراساتنا وتكشف لنا الطريق ، ولكن علينا أن نحفظ في البحث فلا نؤكد بقيام فروض معينة أنه حقيقة وظاهرة لا شك فيها ، كما يجب علينا الاحتياط في انتقاء الفروض حتى نستطيع الوصول إلى نتائج أقربنا من الحقيقة .

٣ - وللفروض التي نضعها وسائل معينة يجب أن تتبعها لنبنى منها قواعد تساعدنا في دراسة العلاقة بين الظواهر السياسية ، ويمكن أن ننسج على المنوال الآتي : -

١ - اعتبار أن كل عمل سياسي هو عمل اجتماعي ، ونتيجة مجموعة من البواعث والاندفاعات والاحساسات الانسانية وما يحيط بها من المؤثرات ، يضاف إليها الظروف والبيئة التي تؤثر في صاحبها . وعلم السياسة كما هو معروف غرضه وصف وتحليل هذه التصرفات والمؤثرات وقياسها واستخلاص عواملها ودوافعها .

ب - وضع القوى السياسية موضعها من الاعتبار ، والقوى السياسية مجموعة من التصرفات التي أشرنا إليها وتوجه في طريق معين وتقود صاحبها وتحرك ناحية أو أخرى وتبين دوافعها المختلفة ، وهذه الدراسات من الدقة بمكان إذ تتطلب ربط مختلف القوى السياسية بعضها ببعض والبث عن جذور صلاتها .

والأمثلة عديدة فهناك ناخب يعطى صوته لنائب معين ، وما يراد بحثه هل قام تصويته هذا على الميل الشخصي أو المثل العليا للبرنامج الحزبي

أو اتبع أوامر الحزب ونظامه وهو أحد أعضائه أو قاداته . أو سار في ركاب الحزب وانحاز لرأى معين في سبيل المغايم المادية ؟
ان التصويت عادة يخضع لهذه المؤثرات كلها . ولاخرى أيضا كالرشوة والقرباة ويصعب تحديد نسبة كل عامل من هذه العوامل لمعرفة أهميته بالنسبة للعوامل الاخرى ، وهى مجرد فروض سياسية وطرق ترشدنا للعمل والبحث وتسهل مهمتنا .

° ° °

القوى السياسية

هى مجموعة الدوافع التى تحرك الفرد فى علاقته بالجماعة وتدفع بالمجموع وبالامة، ولها اعتبارها لبيان تطورات الأحداث السياسية، ويمكن تقسيمها كالآتى :

١ - قوى تمت بالصلة للجماعات ، وهى قوى اجتماعية تستوحى نشاطها منها ، وهذه الجماعة هى العصب والقبيلة والطبقة الاجتماعية والجماعات الحرفية والأحزاب السياسية والكنيسة والطوائف الدينية . والالتقاء إلى إحدى هذه الفئات يوحى بتصرف معين .

٢ - مؤثرات مادية وجماعية وقوى تمس صميم حياة الجماعة والرأى العام وتصرفات الناس . مثال ذلك المال والصحافة وسائر طرق التعبير عن الرأى ، وان حيازة جريدة ما يعتبر قوة سياسية من شأنها التأثير على الاتجاه السياسى لمجموعة معينة من الناس .

٣ - السلطة أو السلطان أى قوة الدولة التى تستمدّها من الجماعة والتي يعبر عنها بحق الأمر والنهى والولاية العامة وفرض وسائل الطاعة على الناس وتوقيع الجزاء على المخالف . وان املاء الدولة ارادتها على

الأفراد واصدار أوامرها باسم السلطة والحكم أقوى التصرفات السياسية داخل حدود الدولة ، وهذا العمل أبرز القوى السياسية .

٤ - المثل العليا « الايديولوجية » ، ideologie وهي دوافع وبواعث معنوية تستمد من تفكير المواطن وعقله ووجدانه وروحه ، ولها سحرها على الجماعات بل هي أهم عنصر لتكوينها ، وبرنامج الحزب وأهدافه المادية والمعنوية المستمدة من المثل العليا وفلسفته المتقاة من آراء كتاب مدائن الأحلام هي قوته الحقيقية ، وبمجموعة البواعث الايديولوجية هي التي تدفع بالأعضاء إلى الاجتماع والنزول في معترك الحياة السياسية . وهناك المصالح الخاصة التي تغذى البواعث الايديولوجية وتكونها وتوجهها لصالح الأفراد والجماعات . ونرى مثلاً أن المالك نادراً ما يكون من أنصار إلغاء الملكية الفردية ، وذلك ليس لتعلقه فقط بالامتلاك أي بملكه تبعاً لحب استئثاره بالشئ ، ولكن لأنه يرى أن وقوفه في صف جهة له فيها مصلحة أفضل من وقوفه في صف آخر معاد لمصالحه المادية .

* * *

مقاييس الدراسات السياسية

هناك في ميدان السياسة مقاييس ومعايير تتبع في الابحاث السياسية شأنها شأن الأدوات والمخبر والمجاهر والموازين التي تستعمل في البحوث العلمية البحتة ، وأهميتها في دقة حساب الأشياء المطلوب مشاهدة ظواهرها وتقليبها في مختلف الأوضاع ، ويمكن حصرها فيما يأتي :-

١ - مقاييس تتبع في الدراسات التاريخية ، وتتناول دراسة الثورات واستخلاص نظريات لها قوانين خاصة بها ، ورغم اختلاف الظروف والأسباب والأشخاص في الثورات نجد هناك رابطة تضم مراحلها ، ونرى

أهمية الفرق بين تاريخ يدرس تتابع الحوادث والأشخاص وآخر يدرس حسب المنطق والتفسير فحسب، وتستند هذه المقاييس على الوثائق وأبحاث المكتبات والأرشيف ومراسلات الملوك والأمراء والسفراء، ومن الأهمية بمكان ترتيبها مع التثبت من مدى صحتها، لا مجرد ذكرها، كما يتعين انتقاء ما يمكن الاعتماد عليه منها واستبعاد الأخرى، وتستند إليها أيضا عملية شاقة قائمة على المنطق والمقارنة والتحليل، وهي دراسة هذه الوثائق ونقدها واستخراج السمين منها مع استبعاد الغث وتحقيق ماورد فيها في ضوء وثائق أخرى مماثلة لها.

٢ - تفسير التطورات القانونية *dialéctique juridique*، ويعنى بذلك تطبيق المنطق القانوني للحوادث وتفسير التشريعات وأسبابها، وموقف القانون وتطوراتهما ظاهرة اجتماعية، ويساعد هذا التفسير في الكشف عن كثير من الأحداث السياسية العامة ويبين تطورات نظم الدولة والسيادة وعلاقات الفرد بالمجموع وبالحكومة والسلطة. ومما يدل على صلة القانون الوثيقة بالسيادة المصطلحات الجمة الغنى بها قاموس القانون ولا غنى للسياسة عنها، مثال ذلك: الدولة والحكومة والسيادة والسلطة والحكم والتنفيذ وإرادة الشعب والولاية العامة وحق الأمر الخ... ونجد دائما بجوار القوة القانونية قوة سياسية، وهما يسيران جنباً إلى جنب ويتم كل الآخر، كما لا يكتب للقوة القانونية النجاح إلا باعتبارها على قوة سياسية كافية، ونرى أن الفرد تقاين قوته السياسية باختلاف ما إذا كان مجرد مواطن أو عضواً في البرلمان أو أحد أعضاء الحكومة، وصفته القانونية هي نائب أو وزير وهي تتصل بصفته وكيانه السياسيين. وقد يختلف المركز السياسي الفعلي عن المركز القانوني، فلم يترتب على تولي

هتلر الحسك في المانيا باعتباره رئيس وزارة مدة شهور عديدة تغير شتى المصطلحات والنصوص القانونية والدستورية في الريخ . ثم تحولت فيها بعد المصالحات والأوضاع القانونية بتحول دفة السياسة ، كما أن المارشال ستالين في روسيا الشيوعية كان سكرتير عام الحزب الشيوعي ولم يك رئيس الجمهورية ولم يباشر في مبدأ الأمر سلطان الوزارة ورئاستها ، ولكنه كان القوة السياسية المسيطرة على الدولة والموجهة للنظام ، وهو يستمد نفوذه من الرعامة وكلمته تفوق كلمة الفرعون وقصر . وإذا أشار برأى أو أبدى رغبته فكأن مئات الملايين من أبناء الدولة قد عبروا عن هذه الارادة وسرعان ما تنشط السلطات في تنفيذها ، وقد رأينا هذا في تطهير الدولة والقضاء على العناصر المعارضة ، وهكذا لم يك للأوضاع القانونية هناك في مراكز السلطان أهمية بجوار القوة السياسية الفعلية لرجال الدولة .

٣ - المقاييس الاجتماعية : إن دراسة الظواهر الاجتماعية وطبائع الشعوب وعاداتها لها أهمية في تفهم روحها السياسية ، وهذا ما نراه منذ القدم في كتب تاسيت Tacite ودراسه لعادات الجرمان ، وما نراه في دراسات الرومان القديمة للجماعات التي حكموها كقبائل الغول في فرنسا . ولكن أهمية الدراسات الاجتماعية ومقارنتها برزت منذ أوجست كونت Auguste Comte ، وما رسمه من خطط دراسية علمية باعتبار ان علم الاجتماع يقوم على التجربة ، وقد اعتبره علما يقوم على الحركة والتطور ، ويرى أنه يمر في مراحل رئيسية ثلاثة هي المرحلة الدينية ، فرحلة ما وراء الطبيعة ، فرحلة النقد والبحث العلمي .

وتتعدد طرق البحث اليوم ، ومنها ما يعتبر أن العلم أساسه تحليل الجماعة والظواهر المحيطة بها ، ومنها ما يعتبر أساس الدراسة العلاقة بين الجماعة كجسد اجتماعي يتطور بتكوين الكائنات الحية ونموها ، وهي تبدأ بسيطة وتنتهى مركبة معقدة .

ويمكن العمل على تقارب المقاييس الاجتماعية ومقارنته شتى الدراسات لكي نتخذ منها ميدانا فسيحا نطل عليه ونستخلص ما يفيد ملاحظتنا ودراساتنا . وتنشعب الوسائل التطبيقية التي تستخدم في التحليل السياسي من الناحية الاجتماعية ، ويمكن ذكر أهمها فيما يأتي : -

١ - الوصف الأدبي والقصصي ، فللأدب أثر كبير في اتجاه الحياة السياسية منذ العصور السحيقة ، نذكر الباذة هو مير وتاريخ هيرودوت أول مؤرخي الانسانية ، ونذكر روايات مولير وراسين وشكسبير ، ونضرب بالذات مثلالذلك قصة اوتيلوا Othello لشكسبير ، وكيف أننا نقرأ خلال مسطورها ونرى في حوادثها اختلاف روح ذلك العصر في النظر إلى الاجناس عما هو سائد اليوم في أعرق البلدان الديمقراطية ، وكيف ان عطيل الاسمر الذي استأجرته دوقية البندقية لحمايتها لم ينظر الناس إليه نظرات الاحتقار تبعاً للونه . وكل ما قيل عنه أنه أجنبي فظ الطباع بخلاف الحال اليوم في الولايات المتحدة ونظر البيض هناك إلى السود وسوء معاملتهم لهم واضطهادهم .

والكوميديا الانسانية لا حصر لها ، وهي تتناول حوادث المجتمع وتطوراته ، وتصف شتى القوى والظواهر السياسية ، وتربطها بعضها ببعض وتفتش بين ثنايا هذه الحوادث عن أسباب الداء للعشور على الدوام

الملائم ، ونذكر منها قصص لامارتين ، وبالزائك ، وجوته ، وهو جو ،
واناتول فرانس ، واميل زولا ، والفونس دوديه ، وبايرون ، وبرنارد
شو وغيرهم .

وهذه الكوميديا الانسانية الساخرة التي تصور حياة المجتمع بقلم
الفاحص الناقد المدقق وتصوغ حوادثها عبارات جذابة وتربطها بما
يطابق الواقع وبما يصادف هوى في نفوس محبي الاصلاح إحدى
دعائم المراجع والدراسات في ميدان السياسة ، ولكل عصر مثله
وأهدافه في الكتابة التي توجه السياسة ، وهي تسير وفق الاتجاهات التي
تقود الجماعات في كفاحها ضد الظلم ولتحطيم سلاسل الطغيان والخروج
إلى أنوار الحرية ، وتتأثر بهذا الجو الاجتماعي فتكون مدرسة في السياسة
والآداب لها طابعها وشخصيتها ، ويقول سانت بوف St. Beuve في
سلسلة أبحاثه عن حياة العصر الذي قاوم خلاله الكتاب والشعراء في
منتصف القرن الماضي الرجعية في وصفه لبينة فكتور هوجو ذلك
الشاعر والكاتب والسياسي الكبير الذي ناصب امبراطورية نابليون
الثالث العداء وحاربها ليحرر الشعب من طغيانه وايحطم فساد الدولة في
فرنسا ، وذكر في ذلك الوصف ما يحيط بهذا السياسي الكاتب العبقري
ويؤثر في تفكيره رأينا في سنة ١٨١٩ إلى سنة ١٨٢٤ "تأثير المزدوج
المباشر للشاعر اندريه شينييه André Chenier ولتأملات لامارتين
وكتابات بيرون وسكوت ولصيحات الحريات في اليونان ولآمال
الحركات الرجعية الدينية والملكية في إعادة النظام الماضي ، وقد
تبلورت مجموعة أفكار للمقاومة سيطر عليها حزن عميق غامض ومثل
عليها وتعبيرات نائلة جزلة ورشاقة في الأعراب عن الفكر فيما يتناول

التفاصيل غالبا تقوم على العذوبة والسلاسة، وفي بضعة السطور المذكورة آنفا ما يعطى فكرة صادقة لآثر الجو السياسى فى الكتابة، ويمكن بناء على ذلك تفهم رد الفعل فى كتابته فى محاربة الرجعية، ولا شك أن كتابات هوجو وغيره ممن نقوامن فرنسا أو أبعدها عن كل نفوذ وحظوة خلال حكم نابليون الثالث كان لها أثر كبير فى زوال الامبراطورية الثانية وقيام الجمهورية بمجرد اشتعال نيران الحرب بين فرنسا وبروسيا وهزيمة الأولى فى سيدان.

ب — يضاف إلى الرومانسية السياسية الدراسات الاجتماعية القائمة على التحقيق الاجتماعى بواسطة اخصائيين، كدراسة نشاط الأطفال وطاقتهم والعمل على حمايتهم فى المصانع، ودراسة أحوال النساء وحقوقهم ومدى اشتغالهم بالمسائل العامة ووجوب حماية الأمومة وأثر الأسر السعيدة فى رفاهة البلاد والأمان فى تكوين شعب قوى ودولة فنية، ودراسات الصناعات الهامة وما يسمى مفتاح الصناعات والنقل، ومشكلات السكان وتزايدهم، وتوفير الأعمال والأرزاق لهم، ومشكلات العمال والعمل ووسائل حل المنازعات بينهم وبين أصحاب رؤوس الأموال، ومشكلات البطالة والتأمينات الاجتماعية، وكافة هذه المشكلات وثيقة الصلة بالحياة السياسية، بل هى كالبوصلة التى توجه ربان السفينة، ويتوقف نجاح الحياة السياسية على الحلول الموفقة التى يقررها المصلحون لعلاجها. ومن أهم الطرق فى مثل هذه الدراسات الاحصاءات، وخاصة الطرق القائمة على التحقيق فى مدى اتباعها كنموذج للتجارب والعلاج وامتداد التجارب والعلاج من الملاح والعامل أو الأسرة إلى القرية فالمدينة فالشعب والدولة.

وكذلك من أهم معايير العلاج تقرير حد أدنى لبدء العمل به كحد أدنى للأجور أو لساعات العمل أو للتقاعد أو لعدد العمال في المصنع أو السكان في منطقة صناعية أو حد أدنى لمستوى المعيشة ووسائل الرفاهية المادية والبدء من هذه النقطة بالذات كي يصل القطار إلى الهدف في ميعاده المحدد بلا أدنى خلل أو تأخير .

ج - المقاييس الاجتماعية القائمة على الاحصاءات : وشأنها شأن المقاييس التي تتبع في المعامل لمعرفة درجة الحرارة والطول والوزن ، وغير ذلك من البيانات لنجاح التجربة الكيائية والطبيعية ، وهي مجموعة تجارب أساسها توجيه الأسئلة وتدوين الملاحظات مع اتباع الوسائل الاحصائية في أداء هذه العمليات ، مثال ذلك ملاحظة اختلاط أشخاص بعضهم ببعض وتسامرهم وجلسهم بجوار بعضهم بعضا إلى مائدة واحدة في رحله معينة واستخراج النتائج من تقارب فريق منهم وتباعد فريق آخر طوال إقامتهم سويا في هذه الرحلة .

ولا ننسى أن الاحصاء أساس هام في كافة الدراسات السياسية فهو مقياس الحالة الاقتصادية والتجارية والمالية والمرشد في العمليات الانتخابية ونتائجها ، ولا غنى عنه في تفهم المشكلات السياسية الناجمة عن تزايد عدد السكان أو تناقصهم .

ويستخدم بصفة أصلية فيما له اتصال بالانتخابات وجغرافيا الانتخابات ، ويمكن أن يبين لنا حالة الدائرة الانتخابية ومدى استقرارها السياسي من تصرفات مجموعة الناخبين والنواب في جهة معينة ولمدد سلسلة ، ومقارنة ذلك بالدراسة الخاصة بالمنطقة وإنتاجها وحياتها الاقتصادية ومناخها وعدد

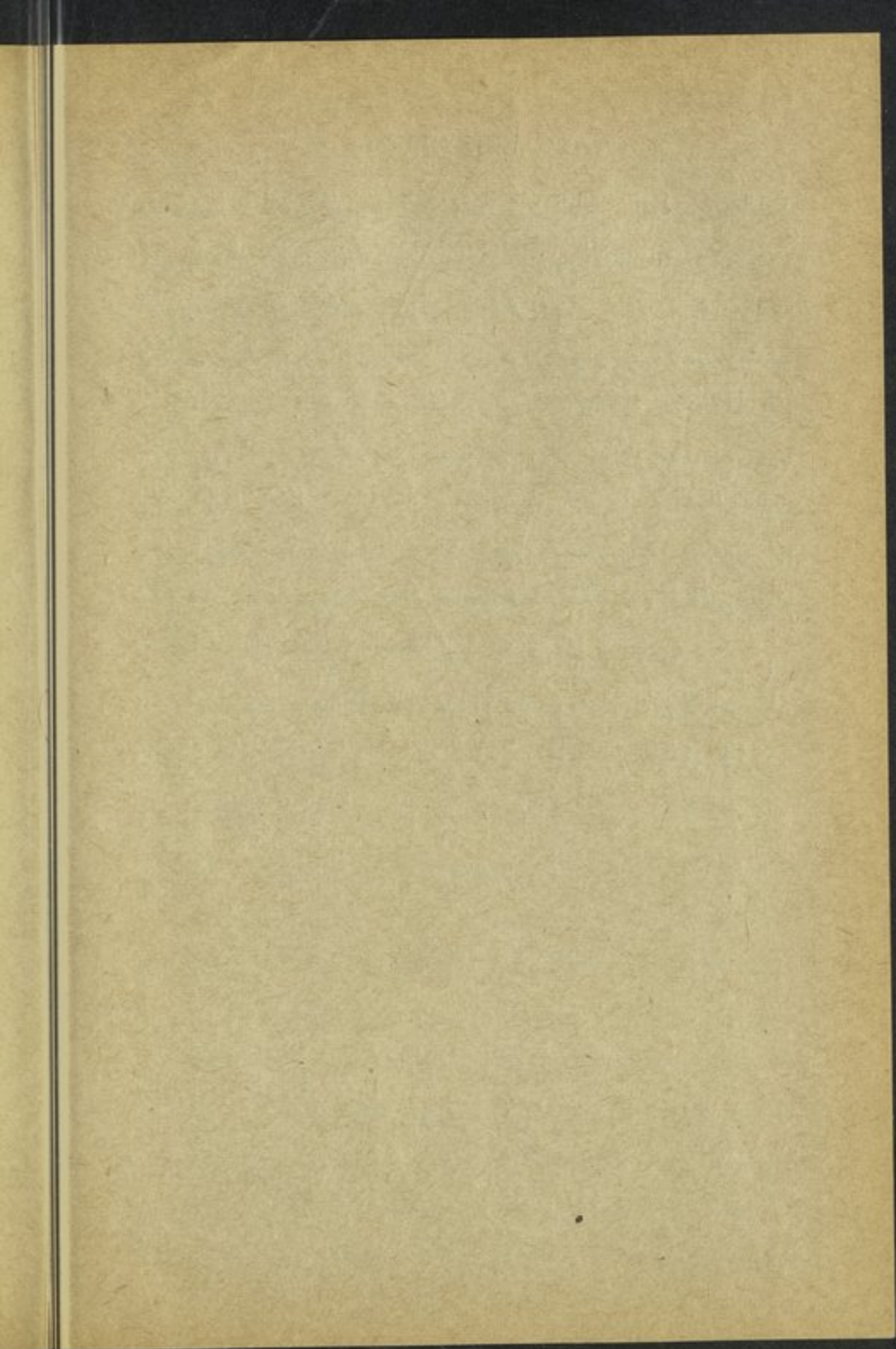
السكان وكثافتهم ، ويمكن الاستعانة به — هذا المقياس لدراسة جهود الأحزاب وعلاقتها بالناخبين وأحصاء الأنصار والخصوم ورسم خطوط يانية على أساس نشاط الأحزاب وتحقيقها الوعود على مدى السنين .

٤ - جس النبض لمعرفة اتجاه الرأى العام : ويعنى بذلك اتباع وسائل دقيقة منظمة للكشف عن مدى ميل الناس إلى ناحية دون الأخرى ، وترسم خطة لهذا الغرض على أن تطبق على عدد من الناس يختارون متجانسين من حيث السن والمركز الاجتماعى والجنس (مذكرأ ومؤنث) وجهة الإقامة أو المنطقة التابع لها ، فلا توجه الأسئلة لفئات متنافرة أو متفاوتة السن أو من الجنسين فى آن واحد أو من مناطق مختلفة بعيدة فتضطرب الاجابة وتبتعد عن الغرض الذى أعدت من أجله ، ولا تجدى الاحصاءات قبلا .

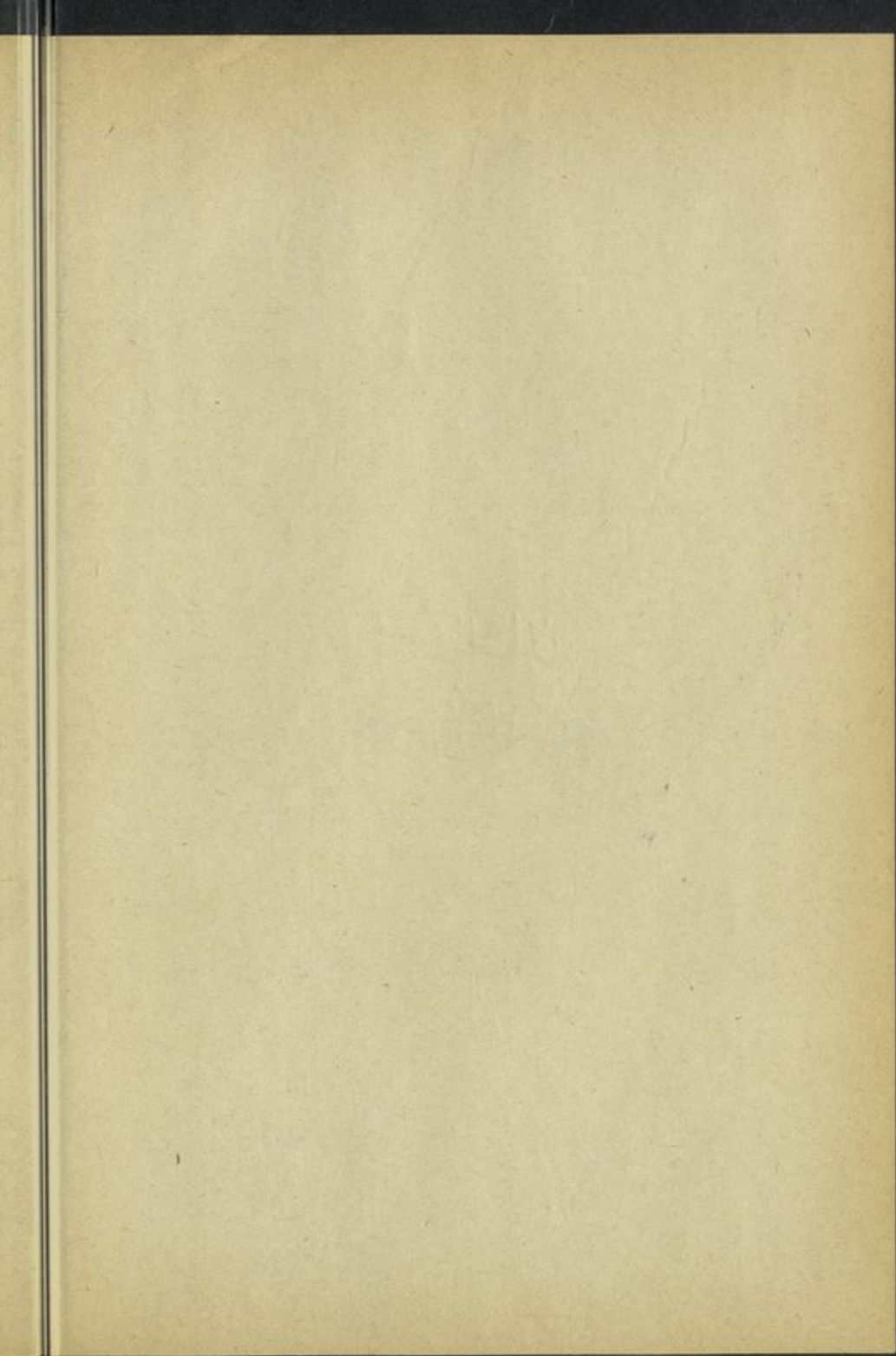
ويتعين أن يوضع السؤال المراد توجيهه على وجه الدقة ، ويحدد دون مواربة كى يأتى الرد واضحاً لا أبهام فيه أو تردد ، وأن يطالب المحجب بجواب يكتفى فيه على قدر الامكان بنعم أو بلا مثلاً ، وتجهز الأسئلة وفق نماذج مختلفة لكل طبقة أو فئة معينة من الناس ، غير أنها تتحد فى المبدأ والهدف النهائى . كما يتعين ألا يكون السؤال فى صيغة تتضمن الاجابة ، وقد يخرج المحجب عليه ويحيد عن الغرض ويحجب بالاثبات لا بالنفى أرضاء للسائل ، كما يحسن تخير السائلين من الأشخاص المحايدين الذين لا يتدخلون فى السؤال ويؤثرون على المحجب ليتجه اتجاهها معيناً ، فتسأل مجموعة من الناس عددها ٣٠٠٠ مثلاً من طبقة العمال من سن ٢٠ إلى سن ٤٠ مدته مثلاً من الذكور المقيمين فى منطقة معينة عن الاشتراك فى حرب كوريا ، وتعرف نسبتهم إلى نسبة مجموع العمال فى المنطقة من نفس السن ، ثم مجموع

العمال في المناطق الأخرى في البلاد، هل يريد العامل منهم اشتراك البلاد في الحرب أو لا يريد ذلك؟ ولا يسأل لماذا يريد الاشتراك أو لا يريد؟ فالأسباب هي التي توجه ضمنا إلى الإجابة بنعم أو بلا، ثم يختار النسبة نفسها في بقية الطبقات من طبقة البورجوازية وأرباب الأسر العديدة وكبار رجال الأعمال والطبقة المثقفة، وتوجه الأسئلة إلى سكان المناطق المختلفة في البلاد، وهكذا حسب الأحوال. وقد تسأل الأمهات والآنسات وغيرهن من الإناث أيضا وفق نفس نسبة العمال الذين وجهت إليهم الأسئلة، ويتبع ذلك عمليات حسابية دقيقة لجمع النسب واستخراج النتائج وفق تعداد عدد الأفراد مختلف طبقات الأمة، وينتهي الحال بمعرفة اتجاه البلاد بتطبيق النسبة النموذجية على مجموع السكان.

وقد اتبعت معاهد الإحصاء هذا الأسلوب وجاء بنتائج لا بأس بها، وأصبح اليوم في صميم الدراسات السياسية والقائمة على التحقيق الدقيق.



المبحث الثاني
تكوين الجماعة



(أهم مراجع المبحث الثاني)

« الفلسفه بوجه عام » لسيمون دافال ، جزء واحد ، باريس ١٩٥١

« Philosophie Générale » par Simone Daval, 1 vol, Paris 1951

« النظريات الاجتماعية المعاصرة » لسوروكين ، ترجمة ، جزء واحد ،

باريس ١٩٣٨ .

« Les Théories Sociologiques Contemporaines » par Sorokin, Traduction, 1 vol, Paris 1938.

« السلطة » لجوفنيل ، جزء واحد ، جنيف ١٩٤٧ .

« Du Pouvoir » par B. De Jouvenel, 1 vol, Genève 1947.

« مبادئ فلسفه الاجتماع » لما كنزى . جزء واحد ، لندن ١٩٢٧ .

« Outlines of Social Philosophy » by Mackensie, 1 vol, London 1927.

« أصل الحضارة وحالة الانسان البدائي » للورد افبرى ، جزء واحد ،

لندن ١٩١٢ .

« The Origin of Civilisation and the Primitive Conditions of Man » by Lord Avebury, 1 vol, London 1912.

« التطور الاجتماعى » لكيد ، جزء واحد ، لندن ١٩٢٠ .

« Social Evolutions » by B. Kidd, 1 vol, London 1920.

« القوة » لبرتراند رسل ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٩ .

« Power » by Bertrand Russel, 1 vol, London 1939.

« الدولة » لوودرو ولسن ، جزء واحد ، لندن ١٩١٨ .

« The State » by Woodrow Wilson, 1 vol, London 1918.

« تاريخ وقصة الحريات » لكروش ترجمة ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٨ .

« History as The Story of Liberty » by Benedetto Croce, Translation, 1 vol, London 1938.

« مقالات في النظريات الاجتماعية » لكول ، جزء واحد ، لندن

١٩٥٠ .

« Essays in Social Theory » by Cole, 1 vol, London 1950.

« مقالات في نظم الحكومات » لسينتام ، جزء واحد ، أكسفورد

١٩٤٨ .

« A Fragment on Government » by Bentham, 1 vol, Oxford, 1948.

« الفلسفات السياسية » لماكسي ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٩ .

« Political Philosophies » by Maxey, 1 vol, New York 1949.

« المرشد الى فلسفة الخلق والسياسة » لجود ، جزء واحد ، لندن

١٩٤٨ .

« Guide to the Philosophy of Morals and Politics » by Joad, 1 vol, London 1948.

المبحث الثاني

تكوين الجماعة

خطوات نشأة الجماعة - الاسرة -
تطور الاسرة إلى جماعة سياسية

خطوات نشأة الجماعة

هدف علم السياسة كما سبق أن شرحنا دراسة السلطة أو السلطان
والصلات الاجتماعية التي توحى بقيامها وثبتت قدرتها على تنظيم الحياة العامة،
أو دراسة الجماعات المنظمة في تعدد وتدرج نواحي نشاطها واختصاصات
كل قوة من قوى هذا النشاط وهي تمثل ركناً من أركان بناء الجماعة السياسية.
والجماعة المقيمة في جهة معينة على سبيل الدوام يجمع باعث واحد
أساسه روح التجمع أو بتعبير أدق باعث مشترك *Facteur Commun*
أعضاؤها في صعيد واحد ليستظلوا بأفنان نظام واحد أيضاً، ولتقريب الفكرة
إلى أذهاننا حتى يمكننا تفهم الروح الانسانية والنفسية الكائنة في الجماعة
وكيف يوحيان بالتجمع، نتصور اجتماع الأفراد بمناسبة حادث عارض في
شارع من الشوارع من باب استطلاع والاستكشاف وكيف أن جل
المجتمعين وهم يتلفون لمعرفة الحادث وأسبابه قد لا يدرون بأسبابه أو بوقائعه
إذا سئلوا عنه فيما بعد وروح التجمع هي التي تقودهم. وتصور
أيضاً وقوع حادث لعربة الترام أو المترو أو السكة الحديدية وحصول
إصابات عديدة وبالغة وذهاب ضحايا نتيجة الحادث، أننا لا نلبث أن
نلاحظ أن المصير المشترك والمحنة الطاغية التي تلقي الراكبين في ركة

الهلاك أو تعرضهم لها تدفع ببعض الناجين أو المتطوعين إلى الاسراع في تنظيم الاسعافات والنداء بقولهم أن أنقذوا الأطفال والنساء ، وعادة ينقذ الأطفال والنساء والشيوخ أولاً ، ثم تقوم عمليات اخراج الجرحى من تحت الانقاض والمبادرة بتضميد جراحهم وحمل الذين أصيبوا بكسور بالغة على محافات الاسعاف إلى المستشفيات ، والقيام بمساعدات أولية ضرورية في محل الحادث .

ولا ينسى منظمو الانقاذ البحث عن جثث الضحايا ، وهكذا تنتظم عمليات إسعاف في محل الحادث وتبدأ بنواة تنظيم أولى من في محل الحادث بالذات ومن الأشداء الذين نجوا منه . وما يقال في حادث القطار يقال في السفينة المشرفة على الغرق ، فلا يلبث أن يتركز التنظيم بعد الصدمة الأولى أو الانفجار الذي أودى بالسفينة وأخذ أليم يبتلعها بعد فتحه ثغره في جنبها ، وتبدأ عمليات الانقاذ في سفن النجاة الصغيرة بالأطفال فالنساء فالشيوخ ، وقد يبقى بعض البحارة وعلى رأسهم ربان السفينة فوق سطحها المائل ينتظرون مصيرهم المحتوم وهو الذهاب إلى قاع البحر مع سفينتهم . وتأخذ مثلاً آخر وهو احتراق دور سينما أو مسرح ، فأول ما يسمع في القاعة عبارة مدوية هي فليفسح الطريق للصغار والسيدات ، وهي تأتي من فكرة القيادة والسلطان وتنظيم حياة الجماعة حتى في المحن والأخطار ، وما أحوجها إلى التنظيم في هذه الظروف ، وهو لم يترتب على تدير أو سياسة مرسومة مقدما بل أملتة الحوادث ورهبتها ، ومن باب أولى أن يرسم التدير وسياسته في الظروف العادية .

ولا يتعين أن يكون تنظيم حياة الجماعة في ظل التشريع دائماً ، فكما رأينا آنفاً جاء تنظيم الاسعاف نتيجة المحنة ، وقد يكون التنظيم الذي يجرى

من وحى تصرف الأفراد دون القانون نتيجة الرغبة في احترام شخصية الفرد وكرامته كأنسان متمدين وكعضو في جماعة راقية، وقد ورث الفرد هذه الرغبة بفعل السنين والحياة المنظمة في كنف جماعة لها مكانتها في عالم المدنية، وقد تغذى بالأفكار المستنيرة لكتاب الأدب السياسى والخلق الانسانى، وهما خير حافظ لكيان الدولة. ونرى هذه الظواهر واضحة تدعو إلى الإعجاب في وقوف الناس بانتظام في وصف مستقيم أمام شباك البريد أو تذاكر القطار أو حتى شباك الحصول على مقاعد في السينما أو المسرح بلا تملل أو محاولة لإحداث الاضطراب في الصف، وذلك احتراماً للنظام، ونرى هذه الظاهرة أوضح في ركوب سيارة الأتوبيس، في عواصم الغرب الكبرى فالراكب يحصل بنفسه على تذكرة تبين دوره في الوصول إلى المحطة التي يريد أن يصعد السيارة منها، وينتظر وصولها بين لحظة أخرى ثم ينتظر دوره الذي ينادى به الكسارى، وهو يفسح الطريق كي يصعد قبله جريح أو مشوه الحرب وكذلك أرملة الحرب وحامل نيشان البطولة فيها، وهذا ما يتبع مثلاً في باريس.

وهناك أمثلة لبعض ما نراه في النظام والطاعة أثناء حياتنا العادية وخارج نطاق الكيان السياسى للدولة مما يحدو بنا إلى التفكير في كيفية نشأة فكرتى الطاعة والنظام. أن فكرتهما كائنة في كفاح الأفراد تجاه ما يهدد كيانهما على ظهر البسيطة وينذرهم بالفناء بفعل العناصر العاتية والشح وفك الضواري والخصوم بهم، وقنص الاعداء لهم وخطف الجيران الأقوياء لأطفالهم وفتياتهم، والاستيلاء عنوة على أقواتهم ومخسولاتهم وجوبهم، وفي عملهم على توفير أسباب العيش لهم والادخار لمحاربة الطواريء، فالمصدر العمل على بقاء النوع والاستئثار بالمنفعة.

وقد نبقت فكرة قيام الدولة ذاتها من المزايا المترتبة على حزم الأفراد أمرهم بتكوين الجماعة وتأزرهم لهم شعئهم وجمع شملهم في حزمة قوية ، ومن هذا قيل أن حكومة الناس وهى مكونة من بعضهم ومن طبيئهم وعجئنتهم لا يتصور وجودها إلا لصالح المحكومين وجموع البشر الذين تأزروا وكونوا الجماعة الانسانية المنظمة. وخرجت من هذه الفكرة أخرى وهى أن الحكام الذين يتناسون هذه الواجبات الأولية للحكم وهى السهر على راحة الفرد وإسعاد الجماعات ، وأن يكون هدفهم ما هو خير وحسن يخونون الأمانة التى أخذوا على عاتقهم رعايتها ولا يصلحون لمهمتهم ويستحقون ما يجابهون من مصير وهو فقدان الحكم .

وجاءت أيضا فكرة ان الدولة لا يمكنها بحال ان تبرر استعباد طبقة من السكان بواسطة طبقة أخرى . وكذلك ليس لها البتة ان تنشر الفاقة بحجة انها تعمل على انتصار مذهب أو عقيدة أو هدف لصالح طبقة معينة. وان الفكرة الفلسفية فى قيام الجماعة ، وهى حماية الفرد فى كنف الحزمة تتأرجح بين عبادة الدولة إلى حد فناء الفرد فيها ، وانه يصبح كبعوضة ضئيلة فى كون ضخمة وفق آراء كانت Kant وهيجل Hegel ، وهما يقفان دائما فى صف الدولة ضد الفرد ، وان ليس على هذا إلا الطاعة العمياء ، وبين انكار الدولة وفق آراء الفوضويين الذين لا يعترفون بالدولة ويريدون ضرورة الغائها الغاء تاما من الحياة السياسية ، وترك الناس لقوانين الطبيعة توجه الأفراد وتنظم المنافع . والمقبول ان رفاهية الفرد ووجوب ضمان عيشه وأسرته ووقايته من ضربات الخصوم وحمايته ضد الطوارئ والسعى دائما نحو تحسين حالة كل هذه العوامل تتطلب قيام دولة كمثل موفى لا الأخذ بناصر الانسانية وتقدمها فقط بل لضمان

استمرار بقاء الانسان ، وهذه الدولة لها نظمها التي يحكم الناس بواسطتها ، واحترام هذه النظم وحكم الناس وفرض الجزاءات وتقرير واجبات وتضحيات قد تكون جسيمة هي لمصلحة الفرد ذاته .

وبدأت الدولة بقيام الأسرة . ومن مجموعات الأسرات تكونت القبيلة والعشيرة ، وباستقرار القبائل الرحل في بقعة غنية بالعشب والمرعى تكونت المدنية أو مجموعة المدن وقامت صروح الدولة ، وتعددت المدنات على توالى العصور والأجيال تبعاً لنشاط مختلف الدول ولجهود الانسان في تدعيمها .

° ° °

الأسرة

ماذا يعنى بالأسرة ؟ هذا سؤال قد يلوح أنه بسيط والرد عليه غير معقد ، غير ان الغيوم التي تكتنف جو الانسانية منذ احقاب سحيقة وعصورها التي يصعب الكشف عن معالمها كلها قدم العهد ، وقد تختفي في ثناياها الحياة الفطرية الأولى مع اختلاف آراء العلماء المشتغلين بالعلوم الانسانية . هذه العوامل تجعل الاجابة عن السؤال من الصعوبة بمكان ، وتجعل لضمان دقة الاجابة وجوب الاستئثار بمخلفات الاقدمين وبأعمال الحفريات وبالخطوط النادرة الغابرة العهد وبأساطير الاولين وقصصهم والياداتهم وخيالاتهم .

وتعريفها البسيط يحوم حول : الاب والام والاطفال ورب الأسرة ، وقد يكون الاب والجد Pater Familias وهو الذى يرعاها بحكم الدم والغريزة والقوة واعتماد الصغار والضعاف عليه ، ثم في حالة شيخوخته

بحكم التجارب ورجاحة العقل واحترام كبر السن والتقاليد وهكذا ... ، وهذه هي الأسرة التي تعرفها مدينتنا ، ولا علاقة البتة لها بالنظم البائدة السحيقة أو المتأخرة التي لم يبق منها إلا الرذاذ في بعض مناطق الباسفيك الثانية والتي لا تعترف إلا بسلطة الأم ، وتقوم المرأة فيها بدور الأب تماما ، بل قد تذهب إلى نظام تعدد الأزواج بدلا من تعدد الزوجات في بعض الجماعات البدائية المعروفة حتى اليوم والمتوارثة من فجر التاريخ .

والأسرة تلتف حول الأب كما ذكرنا وليس في هذا إلا الوضع الطبيعي للحياة ، وهذا زاه في بعض الحيوانات الراقية ، وفي هذه الحالة تجتمع السلطة وحنان القربى في شخص واحد ، وساد هذا النظام العالم منذ القبائل الرحل وقدماء المصريين والأغريق والرومان والعرب والأمبراطوريات القديمة .

وتكوين الأسرة هو بحكم عناصر متعددة ، وأولها العنصر الحيوى البيولوجى بحكم الدم وميلاد الأطفال والتناسل والذرية والغريزة السكونية الحيوية لبقاء النوع . ويأتى كذلك العنصر العاطفى وله اعتباره في رعاية الأطفال وحماية الصغار حتى يشبوا عن الطوق ، ومن منا لم يشاهد الطيور تحضر القوت لصغارها وتدربها على الطيران من جذع شجرة إلى أخرى وتحميها من النسور والجوارح .

ومن الأهمية بمكان أن نذكر كذلك العنصر الاقتصادى ، ويعنى به السهر على تحقيق حاجات أعضاء الأسرة وفي مقدمتهم الأطفال الصغار والعناية بأمرهم واعداد غذائهم وكسائهم وتعليمهم وتهذيبهم ، وهذه الجهود تتطلب كسب المال لانقائه عليهم ، ونشاهد ظاهرة اهتمام رب الأسرة

بصغاره ، هذا الاهتمام الممزوج بالفرح في الأعياد وهو يحمل إليهم الهدايا من اللعب والحنوى والكتب المصورة والملابس الخ... ، ونشاهد قلق رب الأسرة أيضا إذا مرض صغيره . واهتمامه باحضار الطبيب وسعيه المضني لتوفير المال اللازم للاتفاق على مريضه العزيز ، وتقافى الأم وسائر أعضاء الأسرة في تريضه ، ونشاهد أيضا تكاتف الأسرة الاقتصادية في حالة فقدان أحد أركانها أو بطلالة أحد شبانها .

ويضاف إلى العناصر السالفة في تكوين الأسرة عنصر معنوى آخر هام ، وهو العنصر الدينى منذ القدم ، فقال البعض انها في الطقوس الدينية ومراسمها ، وتبدأ برب الأسرة وتمجيدها لشخص عائلها ، وقد اتضح ذلك من عبادة الاجداد عند الرومان قديما وفي الأديان الاسيوية ولدى بعض الجماعات في أفريقيا وما يتبع ذلك من تمجيد الأجداد والأسرات القديمة ، وتطور ذلك حديثا إلى وضع صور الأب وكبار أعضاء الأسرة في أماكن بارزة بالمنزل أو على الحائط حتى يراها الزائر بسهولة ، وخاصة صور الذين قتلوا في الحرب أو ذهبوا ضحية الجهاد ، أو كانوا من الأبطال المبرزين .

وللأسره جهود في بناء المجتمع وهذه الجهود هي الخطوات الأولى في بناء الدولة ، وان سعادة الأسرة وقيامها وفق أسس صالحه وتوفير حاجاتها من أهم أسباب تقدم الدولة ، وأولى أعمالها توفير معاش الأعضاء وطعامهم وتوزيع الأعمال بين أبنائها وتنظيم نشاطهم ، فثلا هذا يذهب إلى الغيط للحرت وذاك يحمل الطعام إلى الكبير الذى يعمل فى الغيط، والمرأة تنظم المنزل وتباشر الطهى مع صغيراتها، والصبي يذهب إلى السوق لاحضار حاجات المنزل مع عدم إغفال أهمية التعليم والمدرسة، وكذلك ضمن واجباتها حماية أعضاء الأسرة ضد الحيوانات والضواري قديما باشعال نار فوق

الآكام لطرد الوحوش ، وللدلالة على العمران حتى تعرف الأسرات الأخرى قيام حياة منظمة في هذه الجهة نستعين بها حين الحاجة أو لتخف إلى نجدتها ، وكان الأصحاء يحرسون الكهوف من هجوم الأعداء .

وحلت الأمراض الاجتماعية اليوم محل الوحوش كما تكالبت المشكلات والضائقات على الأسرات وأصبحت الحماية في هذه الضمانات الاجتماعية التي رسمتها القوانين ومن شأنها القيام بتأمين الأسرات ضد ما ليس في الحسبان وضد شتى حوادث المصنع أو العمل ، وكذلك تحقيق التعليم الإلجباري المجاني وإنشاء المستشفيات والمصحات ودور النقاة المجانية ، وتوفير الأعمال للناس وضمن أرزاقهم ومعاشهم .

ولا ننسى بمناسبة ذكر جهود الأسرة في توفير الرفاهة للفرد ما يقوم به من جهود لتعليم وتثقيف أفرادها وما يبذل من تضحيات في هذا السبيل بإعداد الأبناء للتعليم والتدريب الحرفي والمهني ، أو بإرساله إلى المدارس النظرية والجامعة ، وما يقوم به كذلك من كفاح مضني لضمان مستقبل أولاده . وتضم التقاليد والعادات المتوارثة الأسرة إلى أعطافها وتختلف التقاليد باختلاف حياة الأسرة المهنية وميدان جهودها ، وتؤثر في علاقاتها بالمجموع وحياتها ، فأسرة الجندي تختلف عن أسرة العامل عن أسرة الموظف عن أسرة المثقف أو المزارع وهكذا .

وأعضاؤها يتجهون في الحياة اتجاهات متباينة ومصالحهم مختلفة ، واسكن يجمعهم غرض واحد هو كسب العيش ورعاية الأبناء ، وهم يعملون حق العلم بحكم التاريخ وما توارثونه والمصلحة أن نظام الدولة يكفل لهم مصالحهم . ويلاحظ أيضاً تباين العادات ووحدة الأسرة باختلاف البلدان فترى مثلاً أن الطفل الفرنسي على المائدة يطالب بالآ يضع يديه تحت مائة

الطعام حتى لا يقال أنه لا يراعى قواعد الأدب ، وأن يضعها دائماً فوق المائدة ، وهذا عكس ما تطالب به الأم طفلها في إنجلترا ، ونرى الأب الشرقى يميل إلى المبالغة في سياسة رب الأسرة فيجمع حوله الأبناء والبنات حتى في حالة الزواج وتكوين أسر صغيرة ، إما تحت سقف واحد وإما بالقرب من المنزل الذي تقيم فيه الأسرة الأصلية ، وهو يتدخل في حياتهم وفي تصرفاتهم ، وذلك عكس ما يتبعه اليوم رب الأسرة الأوروبي فهو يترك الأبناء وشأنهم في التصرف في مصائرهم ويدعهم لتجارب الحياة لتصلقهم وتعلمهم وهي خير مدرب ، ومصدر هذا القرب أو البعد عن الحياة السياسية البدائية التي تعتمد في نظمها على سلطان الأسرة وما تمثله القبيلة أو العشيرة من أدوار هامة في الدولة وضرورة تضامن الأسرات والقبائل لمحاربة الأحداث ، وبديهي أن صلات الحياة القائمة على سلطة الأب في أوروبا أضعف منها في الشرق .

وانتظام حياة الأسرة واضطلاعها بمسئوليات الصغار وتوثيق الروابط بين أعضائها ، ترجع هذه الأمور كما ينأى إلى العامل البيولوجي وإلى طبيعة الرجل في وجوب حمايته المرأة ، وكذلك إلى العامل الاقتصادي وواجبه الغريزي حيال من تربطهم وإياه روابط الدم ، وإلى طبيعة المرأة في انصرافها إلى شؤون المنزل والعناية بالأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية بالغة وهم عزل من كل سلاح للكفاح في الحياة ، ولا يستطيعون الإنتاج والعمل .

ونرى أن الرجل يكسب الخبز بالعمل والمرأة تعد ذلك الخبز لتقويم الأود ، ولكن لا يعنى بهذا أن الأب أو الرجل هو دائماً رئيس الأسرة فقد يكون الجد أو العم أو الابن ، وقد تستقل المرأة اقتصادياً بانصرافها

إلى عمل فيه كسب مالى، وقد تصبح عماد الأسرة وحدها أو بالاشتراك مع الرجل . ونشاهد هذا اليوم بعد نزول المرأة فى ميدان العمل واشتغالها فى المكاتب والمصانع والأعمال الحرة والوظائف وقيامها بمهام التعليم والطب والعناية الصحية بل وتكوينها الفرق العسكرية وذهابها إلى خطوط النار ، وقد بدأ جهادها فى هذا الميدان منذ الحرب العالمية الأولى وانصراف الشبان إلى خطوط النار لإجابة لنظام حرب الخنادق التى تتطلب عشرات الملايين من الجنود ، وانصراف الكهول والشيوخ إلى الأعمال الثانوية الخاصة بالحرب كأعمال المكاتب والتموين ، ووجوب سد الثغرات فى المصانع والمدن ودواوين الحكومة والشركات وغيرها بإحلال النساء محل الرجال ، ثم استمرت المرأة تكسب قوتها تبعاً لتعقد الحياة الحديثة وما يتطلبه التوجيه وتدخل الدولة من مضاعفة النشاط والعمل . ازدادت الحاجة إلى المرأة فى الحرب العالمية الثانية واشتركت فيها فعلاً ، وقد أصبحت حرب شعوب وحرباً كلية تتناول مختلف مرافق الإنتاج والثروة وتسخر كافة أبناء الدولة لغرض كسب الحرب .

وقد يظهر سلطان المرأة دون أن تكون النواة المستقلة للأسرة باضطلاعها بالمسئوليات الاقتصادية فى بعض الحالات على الرجل والأولاد ، كأصرارها على العناية بصحة الأب والأطفال وإبداء النصيح لهم ، وإصرارها على عدم ضياع الأب أوقاته فى السهر خارج المنزل وطلبها من الداخلين الدار أن ينظفوا أحذيتهم بالباب ، أو يخلعوا معاطفهم بالمدخل ، وعلى اتباع النظام فى الأكل والجلوس والنوم ومراعاة ترتيب الأثاث الخ .. وخير ما يضمن تحقيق رفاهة الأسرة تعاون الأعضاء وإحاطتهم برأسها إحاطة السوار بالمعصم ، ويشاهد هذا فى الريف فى حالة الأفراح

والزواج وكذلك في حالة المحن والوفاء ، وعمل رب الأسرة على السؤال عن الأبناء دائماً حتى بعد تركهم المنزل وتكوين أسر مستقلة ومساعدتهم من آن لآخر في حدود طاقته ومحاولة إيوائهم بالقرب منه .

° ° °

تطور الأسرة الى جماعة سياسية

أن اجتماع عدة أسر يكون جماعة قد يكون مصيرها في النهاية الاستقرار ، ولكن يلوح إذ تغلغلنا إلى أعماق التاريخ الغابر أنها كانت تظل هائمة على وجهها بنسائها وأطفالها وماشيئها تنشد العشب والمرعى وتنقل من مكان إلى آخر لتعثر على ضالتها . وسرعان ما تحزم أمتعتها لترحل وهكذا تبعاً لحاجتها إلى العيش ولكفاحها في سبيل البقاء ، وكلما اشتد ساعد هذه الجماعة وانتظمت شؤونها قويت فرصتها في تكوين جماعة سياسية ، واختلفت الآراء في أصل تكوينها وفيما يلي البيان :

١ قيل أن الأصل القبلي ونواة القبائل والعشائر هي الخطوة الأولى في تكوين الجماعة السياسية والدولة ، ورى هذه الظواهر في القبائل العربية والشعوب الإسلامية التي استحوطت إلى دولة مع الزمن وتغلبيها على جيرانها والدول المحيطة بها وهبوطها الوديان الخصبة واختلاطها بالأمم المتمدينة مما أدى إلى استقرارها وأخذها على عاتقها السير في سبيل المدنية والحياة السياسية .

وما يقال في القبائل العربية يمكن أن يقال أيضاً في القبائل الجرمانية ، فإن الإمارات الجرمانية كانت في الأصل قبائل تجوب أصقاع أوروبا الشمالية والوسطى وظلت مدة غير مستقرة ، وبقيت قروناً عديدة بعد

دخول المسيحية أوروبا وانتشارها على ديانتها الوثنية ، ولا يزال في خلق الشعب الألماني كثير من العادات الوثنية والخلق القبلي ، مثال ذلك فكرة تقديس الصليب المعقوف في النازية فهي مستمدة من الخضوع المطلق لرب الأسرة أو رأس القبيلة .

٢ - وقيل أن تكوين الجماعة جاء في أعقاب التفكير الروحي المشتق من الأديان ، ولصلة بين الفرد وما يدين له مما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى نفس العبادة وتكوين نواة الجماعة تضمها طقوس واحدة ومعبود واحد ، ونرى هذه الظاهرة في بعض سكان الباسفيك وأواسط أفريقيا ، وقد كان للأباطرة القدماء قدسية الالهة كالفرعون وقياصرة الرومان ، ونرى اليوم بقايا هذه الظاهرة في أبهة تنويع الملوك في العصور الوسطى وفي سلطان الباباوات على الامبراطور ، وكيف أن البابا كان يلقي الرعب في الامبراطور ويخرجه بل ويفقده عرشه بمجرد إصدار أمره بحرمانه من عطف الكنيسة الكاثوليكية Excommunication ، مما يضطره لطلب الغفران والرحمة من رئيس الكنيسة الكاثوليكية حتى يستطيع أن يواجه شعبه وكى لا يعتبره ملحدًا ، وكان البابا يقدم الأوامر الذين يفقدون عطفه إلى المجالس الدينية المكونة من الكرادلة لمحاكمتهم ، وما كان على هؤلاء إلا الطاعة أو فقدان العرش إلى الأبد ، وكان ملوك فرنسا يتوجون بواسطة أسقف ريمس Reims .

ولا تزال بقايا الفكرة الدينية في تكوين الدولة وما يأتى في أعقابها من تنويع الملوك قائمة ، ورأيناها في عصورنا الحديثة في فرنسا في تنويع نابوليون الأول بن الثورة بواسطة البابا في كنيسة نوتردام بباريس ، ونراها اليوم في استعداد ملكة الانكليز للتتويج الديني بواسطة أسقف

الكنيسة الانجليكانية في وستمنستر في هذا الصيف ، ونرى ما يقرب من هذا الوضع في مبايعة الخليفة في الاسلام وتولى الخلافة وهي سلطة دينية وزمنية ، وفي انتخاب سلطان مراکش بواسطة هيئة من العلماء المسلمين .

٣ - وقيل أن الجماعة السياسية تتكون بحكم القوة الحربية والسلطان العسكرى ، فان الدفاع عن الجماعة يتطلب قوة لدفع الاعتداء ، وتحول القوة من مجرد الوقوف موقفا سلبيا للدفاع إلى قوة ايجابية للتسلط والسلطان ، وتتضح فكرة القوة في تكوين نظام الاقطاع ، وكيف أن أمراء الاقطاع كانوا يبذلون النفس والنفيس في سبيل حماية أراضيهم وفلاحهم ، وكيف أن هؤلاء الأمراء نشأوا فرسانا ذوي شجاعة نادرة وضربوا بسهم وافر في ركوب الخيل واستخدام السيف ، وكيف أن السيف علامة النبيل عندهم ؟ ، وهم لا يكادون يغمدونه أبدا إلا مع إغماض جفونهم ، وأمير الاقطاع مسئول عن قطعة الأرض التي يحكمها ومن عليها وكل من يسكن قصرة ، وهو يشارك الحراس في المبادرة والنزول إلى ميدان القتال كلما تهددت حصون قصرة أو قفز العدو القنوات المحيطة به واقتحم أسواره أو أبوابه . ويلاحظ كذلك أن معظم الحفلات وأنواع الرقص التي تباشرها الشعوب التي عاشت على الفطرة قديما ، والقبائل البدائية مصدرها الروح الحربية ، وما تمليه هذه الروح من الاستعداد للدفاع عن القبيلة .

وباستقرار الجماعة في بقعة فسيحة من الأرض واطمئنانهم إليها وركونهم إلى ربوعها وافتراشهم على سبيل الدوام ثراها والتحافهم قبها تتكون الدولة ، وهي تمتاز (كما سنرى فيما بعد) بوفرة عدد السكان الذين يعدون بالملايين وبرقعة الأرض المحدودة الأركان والمرسومة الحدود وبالطابع المعين الذي تمتاز به فتختلط فكرة الأرض بالشعب وبالدولة .

وقيام الدولة يعنى به القانون والنظام والطاعة وهى من مميزات الحياة السياسية للجماعة ، تلك المميزات التى تضى عليها شخصية قائمة بذاتها ، وتكون مع سائر الشخصيات المماثلة لها وإن تفاوتت فى الاتساع والموارد والقوة الأسرة الدولية .

وتكوين الدولة هذا حدث اجتماعى إذ يتطلب التكوين جمودا فى الميدان الاجتماعى ونشاطا مبعثه الحياة الوثابة وحركة الانسان المتواصلة فى سبيل البناء ، ويجب أن تتوافر عوامل متعددة لنجاح هذه الجهود ، وهى : أن تكون هناك كما سبق أن بينا مجموعة يعتمد عليها من الناس تكون حزمة قوية وقد يجمع أفرادها اللغة والعقيدة والجنس ، غير أننا نرى دولا وأن اختلفت عقائد أفرادها وأديانهم ولغاتهم الأصلية فهى تجتمع فى المصلحة المشتركة والهدف الواحد الذى يرمى إليه أبناءها . مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية فابناؤها خليط من أبناء شتى الشعوب الأوربية المتنوعة الأجناس الذين هربوا من الاضطهادات الدينية ، ففهم البروتستنتى والكاثولىكى والكلفى والاسرائيلى . ومنهم أيضا أبناء الشعوب الصفراء من أصول صينية ويابانية وأبناء الشعوب العربية والشرقية والزنجية ، وهم يكونون هناك جاليات متعددة ونذكر منهم اللبنانيين والسوريين الذين يعرفون بأبناء العرب فى المهجر ، وبأوون إلى أمريكا بحكم المصلحة الاقتصادية وعودة الأمل لهم فى الحياة والمستقبل الزاهر . ونذكر أيضا سويسرة فهى مكونة من شعوب متعددة تتكلم لغات متعددة أيضا ، فأهل الشمال والشرق من أصل جرمانى ويتكلمون الألمانية ، وأهل الجنوب من أصل ايطالى يتكلمون الألمانية ، وأهل الغرب من أصل فرنسى يتكلمون الفرنسية وتجمعهم وحدة الأرض والوطن وجهاد طويل له طابعة الجبلى المميز له .

وأهم ما يجمع أبناء الدولة الواحدة المثل العليا التي وضع أسسها التاريخ الحافل والمصلحة المشتركة وطريق المعيشة والعادات والتقاليد والميول الشعبية والآمال المتحدة ، ويدعم هذه تربة الوطن الذين يعيشون فوقه ويحن إليه المجتمع .

ونرى الرابطة قوية بين الجماعة والأرض ، وهذه الأرض قد تكون الوادى أو الجبل أو الهضبة ، ونلصقها في التغنى بها وتحدث أبنائها بمحاسنها وحنينهم إليها ، وهذه الأرض أقوى رابطة روحية وفلسفية بين المواطن والوطن أى الدولة ، وهى تكون الشعب ويحميها التاريخ والأجداد وآثار الأقدمين وتراثهم ، ونرى بروز هذه الظاهرة في المقابر إلى حد احترامها وتقديسها ، وهذه المقابر التي تكسو شمال فرنسا ووادى الفلاندر وتضم إليها مئات الآلاف من الصليان الخشبية تلقى الرهبة في القلوب وتشير إلى أن أرضاً عزيزة أريقَت في سبيلها هذه الدماء الزكية لانقاذ الوطن .

وكذلك مقابر الجنود في مدخل البسفور والعلامات الدالة عليها التي يراها الداخل إلى الثوغاز ، تدل على مدى التعلق بالوطن وأهمية التضحيات في سبيله وضخامتها .

ويتضح الحنين إلى الوطن في عبارات الكتاب والشعراء والتغنى بها ، فزعموا أن السموتل قال وهو يحتضر من درع مسموم ارتداه فأرداه موارد التهلكة .

أجارتنا أن الخطوب تنوب	وإني مقيم ما أقام عسيب
أجارتنا أنا غريبان هاهنا	وكل غريب للغريب نسيب
فان تصلينى تسعدى بمودتى	وأن تقطعيني فالغريب غريب

وقيل انه أنشد هذه الايات وهو يموت بالقرب من قبر في آسيا دفنت فيه أميرة يخاطبها بعيداً عن الوطن الذى يحن إليه حتى لحطاته الأخيرة .
وذكرىات الوطن تثير أشجاناً تؤدي إلى التوجع لها ، ردها الشعراء وبرزت الأرض وذكرىات الأجداد فيها ، نذكر مثلاً رثاء بن البقا صالح بن شريف الرندى للأندلس يقول .

فأسأل بلنسية ما ما شأن مرسية وأين شاطبة أم أين جيان
وأين قرطبة دار العلوم فكم من عالم قد سما فيها له شان
وأين حمص وما تحويه من نزة ونهرها العذب فياض وملآن
أعندكم نبأ من أهل أندلس فقد سرى بحديث القوم ركبآن
كم يستغيث بنا المستضعفون وهم قتلى وأسرى فما يهتز إنسان
وهكذا نراه ينعى الدار والديار وئن للفرقة وضياع الوطن .

ونذكر أنين شوقى فى شعره بمناسبة ضياع أدرنه سنة ١٩١٢ فى حرب البلقان واحتلال البلغار للدينة وأخذها من الترك عنوة ، وقد سماها الأندلس الجديدة فقال :

يا أخت أندلس عليك السلام هوت الخلافة عنك والإسلام
نزل الهلاك عن السماء فليتها طويت وعم العالمين ظلام
جرحان تمضى الأمان إليهما هذا يسيل وذاك لا يلتام

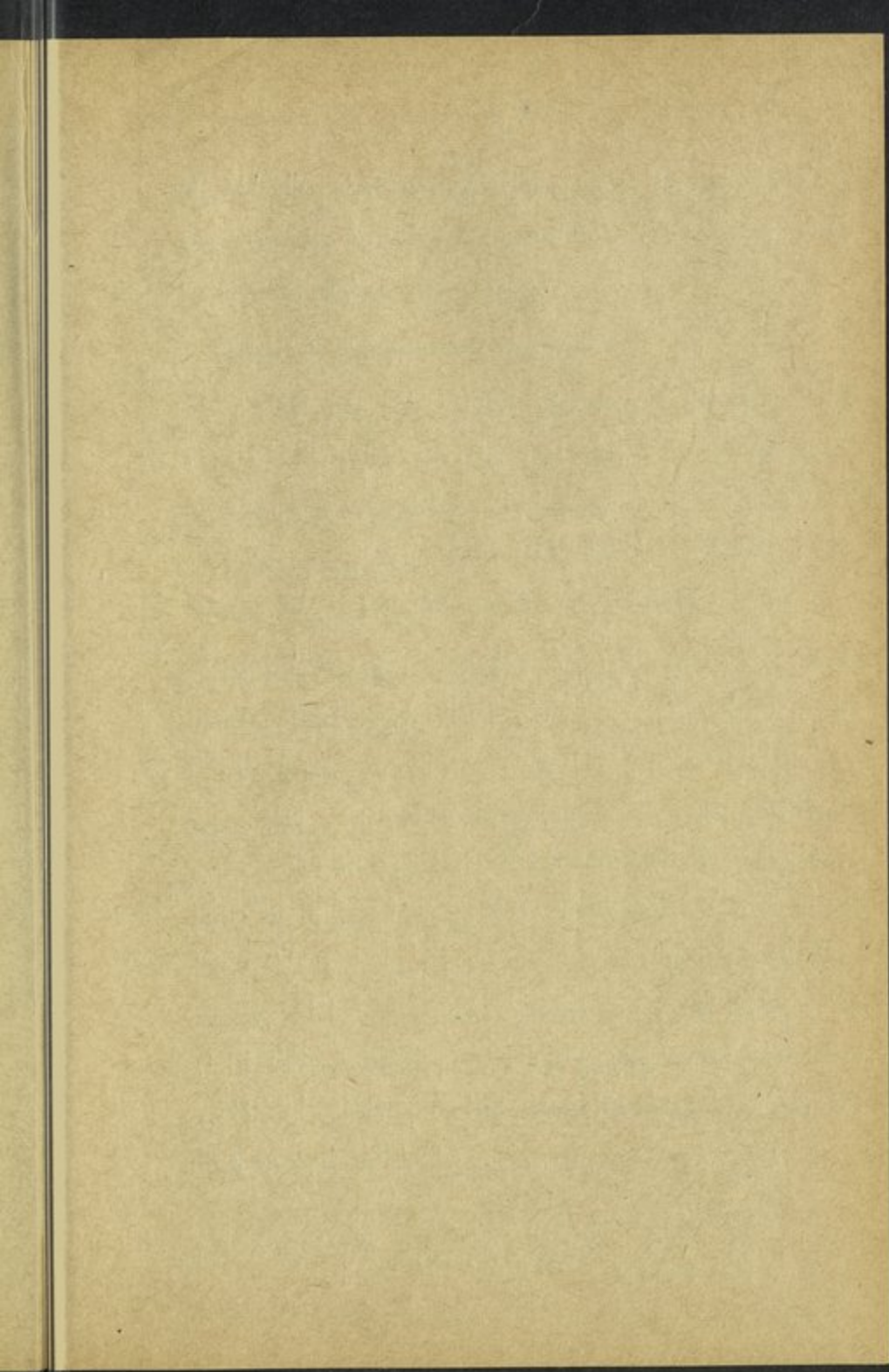
وهكذا نرى جماعة سياسية تتكون بفعل حدث سياسى نتيجة النشاط والحركة تتحول إلى شعب يجمع أبناءه الاستقرار والعمران والزمن الطويل الذى يضمهم إلى أعطافه والحياة الجامعة ذات المصالح المشتركة والتقاليد والخلق والرغبات والآمال الموحدة والعزيمة القوية فى المحافظة

على هذا الطابع واحترامه ، وبذل النفس والنفيس في سبيل الوحدة ،
وسرعان ما ينشأ من هذا الوضع وحدة قانونية قائمة بذاتها هي الدولة
(وسنشرح أركانها وأهدافها فيما بعد)

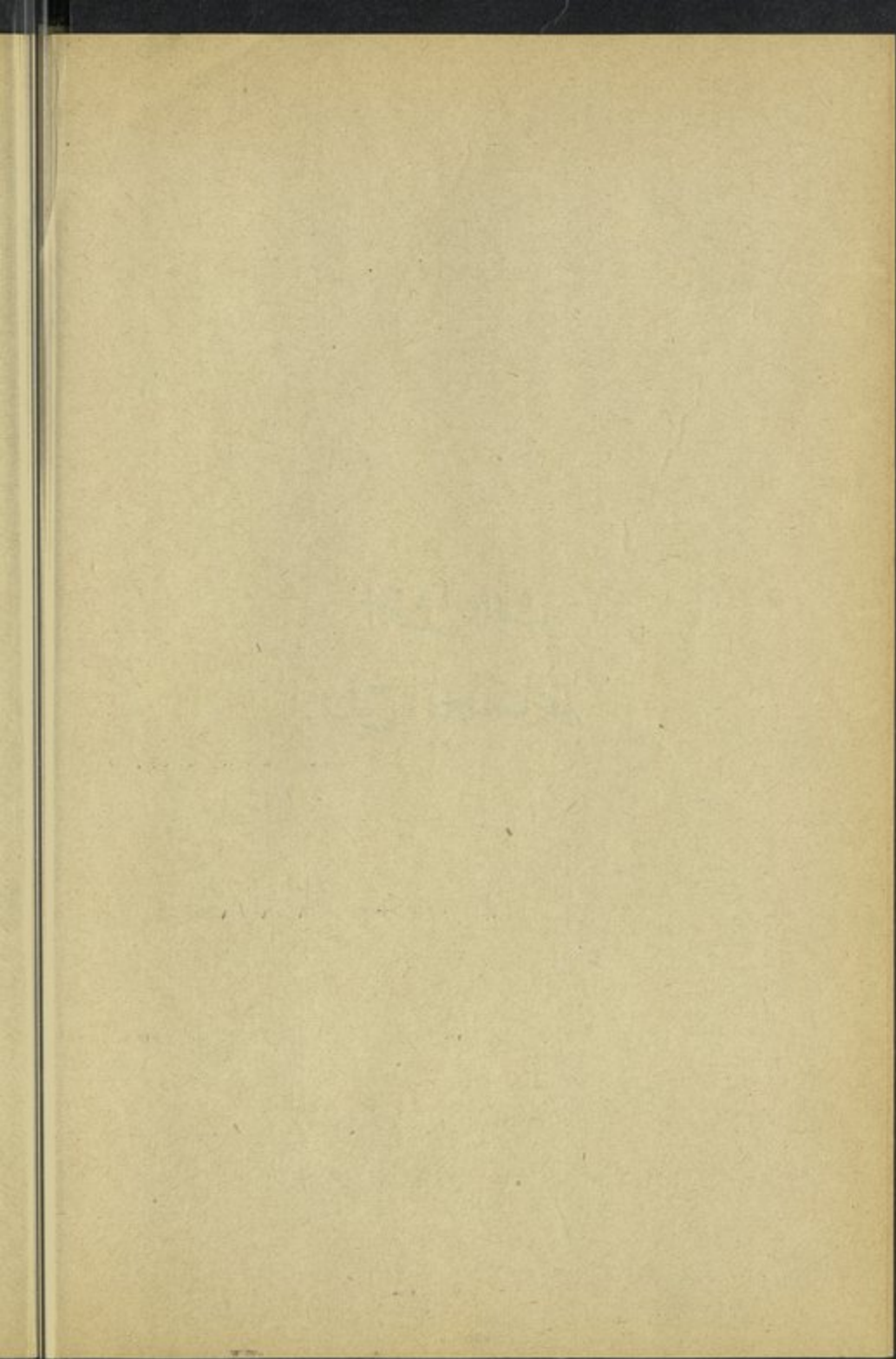
وللحياة السياسية هذه عناصرها وعمدها الهامة وهي : -

١ - قيامها على أساس المنافسة والكفاح والصراع حول السلطة
وتغيير الحكومة ، والنظم متحركة (ديناميكية) دائمة التطور والتغير ، ويطلق
على هذه الحركة المستمرة الحياة السياسية الصاخبة *la vie politique agitée*
وهي تدور حول محور الدولة وهدفها السلطان أو السلطة في سبيل
استمرار الدولة وإعلاء شأنها ، وذلك صالح الجماعة والفرد

٢ - ثم عملها على توفير الرفاهة وأسباب الراحة المادية للفرد ، فلها
اختصاص اقتصادي يتناول الانتاج والتوزيع والاستهلاك ، وتتطور
الأفكار في سبيل هذه الغاية وتسير وفق المثل السياسية ، وهي تعتبر جزءاً
من هذه المثل ، ويتناولها الإصلاح والتغيير كما يتناول سائر مرافق الدولة ،
وقد تسير الدولة وفق السياسة الاقتصادية الحرة وتكتفي بالاشراف على
الدفاع عن الوطن والسهر على الأمن وأعمال القضاء وترك ما عدا ذلك
لتنافس الأفراد كما كانت الحال في القرن الماضي وفق سياسة دع الأمور
تسير في مجراها *Laissez faire laissez passer* ، كما قد تتدخل في شتى
المرافق الاقتصادية وتقوم بأعمال الانتاج والتصنيع وتنظم حاجات الفرد
وتراقب رأس المال وتوجه الحياة توجيهها اقتصادياً دقيقاً كما نرى في البلدان
الشيوعية بل الديمقراطية اليوم .



المبحث الثالث
روح الجماعة



أهم مراجع المبحث الثالث

« التفسير الاقتصادي للتاريخ » لسليجمان ، ترجمة ، جزء واحد ،

باريس ١٩١١ .

« L'Interpretation Economique de l'Histoire » par Seligman.
Traduction, 1 vol, Paris 1911.

« روح الشعوب » لسيفريد ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٠ .

« L'Ame des Peuples » par Siegfried, 1 vol, Paris 1950.

« الشعب » لديلوز ، جزءان ، مونتريال ١٩٤٤ .

« La Nation » par Delos, 2 vol, Montreal 1944.

« سيكولوجية السياسة » للوبون ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٩ .

« La Psychologie Politique » par Le Bon, 1 vol, Paris 1929.

« فلسفة التاريخ » للوبون ، جزء واحد ، باريس ١٩٣١ .

« Bases Scientifiques d'une Philosophie de l'Histoire » par
Le Bon, 1 vol, Paris 1931.

« القومية أو الوطنية » لستروفسكي ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٣ .

« Nationalisme ou Patriotisme » par Strowski 1 vol, Paris
1933.

« صفحات فرنسية » لرنان ، جزء واحد ، باريس ١٩٢١ .

« Pages Françaises » par Renan, 1 vol, Paris 1921.

« الروح الفرنسية » لجولتيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨ .

« L'Ame Française » par Gaultier, 1 vol, Paris 1938 .

- « الروح الالمانية ، لرينوه ، جزء واحد باريس ١٩٣٩ .
« L'Ame Allemande » par Reynaud, 1 vol, Paris 1939.
« الروح الايطالية ، لسفورزا ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٤ .
« L'Ame Italienne » par Sforza, 1 vol Paris 1934.
« الروح الروسية ، لليجراه ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٤ .
« L'Ame Russe » par Legras, 1 vol, Paris 1934.
« الديكتاتورية أو الحرية ، لمارليو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٠ .
« Dictature ou Liberté » par Marlio, 1 vol, Paris 1940.
« ثورة الأمس واليوم والغد ، لمارليو ، جزء واحد ، نيويورك
١٩٤٣ .
« Le Revolution d'Hier, d'aujourd'hui et de Demain, » par
Marlio, 1 vol, New York 1943.
« موجز في الجيوبوليتيكا ، لشورت ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٥ .
« A Handbook of Geopolitics » by Short, 1 vol, London 1935.
« تأملات في نظم الحكومات ، لباركر ، جزء واحد . ا كسفورد
١٩٤٥ .
« Reflexions on Governments » by Barker, 1 vol, Oxford 1945.
« مقالات في نظم الحكومات ، لباركر ، جزء واحد ، ا كسفورد
١٩٤٦ .
« Essays on Government » by Barker, 1 vol, Oxford 1946.

المبحث الثالث

روح الجماعة

وحدة الشعب والدولة - طبائع الشعوب وأثرها في الجماعات
روح الشعوب ومثلها العليا والتكوين السياسي للجماعات

وحدة الشعب والدولة

يتباين تكوين الجماعات الإنسانية تباينا كبيرا ، وتختلف أوضاع كل جماعة سياسية عن أوضاع الأخرى . يترامى هذا التباين في : الحشود الإنسانية الضخمة المختلفة الطباع والألوان التي سمعنا بها في الصين وفي مصر الفرعونية وبابل وفي قبائل إسرائيل والعرب ، ثم في مدينة أثينا الديمقراطية ومدينة سبارطا القائمة على نظام الحكومة الجماعية ، وفي الدولة المكونة من عدة بلدان كالإمبراطورية الرومانية القديمة والإمبراطورية الرومانية المقدسة ، وإمبراطورية النمسا والمجر حديثا ، والتي سمعنا بها أيضا في الجماعات التي لا وطن لها ويربطها الباعث الديني مثل جماعة إسرائيل . ثم في هذه الحشود التي نراها اليوم ويطلق عليها الشعب ، ولا يعنى بهذا إطلاقا أنها مكونة من جنس واحد بل يستخدم اللفظ للدلالة على طابع قومي قامت وفقه الدولة الحديثة ، مثال ذلك فرنسا وإنجلترا وشتى الدول الأوروبية . وقد بنى صروحها الوعي القومي للقرن الماضي وأعلان حريات الإنسان وسيادة الشعب والسيادة القومية

وأخيرا في حشود الولايات التي تكون اتحادات دول على نسق الاتحاد السويسرى والولايات المتحدة الأمريكية .

وأهم ما نلمسه في الدول اليوم أن كلا منها تضم شعبا له طابعه الخاص بحكم اتحاد الجنس أو اللغة كالجرمان أو الصقالية أو عوامل أخرى . وإن تباين عقلية الشعبين أو الجنس لا يشجع على اتفاقهما وتكوينهما دولة واحدة . بل رأينا أن هذا التباين من أسباب صراع هذين الشعبين صراع الحياة والموت في الحربين العالميتين الأولى والثانية . فكل منهما يطمع في بسط سيادته على شرق أوروبا .

ولكل شعب اليوم روحه وآماله في المستقبل ومتاعبه ، وهو يفكر في ضائقاته وعلاجها تفكيرا يختلف عن تفكير الآخر ، أساسه ذلك التكوين المستقل للشعب القائم على سيادته القومية وتاريخه الطويل الحافل ، وفي ادراك هذا يمكن استخلاص مثله العليا . ولقد كانت الدولة قديما مكونة من جماعات لم تذهب إلى حد انشاء سيادة قومية لابرار شخصية الجماعة السياسية ، فكانت الجماعة القديمة هي الرعية يقودها راع هو ابن الشمس كما كان الحال عند الفراعنة أو ابن ماء السماء كما في امبراطوريات الجنس الأصفر والشمس المشرقة ، وكانت هناك جماعة في أثينا أو سبارطا تضمها الوطنية إلى اعطافها في المساحات الصغيرة للبدنية ، ولكنها ليست الشعب بالمعنى المعروف اليوم أى القائم على روح السيادة القومية ، وكان هناك أقوام كأهل الغول والفرس ومقدونيا ، وكان هناك ابن روما القديمة تربطه ببلده روح الوطنية التي أحس بها في حروب بلاده العديدة ، في سبيل تكوينها ، وجنى ثمارها بعد أن وضعت هذه الحروب أوزارها بما أفاده من بسط سلامها و ساطانها على حوض البحر الأبيض الأوسط ، ودفعهم هذا فيما بعد إلى حب الأمبراطورية والتعلق بها .

ويمتاز الشعب أوقل العنصر الأساسى فى تمييز الدولة بأنه ثمرة التاريخ وتطورات الحياة السياسية للجماعة التى تعيش ككتلة مميزة ، وقديما كان من أسباب اجتماعهما أسرة حاكمة كما كانت الحال فى فرنسا الملكية ، وقد تحولت إلى جمهورية بسيادة الشعب ، وقد تبرز شخصيتها بارادة مقاطعاتها مباشرة كما رأينا فى استقلال الاراضى الواطئة وسويسرا وبلجيكا ، وربما كان ذاك أيضا بحكم الروح العامة التى عملت بهمة طويلة لتحطيم الاقطاع ، وانتصرت عليه فى النهاية كما رأينا فى ايطاليا والمانيا .

وهذا الروح التى تدفع نحر تحرير الوطن تجدد الدم والحياة فى الشعوب وتنسج ثوب الدولة الحديثة ، وهى أساس فكرة القوميات التى تجعل من الدولة صرحا مستقلا لا سيادة أجنبية عليها إطلاقا . وقامت وفقها حركة التحرير والوحدة فى ايطاليا فى القرن الماضى ، وتزعم مثلها العليا مازينى . كما قاد ناحيتها السياسة كافور ، وناحيتها العسكرية جاريبالدى ، وانتهى الأمر بالقضاء على احتلال جيوش الهبسبورج للبلاد ، بل ان نفس هذه الروح هى التى قضت على امبراطورية الهبسبورج ، وقامت على أنقاضها وفق فكرة القوميات وروح الشعب تشكو سلوفاكيا وهنغاريا وروح الأمة الحديثة بلا شك من صناعة القوة الشعبية وتاريخها ونشاط الأهلين وإعلان حقوق الإنسان ودساتير القرن التاسع عشر ، وإن نفس هذه الروح هى التى أعادت الشباب فى صورة أخرى إلى شعوب الشرق وايقظتها من رقادها فى الصين والهند والايالات العثمانية البالية ومصر .

وبما يظهر قوة هذه الروح ، أن ايطاليا وهى تكافح فى سبيل تحريرها ووحدتها فى القرن الماضى تبنيها بالتدرج على أثر الهزائم المتتالية ضد الاحتلال ورغم تنابع الهزائم ، وأن هذه الهزائم كانت من عوامل

ارتباط الوعي القومي ونجاح مشروعاتها السياسية ، وذلك لأن إيطاليا تضم إشعبا له شخصيته القائمة بذاتها، وبالعكس نرى تركيا العثمانية تحوز الانتصار على جاراتها ولا تمنى هزائم الأولى ، ورغم ذلك يعقب كل نصر فقدان الدولة العلية لجزء من حيويتها وقوتها وشخصيتها وذلك لأن هذه فيما عدا آسيا الصغرى وجزء ضيق من أوروبا ليست بشعب بالمعنى المقصود سياسيا .

ولكن رغبة في تفهم ماذا يعنى بالشعب فى العرف السياسى وما هى أولى المبادئ التى يقوم عليها، يحسن أن نحدد المبادئ الحديثة لتكوينه ، هذه المبادئ التى جاءت على لسان الثورة الفرنسية التى أعلنت حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من حياة الشعب ، وقالت أن الشعب يتكون بنفسية الحرة و بپروز شخصيته ، وفى تحديد معناه السياسى إدراك طبائعه .
لماذا نقول مثلا ان هولاندا تكون بنفسها شعبا قائما بذاته بينما لا تكون امارة موناكو مثلا أو دوقية لشنشتين هذا الشعب بشخصيته المستقلة وبقوته الديناميكية ؟ وكيف ان سويسرا وهى تضم اقواما بل قل شعوبا تتكلم لغات ثلاث ولها دينان أو أكثر وتتكون من أجناس أربعة ، ومع ذلك تعتبر شعبا واحدا أو أمة واحدة وهى دولة واحدة أيضا ، بينما لا يمكن أن نقول هذا فى أهل مقاطعة بريطانى (فى فرنسا) أو ويلز (فى انكلترا) أو توسكانيا (فى إيطاليا) ؟

ان فى تحديد الاجابة على هذا السؤال السالف ادراك معنى الشعب وتكوينه والدولة وطبائعا التى تتميز بها ، فىقال طبائع الانجلو سكسون وطبائع الجرمان ، وطبائع الفرنسيين ، وهكذا .. وروح الولايات المتحدة الأمريكية والجمهوريات اللاتينية لأمريكا الجنوبية وهكذا .. ،

وهي تدل على الصورة التي تمثل الدولة وتضفي لونها على نظمها وقوانينها وتختلط بالفكرة القومية والوطنية وتخرج منها عبارة الوطن *patrie* .

ورأينا قديماً أن الحاربين الأسبارطين كانوا كل شيء ، لذا وصفوا أنهم متساوين ولم يقبلوا هذا الوصف إلا فيما بينهم ولهم وحدهم دون غيرهم ، وكان من دونهم هم العبيد والمزارعين الذين يسخرون لخدمتهم بعض الأحرار ، ولم تكن لهم حقوق سياسية ، ولم تختلف روما القديمة في أوائل عهد الجمهورية عن هذا التكوين الاجتماعي كثيراً . وكان هناك النبلاء الذين يمثلون مختلف عشائر الأشراف ، وكلمة *populus* «دو بولوس» وقد أعطيت فيما بعد كوصف للشعب *penple* قاصرة على وصف الأشراف ، البترقيين ، *patriciens* ولهم وحدهم من يمثلهم في السناتو .. *senat* وهي جمعية الأشراف أو السادة أو الآباء *patres* أو مجلس الأمة ومنها جاءت عبارة « باتري » *patrie* أي الوطن تدل على المصلحة المشتركة للآباء أي أعضاء الأسر النبيلة الذين يحكمون البلاد ، وتطورت الجماعة السياسية اليوم وصارت المصلحة فيها مصلحة الشعب ، يضاف إلى ذلك قوة الحكم باسم الشعب والسيادة ، وهي كيان الدولة ورمز وجودها ومستمدة من المواطنين دون تميز ويطلق عليها السيادة القومية .

وعرف الفيلسوف رينان *Renan* الشعب الحديث ، وهو ينبوع الذي تخرج قوة الدولة منه وتصير نهراً جارياً يروى تربة الوطنية . ويكون صرح المدينة ، فقال « الشعب روح ومبادئ معنوية ، وهناك شيان هما في الواقع حزمة واحدة وهي المبادئ الروحية القائمة على الماضي والحاضر ، وتمثل فيما تحكم عليه الجماعة من ميراث وذكريات مشتركة دسمة وفي قبولها ورغبتها في العيش سوياً تحت قبة واحدة وفي

صعيد واحد ، وفي عزيمتها في استمرار استثمار ميراثها الذي ورثته كوحدة قوية .

والشعب كالفرد تماما هو نهـاية جهود ماضية ومستمرة قائمة على التضحيات والتفاني ويتجلى هذا في احترام الأجداد ، وهو أقوى عناصر تكوينه المشروعة ، وهم بحق أسباب ما نرفل فيه من نعم . وأن الماضي الذي تتجلى فيه بطولة العظماء ومجدهم هو الرأي الاجتماعي الذي يقوم عليه الشعب . وأن المجد المشترك الذي جمع شمل الجماعة في الماضي ، والعزيمة المشتركة القائمة حالا ، وما قامت به الجماعة من أعمال عظيمة بتعاونها وعزمها على الاستمرار في هذا السبيل ، هذه العوامل هي الأسس الهامة في تكوين الشعب . وحب الوطن يتناسب مع التضحيات التي قام بها الأفراد والآلام التي تحملوها ، والمرء يحب المنزل الذي بناه ، ويعمل على أن يتوارثه الخلف ، وهو يحن إليه ويتعلق به .

وعرف جوستاف لوبون روح الشعب فقال : « يتكون روح الشعب من مجموعة من التقاليد والمعتقدات والمشاعر والأحاسيس المشتركة وكذلك ما توارثه الناس من الأفكار التي يسلمون بها دون مناقشة ، وهذه الأرواح تقود أفكارنا وتوجهها دون أن نشعر ، وهي كذلك تؤثر في تصرفاتنا ، وبفضلها يفكر ويعمل الشعب في اتجاه معين فيما يتناول الأسس الهامة لحياته وبقائه » .

وهذه الوحدة التي توجه الشعب تصقل الدولة ويمكن أن نجعلها في العناصر التالية .

١ — الجنس race ، ويقول كثير من الكتاب ان نظام الاقطاع

والزيجات التي حارب من أجلها الملوك والمؤتمرات السياسية ، ومؤامرات الدبلوماسيين تتضام في جنب الأصل الواحد الذي ينزل منه الشعب ، وان قوة الجنس لها أثرها في اتحاد الشعب وفي سعية إلى ضم سائر الأصول وأبناء العمومة إلى أعطافه في أقرب الفرص ، وعلى هذا الأساس صار تحقيق الوحدة الألمانية منذ عصر بسمارك الذي سعى بكل قواه إلى تزعم بروسيا الشعوب الجرمانية وإلى انتزاع الصدارة عليها من امبراطورية النمسا والمجر ، وسارت الدولة النازية فيما بعد على نفس الدرب ، وضمت السويدية وجمهورية النمسا وبعض الأراضي التي تسكنها شعوب من أصول جرمانية في بولونيا إليها .

والفكرة لاشك من بقايا التقليد القبلي والاهتمام البالغ بالأسرة ، وكان المواطنون في أسبارطا وأثينا ينزلون من آباء وأجداد تجمعهم صلات القربى ، ولكن تبدل الحالة في الامبراطورية الرومانية القديمة التي تكونت بفعل القوة ، وبدأ ذلك بصراعها مع قرطاجنة ، ثم سادها السلام وتدعمت بحكم المصلحة ، كما أن المسيحية أفقدت العامل القبلي أهميته في تكوين الدولة على أساس الجنس ، وهي التي تحض على السلام والتحاب بين الناس ولا تهتم بأصل كل فرد يعتنقها ونسبه ، ومع تطور الانسانية يتضام عامل الجنس البشري الواحد والأصل القبلي في تكوين الدولة ، وعملت الحروب والغزوات واختلاط الناس في سبيل تفكك الأجناس ولم يعد هناك جنس نقي كنمير الماء يمكنه أن يدعى صدارته على سائر الأجناس وسيادته على العالم وأنه يكون وحدة لا انفصام لها ، ويتمين أن يقيم الدولة على أساس هذه الوحدة ليس إلا ، ونرى في فرنسا خليطا من الجرمان والسلت والقوط والفندال بل والعرب . ونرى في ألمانيا

خليطاً من السلت والمغول والتار والصقالبة، وجنوب المانيا من أصل غولى ويتضاعف الخليط في إيطاليا، وهكذا...

والمنافشة في صدد نقاوة الجنس لا طائل تحتها، وقد بهر الألمان بآراء لامعة ولكنها خداعة خاطئة لفرنسى هو جوبينو Gobinau تحبذ تكوين الدولة على أساس الجنس وتضع في المقدمة الجنس الأرى ويرجع تعلقهم بها إلى حداثة عهدهم بتكوين أوروبا السياسى، وإلى أنهم شعب حديث التكوين يتعلق بأوهام الميتافيزيقا Métaphysique، ولا يزال قريب العهد من الفكرة القبلية كما سبق أن نوهنا.

٢ - اللغة : وهى تساعد على اتحاد الناس وتفاهمهم، ولكنها ليست العامل الأساسى الذى يدفعهم إل تكوين وحدة سياسية مستقلة، فقد رأينا الولايات المتحدة الأمريكية تثور على انجلترا رغم اتحاد اللغة وتفصل عن الوطن فى أواخر القرن الثامن عشر، وكذلك رأينا الاسبان والبرتغال الذين استوطنوا العالم الجديد ينفصلون عن البلاد التى هاجروا منها وهم لا يعرفون غير لغة الجهة التى قدموا منها، وبفضلها رفعوا العلم على الأرض التى هبطوا فيها، وبالعكس نرى الناس فى سويسرا يكونون وطناء واحداً بينما يتكلمون لغات مختلفة.

ويدل هذا على أن الانسان لا تحكمه اللغة، بقدرما تحكمه العزيمة، والأهمية التى نعلقها على اللغة فى تكوين الوحدة السياسية هى دلالتها على أن أبنائها من أصل واحد، غير أن هذا الاعتقاد خاطئ، فنرى اليوم بروسيا تتكلم الألمانية، وقد كانت تتكلم اللغة السلافية منذ قرون، وكانت بلاد الغول واسبانيا يتكلمان لغة واحدة، ومصر تتكلم اللغة العربية وهى غير لغة أصلها.

ولا تخرج اللغات عن أنها تكوين تاريخي لا تشير إلا قليلا إلى الدم ، وليس لها يد بتاتا في قيد حريات الجماعة إذا شامت اختيار الأسرة التي تريد أن ترتبط بها حتى الموت ، والانسان ككائن عاقل ويكون قوة معنوية يهيمه الارتباط بثقافة معينة قبل تعلقه بلغة أو بجنس معين ، ويمكننا أن نسأل هل كان رجال البعث ونهضة العلوم في أوروبا فرنسيين أو ألمان أو إيطاليين ؟ أنهم عثروا على السر الحقيقي للثقافة الفكرية وبذلوا النفس والروح في سبيلها دون اعتبار آخر ، ولم تحل لغة أو جنس دون جهودهم .

٣ - الدين . ولا يمكن القول دون تحفظ أن الدين وحده كافية لتشديد صروح قومية في عصرنا الحاضر . نعم لقد رأينا دولة في فلسطين تزعم أنها أقامت كيائها وفق العصية الدينية ، ولكن إذا تعمقنا في الأسباب الحقيقية التي حدثت إلى انشائها وجدنا عنصر السياسة هو الغالب ، ووجدنا أسبابا أخرى كاضطهاد الدكتاتورية وخاصة النازية للأقليات من العوامل التي شجعت على هجرة اليهود إلى فلسطين ، وأضيف إلى ذلك فكرة الجنس باعتبار أن قوم اسرائيل يكونون جماعة دينية وجنسا قائما بذاته منذ الأزل ، ومن المشكوك فيه أنه سيكتب النجاح لهذه الدولة مستقبلا ، وخاصة أن مواطنيها يتكلمون لغات متعددة ويتباينون في التفكير والمشرَب والعادات والثقافة ، وأن شعبا يقوم دون باعث قوى يحركه ، إلا فكرة غامضة تقوم على التعصب الديني ، ولا ميل عنده نحو حكومته إن يلبث أن يتفكك ، وهذا ما ينتظر حصوله في اسرائيل .

ولقد كان الدين قديما القوة التي تبنى الجماعة ابتداء من الأسرة ، وكانت الطقوس طقوس الأسرة ، وكان دين أثينا القديمة هو كل شيء للمواطن

وهو أساس مثله العليا وقرائنه وعاداته ، وهو الدولة يتمثل في الأكروبول Acropole وكان القسم أمام المخراب بمثابة القسم بالتضحية بالنفس في سبيل الوطن ، وهو كتقديس العلم Etandard اليوم ، ورفض القيام بذلك القسم بمثابة رفض أداء الخدمة العسكرية الآن .

ورأينا نفس الحالة في أسبارطة ، وكذلك بعض الجمهوريات الصغيرة في العصور الوسطى ، وكان المواطن الصالح في البندقية يحلف اليمين باسم القديس سان مارك Saint Marc ، وزى من بقايا تقديس هذه الرموز الاحتفال اليوم بعيد رب الأسرة وتمنيات أعضائها له بمناسبة رأس السنة ، وقامت الدولة وتدعمت في الامبراطوريات القديمة في كثير من الحالات عن طريق نشر الدين واعتباره دينها الرسمي واضطهاد العقائد المضادة ومطاردتها ، وقد رأينا هذا في الامبراطورية الرومانية وفي ممالك أوروبا وأماراتها الكاثوليكية يوم كانت تطارد البروتستانتين والاصلاح الديني ويوم كانت تعمل السيف في رقاب رجال الاصلاح الديني بل ومسلمي أسبانيا بعد أن عقدت معهم الصلح والأمان ، وشاهدنا الامبراطوريات الاسلامية تقوم على قوة العقيدة الدينية في مبدأ الأمر ، ثم تسير وفق التطور في سبيل النهوض بنصيبها في المدنية مع التسامح الديني وعيش الجوار في تفاهم وأمان مع الذميين والجيран .

ولم تعد اليوم القوة الدينية تسير في طليعة القوى المعنوية لتكوين الشعب والدولة ، فكل فرد يعتقد ما يريد ويعتق ما يؤمن به من الأديان ولم يعد هناك في جل البلدان المتمدينة دين رسمي للدولة ، وهناك الفرنسي والانكليزي والالمانى وقد يكون كاثوليكيا أو بروتستنتيا أو على دين آخر ، والدين من خصائص المسائل التي تتناول عقيدته وأعماق نفسه ولا

شأن للغير بما في ضميره ، وليست هناك اليوم شعوب كاثوليكية أو بروتستنتية .

إن الدين الذي شغل بأن أوروبا في محاربة الامبراطورية العثمانية لحماية المسيحية في بيت المقدس والرعايا الأرثوذكس في أيالات الدولة ، والذي كان له أثر في تكوين بلجيكا له احترامه ومكانته في القلوب ، ولكنه لم يعد الحد الذي يفصل الأمم والشعوب ويكون الدول .

٤ - المصالح المشتركة : ويعنى بالمصالح المشتركة مجموعة العوامل المادية التي تربط الجماعة السياسية وتحضها على توثيق أو اصر صلاتها والتمسك بالكيان السياسي إلى حد بذل الدماء رخيصة لافي ميل بقائها خصب ، بل كذلك في سبيل تدعيمها أيضا ، واننا لا نذهب إلى القول أن الدولة التي تضم شعبا معيناً أختار أن يعيش في ديارها هي شركة مالية أو اقتصادية وأن المصلحة المادية تسيطر على روحه ونفسه ، وهي التي جعلت منه هذا الشعب القائم بذاته ، ولكن لا تتردد في القول أن عامل المصلحة له اليد الطولى مع سائر العوامل التي سبق أن ذكرناها في إنشاء الدولة ، فالإنسان يعمل في سبيل قوته ويكدح لتوفير العيش له ولصغاره ، وهذا شغله الشاغل في خروجه للصيد والقنص يوم كان يعيش على الفطرة ، وهذا ما دفعه إلى الاستقرار في البقاع الخصبة ، وإلى بناء المدن فيها ، وهذا ما وجهه إلى الادخار حتى يجد الرزق ويضمن المحافظة على كيانه وأسرته في أوقات الشح والمياه الضحلة .

وقد اتسع أفق تفكيره لتوفير الرزق بتقدم المدنية وانتشار وسائل الاستثمار وطرق العمل وأساليب الانتاج ، وتقن في الاستغلال ، وابتدع واخترع السبل ابتداء من الزناد الذي يولد النار لطهو طعامه إلى تسخير

الذرات لتفسير آلاته . واصطدم مع سائر الأسرات والقبائل والجماعات للاستئثار بالبقاع الخصبة والوديان الغنية ، وتوفير أسباب رفاهيته عن طريق الدم والتضحيات الجسام .

ورأينا كيف هبطت قبائل الهكسوس بنحولها وادى النيل السندسى الزاخر بالخصلات ، وسادت البلاد لتذوق طعم الحياة المفعمة بالخير والأقوات ، ورأينا كيف اكتسحت قبائل التتار وعلى رأسها أتيل وجنكيز خان وتيمور لك بجيوشها ونسائها وعرباتها وخيولها الشرق حتى قلب أوروبا والامبراطورية الرومانية القديمة للاستئثار بالمنافع والاستيلاء على ما أدخرته الامبراطوريات الغنية الضخمة وتوفير القوات للغزاة ، ورأينا كيف تصطدم الدول الصناعية الكبرى منذ القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا بشعوبها المتباعدة المثل والتفكير في سبيل السيطرة على مسالك البر والبحر والحصول على المواد الأولية بسهولة ووفرة لتغذية صناعاتها وكيف تعمل بكافة الوسائل للاستئثار بالأسواق فيما وراء البحار .

وهذه المصلحة الاقتصادية لا تكفل وحدها جمع شمل جماعة سياسية لتكوين شعب معين ، ولكنها تشجع على استمرار روابط الجماعة ، فهي التي حدت إلى عقد ولايات الشمال في حرب الانفصال الأمريكية العزم على الانتصار وبقاء الاتحاد بين ١٨٦٠ - ١٨٦٥ هذه الحرب الأهلية التي قامت لاختلاف الشمال والجنوب في استمرار تسخير العبيد لصالح زراعة القطن ، وأصرار الشمال على تحرير السود حتى يمكنهم أن يعملوا في المصانع المطردة الزيادة وفق رغبتهم ومصالحهم ودون تحكم في مصائرهم وحرمانهم من حقوقهم .

والديمقراطية الأمريكية قامت دائما على مبادئ الحريات وحقوق الإنسان ، وانتهت الحرب المريرة بانتصار الحريات ، وذلك بانتصار

الشمال على الجنوب ، وصار السود أحراراً في العمل وتمتعوا من حيث المبدأ بنفس الحقوق السياسية التي للبيض .

وهذه المصلحة أيضاً هي التي وضعت الحجر الأساس في تكوين الوحدة الألمانية، فقد بدأت بإنشاء اتحاد الزولفرين، وهو اتحاد جمركي من مختلف الإمارات الألمانية تكون سنة ١٨٣٤ بإلغاء الحواجز الجمركية بين هذه الإمارات وكخطوة أولى في سبيل تكوين الامبراطورية الألمانية التي تكونت فيما بعد وفق عرامل سياسية واقتصادية وروحية ، وأهمها سياسة الحديد والدم لبسمارك وسياسة الاقتصاد القومي لفرديريك ليست Frederik List ، أى تدعيم حياة البلاد الاقتصادية عن طريق إنشاء الصناعات فيها وتشجيع هذه الحركة بالحماية الجمركية وغير ذلك من وسائل رعاية الصناعة ، ثم غزو الأسواق الخارجية بواسطة الصناعات ورؤوس الأموال الألمانية .

ونرى اليوم هذه المصلحة تعمل على تقارب الشعوب الانجلوسكسونية التي تسكن أصقاعاً مختلفة بعد كل منها عن الآخر آلاف الأميال وتعتقد أواصر صلاتها في دائرة نظام الكومون ولث Common Wealth ، وهو نظام روحي يربط مختلف البلدان في 'امبراطورية البريطانية' ، وقد تحررت من الوطن وصارت دولاً لها شخصيتها ومكاتها بين أسرة الدول ، وهذا الرباط الروحي هدفه المصالح الاقتصادية المشتركة وحاجات مختلف بلدان هذه المجموعة الفريدة في تاريخ الإنسانية ، وهي الجزر البريطانية وكندا وأستراليا ونيوزيلندة وجنوب أفريقيا ثم الهند والباكستان وسيلان بعد انفصالها من الامبراطورية وصيرورتها دولاً ذات كيان قائم بذاته ، ورغبتها الأكيدة في مجابهة المشكلات الاقتصادية متكاتفه . وكذلك في

مقاومة أزمات الحروب ونكباتها ونفقاتها وأعبائها الجسيمة كتلة قوية متراصة البنيان .

٥ - العوامل الجغرافية . أن العوامل الجغرافية من أقوى عوامل تكوين الشعب فالدولة التي تأويه ماديا ومعنويا ، فهذه العوامل تكون الحدود الطبيعية وتقسّم الناس إلى قبائل وشعوب ، وقد قامت بدور هام في نسج ثوب التاريخ الانساني ، فقد قادت الأنهار وسهولة الملاحة فيها الانسان منذ القدم إلى أبعد الحدود في سبيل عيشه ، ثم في سبيل ضمان هذا العيش وتدعيم سلطانه وبناء صرح المدنية ، كما صعدت الجبال الشاخنة والصحارى القحلاء فصائل البشر عن الغزو واستمرار السير للكشف عن كل جديد مستطرف والمغامرة في أرض الله الواسعة . فكانت الأنهار الطويلة الصالحة للملاحة ، والبحار الزرقاء في صفاء السماء التي يكسوها جو معتدل صحو من أسباب اتصال الشعوب وتعارفها ، وكذا تأصل الحضارات وتقدمها ، وكانت سلاسل الجبال والهضاب من أسباب تحديد النجوم والقطيعة واختلاف طبائع الناس وعاداتهم . وإن نهر النيل العذب الصالح للملاحة الذي يخرج من قلب القارة السوداء فيصل إلى قلب العالم القديم النابض ومهد المدينيات والأديان والفلسفات ساعد في انشاء وحدة قائمة بذاتها منذ فجر التاريخ من الشعب الذي يسكن واديه وعمل على تكوين مدينة قدماء المصريين وملكهم العريض ، وما جاء بعدهما من مدينيات البطالسة والرومان والعرب .

ورسالة النهر وانتظام فيضانه وخصوبة الوادى وسهولة المواصلات بين قراه ومدنه وحقوقه النضرة الحضراء التي تبعث في النفوس الأمل وسرعة اجابة الطبيعة لرجاء الفلاح ، فتقدم يداها الجهود في الأرض الخنون

وهما تضرعان أن تستجيب إلى العمل والأمل ، وسرعان ما يثبت الحب على أنعام الساقية والطنبور ، كل هذه العوامل تمثل المدينة المصرية ، فهذا النهر هو مصر وحضارتها ، وقد وصفه أحد فاتحيها وهو عمرو بن العاص للخليفة وخلد هذا الفتح في مصر لسانا وجنسا ودينا ، وكون شعبا وبنى حضارة ، فقال في تكوين الوادى ، يخط وسطها نهر ميمون الغدوات مبارك انروحات يجرى بالزيادة والتقصان كجرى الشمس والقمر له أوان تظهر به عيون الأرض وينابيعها حتى إذا أصلح عجااجة وتعظمت أمواجه لم يكن وصول بعض أهل القرى إلى بعض إلا في خفاف القوارب وصغار المراكب فإذا تكاملت كذلك نكص على عقبه كأول ما بدأ في شدته وطما في حدته . .

وأوقفت سلسلة جبال البرانس الشاهقة العرب في فتوحاتهم واتجاهاتهم نحو قلب أوربا ، فبعد فتح جحافلهم الأندلس واتجاههم إلى الشمال واختراقهم جبال البرانس صادفوا طبيعة تخالف طبيعة هضبة أيبيريا ووديان الأندلس التي تذكرهم بالشام ومصر ، وصحاريها التي تشبه فيافي العرب وجوها الحار الذي يشبه جو البلاد التي قدموا منها ، بخلاف ما بعد البرانس فالأرض والجو والنبات والحاصلات غريبة عليهم مما جعلهم لا يتحمسون لاستمرار الفتح ويهزمون بسهولة بالقرب من بواتيه في غرب فرنسا ، ويعتبرون حملتهم مجرد أداة للغنمة ويعودون من حيث أتوا . وعاشوا في شبه الجزيرة قرونا عديدة شعبا داخل شعب آخر في بلاد الأندلس القاسية تبعا لطبيعتها الجرداء في فيا فيها والزاهرة في وديانها وأنهارها التي لا تصل إلى المصب وخاصة في حقول الجنوب المكسوة بالبرتقال والليمون ، واستحكم صراع عنيف مسمى سبعة قرون يمثل

مأساة الأندلس العربية وأسبانيا الكاثوليكية، فالعرب يسكنون شبه جزيرة تشبه تكوين هضاب آسيا وتكاد لا تتصل بأوروبا إلا بالمسيحية وينعمون بطيب العيش من ينابيع البلاد المتفجرة بالماء والخير، وأهل البلاد ويحاصرون جموع الفاتحين الذين يسكنون الأندلس ويتحفزون لتحرير البلاد وهم لم يندمجوا فيهم، ويحرصون على المحافظة على مميزات الجنس فينطون على أنفسهم ويتشككون في الغرب.

وليس من السهولة أن يخلعوا عن أنفسهم ما ورثته لهم التربة والبيئة، ولا تساعد المواصل وهي عسيرة في إخضاع البلاد وادماج شتى العناصر بعضها ببعض وتكوين وحدة كوحدة وادي النيل ومدينة القراغة فالأغريق فالرومان فالعرب.

وليس أصدق من عبارات مونتسكيو Montesquieu في كتابه بعنوان «روح القوانين»، يصف فيها العامل الجغرافي في تكوين البلاد السياسي، ولا شك أن لهذا العامل (أى للعامل الطبيعي بالإضافة إلى العامل الانساني) أشد الأثر في بناء الشعب والدولة، وهو يقول: «إن الانسان يعرف حاجات مدينته ومطالبها أكثر من حاجات المدن الأخرى، ويحكم على كفاية جيرانه حكما أصدق وأصوب من كفاية البعيدين عنه». ويقول أيضا في صدد وحدة الشعب عن طريق قوانينها «إن القوانين وثيقة الصلات بالطريقة التي تتبعها الشعوب في حصولها على أقواتها». ومعنى هذا في طريقة عملها في الأرض وحياتها في محيط الطبيعة الذي يكتنفها لتوفير رزقها، ويزعم أن الحكومة أى النظام الذى يميز الشعب ويشيد بصروح الدولة ككل شيء في حياتنا الدنيا، كي يحافظ عليه يتعين أن

توفر فيه العوامل التي تجعلنا نعلق بأهدابه ونعشقه ، وبديهي أن أهم ما يقربنا منه اتصاله بطبيعة البلاد التي يسومها .

والخلاصة أنه يتعذر أن نتمسك في تقريرنا أسس بناء الشعب بعامل من العوامل السالفة الذكر ونهمل الآخر ، فهي مجتمعة تكونه ، ويمكننا أن نلخص هذا التكوين فيما يلي :-

الشعب يتكون من مجموعة المبادئ الروحية الناجمة عن تقلبات التاريخ وآثاره العميقة في الناس ، وهذه المبادئ الروحية تختلط بمسائر العوامل الطبيعية التي تملأها إقامة هؤلاء الناس في جهة معينة على سبيل الدوام ، ونرى في النهاية أثر العنصر والجنس واللغة والمصلحة والدين والطبيعة بل والحمالات والغزوات والضرورات الحربية والماضي والحاضر والمستقبل ، وهي تقوم بأدوار هامة في صقل الشعب وتكوين وحدته .

ويحسن بهذه المناسبة ألا ننسى الجو الذي عاش فيه الشعب والمحن التي قاساها وتقاسم الأعضاء متاعبها وذاقوا آلامها ، وهكذا نرى ميراثا من الماضي البعيد والقريب وأملا في المستقبل وبرنامجا لتحقيق الأمل ، وإن الآلام التي اشترك في تحملها الشعب من أهم عوامل تدعيم وحدته ، وكما يزعم ربنان ، الآلام المشتركة توحد روح الشعب أكثر من الأفراح والمسرات ، فالذكريات الوطنية والأحزان أهم من الانتصارات ، وهي تلقى على أكتاف الشعب واجبات وتبعات ، وتملي بضرورة القيام بمجهود مشترك .

وهكذا نرى أن للشعب حقيقة ملموسة تفاعلت العوامل المذكورة في تكوينه وهو مستمر في جهوده والبناء للمستقبل برغبته في الحياة المشتركة

وبالتصويت الشعبي plébiscite أو الاستفتاء المستمر في هذا العيش ما ظل في الانسان عرق نابض ، وهو ينزل عن بعض نزعاته الحرة ومبالغاته في سبيل العيش المنظم في كنف الحياة الروحية للشعب وضيق الجماعة التي تضفي عليه قوتها وحمايتها وتوفر له حاجاته بفضل التعاون والتضافر في بناء دولة قوية مرهوبة الجانب تنمو فيها الحريات وتزخر فيها الخيرات وتتوفر فيها الأعمال لصالح الفرد والجماعة .

وهي ترى سعادتها في تعاونها للمحافظة على هذا البناء الشاخص ، كما ترى أن هذه المحافظة لا تتحقق على الوجه الأكمل إلا بالتطور التدريجي وتمشي الشعب مع حاجات العصر والحياة السياسية والقوانين مع عجلة الزمن ، ولا ضرورة لتسجيل هذا بالتسطير ، فالعادات وسيرها الحثيث مع رغبات الأمة خير من كل تسطير قد لا ينفذ على الوجه الأكمل .

طبائع الشعوب وأثرها في الجماعات

يذكر أناطول فرانس في أحد مواقفه اللاذعة في كتاباته العميقة الحكومة التي يتوق إليها باعتباره فرنسي رفيع الثقافة والتفكير فيقول : « إنني أغفر للجمهورية حكمها الرديء إذ هي تحكم قليلا . » ويريد بهذا الوصف أن يقول إنها لا تتدخل في كل شيء ولا تدس أنفها في صغير المسائل ، ويريد أن يصل إلى ما يصبو اليه من النقد : وهو أن الحكومة الصالحة في اعتباره هي التي لا تباشر الحكم إلا للضرورة ، وهذه الروح مشتقة من طبيعة الشعب الفرنسي وحقوق الانسان التي أعلنتها في الثورة ضد الرجعية والنظام القديم ، ولكن يرى كتاب آخرون وخاصة ممن أعجبوا بالنظم النازية ومن رأوا تمشيا مع اتجاه عالم اليوم أن قوة النظام

وقيمة في امتداد سلطانه على الأهالي وبسط نفوذه عليهم ، وفي الوسائل الشديدة التي تحكم عليها الدولة كتنظيم الجماعة من الناحية القومية ولضمان وحدتها وفرض طاعتها دون مناقشة . والميل إلى ناحية أو أخرى يختلف حسب طبيعة الشعب وعيخته وأهدافه ، ومدى قربه أو بعده عن الحياة القبلية ، وإن ما يقبله الذي من أصل جرمانى والذي قدس اجتماعات نورمبرج في ظل النازية وحن إلى الهتاف المدوى الصادر من عشرات الآلاف من الصدور دفعة واحدة لتمجيد الزعيم ، أو الايطالى الذى أحس بإنكار الخلفاء كيانه الوطنى فى توزيع غنائم فرسايل وخشى مغبة القوضى فارتمى فى أحضان الفاشية وأعجب باجتماعات ساحات مدن إيطاليا الزاخرة بالناس يستمعون فى صمت رهيب إلى عبارات موسوليني الساحرة وهو يستحث الهمم لإعادة مجد روما القديمة ، أو الفرنسى الذى رأى أن هزيمة سنة ١٩٤٠ عسكرية قبل كل شئ ولكنها أيضا ترجع إلى تهاون حكاهم وضعف حكومته وكذا إلى عدم تكافؤ الفرص السياسية ، ولم يشأ أن يفرط فى الديمقراطية بحال فعاد إليها بمجرد انحسار الاحتلال الألمانى وتحرير البلاد ، وصدر دستور سنة ١٩٤٦ متشعبا بالروح الحرة للقرن الماضى ، مع اتجاهات اجتماعية واقتصادية تنفق ووجه العالم الجديد ، إن ما يقبله كل يسير وفق المثل العليا للشعب ، وإن حياة كل تسير فى ظل نظام موائم حسب طبائع الشعب وظروفه .

ونليس فى حياة الشعوب الخاصة ما يجعلنا نفهم بوضوح اتجاهات حياتها العامة والأمثلة عديدة وعبارة رجل الأعمال businessman التى تطلق على المواطن الصالح وعبارة الوقت من ذهب Time is money يدلان على السياسة الاقتصادية الحديثة القائمة على تطبيق مزايا الانقلاب الصناعى ،

وان رأس المال ونموه والمشروعات الضخمة واتساع آفاق الصناعة ،
والاهتمام بالتجارة الخارجية وكل ما يمت للحياة الاقتصادية الحديثة لى محور
نهوض هذه الشعوب الحديثة الواقعية فى تفكيرها وفى تصرفاتها .

وعبارة حاضر الحيوية vivo وتطلق على المواطن الصالح فى الارجنتين
وخفيف الحركات listo وتطلق على نفس الشخص فى شيلى وهو يسمى
فى البرازيل سريع التصرف spirto ، وفى فرنسا مصيب الهدف
adroit أو نشط الحركات vif وفى مصر «الشاطر» الذى يتصرف وفق
الظروف ويمكنه أن يخرج من المأزق بسهولة وتستعمل الشعوب
اللاتينية نفس التعبير debrouillard

وتدل هذه الألفاظ على عبقرية الشعوب اللاتينية وجاراتها فى حوض
البحر الأبيض المتوسط ، وروحها هو فى ذلك الوصف الذى تعطيه إلى
الفرد ، ويمكن بواسطته تكيف حياتها السياسية .

وهذه العبقرية بدأت بتاريخ هيرودوت وقصصه والياذة هو ميروس
ومسرحيات اليونان القديمة ، ثم رأيناها تبرز فى المدنية العريقة والثقافة
القومية الغنية لشعوب حوض البحر الأبيض المتوسط ، وفى المسيحية
وروح السلام ، والاسلام وروحه السمحاء ، وفى رسالة الغفران للمعري ،
وفى اشعار دانتى وخيالاته فى الجنة والنار ، وفى عبقریات الكوميديا
الانسانية لكتاب القرن التاسع عشر فى فرنسا . كذلك فى نظم اليونان
السياسية وديمقراطية أثينا وإحكام ادارة المدنية وسياسة الملك عند
الرومان وفى اعلان حقوق الانسان وتسجيلها فى الدساتير ، وفى تسطير
القوانين وفى فصاحة خطباء الحريات ، ثم فى دحض الحجة بالحجة ، ومقارعة
البرهان بالبرهان فى الأسواق العامة والميادين فى ظلال أشجار الزيتون

والبرتقال والليمون ، وتحت القبة الزرقاء وفي جو ذلك الحوض المعتدل الدافئ ، وبين جداوله ونهراته الجارية ، ثم في مهب رياحه العاتية وزوابعه تحت تأثير حرارته الشديدة مع الرطوبة التي تجعل التنفس ثقيلًا وتؤدي إلى اختلال التوازن ، فمن السكون إلى الحركة ومن الركود إلى الثورة مما حدا إلى قيام المواطن اللاتيني الذي ينعم بحقوق سياسية واسعة ، ثم إلى ظلم بين وضغط شديد ، فانفجار وأسس دستورية مكتوبة يسجلها الشعب ، ليحاسب الحاكم وفق تعاليمها ، ثم تغيير وتعديل وهكذا ...

وليس من مصلحة شعب أن ينقل نظام سياسي بحرفيته لتطبيقه في عقر داره ، بل على رجاله المسئولين أن يتروا طويلا قبل الأخذ به ، فالنظم تخرج من أرض الوطن وهي لا تنجح في تحقيق السعادة للأهلين إلا إذا استطاع هؤلاء تذوقها وتفهم أغراضها ، وكيف بهم أن يتذوقوها وهي لا تستمد من روح الشعب ولا تتناسب مع عقلية وحاجاته ، ولا تتفق وميوله وأهدافه في الحياة والمثل السياسية العليا للدولة ؟ ويصعب مثلا أن نقرص على شعب عربي صميم لا يزال في أولى خطوات نهضته دستورا غريبا قحاً ، نمّا وترعرع في ظل الانقلاب الصناعي والانتاج الكبير وسياسة التوجيه الاقتصادي والنظام الإداري المحكم *bureaucratie* ، ويصعب كذلك أن تأخذ بنظام إلغاء الملكية الفردية الذي في الدولة القوية كروسيا الشيوعية في بلاد ليست مشكلة الرأسمالية الفردية في مقدمة مشكلاتها ، فننقل هذا النظام الشيوعي القوي السلافي الذي يتفق مع العقلية الروسية ويتناسب مع سهولها الواسعة وفيها المترامية الأطراف ، وجليدها وجوها القاسي ، بينما هو لا يصلح للتصدير . ولم يأخذ الساسة البتة هناك بنظام النقابات ، بل أقاموا صروح دولة

أساسها القومية والعمل المتواصل وفق الساعات والوحدات والجهود
المضنية لاعداد دولة ذات قوة جبارة لصد التيارات السياسية الخارجية
المعادية وحكومة ذات سلطان لا حد له على تمام الاستعداد للاصطدام
بالرأسمالية عند اللزوم وهزمها وهدمها .

ولم تعد هناك سياسة تقوم على قاعدة لكل وفق حاجته بل هي لكل
كفاية وفق انتاجها وجهودها ، شعارها العلم والجيش والادارة والبوليس
السياسى والطاعة العمياء وفناء الفرد كلية في سبيل الدولة وتمجيد العنصر
السلافي والاستعداد لارستقراطية عمالية عالمية في المستقبل . هذه الروح غير
قابلة لاندماجها في النظم السيامية الخارجية ، ولا يتصور أن تشبه حياة
الشعب السياسية في بلد اعتاد المواطن فيها أن يحصل على أجازته الأسبوعية
وأن يأكل الدسم من الطعام ، وأن يناقش صاحب المصنع وأن يعقد مع
سائر زملائه المؤتمرات الأسبوعية ، وأن يطالب نوابه بوجوب التعبير
بصدق عن وجهة نظره — أن تشبه حياة شعب يتبلغ العامل فيها بكسرة
خبز أو حفنة أرز أو ثمرات معدودات ، وإن مشكلات الأول تختلف
عن مشكلات الثاني ؛ وبالتالي وسائل العلاج وإن ارتداء الملابس الغربية
أو دكاسيت ، العامل أو ائتمان عادات الغرب بما في ذلك الرقص وتفهم
الموسيقى لا يعنى بها تغيير عقلية الشعب وميوله ، ولا تدل المظاهر على
حقيقة الروح السيامية ، ولا يصلح نظام في دولة معينة لنقله بنصه وفصه
إلى أخرى ولا يكتب له النجاح إذا طبق في الأخرى ، بل نذهب إلى
القول بأن تطبيقه قد يؤدي إلى عكس المقصود منه ، وقد يعرض
الشعب إلى مقاساة مساوئه بدل جنى ثمراته ومزاياه .

روح الشعوب ومثلها العليا والنسكويين السياسى للجماعات

شرحنا باختصار ما ذا يقصد بروح الشعب ، وبيننا كيف أن هذه الروح وليدة عوامل متعددة وليست جسدا هامدا أو بناء جامدا نراها ونلصقها فقط ، بل هى حركة دائمة تتجه بتياراتها وفق أهداف الباعثين لها والدافعين لقواها .

وننتقل الآن إلى شرح تكوين المثل العليا من روح الشعب ، وكيف تسعى الجماعة إلى تحقيق مثلها العليا فى كنف الحزمة والرابطة . والمثل العليا مستمدة من الأفكار التى تتجلى فى ثقافة الشعب وأدبه وحكمته وتاريخه ، وفى كتابات بحبي نهضته وموقدى روح الوطنية فيه ، وفى آراء المفكرين العالمين الذين لم يقصروا دراساتهم على وطن دون آخر ، وغايتهم الانسانية جمعاء وتحقيق سعادة البشر والحض على احترام الانسان وحرياته وحياته وحقق دمايته ، ونرى فى هذا الميدان جهود رجال الاحلام والمدائن الفاضلة بارزة واضحة ، ويتلقفها المثقفون ويحلونها ويستذكرون عباراتها عن ظهر قلب ، ونرى عبارات أفلاطون وفولتير ومنتسكيوتزن فى آذان بحبي التقدم والراغبين فى النهوض بالشعب والمدافعين عن الحريات كاللوسيقى العذبة ، ويتعاون معهم كتاب السياسة وقد ينزلون إلى ميدان العمل والجهاد ويباشرون سلطات عامة تمهد لهم سبيل تحقيق أفكارهم .

مثال ذلك الرئيس ولسن فقد كان رجلا جامعيا ثم اشتغل بالسياسة وتولى رئاسة جمهورية الولايات المتحدة واشترك فى أعباء الحرب العالمية الأولى ، ولخص مبادئه السلبية وأحلامه فى مشروع عصبة الأمم ، وجعلها أداة لمنع الحروب ولتصفية المنازعات الدولية عن طريق السلام

وخرج المشروع إلى حيز الوجود وبشرت العصبة مهامها ، غير أن الولايات المتحدة خذلتها في رفض شيوخها التصديق على معاهدة فرساي وضمنها قبول ميثاق عصبة الأمم ورفض الاشتراك فيما بعد في عضوية العصبة .

ونرى بجوارهم بعض المفكرين الاجتماعيين الذين يباشرون علاج المشكلات الحية عن طريق التشريع ودراسة الحياة الاجتماعية ، مثال ذلك علاج حياة الأسرة والطفولة والأمومة وعلاج ساعات العمل والأجور وحوادث العمل وأوقات الراحة والتأمينات الاجتماعية . ونجد على رأس هؤلاء رجال السياسة العاملين الذين يباشرون الحكم والسلطة إما عن طريق النيابة أو عن طريق أعمال السلطة التنفيذية والوزارة ، وهم أكثر الناس لمسا للصعوبات وللعيوب وأقربهم إلى أعمال الحكومة وفرصهم أكثر في مباشرة الإصلاح وعلاج مساوئ الحكم ومفاسد النظام القائم ، ومنهم من لا يقل كفاية وبعد نظر وثقافة عن المختصين بالناحية الفكرية للسياسة ، نذكر منهم مازاريك وبوانسكارية وكليمانسو وهوريو وتشرشل ونهرو .

والمثل العليا هي لولب الحياة السياسية ومحركها وموجهها نحو النهوض بالجماعات ونحو مصائرهما ، وليس انتماء الفرنسي أو الانكليزي أو المصري إلى وطن أو شعب معين إن أمله ونهايته أن يحصل على أجر في عمل معين أو وسائل النقل المريحة ، بل إن الانتماء إلى هذا الوطن له معناه السامي في اتجاه مشترك بهمة قوية لرفع مستوى الحياة الانسانية لهذه الجماعة المعنية ولتحقيق أمانها وما تصبو إليه في حياة أسعد وعيش أرغد واجابة

رغباتها القومية الأساسية ، والخروج من الطور الذى وصل اليه الأجداد إلى طور أرقى .

لذا نرى الاتجاه السياسى نحو التغيير والتعديل والكفاح لتحسين أحوال الأفراد والسعى فى رفاهتهم ، ونرى قوى كامنة فى الشعب تقيم دعائم حضارته وجهوداً يقوم بها القابضون على زمام الحكم فى الجماعة فى سبيل تقدم هذه الجماعة ، ويعتمدون عليها فى مباشرة الحكم والتسك به ، وفى السعى نحو ما هو أحسن تقترب السلطة من المثل العليا ، وهذا هو الدولاب المحرك لسياسة الجماعات .

وإذا لم تكن هناك حياة سياسية لم تصبح هناك دواع جديّة للتنافس على الحكم ، وإذا كان الغرض من الحكم هو مجرد تعييد الطرق ووصول القطارات فى مواعيدها وقفنا عند حدود فنية محضة هى دون الأغراض السياسية السامية التى تدفع نحو الكفاح للفوز بكراسى الحكم .

إن المصلحة العامة تتناول فكرة سياسية تهدف إليها القوة الحاكمة تتمثل فى العزيمة القوية للسير إلى الأمام والتقدم والتجديد ، وهذه المصلحة سياسية ولها وسائلها المختلفة ، وهى لا تقوم بحال على الركود بل يصبح واجب الحكومة الأول السير الحثيث إلى الأمام وفق عزيمة المواطنين ورغباتهم . ولأن اختلفت الوسائل فهى تتقابل فى النهاية ، والحزب أو الحكومة أو الذين يتطاحنون فى سبيل السلاطة يبذلون الجهد فى سبيل كسب ثقة المواطنين لا عن طريق الوعود والخطب والدعاية فقط ، بل أيضاً بإدراك نفسية هؤلاء المواطنين وميولهم وحاجاتهم ومعرفة ثروة البلاد وكفاياتها وقدرة الناس على العمل والطرق الصحيحة لتحقيق ما يطرأ حوته من برنامج وولوج أبواب اللجنة الموعودة .

وفي هذا الجو المتقد حياة بل المتأجج آمالا تتجدد دائما الأهداف
ووسائل الأقدام والعمل ، ونرى الحكومة كقائد لجنودها المواطنين
وكمحرك للحياة السياسية الصاخبة التي تكلمنا عنها آنفا في مناسبات عدة
لا تكفي كي تنجح في مهامها أن تحرك آلاتها وتسير في طريقها بل عليها
أن تجعل برنامجها وتصرفاتها مقبولة من المواطنين وإذا لم تستطع ذلك
فصيرها محتوم ، والنهاية فتدانها السلطة .

ولا تقف جهود الحكومة الدستورية عند حد كسب ثقة البرلمان
بل علما أن تمتد بنشاطها نحو الشعب وهو مصدر السلطات ومولى الثقة
لأعضاء البرلمان وأن تقدم إليه ثمرات أعمالها ، وإلا ينتهي بها الأمر إلى
انصراف الشعب عن نوابه واتجاهه إلى مثل عليا جديدة . وعلى الحكومة
الشعبية التي لا تركز على برلمان بل جاءت عن طريق الانقلاب أو
الثورة وقد بلغ السيل الزبى وسأم الشعب الوعود العرقية ، وضرب
الفساد أطنابه في البلاد أن تفتح عينها وتقف موقف التيقظ والحزم
لتضع حدا للطغيان والاضطراب ولتجيب مطالب الشعب ، وتجتث جذور
الفساد وتوجه بكليتها نحو الآفاق الواسعة التي رسمها لها الشعب بتشجيعه
حركتها ، ولم تعد ثورات اليوم إلا مرآة لآمال الشعب ومطالبه ، وهذه
الحكومة أحوج من غيرها إلى السير في سبيل المثل العليا السامية ، وألا
تتعلق بالسفاسف والفاصيل .

ويتلخص هذا السعى في : تحقيق السياسة التي رسمها روح الشعب ،
وهذه السياسية تصبح بمثابة الدم النقي القاني الذي يجري في عروق الدولة
فيبعث فيها الحياة ويجدد النشاط ، ونلنس هذا النشاط في كافة أعضاء
الدولة حسب قدرة المواطنين ، وما يتوقون إليه ، وتوجه الشئون العامة

يمينا أو يسارا أو نحو الرأسمالية أو الاشتراكية أو الشيوعية ، ونحو السياسة الفردية والحرية القائمة على المنافسة أو نحو تدخل الدولة ورسمها تفاصيل حياة الفرد والجماعة ، ونحو التدخل في شؤون الدين والدنيا ، أو فصلهما وترك المسائل الدينية لأربابها ، ونحو الحياد أو التحالف أو الحرب وهكذا ... وهو المظهر الأخير الدال على هدف الحكومة وطريقة ادارتها سياسة البلاد .

وتشبه الحكومة التي تحرك الحياة السياسية للبلاد بمجموعة من لاعبي كرة القدم أو أية لعبة رياضية أخرى في جنكتهم ومرانهم على اللعب ، وهم يواجهون فرقا أخرى وخططها مختلفة عنهم ، وسياسة الحزب السياسي الأولى أن ينتزع مقاليد الأمور من خصومه ، وتكسب وتحوز الفرقة السكّاس بعد فوزها في الجولة الرياضية ولكن لا انتقام ولا تنكيل بعد نهاية معارك الحكم .

وقلما نرى الشعب يشترك بكتله وعدده الكبير في إدارة شؤون البلاد اليومية ، فهو يخوض المعارك الانتخابية لاختيار نوابه وهو يبدى رأيه في قضية البلاد أو مشروع قانون عن طريق الاستفتاء ، كما في بعض الدساتير الأمريكية ، وسياسة السلطة يحركها الحزب الحاكم ، وقد يقتصر تصريف الأمور على مجموعة صغيرة في الحزب صاحب الأغلبية كما في إنجلترا وهو يوجه أنصاره في المجلس وهم بدورهم يواجهون الحكومة . وإن دقة النظام في الحزب تفرض سياستها وترسم الخطة التي يتعين على حكومته أن تنفذها ، وتتحول الخطة إلى قوانين ومشروعات قابلة للتنفيذ واتفاقات دولية واتجاهات محددة في السياسة العالمية ، وتحافظ على كيائها

أغلبية برلمانية تراقب دقة التنفيذ وتتلقى التوجيه من الجماعة المختصة في الحزب .

ولهذه المثل العليا اليوم التي حاولنا تصويرها وتقريبها إلى الأذهان أسس رئيسية تستند إليها ، وهي تقسم النظم السياسية وقد تقاربت بعضها إلى بعض كما قد تباعدت الشقة بينها . وإذا بحثنا في أصول كل منها وجدناها كما سبق أن ذكرنا في مناسبات عدة وليدة التقاليد وتفكير الشعب ، وبنوع خاص الصفوة الواعية ، والتاريخ والبناء القانوني والمصالح المشتركة والتكوين الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي .

وإذا تعمقنا في التفاصيل وحللنا كل نظام على حدة وجدنا أنه لا يشبه بحال أى نظام آخر شأنه شأن بصمات الأصابع ، غير أن هذا لا يعنى به أننا لا نستطيع حصرها في مجموعات متقاربة ، فهي من حيث المبدأ تنقسم باعتبارها نظم حكم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

١ - نظام تسود الفردية فيه على ما عداها ، وهو يعتمد على شخصية الفرد وحرياته كأساس تكوين الجماعة السياسية والعامل الهام في حياتها وبقائها ، واحترامه وتفضيل مصالحه باعتبارها مصلحة الجماعة هدف هذا النظام . وهذه سياسة الحكم المدونة في دساتير القرن الثامن عشر سواء في إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية ، أو إعلان الحقوق في دساتير الثورة الفرنسية ، فهي تؤكد أن هدف الجماعة السياسية ضمان الحريات وتوفير الطمأنينة والأمان لأعضائها ، وأن تنظيم السلطة هو لضمان الحريات ولتدعيم أركانها حتى تنمو وترعرع ويعيش الفرد في ظلها طليقا ينعم بأوفر قسط منها . ونرى في هذه الحالة أن الانسان هو هدف السلطة والحكم وأن حرياته المستمدة من القانون الطبيعي ومن

تفكير روسو والعقد الاجتماعي هي الدولة والسلطان وروح الجماعة السياسية . وقد تجلى هذا في فكرة السيادة الشعبية وأن الشعب مصدر السلطات ، ثم فيما بعد في اعتبار الشعب كتلة واحدة تمثل روحا وقومية وقوة سياسية تتبلور في السيادة القومية كوحدة لا تتجزأ ، وأن الناس في هذه الجماعة يولدون ويعيشون أحرارا ومتساوين في الحقوق أمام القانون وفي هذه الحالة يصبح اختيار من يباشر نيابة عنهم السلطة هو بمعرفتهم ويأرادتهم ولا يمكن في هذا النظام القول بالجميع سواسية ، ولا تفضيل مصدره الميلاد بأن للفرد الحق بحكم أصله أن يتولى حق الأمر والنهي والسلطان ، وإلا أنهارت الفكرة من أساسها .

ويترب على هذه الروح نتائج فلسفية وسياسية غاية في الأهمية ، وهي أن الفرد في هذه الجماعة وحرياته وحقوقه مقدسة ، وما وجدت الدولة إلا لخدمته ولإسعادته ، وهو الحكومة وله أن يعلن آراءه في مواجهة الدولة والمجموع وإذا اصطدم بها فقد تكتسح مطالبه بالاقناع وجهة نظر المجموع باعتبار أن الأخير ليس له حقوق قائمة بذاتها وهو لخدمة الأفراد الذين يكونون الدولة ، وكثيرا ما تحل المشكلات التي تشجر بين الفرد والمجموع أو الحكومة لصالح الأول ، وتذكرنا هذه الحالة بقصة فرديريك الأكبر وصاحب الطاحونة الذي كان يسكن جوار قصر الملك ، وقد رواها لنا فولتير وانتحل العذر للطحان ، وهي صورة واضحة لنهاية ما تصل إليه الحرية الفردية ، ولقد كانت الطاحونة في جنب القصر تشوه عالمه وتقف أمام مشروعات الملك في البناء ، وأراد الملك أن يأخذ الطاحونة من صاحبها ليضمها باسم سلطان الدولة إلى القصر باعتبار أن السبب هو المصلحة السياسية في إقامة

النظام المتناسق ، غير أن الأمر يختلف من وجهه النظر الفردية ، فقد عاش الطحان في طاحوته التي ورثها عن أبيه كما كان يعيش هذا وجده قبله بجوار قصر الملك في أمان واطمئنان ، وهو يريد أن يستمر في هذا العيش الذي ألفه ، ولم تك هناك مصلحة عليا واضحة تحتم نزع ملكية الطاحونة ، وهذا التنازع بين الخاص والعام والفرد والدولة يرينا وجهة النظر السياسية في النظام الفردي .

٢ - نظام تسود فيه قوة الجماعة ومصلحتها الفكرة الفردية وتطغى عليها ، وفي هذه الحالة يقوم النظام السياسي على أساس تقديم مصلحة الدولة والجماعة وكيانها على مصلحة الفرد ويطغيان عليه ، وهو يفنى في الدولة ، وعليه أن يتفانى في خدمتها دون نقاش وابداء اعتراض أو حتى وجهة نظر مخالفة ، وفي هذه الحالة تعتبر الدولة كل شيء ، هي التقدم والقوة والسلطة والجماعة والقانون ، ولا أهمية للفرد إلا في أنه أداة منفذة لأغراض الدولة ومثلها العليا المذكورة . ولقد شاهدت الجمهوريات قديما ومدن اليونان هذا النوع الصارم من الحكم ، ورأينا سبارطا تعنى بالمولود منذ ساعات حياته الأولى لتدريبه عسكرياً وتوجهه لهذه الغاية وفق مصلحة الدولة العليا ، ويصبح أداة حرية هامة للدفاع عن كيانها ، واختلطت آلهة هذه المدن ورموزها الدينية بمثل الدولة العليا ومصلحتها السياسية والحرية والاقتصادية . وإن سيادة هذه الفكرة الجماعية *idée Collective* لها معناها السياسي والقانوني ، فعناها السياسي أن قوة المجموع لا تستمد من حرية الفرد وشخصيته بل من خضوعه واعتباره مسيراً في عجلة سياسية لا قبل له على الوقوف في وجهها ، ومعناها القانوني أن الدولة هي قوة القانون ولا مناقشة لسلطانه بحال ونفوذه مستمد من

القوة ذاتها، ورأينا كيف أن هذه القوة الجماعية تمثلت في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية في عبارات الزعيم الذى على نسق أباطرة الرومان يمثل المثل العليا وكأنها الأنجيل أو أوامر الالهة تتحول إلى تيار سياسى فتحدد مصائر البلاد، وإلى ناحية قانونية فتنظم علاقات الناس وتفرض شروط سعادتهم أو تبرز نواحي شقاؤهم .

٣ - نظام يحاول أصحابه الالتجاء إلى أسس علمية لتبرير اقامته : وهذا النظام هو الماركسية Marxisme ويحاول ماركس وتلاميذه أن يبنوا أسس الدولة على التفسير المادى والملاحظة ثم تحليل هذه الملاحظة، كما أنهم يحللون مختلف المواقف الاجتماعية من نواحيها السياسية والاقتصادية، وهم لم يعرضوا للناحية الفلسفية للجماعة بل تناولوا الناحية الواقعية بطريقة علمية وعلقوا عليها واستخلصوا ما شاهدوه من مقارنات التطورات الانسانية وحدود علاقات الفرد بالمجموع حالا ومسقبلا وفق الأحداث الاجتماعية التى مرت بها البشرية، وحاولوا أن يخرجوا من دراساتهم بنتائج تمت للحقائق الطبيعية التى ينتظرها الانسان من تطورات البشرية المستمرة، وعملهم هذا أشبه بعمل الطبيب الذين يبدأ فحص المريض بالتحليل ثم بالالتجاء إلى علم التشريح فوظائف الأعضاء ليدرك ما يؤديه كل عضو بالضبط ويستخرج من ملاحظاته الوسيلة المعالجة للعلاج وتغذية العليل .

وطريقة ماركس هذه وتلاميذه ليست علمية بالمعنى المعروف، فهى تقوم حقيقة على التفسير والاستنباط والملاحظات من الوقائع، ولكنها ليست الطريقة التجريبية التى نعرفها فى الميدان العلمى، وليست طريقة الملاحظة المباشرة بل هى الملاحظة فى حدود التفسير المادى التاريخى للحوادث مع

عرض وجهة النظر وما هو ضد هذه الوجهة أيضا، وفي هذه الحالة يناقش الملاحظ أو المفسر نفسه ويفسر ثم يرد على التفسير، فهي من ناحية دسمة وعميقة في ابتكاراتها واستنباطها ومن ناحية أخرى محدودة تبعا للدائرة الواسعة في خيالاتها والضيق في ميدان حلولها، وهي تصور الجماعة كما كانت في عصر ماركس ككفاح طبقات وفق الأحداث والواقع وبناء على الملاحظة التي دفعتهم إلى هذا الاستنباط، وأخذ هذا الكفاح على ماركس كل تفكيره فزعم أن الجماعة السياسية لا تخرج في تكوينها وتطورها بل وحياتها عن هذا الكفاح، وأنها صراع بين القوى والضعيف والظالم والمظلوم، ولا شك أن هذه الظاهرة ناحية من نواحي الحياة السياسية ولكنها ليست كل شيء فيها.

ويريد ماركس بذلك أن يجعل العالم في حمى وتوتر باستمرار، وتصبح الجماعة السياسية ميدان قتال جبار، غير أن للجماعة السياسية انجاعات أخرى غير الحرب والكفاح، وأين المثل العليا الروحية والخلقية للشعوب القائمة على الدين والاتجاه إلى ما هو خير وحسن؟ وأين عبقرية عظام الرجال وفضائل المصلحين؟ وأين أعمال الصفوة الواعية؟ وأين ما أضفته القلوب على الإنسانية من عطف ورحمة وشفقة، وما بثته النفوس الآلية من دروس في الشمم والبطولة والتضحية، وكذلك في نشر التحاب والوئام بين الناس؟ إن الانسان كتاب مطلقه ما هو خير وحسن، وفي غرته أشعة من النور تضيء للقلوب طريق الاحسان، وبين سطوره قصة الكفاح في سبيل العيش وصراع البشرية للتحرير من نير الرق.

إن تحليل ماركس يصور ناحية من نواحي عصره، ولكن حياة اليوم السياسية تخطئه وسارت أمامه فرائس واسعة، ويقول ماركس في منتصف

القرن الماضي أن نهاية المشروعات الاقتصادية القائمة على الرأسمالية الفردية قد أزفت ، إلا أن ما حصل هو العكس فقد ازدهرت منذ قوله الشركات طوال القرن الماضي إلى حد لا مثيل له في التاريخ من قبل ، والرأسمالية الفردية إذا كتب لها الفناء فهذا قد يرجع إلى عوامل فلسفية وسياسية واجتماعية وخلافها لا إلى مجرد كفاح الطبقات ، ويصف ماركس الملاج من ملاحظاته داخل تحليلاته في كفاح الطبقات لامن مختلف الوقائع الخارجية الأخرى ، وهو يعجل في النتائج وكأنها حتمية لا مفر منها ، وكأن الجماعة مسيرة ولا مفر لما سيحل بها حسب نبؤته ، وهو يرسم نظام الجماعة السياسية بطريقة علمية محددة وفي محيط لا يستغف في الفرد الآخر ، ويرى أن الطبقات ستختفي وسيحل محلها توزيع الأعمال على الأفراد توزيعا موثما ، وفي هذه الحالة تصبح هذه الجماعة بلا دولة ذات سلطان كما نرى في الدول البورجوارية ، بل أساس نظامها تعاون الأفراد وتوجيههم النقابي والمهني للأعمال والانتاج .

وقد رأينا إلى أي حد تحقق ما زعم ماركس وتلاميذه في تحقيق نظم الجماعة وفق التطور الذي سيؤدي إلى نهاية سلطان الدولة السياسي التي ستصبح مجموعة علاقات اجتماعية قائمة على توزيع الأعمال والاختصاصات ، فالدولة اليوم في روسيا الشيوعية أقوى منها في عهد القيصرية وب نظامها البيروقراطي المحكم وجيوشها وقوميتها واءتزازها بنفوذها في الداخل وبصوتها المدوى بين أسرة الدول ، وهي لا تنبئ عن اختفاء النظام السياسي للدولة وحلول النظام النقابي وتوزيع الاختصاصات والأعمال محله ...

واتجاه المثل العليا هو عادة نحو سياسية من الثلاث المذكورة وفق

روح الشعب وما يميل اليه باعتبار تكوينه منذ أجيال عديدة ، ونرى أن نقل نظام حرفيا وهو من صناعة عوامل مختلفة لجرد الإعجاب به دون تحويره أو دراسة الاعتبارات التي قد تؤدي إلى فشله لتلافها يؤدي إلى فشله وضياع الثقة في القائمين بأمره ، وقد رأينا كيف أن النظم الديمقراطية الصحيحة الخاصة بالانتخاب وحقوق المواطن السياسية وللتصويت للعام والاقتراع على أوسع نطاق وهي من مفاخر الغرب إذا أخذ بها دون اعتبارات البيئة ومحاولة مداواة ما قد يقوم من صعوبات في وجهها وتلافي العيوب المحتملة تؤدي إلى ضياع الغرض من الديمقراطية وإلى اضطراب الحكم وضياع مصالح الشعب .

إن التصويت العام الذي يباشره المواطن في الغرب يقوم ويجب أن يقوم على أساس سليم تبعاً لوعيه القومي ومعرفة القراءة والكتابة وإدراكه حقوقه وواجباته وكسبه عيشه ليسد رمقه وضمان أنه لن يبيت على الطوى ، وقد جاهد هذا المواطن طويلاً لتحقيق هذه الغايات وهي أهم مغزى للديمقراطية . وإذا طبق هذا التصويت بخلافه عندنا دون مراعاة الاعتبارات المذكورة فلن يكون مرآة الشعب وأداة تعبيره السياسي الصائب وطريقة تعريف رأيه ، فما أهمية الحقوق السياسية للمواطن الذي يحتاج إلى كسرة خبز ولا يكسب إلا دراهمات معدودات ؟ وما مدى فهمه الحقوق والواجبات والتربية الوطنية ؟ إن مهمة المسؤولين في حالة إقامة نظام دستوري أساسه حريات المواطن وضمان حقوقه على أوسع مدى المبادرة بتلقين هذا المواطن حقوقه ورفع مستوى معيشته حتى لا يشغله الجوع عن حقوقه السياسية ، وحتى لا يتجر في صوته وبيع ضميره السياسي نظير دراهمات معدودات .

وكذلك ما فائدة قيام أحزاب سياسية في بلاد محتملة والغاصب فيها

يحاول خطب ودها وكسبها لمصاحته وهي تحاول أن تتملص من البراج فتطبخها طبخا لتلهي بها الجماهير وتسمى إلى الحكم بطرق ملتوية، ثم تقرر سياسة الأشخاص لا المبادئ لتضمن البقاء في الكراسى أقصى مدة ، وهذا ما يجب أن نضعه موضع الاعتبار عندنا حتى نتلافى أخطاء الماضي .

ونضرب مثلا ثالثا هو تشريعات العمال ، فهي تستمد من تربة البلاد وعقلية الشعب وحاجة الزراعة والصناعة ووجوب التوفيق بين مصالح أرباب الأعمال والعمال فيها وعلاج مشكلات العمل الحية الملووسة عن طريق القانون . فلا تنقل القوانين الأجنبية نقلا دون اعتبار للمناخ والبيئة وكفاية الانتاج وقدرة العامل حتى لا تصبح هذه القوانين أسلحة ماضية لتحطيم أداة الانتاج ، وحق لا يظلم العمال بطريق غير مباشر باضعاف الانتاج وحرمانهم من مصادر أرزاقهم .

وهناك مثل رابع وهو السياسة التعليمية ومستقبل الثقافة في بلد ما ، فهذه السياسة جزء من كل وركن من أركان المثل العليا ، ويتعين تلقين الشعب عن طريق التعليم وسائل بناء الوطن بناء صحيحا قويا ، وأن يسير التعليم وفق حاجات البلاد ، فما فائدة رسم خطط تنمية الثروة والإنتاج إذا لم يوفر التعليم الزراعي والصناعي الفني العمال الصالحين ؟ وهل يمكن للقائد أن يسير إلى المعركة بلا جنود ؟ إن هذا القائد هو خريج الدراسات النظرية العالية والجندي العامل هو خريج المدارس الفنية المتوسطة ، ويجب أن يتوفر الثاني بنسبة كبيرة كي يكتب للتطور الاقتصادي النجاح ، ولا يعقل أن تسير دولة حديثة بلا عمال مدربين على خير أساليب الصناعة والعناية بالآلات وتفهم أحدث طرق الانتاج الفنية .

وإدراكا لأهمية اختلاف المثل العليا للشعوب وتباين روحها ونظمها

السياسية ، وان تعارض هذه النظم مرجعه الاتجاهات المتعددة التي تسير في سبلها الجماعات بحثا عن تحسين حالها وفي ظل سيادتها القومية ، يحسن أن نعرض شتى المثل الآتية للحريات ولا احترام حقوق الجماعات ، ومختلف وجهات النظر السياسية والاجتماعية في عدة دول لنستخلص منها نتائج مترتبة على اختلاف البيئة والجو السياسي والاجتماعي ، ونوجه بهذه المناسبة الأسئلة الآتية :

فيما يختص بمباشرة الحقوق السياسي ، هل يباشر المواطنون الحقوق السياسية في مستوى واحد في مختلف بلدان العالم ؟

الاجابة هي بنعم في كافة البلدان المتمدنة ، وذلك من حيث المبدأ على الأقل ، أو كما يقال وفق القانون والدستور الاتحادي للولايات المتحدة مثلا في نص الدستور في المادة ١٤ على المساواة التامة بين المواطنين ، وفي المادة ١٣ لقانون ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٥ على إلغاء الرق هناك إلغاء تاما أو كما يقال الاسترقاق والاستعباد بلا وجه حق إلا وفاء لعقوبة عن جريمة يقتربها الفرد ، غير أن قيود التقاليد والعادات تحرم على السود مباشرة حرياتهم على الوجه الذي يقرره الدستور الأمريكي .

ونرى بعض البلدان أيضا لا تعطى حقوقا سياسية للنساء حتى في أوروبا نفسها مثال ذلك سويسرا ، فالدستور الاتحادي لا يبيح للنساء الاقتراع والتصويت . وفيما يختص بتعاطي مهنة التجارة تختلف الأوضاع باختلاف البلدان ، ففي فرنسا تعتبر التجارة حرة ولا يشترط المشرع لتعاطيها حصول الفرد على تصريح بذلك بحكم قانون ١٢ مارس سنة ١٧٩١ ، وفي إنجلترا هي حرة من حيث المبدأ غير أنه يشترط الحصول على ترخيص بذلك في بعض الأحوال ، وفي إيطاليا لا قيد على تعاطيها منذ أول يناير

سنة ١٩٤٨ ، وفي أمريكا هي حرة أيضا فيما عدا تجارة الأدوية والعقاقير ومنتجات ما وراء البحار والحلاقة وأعمال الدفن والجنائزات ، وفي أسبانيا وسويسرة يشترط المشترع حصول الراغب على رخصة ، وفي روسيا لا يباح تعاطى التجارة إلا للأعمال التجارية الضئيلة .

وفيما يختص بحق العبادات معظم الدساتير تتيح العبادات ولا تفرض قيودا على المعتقدات من حيث المبدأ ، مثال ذلك دساتير انكلترا وفرنسا وإيطاليا ، ولكن هناك بعض القيود كما في دستور الاتحاد السوفيتي ، فالعبادة هناك يجب ألا تتجه إلى ما يتعارض مع مصلحة الدولة . وفي سويسرة يحرم ذبح الحيوان وفق العادات الدينية الاسرائيلية ولا يباح بحال إقامة مؤسسات للآباء اليسوعيين ، وفي الولايات المتحدة لا يعترف بعبادات المورمون وما يترتب عليها .

وفيما يختص بالعمل فالدساتير تنص على تعهد الدولة توفير الأعمال والأرزاق للواطن غير أن الكسل أو البطالة المقصودة لا يعاقب صاحبها عليها ، ما عدا في روسيا فالدستور يعتبر من لا عمل له ولا ينتج شيئا عدو الشعب ، وكذلك ينص قانون العمل في أسبانيا على أن المواطنين يجب أن يشغلوا أنفسهم بشيء نافع أي أن يعملوا .

وفيما يختص بالاضراب معظم البلدان تتيح الاضراب كنتيجة لاتساع نفوذ النقابات اليوم ولتعدد وتشعب مشكلات العمل وكسلاح طبيعي يستخدمه العامل وهو لا حيلة له إزاء تعسف الشركات والاحتكارات ورجال الأعمال ، وفي فرنسا يعتبر الاضراب حقا ملحقا بحق العامل في الأجر وساعات العمل المحددة وأيام العطلة وغير ذلك من حقوق العمل

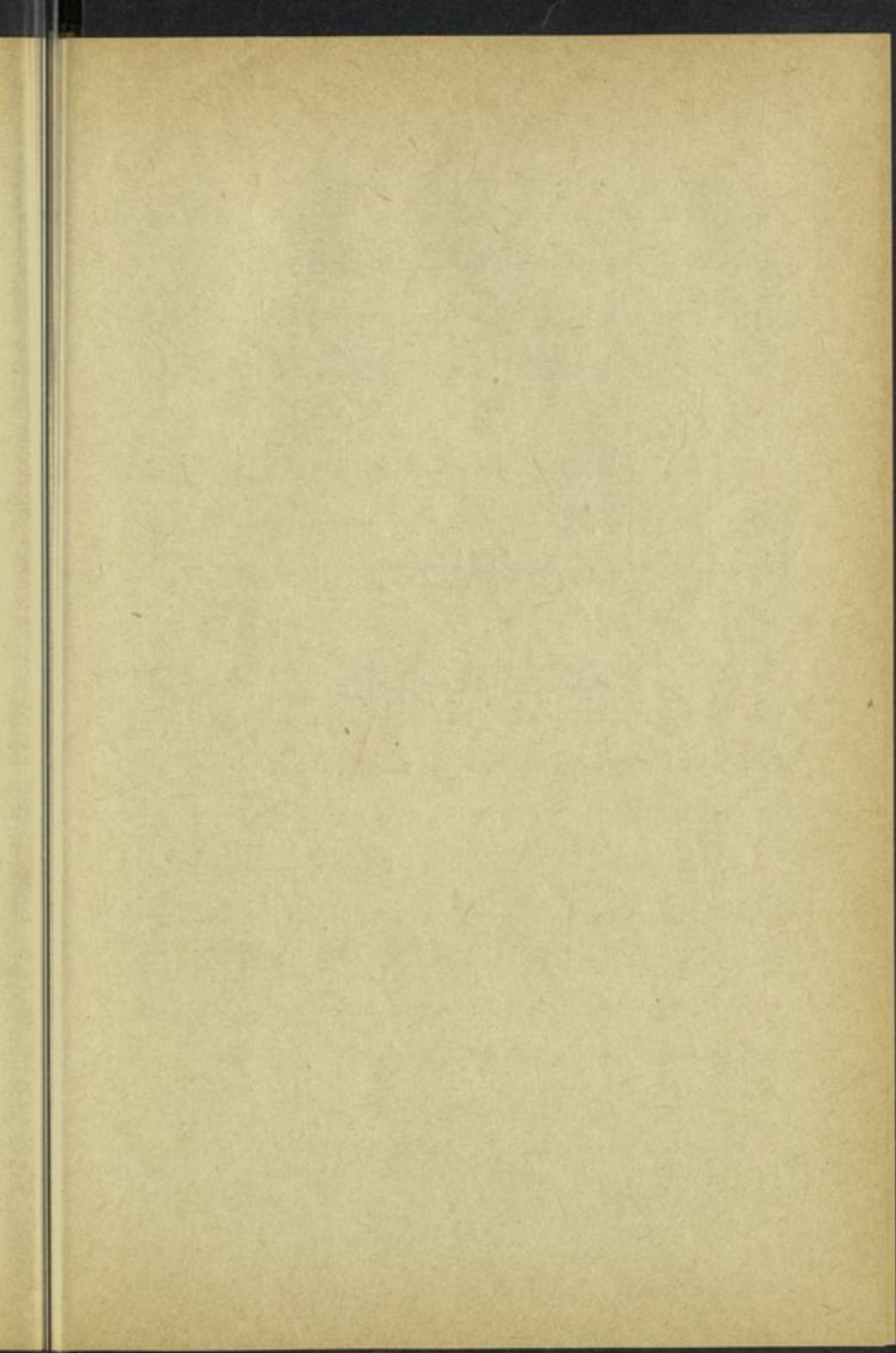
وفي انجلترا التشريع صامت في هذا الشأن غير أن الأضراب في هذه البلاد الصناعية يعتبر من الناحية الفعلية من أسلحة العمال المشروعة ، وفي اسبانيا لا يصرح بالأضراب بحال ، وفي روسيا السوفيتية يمنع الأضراب منعاً باتاً وينص الدستور على أن العمل شرف وواجب على المواطن نحو الشعب .

وفيما يختص بالطلاق هو مباح وللقضاء التقدير في كثير من البلدان ، وتتفاوت اجراماته والقيود المفروضة عليه للحد من استعمال حق يؤدي إلى اضطراب حياة الأسرات وشتاء الأبناء ، وفي فرنسا يباح على أن يقيم الطالب الدليل على صحة دعواه ، وفي انكلترا يحدد المشتري أسبابه وهي الهجرة والحياة الزوجية والجنون غير القابل للشفاء . وفي روسيا لا قيد على البتة غير أن نفقاته عالية ، وفي إيطاليا وأسبانيا يحرم الطلاق ، وفي الولايات المتحدة يطلق العنان للرغبة في الطلاق وتختلف اجراماته باختلاف الولايات .

وفيما يختص بتجارة الخمر تختلف قيود مباشرتها وساعاتها باختلاف البلدان ففي انجلترا تحدد مواعيد بيعها ، وفرض أشد الجزاءات على المخالف ، وفي الولايات المتحدة توقع أشد الجزاءات على سائقي السيارات إذا تبين أنهم في حالة سكرين ، وفي سويسرة يحرم بيع « الألبنت » ، ويقوم المصلحون بدعاية واسعة النطاق ضد تعاطي الخمر .

المبحث الرابع

عناصر الحياة السياسية



أهم مراجع المبحث الرابع

« مقدمة في العلوم السياسية » لشارل سيليه ، ثلاثة أجزاء ، محاضرات
معهد العلوم السياسية - باريس لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ .

« Introduction à la Science Politique » par Charles Gelier,
3 vols, Cours de l'Institut d'Études Politiques 1950—1951 Paris.

« الدائرة الجهنمية » للويس مارليو ، جزء واحد ، باريس ١٩٥١ .

« Le Cercle Infernal » par Louis Marlio, 1 vol, Paris 1951.

« أصول القانون الدستوري » لبريلو ، جزء واحد باريس ١٩٥١ .

« Précis de Droit Constitutionnel » par Prétot, 1 vol,
Paris 1952.

« موجز القانون الدستوري » للينفو ، جزء واحد باريس ١٩٤٩ .

« Manuel de Droit Constitutionnel » par Liet-veaux, 1 vol,
Paris 1949.

« موجز القانون العام » لكوليارد ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٠ .

« Précis de Droit Public » par Colliard, 1 vol, Paris 1950.

« موجز القانون العام » لبوردو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨ .

« Mannel de Droit Public » par Burdeau, 1 vol, Paris 1948.

« أصول القانون العام » لبارتلى ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٧ .

« Précis de Droit Public » par Barthélemy, 1 vol, Paris 1987.

« اصلاح اداة الحكم » محاضرات في العلوم السياسية ، جزء واحد

باريس ١٩٣٦ .

« La Réforme de l'Etat » Conférences des Sciences Politiques,
1 vol, Paris 1936.

« الأحزاب السياسية » لدوفرجيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٥١ .

« Les Partis Politiques » par Duverger, 1 vol, Paris 1951.

« الأحزاب السياسية ضد الجمهورية » ، لفالين ، جزء واحد ، باريس

١٩٤٨ .

« Les Partis Contre la République » par Walin. 1 vol,
Paris 1948.

« المثل الاقتصادية » لروجيه ، جزء واحد باريس ١٩٣٨ .

« Les Mystiques Economiques » par Rougier, 1 vol, Paris
1938.

« الانسان الحديث » لستروفسكى ، جزء واحد ، باريس ١٩٣١ .

« L'Homme Moderne » par Strowsky, 1 vol, Paris 1931.

« تاريخ النظريات الاقتصادية » لجيدورست ، جزء واحد ، باريس

١٩٢٦ .

« Histoire des Doctrines Economiques » par Gide et Rist,
1 vol, Paris 1926.

« الالهة عطشى » لاناتول فرانس ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٥ .

« Les Dieux ont Soif » par Anatole France, 1 vol, Paris
1925.

« النقابة الثورية » لدالاسال ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٢ .

« Le Syndicalisme Révolutionnaire » par Delesalle, 1 vol,
Paris 1952.

« بحث في حالة العمال في فرنسا من ١٩٠٠ الى ١٩٥٠ » ، لسكولينييه ،
جزء واحد ، باريس ١٩٥١ .

« Ouvrier Francais—Condition Ouvriere 1900—1950 » par
Collinet, 1 vol, Paris 1951.

« الطبقات الاجتماعية » لجوسان ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٩ .

« Les Classes Sociales » par Jousain, 1 vol, Paris 1949.

« النقاية والرأسمالية » ليرو ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨ .

« Syndicalisme et Capitalisme » par Perroux, 1 vol Paris
1938.

« الأزمات الاقتصادية » لاردانت ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨ .

« Les Crises Economiques » par Ardant, 1 vol, Paris 1948.

« فلسفة السياسة الحرة » لميرو ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٠ .

« Philosophie du Libéralisme » par Mireaux, 1 vol, Paris
1950.

« الحرية في الدولة الحديثة » للاسكى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨ .

« Liberty in the Modern State » by Lasky, 1 vol, London
1948.

« القانون والدستور » لجنجر ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨ .

« The Law and the Constitution » by Jennings, 1 vol,
London 1948.

« الحرية والتنظيم » لبرتراند رسل ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٥ .

« Freedom and Organisation » by Bertrand Russel, 1 vol,
London 1945.

« الدولة الحديثة ، لما كيفر » جزء واحد ، لندن ١٩٥٠ .

« The Modern State » by Mac Iver, 1 vol, London 1950.

« الديمقراطية في عالم متوتر العلاقات » مطبوعات الأمم المتحدة ،

جزء واحد ، باريس ١٩٥١ .

« Democracy in a World of Tension » Published by United Nations, 1 vol, Paris 1951.

« الفلسفات السياسية الحديثة ، لواسرمان ، جزء واحد ، فيلادلفيا

١٩٤٥ .

« Modern Political Philosophies » by Wasserman, 1 vol, Philadelphia 1945,

« تاريخ فلاسفة السياسة » لكالتين ، جزء واحد ، لندن ١٩٥٠ .

« A History of the Political Philosophers » by Caltin, 1 vol. London 1950.

« تاريخ أوروبا الاقتصادية ، كلوش وكول ، جزء واحد ،

بوستون ١٩٥٢ .

« Economic History of Europe » by Clough and Cole, 1 vol, Boston 1952.

« قاموس السياسة العالمية ، لثيمر وكامبل ، جزء واحد ، لندن

١٩٥٠ .

« Encyclopaedia of World Politics » by Theimer and Campbell, 1 vol, London 1950,

المبحث الرابع

عناصر الحياة السياسية

الفرد وعلاقته بغيره من المواطنين في الدولة . الفرد وعلاقته بالدولة . المواطن .
رجل السياسة . الاحزاب السياسية . الطبقات . سائر الجميات . التيارات
والافكار السياسية والمثل العليا وتطبيقها وتفاعل القوى السياسية من
طريق التطور أو الثورة .

الفرد وعلاقته بغيره من المواطنين في الدولة

إن علاقة الفرد بغيره من المواطنين في الدولة هي محور الحياة السياسية،
فحول هذه العلاقة يدور النشاط السياسي ويتبين في هذا الدوران المنتظم
موقف الفرد من الآخر وحدود حقوقه وما عليه من واجبات حيال
المجتمع المنظم الذي يعيش في كنفه حتى يكفل احترام هذا النظام بقاء
المجتمع وتقدمه ورفاهته ، وهذه العلاقة ينظمها القانون .

ولنفهم هذه العلاقة يجب أن نحدد أولا مهمة الجماعة التي يعيش الفرد
فيها ، وهل هذه الجماعة السياسية ذات مهام وواجبات متشعبة أو بعبارة
أخرى لاحد لها ، أم تقف جهودها عند حد معين وهو مرسوم
ومعروف ولا تتعداه مطلقا ؟ وما روح هذه المهام والواجبات ؟ فمنها
يستقي الفرد إرشاداته وهي توحى إليه باحترام حقوق الآخرين .

إن الجماعة السياسية كما سبق أن بينا واسعة الأغراض مترامية الآمال ،
والجماعات في تكوينها تتدرج من جماعة هي مجرد شركة للتجارة والربح

أو جمعية للثقافة والعلم أو الخدمات الإنسانية إلى جماعة أوسع أغراضا تهدف إلى رفع مستوى الإنسان المعنوي ، وهل هذه الجماعات تقصر جهودها على خدمة أعضائها ؟ فألى الجماعة السياسية التي تضم كافة الجمعيات والشركات وما شابهها وآفاقها أوسع فهي ترى إلى إسعاد أعضائها المواطنين ، ومن يسكن في ديارها .

وقد تكون الدولة ديمقراطية يسير الحكم فيها وفق إرادة الشعب ويدير شؤونها برلمان منتخب بواسطة المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية ، وقد يشترك الشعب في التشريع وتلقى إليه مقاليد الأمور من آن لآخر عن طريق الاستفتاء أو الاعتراض على القوانين ، بل واقترح بعضها . وقد تكون الدولة قد صارت بعد الاستفتاء في أيدي حزمة من الرجال يصرفون أمورها بما يتفق وآمال الشعب وما تاق إليه منذ مدة ولم يستطيع أن يحققه إلا بمعونة بعض ذوي العزيمة والاقدام . وقد تنسك الفكرة التي يقوم عليها الحكم من الناحية النظرية أهمية الدولة والحكومة وتهدف في النهاية إلى إحلال العمال ونقاباتهم محل البرلمان والوزارات المعروفة عندنا اليوم . ورغم تعارض المبادئ تتقابل في النهاية في هدف واحد وهو السعي في سبيل رفاهة الفرد ، وهذه الرفاهة تتطلب تحديد علاقات الأفراد بعضهم ببعض حتى لا يختلط الحابل بالنابل ، وإلا خرجنا إلى « أنارشية Anarchie » وحالة من الفوضى والوحشية تنطلق فيها الغرائز وما يتبعها من تسلط الأكثر قابلية على العنف وارتكاب الجرائم وإزهاق الأنفس وإتلاف الأموال .

وقد نقف مهوتين معجبين بعبارات وشعار رجال الثورة الأمريكية أو الفرنسية وتغنيمهم بحقوق الإنسان وبمساواة الناس أمام القانون ،

وبآراء غيرهم من مجبذى النظم الاشتراكية أو الفاشية مثل قول إبراهيم
لنسكولن «حكومة من الشعب وبارادة الشعب ولخدمة الشعب»، ومثل
شعار الثورة الفرنسية «الحرية والمساواة والأخاء»، وكذلك مثل وصف
ماركس للحكومة الاشتراكية التي يرمى إليها وهي تحل محل حكومة
الأشخاص فيقول «إن حكومة الأفراد ستزول ليحل محلها نظام إدارة
الاشياء مع تنظيم وسائل الانتاج»، ومثل ما جاء في المادة الأولى من
الدستور السوفيتي الأول وهو «لن يكون هناك في المستقبل طبقات
وسلطان للدولة»، ومثل إبراز النازية الألمانية لشخصية الفرد وقيمه في
الحياة، وأهميته للجماعة في تضحيته بنفسه للقبيلة لا تساعها أى اتساع
الشعب الألماني وتكوين جراثيم العظمى، وإبراز الفاشية الإيطالية
فضائل الفرد في ظل طاعته للفاشية أى الدولة، وقد خبت الديمقراطية
التي طالما تمك بها موسوليني آماله في تحقيق حياة رغدة للمواطن. وكل
هذه العبارات بما في ذلك ما جاء في المادة ١٢ من دستور الاتحاد السوفيتي
لسنة ١٩٣٦ وهو «العمل في الاتحاد السوفيتي واجب على كل مواطن
يستطيع أن يعمل، ومدعاة شرف له وذلك وفقاً لمبدأ من لا يعمل لا يأكل»،
وما جاء في مطلع الدستور الفرنسي لسنة ١٩٤٦ وهو «على كل فرد أن
يعمل ومن حقه أن يحصل على عمل، ولا يجوز الاضرار بالفرد في عمله
ووظيفته أو بسبب أصله أو آرائه أو معتقداته»، وكل هذه العبارات
والآراء والمبادئ تنور حول إسعاد الفرد سواء عن طريق إبراز
شخصيته والتفاني في حرياته أو عن طريق إدماجه في مجله الدولة. أو في
آلة الانتاج للوصول إلى الرفاهة الموجودة، وهذه الرفاهة يحققها الفرد
في مباشراته العمل والانتاج المتواصل، ولهذا الغرض هو دائماً على

اتصال بسائر المواطنين ، وينظم هذه الصلات شعار الحرية وشخصية الفرد أو شعار الاندماج في الدولة والتفاني في مثلها إلى حد الفناء .

وعلى ذلك لا يعنى بحكومة الناس لحكم الناس أن الحكام ليسوا من طبقة المحكومين وليسوا بشرا مثلهم ، فيمكنهم أن يعيشوا في الأرض فسادا ، وأن يهلكوا من يرون إهلاكه ، إنهم من نفس الطينة والعجينة ، وهدف الدولة بل سبب وجودها هو السعى إلى ما هو خير وحسن ، ولا يمكن مهما تعارضت المبادئ أن تبرر الدولة استعباد طبقة أو فئة حاكمة لأخرى أو اعتداء فرد على آخر في تعامله معه واتصاله به . ولا يجوز للدولة بحال أن تنشر الفاقة والآلام والبؤس بحجة الدفاع عن مذهب أو مبدأ أو عقيدة أو طبقة ، وإن الحكام الذين يتناسون واجباتهم حيال المواطنين وأساسها العمل على تحسين حالهم ورعايتهم والدفاع عن حقوق الأفراد يخونون أمانة الحكم ويحيدون عن واجبهم الاسمي ويستحقون فقدان السطوة ، فالدولة ليست سفينة من سفن القرصنة ، بل هي كالأرض الخصبة تحتاج إلى المياه والحب دائما لا نبات الخيرات والأرزاق .

ومهام الدولة اليوم واسعة ، فقد زادت أعباؤها وثقل الحمل عليها بتزايد المشكلات وتفاقم الأزمات ونشاط التبادل والمعاملات بين الأفراد وسرعة المواصلات واشتداد حاجات الدول بعضها إلى بعض ، وحاجة الأفراد من مختلف البلدان إلى التعاون وتوطيد الصلات في سبيل انقاذ الانسانية من بؤسها وتجنيد العالم ويلات الحروب . وبما يدل على ضيق رقعة الأرض اليوم واتصال الناس بعضهم ببعض أن موسيقى شوبيرت Schubert وفاجنر Wagner مثلا يسمعها الفرد في لندن

وطهران وشنغهاي وطوكيو وريوديچيرو وغيرها من عواصم الارض
وكتب نيشه Niche وهو جو Hugo و برناردشو B. Shaw وتولستوى
Tolstoi وجوركي Gorki يقرأها مترجمة إلى اللغة التي يعرفها ، وهو ينتقل
على ظهر السفينة من الهافر إلى نيويورك في أربعة أيام ، وقد كانت هذه
الرحلة تستغرق منذ قرن نحو عشرين يوما ، ويمكنه أن يصل من الشاطئ
الأوروي لأمريكا بالطائرة في نحو عشر ساعات . ويتطلب هذا الوضع
الجديد الذي أضحت فيه الحريات موجهة وليست مجرد مبادئ بطاطيء
المواطن والساهر على الأمن الرأس لها احتراماً ، ويقف الأخير منها موقفاً
سليبا حتى يشجر الخلاف فيتخذ ما يراه من اجراء يتفق والقانون والعدالة
والمثل العليا التي يقوم على أساسها بناء الدولة ، وفي ظل هذا الوضع
الجديد تتجه حياة الفرد وتنظم علاقاته مع غيره .

ولقد كان الفرد في القرن الماضي وحتى مطلع قرننا الحالى واندلاع
نيران الحرب العالميه الأولى حريصا على استقلاله وشخصيته ، ويرى
السعادة كل السعادة في أن تضمن له الدولة الفرص المتكافئة والمراكز
الموائمة ، ثم تدعه وشأنه للكفاح والمنافسة أما اليوم فهو يطلب منها كل
شيء ، ويريد منها تدخلا إيجابيا فعلا لتنظيم حياته ومعاملاته وإعداد
غذائه وموارد استهلاكه والسهر على ادخاره ورؤوس أمواله والعناية
بأسرته ومستقبله ، وغير ذلك من الحالات التي يمر الفرد فيها يوميا
والمرتبة على تطورات السياسة الصاخبة .

والأفراد في معاملاتهم ينظرون إلى الدولة دائما كى تجيب بالرد
الحاسم على تصرفاتهم ومشروعية تبادله المنافع ، وقد ينتظرون الكثير
ولكنهم يصابون بخيبة أمل صارخة بضعف طاقة الدولة وباضطراب

البرامج وخطأها . وهي من صنع بشر وتجاربهم لعلاج أزمات عاتية ، وقد يفلت السهم من القوس الذي لم يعط باربها .

وتحدد علاقة الأفراد بعضهم ببعض وجهات النظر التي شرحناها فيما سلف ، ولم تعد شتى وجهات النظر هذه تستند إلى مجرد القوة الغاشمة التي تتمثل في عبارة لويس الرابع عشر « الدولة أنا » ، وقد لا يكون قد قصد بها أكثر من أنه السلطة العليا الحاكمة ، ولكنها تخلط بين الدولة والحكومة وتهدر الضمانات التي يستند إليها الفرد في دفاعه عن حقوقه ضد اعتداء الحكم وسائر المواطنين ، بل هي تستند في النهاية إلى قوة تستمد من أعضاء الجماعة السياسية ، وإن اختلفت في أوضاعها ونظمها وكيفية مباشرة الدولة اختصاصها .

وهذه القوة مصدرها القانون ، وهو يختلط بفكرة قيام الدولة وتنظيمها ، وقد تكون هذه الدولة وهي أصل القانون ومنبعه مستمدة من فكرة كانت Kant ، وفيتشه ، Fichte ، وهيغل ، Hegel وتعتبر الدولة وما يخرج منها من قانون في عرفها كل شيء ، وهي الإرادة والقوة ، والدولة في عرف كانت ، لا تخطئ ولا تعتبر الثورة في نظرها مشروعة ، وليس على الناس في اعتبارها إلا الطاعة العمياء للدولة ، ويجب عليهم الطاعة للحكام إلى حد طاعة الذين اترعوا السلطة عنوة وهم يحتفظون بها بالقوة والاقدار ، ويرى « هيغل » أن الدولة هي الفكرة والمثل العليا للحكم والهدف والفرد عرض ليس إلا ، وهذه الآراء هي المرآة الواضحة للعقلية البروسية وللروح العسكرية التي بنت الوحدة الألمانية على أساس الحديد والدم .

وقد يكون مصدر القانون الشعب باعتبار أنه مصدر السيادة ، وأنه

يشرع بواسطة نوابه عن طريق الحياة البرلمانية ، وأن قوة القانون مستمدة من هذه السيادة ، وأن أولى مهام الحكومة النزول على إرادة الشعب ، فهي كل شيء ، وهذه الإرادة تتمثل في أن ما تقرره الأغلبية يصبح قانونا وقد يكون مصدر القانون الذى يحدد علاقات الناس هو اعتبار أن الدولة محيط تحدد فيه اختصاصات الناس وتوضع النظم بضمان أداء كل ما يوكل اليه ، والدولة الوحدة الكبرى وتتفرع منها وحدات صغرى ، وكل هذه الوحدات تتجه إلى خير المجموع ، وعليها أن تتصرف فى حدود معينة لا تحيد عنها لى لا تعرقل أعمال سائر الوحدات وتقف عقبة كؤودا فى وجه رفاهة الفرد والجماعة ، وكل وحدة على حدة تحمل المصلحة المشتركة وتأخذ على عاتقها احترامها ، وتعدد الاختصاصات والأعمال وفق حاجات الجماعة السياسية وطاقاتها .

وفى أى وضع من الأوضاع المذكورة سواء أكان القانون من صناعة القوة فحسب ومن عمل الدولة التى يذهب فى احترامها ، كانت ، إلى حد التقديس أو من عمل نواب الشعب والأغلبية أو الاستفتاء وهو صوت الشعب مباشرة ، فهذه الأوضاع التى ترسم علاقات الأفراد بعضهم ببعض تهدف إلى الخروج من القوضى والاعتداء إلى تنظيم حياة أساسها التشييد والبناء ، واحترام حق الإنسان ، فيما تقدمه يده للجماعة من ثمرات الانتاج واحترام شخصه وحياته وعلاقاته ، ولا يمكن أن تستقيم الانسانية دون أوضاع عادلة تضمن نمو حياتها السياسية .

الفرد وعلاقته بالدولة

أن تحديد علاقة الفرد بالدولة يتطلب معرفة المورد الذى استقت

منه النظم الغربية على اختلافها في بنائها الدولة ، وبمعنى آخر فلسفة تكوين الدولة وبناء المدنية الغربية ، وهى القبس الذى يضئ السبيل للفرد ولحاكمه ويحدد العلاقة بينهما حتى يتبين كل حقوقه وواجباته ، وحتى لا يقف المواطن من الدولة موقف الحذر والكراهية ويتحين الفرص لأعمال معول الهدم فيها . ووسائل الإصلاح تمتد إلى أسس المدنية ذاتها ، وإلى علاج نواحي النقص في بنائها الاجتماعى ، وهذا ما يحاول كتاب الغرب ومفكره تناوله بالتحليل وإلا تصبح الحلول ضعيفة لا تأتى بشمراتها المرجوة .

والمدنية هى السير إلى الأمام والتطور ، وفي ركبها تسير النظم وتنظيم العلاقات بين المواطنين وحكومتهم ، ويطمئن هؤلاء على أرواحهم وأموالهم وينصرفون إلى أعمالهم بكليةهم ولا هم لهم إلا المساهمة في بناء صرح الوطن ، ولا يهددون الدولة ويتملصون من أحكامها ويبادرون بمهاجمتها قبل أن تنال منهم وتبسط بهم ، ولا يعيشون في جو حالك قائم لا استقرار فيه ولا أمل في المستقبل ، فيعثرون ما في أيديهم ويمزقون صفحات التاريخ الناصعات التى كتبها الأجداد بمداد من حبات قلوبهم .

والدولة وهى أرقى نظم الجماعات بتعدد اختصاصاتها ومهامها كالآب للمواطن وقد صارت جهودها اليوم لآحد لها تبدأ بفتح أزهار الحياة ، ولا تنتهى بالذبول والموت ، فهى تزن ما خلفه المواطن كى يقتدى بالخلف به ، ومهامها هذه تتناول درء الاعتماد والدفاع عن حدود البلاد بكل ما أوتيت من قوة وعزيمة . وما أكثر مشكلات اليوم الدولية ؟ ، وتشمل أيضا ضمان معاش الأفراد وأقواتهم ورفع مستواهم حتى لا يسبقهم غيرهم من مواطنى البلدان الأخرى ، وهى تعنى بحريات الإنسان وحمايته من

الخوف والعوز والمرض ، على حد تعبير تصريح تشرشل وروزفلت في حومة الحرب العالمية الثانية المسمى (تصريح ميثاق الأطلنطي) وهي ترسم الخطط لسنوات طويلة مقبلة وتوجه كل شيء من انتاج وتوزيع واستهلاك وثقافة وتعليم وعمل وهو وحركة وسكون ، ولكن لا يعنى بهذا التوجيه ان تكتم أنفاس المواطن وتضربه الضربة تلو الأخرى لتذله وتلبسه ثوب الخنوع والذل ، بل هي تغرس الحب وتعهده بالرى والسقى كي ينبت شها .

وإن دولة تلقى الرعب في القلوب وتوجه السيوف والسياط إلى المواطنين لتذلم وتقيم شعائر نظامها على الذعر والطغيان مصيرها الفناء . وعلاقة الفرد بالدولة علاقة التعاون والتشبيد والبناء والاحترام المتبادل و ضمان حريات المواطن على اختلافها .

وسنرى ما أسس المدنية الغربية ونظمها السياسية ؟ ثم ما أسس الحريات التي خرجت من ضلوع هذه المدنية ؟ وأخيرا ما هدف هذه الحريات ومصائرهما ؟ .

إن حريات الأفراد التي تنظمها مختلف القوانين وتحدد علاقة المواطن بالدولة مصادرها الأساسية ما يأتي : —

١ — فلسفة اليونان وحكمهم وروح أثينا الديمقراطية ، وإن عبارة لنكولن البسيطة وهو يتساءل ، لماذا لا نثق ثقة كاملة في العدالة القصوى لحكم الشعب ؟ ، ثم يؤكد هذه العدالة في صيغة سؤال آخر بقوله « هل هناك آمال أحسن وأبعد من هذه العدالة أو حتى مساوية لها في حياتنا الدنيا ؟ » ، هي استمرار لفكرة الديمقراطية في أثينا القديمة مع

تطورها وفق تطور العصور كما وصفها بركليس فقال : « هذا النظام يسمى الديمقراطية لأنه لا يرمى إلى رعاية مصالح الأقلية وحدها بل يحمي مصالح أكبر عدد من الأهلين » .

٢ - نظم روما القديمة الاجتماعية وقوانينها المدنية وسياسة إدارة الحكومة ، وقد امتازت روما في مختلف عصورها بالقوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد ، كما اشتهرت بالنظم الإدارية التي سنتها لتصريف شؤون الامبراطورية المترامية الأطراف على وجه يضمن مصالح الدولة والمواطن ، وهي التي وضعت الأسس الأولى للتشريع الحديث وفق الروح الديمقراطية ، وجاء في طليعة لوحات القانون الروماني أن ما يأمر به الشعب نهائيا يصبح قانونا . ولا تخرج المبادئ الديمقراطية الحديثة عن هذه السياسة .

٣ - الحضارة الاسلامية وجهودها في بعث علوم الأقدمين ونقلها ، وفي الكشف عن مخلفات وكنوز مدينة اليونان والرومان ، وقد قامت حركة نقل وترجمة واسعة النطاق في الدولة العباسية في الشرق وفي الأندلس العربية في الغرب ، كما نشطت التجارة بين مدن الاسلام و«جنوة» و«البندقية» ووفد أبناء الغرب بل وقساوسته على جامعات الأندلس العربية يتلقون العلوم ثم يعودون إلى بلادهم مزودين بترجمة كتب الأقدمين ، وما أدخله مفكرو العرب عليها ، ولقد أدت هذه الحركة إلى بعث حب الاستطلاع في نفوس بلدان الغرب المتأخرة الراحة تحت أعباء جمود عقلي فرضه عليهم البابا والقساوسة ثم الأمراء الذين كانوا يخشون سطوتهم فلا يعارضون سلطانهم الديني والزمني .

٤ - الاصلاح الدينى وما أدى اليه من نشاط الاستطلاع العلمى كرد فعل ولمبالغة رجال الدين فى الجمود والسيطرة على عقول الجماعات إلى حد قصرهم المناقشة والبحث على الجنة والنار وطغيان البدع الكنائسية كرسائل الغفران ، وجمع القساوسة المال وانصرافهم فى حياتهم الخاصة إلى الملاهى الدنيوية ، وغير ذلك من عوامل الفساد فى روما وسائر مناطق نفوذها الروحى مما دفع إلى المناداة بالاصلاح والثورة على سلطان البابا ، وترغم الحركة مارتن لوثر Martin Luther فى المانيا ، وكلفن فى فرنسا وسويسرا وايراسم Erasmus فى هولاندا ، وترتب على ذلك القضاء بعد كفاح مرير على سلطان الكنيسة الزمنى وبدعها التى لامت إلى الدين بصلة ، وإلى تحرير العقول والنفوس من سلاسل الجمود التى بمقتضاها كانت الكنائس تزج فيها رعاياها لتحول دون انصرافهم عنها إلى آفاق واسعة فى البحث والنهوض والنمو العقلى والمادى .

ه - تعاليم الثورة الفرنسية ، ويعنى بذلك آراء المفكرين الذين أعدوا العدة للثورة أمثال فولتير ومونتسكيو وروسو وسويفت Swift وبوب Pope ، (وهى ثورة فلاسفة) وكذا إعلان حقوق الانسان ، وتحطيم القديم البالى بطلبه وبؤسه بواسطة رجال الثورة الفرنسية أمثال دانتون ، ومارات ، وروبسيير ، وانتشار هذه التعاليم عن طريق جنود الثورة الذين نعتوا بشحاذى الجند ، وقد فتحوا بقيادة نابليون بوناپارت جل أوروبا ، وذلك حينما أرادت الرجعية القضاء على الثورة الفرنسية خوفا من انتشارها إلى الخارج وتل عروش الملوك المستبدين ، فتحولت الرياح لصالح أبناء الثورة ، وأينما وفدوا بشوا روحها ونشروا تعاليمها وفى مقدمتها حقوق الانسان فكان هذا مقدمة يقظة الشعوب ومطالبتها

حكمها بإعلان الدساتير واصطدامها معهم في سبيل القضاء على الفوارق بين الطبقات ، وتحرير الانسان من ربة الاستعباد في شتى صورته .

٦ — طبقة سياسية مفكرة أو حاكمة ، وكلاهما يسيران سيراً حثيثاً في سبيل بناء عالم جديد أفضل .

والأولى جهودها فكرية تسبح في خيال الآمال ، وقد تنزل بين الفينة والفينة إلى ميدان العمل ولكنها « رومانتكية » يترامى لها في فضاء تفكيرها الخصب الواسع حياة عالم الغد ، وتنظر إلى السعادة وفق إحساسها ووجدانها فتصورها بريشتها وترسم مدائن أحلامها . وهذه الطبقة رغم تباین وجهات نظر رجالها في السعادة تشعل نبراسها من نيران واحدة ، هي نيران تحرير الانسان من الرق والظلم ، هذا الانسان الذي كافح منذ العصور الغابرة في سبيل تحسين حاله عن طريق تذليل عقبات الطبيعة ، واحترام شخصه كبشر له حق العيش والحياة الكريمة ، وتعاقت كتاباتهم من أفلاطون وارسطو إلى بودان Bodin وجروسيوس Grotius وماركس وسوريل .

والثانية جهودها عملية فهي تقبض على مقاليد الحكم فعلا عن طريق البرلمان أو الانقلاب والثورة ، وتحاول الإصلاح وتبذل كل ما تستطيع في سبيل ذلك ، وقد تنجح نحو النظم الدستورية والديمقراطية مثل جامبتا Gambetta وكليمنسور وذرانيل وشمبرلين وماكدونالد ، وقد تؤمن بأن حياة الفرد في قوة الدولة ورفعتها ، وأنه إذا فني اليوم فيها فلن يبقى خليفته في المستقبل ثمرات الانتصار ، مثل لينين ومصطفى كمال « أتاتورك » وهتلر وموسوليني وسالازار Salazar

وزى هيكلًا سياسيًا قائمًا تشعل نيرانه جذوة متقدمة من هؤلاء الرجال الذين لا يخلو عصر من العصور منهم والذين شغلوا كتاب علم السياسة والاجتماع بتحليل شخصياتهم ومدائنهم الفاضلة وآرائهم وأعمالهم ، ولا يمكن إدراك معنى « الديناميكية السياسية » دون تفهم هذا الهيكل السياسى وتسلسل نشاط الصفوة الواعية التى يقودها تفكير كل من كتاب المدائن الفاضلة وقادة السياسة والحكم ، وهذه النخبة هى التى تقود فعلا البلاد وتدبر شئونها ، وهى التى تحض على تطور الفكر والحكم وتعد العدة للإصلاح والثورة ، وخطواتها السريعة أو البطيئة هى التى تدل على مدى الوعى السياسى والقومى فى البلاد .

وهذه الدوامل المذكورة تحدد كفاح الفرد للقضاء على ما يحوق به من مظالم ومتاعب تحد من تقدمه ومدى مساعدة الدولة له فى كفاحه ، وبذا تنضح العلاقة بين الفرد والدولة .

وزى الآراء تختلف فى الوسائل من كفاح مريز يذهب إلى حشد رسم خطة الحرب فى السلام وكأنها مشتعلة فعلا ، ورأينا هذه الحالة فى العقلية السياسية الألمانية التى تتمسك بأهداف القومية إلى أقصى حدود التمسك ، وتعمل على تنميتها حتى على حساب جاراتها والسلام العالمى ، ثم رأيناها فى العقلية الغربية التى ترى أن القومية لا تتنافى مع السلام وتضع مراسى الحريات الفردية ، وتنظم علاقات الفرد بالدولة فى حدود الحياة العادية ، ومظهرها السلام ، فاذا تغيرت الحال عمدت إلى القبض على زمام البلاد بحزم للدفاع عن حريات الفرد ، ورأيناها فى العقلية الشيوعية السلافية التى تخشى ضربات الرأسمالية الأجنبية ، وقد هددت جيوش القيصرية الروسية المتداعية والقوات البيضاء الجيش الأحمر الناشئ فى

مطلع الثورة ، وزحفت من الجنوب والغرب فكان هذا نذير ابوجوب الحذر وبجعل العمل والغاء الرأسمالية الفردية كل شيء في الدولة وأهم أركان سلامتها حتى تستقر أسسها ويمكن فيما بعد للحريات ان تتخذ أوضاعا جديدة .

وحدد الكتاب الألمان وساسة المحور معنى القومية الألمانية في بياناتهم ، فقال فراير Freier : « إن الدولة أثناء الهدنة التي يسميها البعض السلام يجب أن يكون هدفها الوحيد العودة إلى الحالة الطبيعية للبشرية وهي الحرب ، وقال موسولينى فى نقد سياسة السلام : « إن عبارة السلام رنينها غامض كرنين العملة الزائفة . » وقال هتلر فى تمجيد الحرب والغزو والاستعمار : « إن الانسان لم يصل إلى عظمته الحالية إلا فى ظل الكفاح والمعارك الدائمة ، والسلام الدائم يقوده إلى الخراب والدمار ، » وقالت النشرة التى أذاعتها وزارة الحرية اليابانية فى تمجيد الحرب قبيل الحرب العالمية الثانية : « إن الحرب أم الخليفة والثقافة ، » وتنحرف الفكرة القومية فى الغرب المنشعب بالروح الانسانية وحقوق الانسان ، فعرف مازينى Mazzini بطل الوحدة الايطالية وقد آمن إيمانا عميقا بالقومية الممتزجة بالديمقراطية الانسانية القومية بقوله : « إن القومية هى العامل الذى يضيف على الشعب الكرامة والشخصية والمركز الممتاز بين أمم العالم ويجعله يتبوأ مكانه اللائق بين سائر أخوته من الشعوب ، وهكذا تضيف مازينى لونا من الأخاء والكرامة والشخصية على الشعب ، وهو فى اعتباره مكون من الأفراد المواطنين ، ويخرج من القومية وروحها الكفاح والأخاء وروحه السلام أمة جديدة هى إيطاليا الموحدة القائمة اليوم .

وترمى الحياة السياسية للدولة فى الدساتير الديمقراطية الغربية إلى ضمان

حريات الإنسان ، وفي نطاقها تحدد العلاقات بين الفرد والدولة ، وقد جاء في إعلان حقوق الإنسان لسنة ١٧٨٩ في فرنسا : « هدف الجماعة السياسية حماية الحقوق الطبيعية التي لا تنقضي بحال » ، وهذه الروح السياسية ، وهي من تفكير فلاسفة الثورة وتعاليم الدستور الأمريكي والديمقراطية الانكليزية ظلت سائدة إلى أن انحرفت بحكم تعقد مشكلات الدولة اليوم ، وتدخلت الدولة لتنظيم الحريات وتوجيهها في سبيل بث القوة فيها حتى لا يجرفها تيار المشكلات والأزمات . وهي تتمثل كما هو معروف في التصويت والاقتراع والاستفتاء وإبداء المواطن الذي يتمتع بحقوقه السياسية رأيه فيما يهمه من أمور البلاد ، وهي تحترم التصويت غير أن الشعب يعجز وحده عن مباشرة السلطان ، فتنزل إلى الميدان في سبيل سلامة الشعب باسم السيادة القومية وسلطانها .

وهذا السلطان تغلغل في شتى مرافق الحياة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والفنية والثقافية والادارية كما ذكرنا في موقف عدة ، ولا مفر من ذلك كي يأمن المواطن شر طغيان الضائقات عليه ، والدولة مجهزة بأقوى المعدات لحمايته ، وفي الوقت ذاته قد تسخره في سبيل صد تيار تلك الضائقات ، وهكذا قد تصبح الدولة والمفروض أنها صديقة الجميع عدوة كل فرد على حدة ، كما يقول بول فالري Paul Velery تبعاً لتدخلها ومضايقاتها ، غير أن هذه العداوة ظاهرية فقط ..

ونرى رمز علاقة الدولة بالفرد في الديمقراطية الغربية هو « منزل حصني » كما يقول المواطن الانكليزي ، وهو يحرص على ذلك بكل ما أوتي من قوة ، باعتبار أن منزله وحياته مكان الأمان ومقر الاطمئنان والراحة ، وعلى الدولة أن تتخذ مبدأ لها هو حظر اقتحام منزل المواطن

وإهدار حرياته الخاصة إلا الضرورة القصوى . والدساتير الغربية على اختلافها لا تشذ عن هذه القاعدة ، وقد تأيدت هذه الحقوق في ديباجة الدستور الفرنسى لسنة ١٩٤٦ فقالت الديباجة : « يؤيد الشعب الفرنسى حقوق الانسان والمواطن وحرياته التى سجلت فى إعلان حقوق الانسان لسنة ١٧٨٩ والمبادئ الأساسية المعترف بها فى قوانين الجمهورية . » ، وجاء فى المادة ٤ من الدستور المصرى لسنة ١٩٢٣ الذى أعلن الغاؤه فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ « الحرية الشخصية مكفولة ، وفى المادة ٥ « لا يجوز القبض على أى انسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون ، وقد حل محله الدستور المؤقت بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ الذى أعلنه الثورة لتنظيم حكم البلاد خلال فترة الانتقال المحددة بثلاث سنوات وجاء فيه « أما يكفل الحريات أيضا ، فصت المادة الأولى على أن « جميع السلطات مصدرها الأمة ، ونصت المادة الثانية « المصريون لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ، وذكرت المادة الثالثة القواعد الجديدة للحرية بما يأتى : « الحرية الشخصية وحرية الرأى مكفولتان فى حدود القانون وللبلدية وللبنازل حرمة وفق أحكام القانون ،

والخطوة التالية لاحترام حرية الفرد ضمانه عدالة المحاكمة ، وأولى أسسها مئول المقبوض عليه بشخصه أمام قضائه Habeas Corpus فلا يحكم على الشخص غايبا وبدون سؤاله عما يوجه اليه من تهم خطيرة قد يكون بريئا منها وبعيدا عنها كل البعد .

ونرى فى الدول ذات السلطان الكلى Etat Totalitaire وكانت دول المحور فى مقدمتها أن علاقة الفرد بالدولة كعلاقة الوقود الذى يحرق فى

أفران الآلة ويسيرها وهو حقيقة روح الآلة المحركة ، ولكنه في متناول القادة الذين يسرون هذه الآلة ، وهو دائم التسخير لاحتراقه في سبيل ركوضها ركضا ، وقد القيت في هذا النوع من الدول على عاتق الفرد واجبات خطيرة لدعم الدولة وشحن قواها في سبيل اتساعها وتحقيق أطماعها المقبلة ، فهي في حالة تعبئة كاملة مستمرة ، ومن الناحية العملية كافة الحريات الشخصية وما يترتب عليها من الحقوق وحرمة المساكن وحق التمثيل النيابي الصحيح وحرية الصحافة وحق الملكية الفردية والتنافس الحر في الانتاج هناك تخضع لسياسة أن سلامة الشعب أى الدولة فوق القانون بل هي القانون الأعلى ، وأن إرادة الزعيم هي التعبير السليم عن رأى الشعب . ويجب أن يرتكز حكم القاضى على هذه الإرادة وهي لا تخطئ لأنها من روح الشعب .

وفسر المشترون في روسيا السوفيتية الحرية الشخصية للواطن في حدود مصلحة العمال وسلامة الدولة الرأسمالية، وشرح فيشتسكى Vichinsky وهو في طليعة رجال القانون في الاتحاد السوفيتى هذه الفلسفة الجديدة للحريات الشخصية الشيوعية بقوله . « ينبغي للقاضى السوفيتى أن يدع القانون جانبا وأن يطبع الأسس التى رسمها له الحزب ، وهى وحدها القانون الأعلى ، ويمكن التساؤل هل هذه الأسس تتشبه مع ظاهر عبارات الدستور الأساسى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لسنة ١٩٣٦ الذى يقول فى المادة ١٢٧ منه « الحرية الشخصية مكفولة لمواطن الاتحاد السوفيتى ، ولا يلقى القبض على أحد إلا بقرار من المحكمة أو بموافقة المدعى العام . » ، والمادة ١٢٨ منه « يحمى القانون حرمة منازل المواطنين وسرية المراسلات . » ٩

المواطن

يتكون الهيكل السياسي للجماعة السياسية أى للدولة من عناصر عدة وهى : المواطن ورجل السياسة ، والأحزاب السياسية والطبقات وسائر الجماعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وهذه العناصر السياسية المختلفة نواتها الفرد وهو ليس دائما فى عداد المواطنين . فالقاطن فى بلد معين أو العضو فى جماعة سياسية لا يكون دائما مواطنا ، والمواطن هو العضو العامل فى جماعة سياسية بحكم تمتعه بحقوقه السياسية ، وهو يشترك بطريقة ما بشخصه فى ادارة الشئون العامة .

ورأينا فى العصور القديمة فى أثينا وروما أن النساء والأرقاء كانوا يتبعون المدينة والجمهورية ولكن لم يكونوا فى عداد المواطنين ، إذ لم يك لهم بأية صفة من الصفات حق الاشتراك شخصيا فى الشئون العامة . والأجانب اليوم الذين يسكنون بلدا ما ليس وطنهم الاصلى يتأثرون باتجاه الحياة السياسية فيه ، ويتحملون تقلباتها ويتلقون ضرباتها . وقد تضطربهم الظروف للحصول على بطاقات تموين ويخضعون لنظامه ، ولكنهم ليسوا بحال مواطنين . إذ أنه محظور عليهم الاشتراك فى إدارة شئون البلاد بأشخاصهم .

وهذا الاشتراك يتخذ غالبا قانونيا بمقتضى حق التصويت والاقتراع . وهو اشتراك سافرورسمى يقوم به المواطنون لتوجيه البلاد سياسيا ، فان التصويت لمرشح فى الانتخابات هو اشتراك مباشر وذلك باختيار قادة البلاد السياسيين فى تقرير مصائر البلاد ، وقد يذهب هذا التصويت إلى اقرار وضع معين أو نقضه عن طريق الاستفتاء .

وهناك طرق أخرى يتبعها المواطن لمباشرة نفوذه في إدارة شئون البلاد وضمها التعبير عن رأيه ، وهو ذلك الرجل الجالس إلى القهوة التجارية أو قهوة البورصة أو بوفيه المحطة ، أو غير ذلك من المشارب والمحال العامة ، وقد ركن إلى فنجان من القهوة أو شراب يرتشفه بهطه ، وارتسم على وجهه اهتمام المواطن المشتغل بالسياسة فأخذ يصغى إلى حديث الزملاء ويعلق عليها ويفسر الحوادث السياسية والأحداث العالمية ويشرح إلى الجالسين بجواره لماذا تحكم البلاد بطبقة من ضعاف الأحلام والعزائم ؟ وكيف أنه لو أتيح له تولى الحكم لقضى على أسباب الفساد ؟ ويتحمس ويقول ماذا كان يصنع لو أنه كان محل قائد مثل روميل Rommel أو فيجان Weygand أو سياسى مثل تشرشل Churchill أو إيدن Eden وماذا كان يستطيع لو أتيحت له فرصة تنفيذ برنامج اصلاح أو خطة إنماء اقتصادى .

وهذا المواطن المجد العامل المسالم الذى يبني في مخيلته الدولة ويهدم الفساد وهو جالس وسط زملائه في المقهى بالقول والعبارات الرنانة الجوفاء ، ويصول ويجول وقد لا يستطيع حل أبسط مشاكله المنزلية له تأثير قوى في توجيه الرأى العام وفي تصريف شئون الدولة بمساهمته بما ينشره من أفكار وبما يبديه رسميا لنائبه أو للجان الحزب أو النقابة أو بالورقة التى يلقى بها في صندوق الاقتراع .

وهذه المنتديات العامة لها أهميتها في تكوين الرأى السياسى ونشره ، وهى مكان ملتقى شتى وجهات النظر فى الحكم منذ القديم الغابر ، يوم كان المواطنون يتلاقون فى الفورم Forum عند الرومان ، أو الأجورا Agora عند اليونان فى العصور الغابرة ، وقد صارت أماكن اجتماعهم اليوم

المقاهى والمشارب العامة ، وهى من أهم المجتمعات العامة التى يلتقى فيها المواطنون ايتشاوروا فى شئونهم ، ولتبادلوا الرأى ، وليقابلوا نوابهم ويوازنوا بين شتى الآراء السياسية ، على الأقل فى فرنسا وإيطاليا واليونان ، وهى تساهم بحق فى تكوين الآراء والانجاهات السياسية .

وإن تصرفات المواطن فى حياته المهنية وبين أسرته من الوسائل التى تؤثر فى مستقبل البلاد ومصيرها ، وإن الذى يدفع الضريبة بحماس أو الذى يؤديها بذمة متململا أو بطرق ملتوية بعيدة عن الأمانة لهما أثرهما الذى لا يمكن إنكاره بموقفهما هذا نحو الدولة فى اتجاه الحياة السياسية ، وكذلك الحال فيما يختص بعلاقات المواطن بعمله و برب العمل و باهتمامه بالأسرة وأعضائها .

وتختلف درجة بريق المواطن فى سماء الحياة السياسية ، فقد يؤثر المواطن بما يقوم به من أعمال وما يديه من نشاط على مصير الجماعة السياسية ، بينما نرى مواطنا آخر نشاطه السياسى محدودا ، وهو يعيش بعيدا عن السياسة كلية ولا يهتم إلا بمصالحه الشخصية ، وبذا يختلف المواطن عن الآخر فى نظره إلى برنامج الحكومة واستعداده لتأييده وتصويته لرجالها . ومعاونته لهم وللحزب الذى ينتمون إليه فى تثبيت أقدام النواب بالدفاع عن تصرفاتهم أو نصرتهم فى المعركة الانتخابية بمجرد بدئها . وتختلف تصرفات المواطن عن الآخر باختلاف المهنة والثقافة والبيئة والمصلحة والدافع ونشاط الدعاية وأثر الحياة السياسية فى نفسيته وخلقه .

رجل السياسة

رجل السياسة هو مواطن من نوع معين إذ أن مهمته الأساسية

الاشتغال بالسياسة أو قد يكون الاشتغال بها في مرتبة مهنته وحرفته ، وقد يبلغ رجل السياسة حد الاضطلاع بأخطر المسؤوليات في الدولة والاشتراك في الحكومة والحكم ، ومن هذا النوع الوزراء وأعضاء النواب والشيوخ ، ويطلق على هؤلاء الرجال أيضا : رجال الدولة Hommes d'Etat وقد يكون رجل السياسة مجرد رجل عمومي Homme public ، يباشر أعمالا ليست في صميم أداة الحكم من تشريع وتوجيه سياسى وتقلد زمام الوزارة . ولكنها تتصل بالحياة السياسية وحياة المواطن العامة ، مثال ذلك محافظ المدينة ومدير الاقليم وسكرتير النقابة ورئيس تحرير الصحيفة السياسية ذات الطابع الحزبى المعين ، والعمدة ووكيل العمدة وعضو المجلس البلدى أو المحلى .

ورجل السياسة ليس بالفنى فى أعمال الاقتصاد . ولكنه يشرف باعتباره موجه سياسيا ومنفذا لخطة حزبية معينة وباعثا لنهضة ومصلحا يعمل دائما على السير فى سبيل التقدم بما يتفق والأوضاع السياسية التى يقرها مؤتمر الحزب أو تقرها الهيئة السياسية المضطلة بأعباء المسؤوليات أو التى ينتمى إليها ، وتحت أمرته زرافات الفنين الذين يتلقون توجيهه ويسرون وفق توجيهاته ، وهو يوحى إليهم بالاتجاه يمينا أو شمالا ، وهؤلاء هم الفنيون المختصون أو قل جيش الموظفين الذين يسرون دولاب الحكومة اليومى ، ولا يطلب إليهم أن يعرفوا دخائل السياسة الحزبية وأوضاع الأغلبية البرلمانية ، وعملهم محصور فى مباشرة مهام الفنية من زراعة وصناعية وثقافية وصحية واقتصادية ومالية وتجارية وعسكرية بما يتفق والصالح العام فى حدود السياسة العليا للحزب وماتعهد بتنفيذه فى حالة تقلده مهام الحكيم فى سبيل اسعاد الشعب .

وأهم ما ينبغي أن يتحلى به رجل الدولة والمشتغل بالسياسة هو أن يؤمن برسائلته وبشرف المهمة الملقاة على عاتقه وبعظم المسؤوليات التي يضطلع بها وأن الشعب يتلهف للإصلاح وأن قسطه منه مهما كان ضئيلاً فهو عظيم القيمة في بناء صرح الوطن ، ولا يهم رجل الدولة وهو من بناء الوطن ما يكابد من مكاره في سبيل تحقيق المثل العليا والغايات التي جاهد مع أصحابه وزملائه لنجاحها ، وكل شيء يهون في سبيل المصلحة العامة .

وأهم ما ينبغي أن يضعه رجل الدولة أو السياسة نصب عينيه هو إيمانه بإيمان اليقين أنه ليس سيد الشعب بل هو من خدامه العديدين ، وأنه اختار عمله هذا أداء لواجبه المقدس في خدمة بلاده لا لكي يتجر من ورائه ويرتزق ويجمع المال لأنه يقبض على أعنة السلطان ويمكنه تسخير الجماعات ، ولأنه يشتغل بالسياسة التي تجلبهم إليه تعلقاً بكلماته المعسولة ووعوده البراقة ، فإذا التفوا حوله استحال عباراته إلى سم زعاف تخدر أعصابهم وتبث في همهم الفتور والخنول ، فيستطيع أن ينتزع منهم ما ينتزع وإن يسلب منهم ما يرى سلبه ، ويصبح لا هم له إلا الكسب غير المشروع من عرق الشعب ومن دماء أبناء الوطن . ويذكر الكاتب الفذ أناتول فرانس في قصته المشهورة التي كتبها عن الثورة الفرنسية بعنوان « الإله عطش » Les Dieux ont soif وهي من خير ما كتب في تحليل هذه الثورة ، وترديد فلسفتها في قالب قصصي متع كيف يتجرّد رجال الثورة الفرنسية عن الغايات ، ويصف فرانس الذين كانوا يعملون لتطهير الدولة من الفساد وتثيت دعائم الحريات أبان عهد الإرهاب ، ومنهم أعضاء اللجان ومحلفوا الثورة الذين اختيروا

للقضاء على مظالم الماضي ومحاكمة الخونة وكل من يحاول غش الشعب أو محاربته في كسبه واقواته ، وكل من يسعى إلى إعادة القديم البالي بفصاده وتسهيل رجوع الملكية وامتيازات الأشراف ، ويقول في وصفه الدقيق « إنهم يعملون من اثنتى عشرة إلى أربع عشرة ساعة يوميا وقد جلسوا إلى قطر من الخشب الأبيض يذودون عن حوض الوطن المهدد بالخطر ، وهذا السكرتير الصغير لاحدى لجان الحى كان لا يعير أهمية للفارق الشاسع بين ضخامة العبء الملقى على عاتقه ورقة حالة وموارده ، إذ كان يشعر بأنه وحدة لا تتجزأ من كتلة قوية دافقة من الوطنيين المخلصين ، ويكونون جميعا جسدا واحدا للشعب ، وأن حياته فى هذه الحالة تبرز بحياة مجموع الشعب العظيم ، وهذا السكرتير كغيره من المخلصين دائم الحواس شديد الجلد لا يهتم بما يحيق به من إخطار الهزيمة ، ويقينه إن الانتصار محقق رغم ما يعترضه من صعاب جسام . لذا كان على هؤلاء الرجال أن ينتصروا . ورغم أنهم يخاف فى مظهرهم هدموا الملكية ودكوا معالم القديم ، ومنهم مثلا بائع النظارات والنقاش الخامل ، وهم لا ينتظرون مديحا من أعدائهم وشعارهم الانتصار أو الموت ، وهكذا برزت حميتهم ووضع ثباتهم فى هدوء وتؤدة . »

وإن رجال الدولة والحكم وهم خدام الشعب الذين يسهرون على رفاهته لا يهمهم ما يقاسون من متاعب ومكاره فى سبيل تحقيق أهدافهم السياسية وإنقاذ البلاد من ورطاتها ، وهذا ما يميزهم عن محترفى السياسة والمتجرين بالمقاعد النيابية والأصوات الانتخابية ، وسئل أحد ثعالب السياسة القدامى بول ريتو Paul Reynand الوزير الفرنسى والكاتب

السياسي والأديب المعروف وهو الذي تولى الحكم في فرنسا أثناء معركة الحياة والموت بينها وبين ألمانيا سنة ١٩٤٠ قبل الهزيمة واحتلال جبال الألمان للبلاد وتوقيع الهدنة ، وقد مرت فترات ارتفاع وانحدار وصعود وهبوط - سئل في الفرق بين رجل السياسة ورجل السياسة فقال : « إن رجل الحكم هو الذي يضع نفسه تحت تصرف الشعب ويعمل لخدمته ولصالحه ، أما محترف السياسة فهو الذي يحاول أن يسخر الشعب لخدمة مصالحه . » وإن مصر قد اكتوت بلظى احتراف السياسة ، وكثرة المرتزقة والثرثارين والوصوليين الذين كان همهم الوصول على أكتاف الشعب لا استنزاف أموال وقوى الشعب ولايهمهم في سبيل قضاء لبايئتهم مايقترفونه من آثام عن طريق غشه وخداعه ومغالطته ، وذلك لسنوات طويلة .

ونرى في الفارق بين الشخصيتين مايفسر المقصود من تجنيد الكفايات وذوى الخلق القويم في خدمة الوطن وفي إعادة بناء الدولة . وجاء أيضا على لسان أحد أشخاص قصة « الالهة عطشى » المذكورة آنفا وهو محلف من محاكم الثورة يرد على أمه المتشائمة وقد أشدته ليها الحرمان وقرصها الجوع وأخذت تشكو قلة الحاجات « لا يضيرنا يا أماه أن نقاسى بعض الحرمان فترة... إن الثورة تعمل على تحقيق السعادة للانسانية لأجيال قادمة . » ولم يفت أناتول فرانس في قصته المذكورة أن يرسم بريشته الدقيقة ثقل أعباء الحكم وكيف يؤثر في أبدان القادة الذين تطهرت نفوسهم من الأردن ، وكيف أن كل شيء في نظرهم يهون في سبيل خدمة الوطن ، وإن على قدر كبر النفوس وعظم مرادها تتعب الأجساد في تحقيق المثل العليا ، فيصف رويسبير الذي لا يمكن إفساد ضميره أو ارشأؤه في قصته بقوله على لسان أحد أشخاص القصة « لقد رأيت على وجهه الالسى وفهمت فكره وما يجيش في نفسه وأسباب حزنه ومصدر تعب ، وإن كل ما يحكم

عليه من مشاعر يقول : فلتنته هذه الفترة المؤقتة من الانتقال بظروفها ليبدأ الرخاء ويتحاب الناس .

ورجال الحكم والسياسة الذين ذكرنا أوصافهم وما ينبغي أن يتحلوا به من صفات تختلف مهامهم باختلاف الأمم والعصور ، فرجال السياسة للعصر الرومانيكي في القرن الماضي وعظماء فرنسا الذين جاءت بهم الثورة الفرنسية وحقوق الانسان والفردية ثم الساسة الرجعيون الذين ظهروا على مسرح الحياة السياسية الدولية لمؤتمرفينا بعد انهيار امبراطورية نابليون بونا بارت بهزيمة فرنسا هزيمة ساحقة وتسليم الامبراطور غير رجال السياسة لما بعد الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية بنظام الدولة المعقد التركيب وبتنازع الديمقراطية الغربية والشيوعية الشرقية وتطاحن مثلها العليا ، ولكن هذا لا يمنع من التسليم بأثر عظماء الرجال في التاريخ وأهميتهم في اتجاه الحياة السياسية للدولة ، وجهودهم ملحوظة في السير في موكب الحضارة والسلام والحرب ، حقيقة أن عظماء الرجال تسيرهم الحوادث وقد لا يستطيعون الوقوف في وجهها ، وما كان يستطيع نابليون بونا بارت مثلا أن يقف في وجه سياسة الحرب في الثورة الفرنسية وأن يمتنع عن الاستمرار فيها في حين أن بلاده هي المغزوة وهي المهددة بالجيوش المتحالفة ، وما كان صيته يرن في الافاق لولا امتداد نيران الحرب واستمرارها على الحدود الايطالية وفي الشمال ، ولكنه بلا شك كان يمكنه تلافي المبالغة فيها وتفادى حملة موسكو الفاشلة التي كانت من أهم عوامل صياع امبراطوريته .

وما كان هتلر يستطيع أن يتفادى سياسة المجال الحيوى وتكتل الألمان حزمة واحدة تحت لواء النازية لمحو عار معاهدة فرساي ،

واستمرار تحقيق السياسة البسماركية للقرن الماضي والاتساع الألماني ، ولكنه كان بلا شك يستطيع أن يتفادى التعصب الجنوني للعنصرية وأشعال نار حرب عالمية والمحاربة في جبهتين في آن واحد ، مما أدى إلى هزيمته وزوال النظام النازي هناك ، وتقسيم بلاده إلى مناطق نفوذ متعددة للدول الديمقراطية المنتصرة وتبخر أحلام بناء ألمانيا العظمى .

وكذلك مهما قيل في أن تكوين عظماء الرجال يخضع للفكرة الاقتصادية الماركسية في أن هؤلاء العظماء من صناعة التطور الاقتصادي والبيئة الاقتصادية القائمة بنظم إنتاجها ، ومهما قيل في أنه لو كان نابليون بوناپارت وهو مازال في مطلع حياته العسكرية قد قتل برصاصة طائشة في حصار طولون في أوائل بناء مجده لكانت روح العصر والحاجة والبيئة تدفع إلى قيام بطل مثل هوش Hoche أو كليبر Kléber أو دسيس Desaix أو مارسو Marceau ليحل محله ، ومهما قيل في أن العصريون يقيم شخص أو آخر ، ولا أهمية للفرد المعين حيال التطور الاقتصادي فإنه لا يمكن إنكار ما زراه فعلا في أن أصحاب هذه الفكرة الماركسية لم تقم نظرياتهم ولم تنجح سياستهم ، وتكون الدولة الشيوعية ويتدعم بنیان الاتحاد السوفيتي إلا بفضل شخصيات فذة ممتازة يرجع إليها وحدها فضل النجاح ، فلم يك ماركس مجرد شخص عادي كمئات الملايين من العمال الذين نادى بحقوقهم وفق الاشتراكية العلية ، وليس لينين وستالين بالشخصين العاديين ، إذ يرجع بناء صرح الدولة السوفيتية إلى عبقريتهما ومثابرتهما وجلدهما . وهذا باعتراف أنصار النظرية المادية في التاريخ وتفسيرهم التاريخي وفق التطور الاقتصادي . فهم يناقضون آرائهم إذ من ناحية ينكرون الأثر الشخصي للعبقرى في تكوين التاريخ وبناء صرح

الدولة واسعاد ابناءها، ويقولون أن كل هذا من صناعة البيئة والعصر والتطور الاقتصادى ، ومن ناحية أخرى يقولون أن شخصيات منشئ الاشتراكية العلمية وقادة الحركة الشيوعية فى روسيا هى التى أقامت صروح الاتحاد السوفيتى وجعلته فى طليعة البلدان الكبرى اليوم .

* * *

الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية هى القوة المعنوية الموجهة للحكم الديمقراطى ، وهى روح النظام الدستورى إذ بواسطتها تتبلور إرادة الشعب فى رغبة سياسية معينة واتجاه محدد لقيادة دفة البلاد فى الداخل والخارج ، ونرى فى النظام البرلمانى - ولا مندوحة من قيامه على الأحزاب السياسية - أن شتى البرامج الحزبية تطرح على الشعب ويختار المواطن الذى يتمتع بحقوقه السياسية أى الناخب ما يتفق وميوله فى تسير شئون الدولة وتحقيق المثل العليا للحكم التى يتوق إليها .

وتتمثل هذه القوة المعنوية للأحزاب فى المعارك الانتخابية وتنافسها وفوز الحزب وفى وجهة نظره فى الإصلاح والانعاش حتى يحتفظ بالثقة الشعبية ويعود إلى الحكم فى الحملة الانتخابية القادمة ، إذ يترتب على عدم توفيق الحزب فى تحقيق وعوده وفى قيادته دفة السياسة خذلانه فى الانتخابات القادمة بعد إنتهاء الدورة البرلمانية .

ولا تصور حياة برلمانية بلا أحزاب ، إذ هى التى تجمع الآراء السياسية المتعددة وتوجه رجال السياسة نحو أهداف مرسومة بعد صقل شتى المثل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ووضع الخطط العملية

للإصلاح ، ولا يستطيع الأفراد بدون توجيه حزبي وإنشاء هيئات سياسية منظمة ينضمون إليها أن يخوضوا المعارك الانتخابية ، وأن يتفاهموا مع جماهير الشعب ، وأن يرسّموا خطط إصلاح دقيقة ويعدّوا بتحقيقها ، وإذا استطاع نفران يدخلوا المعركة الانتخابية كمستقلين فهذا مالا يستطيع الجميع تحقيقه ، فالأحزاب والحالة هذه هي المركز الرئيسى الذى تتجمع فيه الآراء لتتصل وتتنسق وتتفق وميول الشعب ورغباته ومثله العليا ، وهذه البرامج بمجرد إعلانها وخروجها إلى دائرة التنفيذ تصبح هدفا للنقد والتغيير والتعديل ، ومقياس الاتجاه إليها والانصراف عنها ، هو مقدار ما يوليه الشعب من ثقة فى رجالها .

وهذا ما رأيناه فى برامج حزب الأحرار فى إنكلترا فى مطلع القرن الحالى ، وكيف انصرف الشعب الانجليزى عن الحزب وانكشف نوابه ، ثم اختفى الحزب وقد ابتلع مثله العليا حزب العمال هناك ، وهذا ما نراه أيضا فى تبادل حزب العمال والمحافظين فى إنكلترا الحكم اليوم وانتقال عقرب النشاط من ناحية إلى أخرى تبعا لتلف الشعب إلى فريق ينتظر الخلاص على يديه وانصرافه عن آخر لم يحقق الغرض من الحكم على الوجه الذى يرضى العمال وعامة الناس .

والبرامج هذه تمثل وجهات نظر متعددة فى وسائل اسعاعاد الأمة ورفعة البلاد ، وهى من صناعة حاجة البلاد ومطالب الشعب الحققة وما يمليه تاريخها الطويل على رجال السياسة وما تنادى به المثل العليا الديمقراطية ، فهى أفكار لها روحها ولها صداها ورنينها فى قلوب المواطنين ، وهى الصياغة المنظمة لما يردده المواطنون فى المشارب والمقاهى والمنشديات بل وفى منازلهم ومحال أعمالهم ، وبين جذران المصانع وفى

الحقول واجتماعات دار البلدية والعمدة، وغير ذلك من الأماكن العامة، فهي ليست مجرد عبارات منمقة وجل مرسومة لذر الرماد في العيون، بل هي صوت الشعب وميراث الشعب وآمال الشعب في المستقبل، وقد صب كل هذا في بوتقة السياسة ليخرج في ثوب قشيب يكسو الحياة الديمقراطية، وقد زينته آراء وأحلام فلاسفة علم السياسة ورجال مدائن الأحلام، من أفلاطون إلى كايه Gabet ولويس بلانك Louis Blanc وروبرت أوين Robert Owen وكارل ماركس، وهذه البرامج تخط طريق السير فيما يختص بالسياسة الخارجية والداخلية وصلات الدول بغيرها والكفاح لعلاج الضائقات والأزمات وموقفها من رأس المال والعمل، ومدى عطفها على الطبقات العاملة المنتجة ووسائل الإصلاح في ميادين التعليم والاقتصاد والصحة.

وتختلف سياسة كل حزب عن الآخر وفق الخطة العامة للبرنامج، فهذا يميل إلى الرأسمالية مثلاً كحزب المحافظين في إنجلترا، وسياسة علاج مشكلات رأس المال عن طريق توطيد أقدام الشركات. وذلك يميل إلى العمال ويرى الحد من قوة رأس المال الفردى أو تصفيته عن طريق تأمين الصناعات، وخاصة الثقيلة كحزب العمال هناك، وهذا يعد بسرعة حل مشكلة كوريا وانتهاء الحرب هناك وإن يتجه في تحقيق خططه نحو كبار رجال المال والأعمال كالحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الذي فاز مرشحه أخيراً بكبرى الرئاسة هناك، وذلك يماثل في علاج مشكلة كوريا ولا يولى الرأسمالية الضخمة ما تنشده من عطف كالحزب الديمقراطي الذي خذل في معركة الرئاسة في الولايات المتحدة في نهاية العام الماضي.

ولا يقف نشاط الحزب عند وضع البرامج ، فهو يتناول شتى المبادئ من فنية واستراتيجية وإدارية وجهود تتناول السير وفق التطور ومجلة الزمن ، ورجال الحزب لا يألون جهدا في الاتصال بالجمهور وإرسال العيون في كل بقعة قريبة أو بعيدة في البلاد ليعرفوا اتجاه الريح ومدى ما يحتمل أن يحصلوا عليه من ثقة ويدرسون الموقف ليعالجوا أسباب الانصراف عن الحزب ، وهم يلجأون إلى شتى الدراسات الاجتماعية والسياسية القائمة على تفهم روح الشعب ، ويعتمدون على الإحصاءات وخاصة في الشؤون الانتخابية .

ويواصل الحزب نشاطه لاستبقاء الثقة أولزيادتها وتلدعيمها للمستقبل إذا صادفه خذلان في المعركة الانتخابية . ولتنظيم اتصاله بالناس ، ويعالج الجمود وضعف البرامج ويحاول أن يستجيب إلى مطالب الشعب في حدود مثله العليا ، ويوزع المنشورات عن الحزب وينشر الدعوة ويعقد الاجتماعات والمؤتمرات ويجلب الأنصار ويدب خطابه في الريف والحضر . ويغذى صحفه وأنصاره بالبيانات التي تستهوى الجمهور ، ويمول الدعاية والحملة الانتخابية ويستحث رجاله وأنصاره إلا يضنوا عليه بالمال وأن يجودوا بالعطايا في سبيل الفوز في المعركة الانتخابية وبانتهاء المعركة الانتخابية تتضاعف واجباته ، فهو القوة المحركة للجماعة السياسية التي تجلس تحت قبة البرلمان ، وعلى هذا الأساس يواصل الحزب تنظيم نشاط ممثليه ويجمعهم للتشاور في تحقيق الأهداف ورسم خطة العمل والتصويت والثقة بالوزارة أو سحب الثقة منها ، والتحالف أو التهادن مع الأحزاب الأخرى أو شن حرب شعواء عليها تحت قبة البرلمان ، ويواصل الحزب أيضا جهود ه لتوفير عقول الناس فيما يختص ببرنامجه وكسب الأنصار

والرأى العام . وجنوده وأعدائه يشدون أزره في شتى اجتماعات اللجان،
وواجبهم أن يبشروا الدعوة وأن يضاعفوا جهودهم حتى وهو في أوج
قوته وعقب انتصاره .

وتتكون الأحزاب كما سبق أن نوهنا وفق طبيعة البلاد السياسية
وتطورات الحكم وتجاربه ، فلا تنشأ بارادة القوة الحاكمة أو بارادة سلطة
تسيطر على مصائر البلاد وتريد توجيهها حزيا معينا . وإذا نشأت الأحزاب
وحراب المحتل مشروعات فهي تنشأ معوجة غير صالحة ، وهذا ما رأيناه
في حياتنا البرلمانية الطويلة التي بلغت نحو ثلاثين عاما .

وقد كانت الحياة الديمقراطية الدستورية عندنا كالريشة في مهب الرياح
الاستعمارية ومطامع الانكليز في الوادى ، وزاد الطين بلة ضعف البرامج
الحزبية والخلق السياسى وقلة حيلة الأحزاب في الانتخابات واعتمادها
على بذخ الأعيان والأثرياء . فرجال الأحزاب السياسية المصرية على
اختلافها وأهمها الوفد والأحرار الدستوريون والسعديون والحزب
الوطنى ينفقون عن سعة للفوز بالمقعد النيابى كأن المقعد ضيعة تشتري
بالمال لتدر الربح ، والبرامج المختلفة التي تعرض على الجماهير متشابهة ولا
فارق يذكر بينها ، ويتضح هذا بجملة أيضا في خطب العرش فكلها تدور
حول إصلاح إدارة الحكومة وعلاج الضائقات ورفع مستوى الفلاح
وتنشيط الصناعة والسياحة ، وقد يصل أصحابها الملل فيدخلوا عليها التجديد
عن طرق تناول تفاصيل لا لزوم لذكرها ، مما يتعارض والمفروض من
البرنامج الحزبى الذى يجب أن يمثل سياسة عليا ولا يتناول مجرد وصف
أعمال الحكومات اليومية ، مثال ذلك ذكر بعض خطب العرش أن

الحكومة ستحظر دخول الأولاد لغاية سن معينة السنين إلا في دور خاصة منها، ومثل ترديدها أنها ستوسع في إنشاء مكاتب البريد أو تحسين المصاريف والمشاق؛ أو ستوحي بث روح النشاط والجد في الموظفين، ومثال ذلك ذكر خطبة العرش أن الحكومة ستشجع تربية الدواجن وتحافظ على صحة الفلاح وستراقب الملاحى والمحال العامة وستقوم بتجديد بناء المساجد ومثل التشديد يتطهر سمعة الحكم ، ومثل التغنى بالديمقراطية لاكتساب رضى الأمة ولينافس في ذلك المتنافسون ، ومثل تأكيد أن الحكومة ستساهم في المؤتمرات الدولية . وأنها تتقبل النقد الزهه ومعنى هذا أنها لن تقبل وتهضم النقد لأنها السلطة التى تحدد نوع النقد وما إذا كان نزيها أو مغرضا .

وهنا يمكن التساؤل على فرض التسليم باختلاف البرامج ومثلها العليا وإخلاص الأحزاب فى تنفيذها، وقد جاءت فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير وكان ههما دائما الانتصار على الانكليز والقصر للبقاء فى الحكم ، ولم تعد تملك فى هذه المعركة القاسية الوقت أو القوه لتنفيذ برنامج حزب جدى . هل كان يمكن والسلطة التنفيذية مهددة بدسائس المحتل وأنصارها منصرفين إلى تحقيق المغائم وتعويض ما أنفقوه فى الحملات الانتخابية ، والناخب الذى يمثل سواد الشعب فى الحضيض رقيق الحال لا يكسب ما يسد رمقه ولا يهيمه من البرامج ورجاها إلا كسب قوته اليومى ، وهو يمد يده كلما وجد سيلا إلى المال عن طريق الرشوة أو الإغراء - هل كان يمكن أن تستقيم حياة برلمانية ونظم حزبية ؟ وهل كان من المستطاع أن نرى برامج تشرق بشمسها الساطعة على حياتنا السياسية فتبدد ظلمات تأخرنا السياسى والاقتصادى والاجتماعى ؟

ويختلف عدد الأحزاب باختلاف عقلية البلاد السياسية وتقاليدها ،
وهناك نظام الحزب الواحد ، ونظام الحزبين ، ونظام الأحزاب المتعددة ،
وفيما يلي البيان : -

١ - الحزب الواحد : وهذا النظام معناه قيام حزب واحد فقط
في البلاد وهو الذي يتولى زمام السلطتين التشريعية والتنفيذية ،
وهذا النظام يتنافى مع الديمقراطية ، فالحزب اتجاهه واحد
ولا اتجاه مضاد له يقوم على المعارضة وإظهار عيوب الحكم
ومناقشة وجود الإصلاح . وفي هذه الحالة يستأثر نهر بالسلطة
ويحرصون عليها ، وقد تهدر الضمانات الخاصة بحرية الرأي
والحريات الشخصية أو تقيد مؤقتا . ولكن قد يكون هذا من
المصلحة إبان الأزمات الخطيرة أو معركة الوطن أو لإعادة
بناء الدولة ففي هذه الحالة تتيح الضرورات المحظورات ، وفي
سبيل إنقاذ الوطن وسلامة البلاد يستهين كل شيء ، بل يصبح
من المصلحة تأجيل نشاط الأحزاب حتى تستقر الأوضاع
وتعود الحياة إلى مجاريها الطبيعية وتنحسر الغمة والأخطار التي
تحوق بالوطن ، فان سلامة البلاد فوق كل شيء ، وإن انتشال
الوطن من الوهدة التي تردى فيها يتطلب عقدا خنصر في سبيل
درد الشر عن البلاد .

وفي حالة قيام معارضة ولو مفتعلة لتغطية الموقف أو
الكشف عن وجود النقص في الحكم ، وهي من صناعة الحكومة
المسيطرة عن الأمر فانها لا تنجح في مهمتها وتزول سريعا

دون أن تترك أثرا يعتد به ، وقد رأينا هذه الحالة في تكوين تركيا الحديثة عقب انتصارها على اليونان في حرب الاستقلال ، فقد أنشأ أتاتورك في بدء قيام الجمهورية التركية معارضة صورية سرعان ما اختفت في أحداث الانقلاب الكبير الذي غير الوجه السياسي للشعب التركي .

كما لا يمكن الادعاء بأن نظام الحكم في الاتحاد السوفيتي ديمقراطي في حين أن النظام السياسي يقوم عن أساس حزب واحد حاكم هو العمال وتأييد دستور الاتحاد لسنة ١٩٣٦ لهذا النوع من الحكم في المادة الأولى منه ، وقد نصت على ما يأتي : « إن الاتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية دولة اشتراكية للعمال والفلاحين ، والمادة الثانية تقول : « إن مجالس نواب العمال هي الأساس السياسي للاتحاد السوفيتي . وهي التي نمت وقويت نتيجة لاسقاط سلطان كبار الملاك ، والرأسماليين والظفر بدكتاتورية الطبقة العاملة ، ، والمادة الثالثة تقول « إن عمال المدن والقرى في الاتحاد السوفيتي يملكون بواسطة مجالس نوابها سلطان الحكم كله . »

٢ - الحزبان : وهذا النظام سائد في البلدان الأنجلوسكسونية أي في إنجلترا والولايات المتحدة ، وترى هناك حزبين يتعاقبان على كراسي الهيئة النيابية والحكم ويتناوبان السلطان كل دورة انتخابية أو أكثر ، ويترتب على خذلان الحزب في الانتخابات وتركه السلطة وإفلات الوزارة منه تسليمه في هدوء مقاليد الحكم لمنافسه ، وكأن المعركة الانتخابية مباراة رياضية

بين فريقين يمد الفريق المهزوم يده ليصافح المنتصر عقب الحملة الانتخابية ، وهذا ما نشاهده في تبادل العمال والمحافظين الحكم في إنجلترا ، وفي انتقال ثقة الشعب إلى الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة بعد أن ظل الديمقراطيون يحكمون أكثر من عشرين سنة هناك ، وتسير الحياة السياسية الديمقراطية في هذين البلدين سيراً متوازناً كحركة دقات الساعة ، ويترتب على إحصاء التناقص بين حزبين فقط أن تصبح الأغلبية التي انتصرت في المعركة الانتخابية قوة يمكنها وحدها أن تنفذ برنامجها دون الالتجاء إلى التحالف مع أحزاب أخرى ، ويقوم توازن بين السلطات فلا تخشى السلطة التنفيذية تحكم البرلمان فيها ، ولا تحاول كسب عطف النواب لتجلس أطول مدة على كرسي الحكم ، وتوضح نتيجة المعارضة في الانتخابات القادمة بما تظهره هذه بقوة من أخطاء الحزب الحاكم لا تزاع الثقة منه بعد نهاية الدورة البرلمانية مما قد لا يتوفر في نظام الأحزاب المتعددة التي لا تفيق من الصراع الحزبي وينصرف همها إلى درء دسائس الأحزاب الأخرى ، وبذا تحيد عن لب الحياة الديمقراطية والمناقشة في عيوب الحكم .

٣ - الأحزاب المتعددة : وهذا النظام سائد في أوروبا الغربية والبلدان اللاتينية وغيرها من الأمم الديمقراطية التي أخذت بالنظام الدستوري ، وقد تعدد الأحزاب هناك إلى حد المبالغة ، وقد تصير الأحزاب حرباً بعضها على بعض وتعيق في هذه الحالة نشاط الحكومة وتنفيذ البرنامج الحزبي ، إذ لا يستطيع

الحزب وحده أن يشكل حكومة تحصل على ثقة الأغلبية في المجلس النيابي، فيلجأ إلى الائتلاف والتفاهم مع الأحزاب الأخرى من الأقليات، ويضحى في سبيل تفاهمه ببرنامجه أو يؤجل تنفيذ بعض ما يراه من وجوه الإصلاح، وبذا يحيد عن مبادئه، ورغم هذه التضحيات يصبح موقفه غير مستقر أمام البرلمان، ويتكرر سقوط الوزارات، بل ويصعب تشكيل الوزارات الجديدة، وتغضى الأيام في مشاورات وتعطل أعمال الإصلاح، وتفتر همة السلطة التنفيذية في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتعجز عن كسب الثقة في الميدان السياسي لمجاهة الأحداث الخارجية، وهذا ما نراه في فرنسا من عدم استقرار الوزارات هناك. ولكن تعدد الأحزاب الغير المبالغ فيه إلى حد التفتيت الحزبي أداة للحد من سيطرة المجلس النيابي على الحكومة والقوة التنفيذية والعكس، بما يضمن التوازن بين السلطات والكشف عن أوجه العيوب في الحكم والضعف في البرنامج الحزبي.

والأحزاب السياسية على أنواع وأشكال عدة، فهناك أحزاب الشعب والجمهير وجنودها ورجالها من عامة الشعب، ومن مختلف نواحي القرى والمدن، وأبرز مثل على ذلك الحزب الاشتراكي في فرنسا، وهناك أحزاب اللجان وهي تعتمد على الشخصيات القوية ذات النفوذ في ميدان الانتخاب كأعيان الريف والعصبيات والأثرياء مثل الحزب الراديكالي الاشتراكي، وهناك أحزاب تقوم على العاطفة والميول لأشخاص معينين ولا يمنع هذا من وجود برامج لها مثل الحزبين الديمقراطي والجمهوري

في الولايات المتحدة ، وهناك أحزاب ينتخب قادتها وزعماءها ورؤساء لجانها في جميع مراحل نظامها وهي تعقد المؤتمرات الدورية وتتشاور فيما تقره من برامج ونظم ، وتتخذ القرارات وفق النظام الديمقراطي مثال ذلك الحزب الراديكالي الاشتراكي والحزب الاشتراكي في فرنسا . وهناك أحزاب قادتها يقبضون على زمام سياستها دون انتخاب وتشاور في الرأي ولا تتغير الوجوه فيها ، وتتلقى اللجان الأوامر من السلطات الرئيسية فتنفذها دون تردد ، ويترتب على اختلاف وجهات النظر بين الزعماء والأنصار استقالة المعارضين أو فصلهم كالحزب الشيوعي في فرنسا ، وهذه الأحزاب تعتمد على قوة الدعاية ومركزية السلطات في يد الهيئة الرئيسية وعلى دقة النظام الحزبي .

وإن أهم ما يهتم به المتعلقون بالديمقراطية هو علاج عيوب النظم الحزبية وفي مقدمتها تطهير الأحزاب من أدران الفساد وتنظيمها ورسم خطط الدعاية والحملة الانتخابية وفق أسس سليمة حتى لا يتحد الأحزاب عن الأغراض العادلة التي جاءت من أجلها ، وفي مقدمتها تنظيم الدعاية والحملة الانتخابية ، وقد لجأ المشرع الفرنسي بقانون ٣٠ مارس سنة ١٩١٤ والمكمل بقانون ١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ والمعدل بقانون ١٧ مايو سنة ١٩٥١ إلى تنظيم الحملة الانتخابية لضمان عدم المبالغة في الاتفاق عليها وفي الدعاية للترشح الحزبي واتخاذ وسائل غير مشروعة لتبرير انتخابه ، لجعل الدعاية محدودة الأغراض بتعيين أماكن لصق الاعلانات ، وتنظيم توزيعها وقصر التوزيع على مرحلتين انتخابيتين ، وتشكيل لجنة تجتمع في حرم المحكمة التي تدخل في دائرة اختصاصها الدائرة الانتخابية يرأسها قاض لتعيين المطابع التي تطبع نشرات الدعاية والموافقة على صيغتها وغير ذلك من إجراءات الدعاية ، وجعل المشرع الدعاية تكاد تكون بلا

أجر حتى لا يستأثر الثرى بالكبرى النيابي ، وتتحمل الخزينة نفقات الطبع والصاق الاعلانات والبريد والانتقال وتخصم من التأمين. وحدد المشترع الانجليزى نفقات الدعاية أيضا وجعلها ستة بنسات على الناخب فى الريف ، وخمسة فى المدن ، ونظم عملياتها واشترط أن يقوم بها شخص مسئول أمام السلطات يوافق المرشح عليه .

وقد اكتوت الديمقراطية عندنا بلطى سوء الدعاية الانتخابية وانتشار الرشوة والمباهاة بالانفاق ، وانزوى الوطنيون المخلصون بعيدا عن الحملة الانتخابية وطرده الأشرار الأختيار من ميدان السياسة واكتظت المجالس النيابية طوال حياتنا البرلمانية بوجوه وشخصيات لا هم لها إلا تعويض ما أنفقوه فى الحملة الانتخابية بالتدخل بنفوذهم لدى السلطات والتردد على دور الحكومة للوساطة ، وتبارى الأثرياء وأعيان الريف فى تقديم الهدايا للزعماء لكسب عطفهم وضمان ترشيحهم فى الانتخابات ، وميزان العطف هو المال لا العقيدة والايمان بمبادئ الحزب والاخلاص فى خدمة البلاد ، وصارت النيابة عن الامة وهى خدمة عامة تشتري وتباع فى أسواق الدعاية على حساب الشعب البرى .

وكان من أهداف ثورة يولية سنة ١٩٥٣ إعادة الثقة إلى الديمقراطية وتحقيق مغزاها ، فأصدرت قانونا بتنظيم الأحزاب السياسية بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يرسم وسائل الاعلان عن الحزب ، واخطار السلطات بتكوين وشروط الانضمام إلى عضويته وإدارة أمواله ، ويحظر عليه أن يقوم بتشكيلات تشبه التشكيلات العسكرية ، ويكل إلى محكمة القضاء الإدارى البت فى المنازعات بين السلطة والحزب أو الاعتراض على تشكيله . ثم حلت حكومة الثورة فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ الأحزاب السياسية ،

واقامت فترة انتقال حددت بثلاث سنوات لاعادة بناء الصرح الديمقراطي للدولة ، وقد تعذر البناء مع قيام الأحزاب بعقليتها الرجعية الجامدة التي لا تتفق والعهد الجديد ، وبمحاولتها بأساليب ملتوية استعادة سلطانها ونفوذها السابق ، ومما جاء في بيان الحل الذي أذاعه قائد الثورة ورئيس الحكومة : « كنا ننتظر من الأحزاب أن تقدر مصلحة الوطن العليا فتقلع عن أساليب السياسة المخربة التي أودت بكيان البلاد ، وفرت وحدتها ومزقت شملها لمصلحة نفر قليل من محترفي السياسة وادعياء الوطنيه ، ولكن على العكس من ذلك اتضح لنا أن الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التي أفسدت ثورة سنة ١٩١٩ تريد أن تسعى سعيها ثانية بالتفرقة في هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن ، . وجاء فيه أيضا : « ولما كانت الأحزاب على طريقها القديمة وبعقليتها الرجعية لاتمثل إلا الخطر الشديد على كيان البلاد ومستقبلها ، فأننى أعلن حل جميع الأحزاب السياسية منذ اليوم ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب ، بدلا من أن تتفق لبذر بذور الفتنة والشقاق ، ولكي تنعم البلاد بالاستقرار والانتاج فأننى أعلن قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى تتمكن من إقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم ... »

أما كيفية الانضمام إلى الحزب فهى قد لاتبدأ عن طريق الاقتناع بالعقيدة إقتناعا علميا فنيا ، فقد يكون الميل إلى الحزب هو ميل مصدره العاطفة والوجدان ، ثم يعقب ذلك المنطق والطريق الفنى للاقتناع بصحة مبادئ الحزب ، وفى نطاق كل حزب رأى عام يتفق مع مبادئه ونظرياته وراجه . والحزب يضع نشاطه وقواه وأمواله ورجاله تحت تصرف الآراء والبرمج وتطوراتها ، ويجمع أعضاء الحزب الواحد رأى مشترك

أو فكرة تدور حول ما يجب أن تكون عليه الدولة ، وكيف تساس وتدار المسائل العامة وتعالج الضائقات وكيف تحدد علاقة الفرد بالمجموع وبالسلطة الحاكمة ، وكيف تنظم المصالح المشتركة ، وكثيرا ما نرى اتجاه الفرد اتجاها عاطفيا نحو فكرة الحزب دون أن يتعمق في فلسفة هذه الفكرة ، فهو شيوعى لأنه يميل إلى الغاء الرأسمالية الفردية ، ولكنه لا يفهم ماذا يعنى بالشيوعية ولا يعرف رجالها الذين وضعوا فلسفتها ويكتب على صفحات جرائد الحزب وفي مجلاته يدافع عن العقيدة دون أن يعرف من آراء كارل ماركس أو لينين إلا العنوان ، ودون أن يدرك اثرها في الحياة السياسية .

ويلاحظ في التكوين الحزبي من الناحية الاجتماعية قيام انسجام بين طبقة معينة أو بين أبناء مهنة واحدة ، وينضم كل حسب ميوله إلى حزب اليمين أو اليسار ، ونرى مثالا في مدينة صغيرة في فرنسا أن الجراح المشهور كثيرا ما ينتمى إلى الأحزاب الرجعية التي يطلق عليها أحزاب اليمين ، فهو رأسمالى ارسقراطى بحكم المهنة وجامعة من المال وبحكم الأسرة التي ينحدر منها ، وعادة أسرة الطيب الذي بلغ شأوا بعيدا في الدراسة الطبية القائمة على التخصص هي من الأسرات القديمة المحافظة ، وأن الطيب العادى أى طبيب الحى ينتمى إلى الحزب الراديكالى أى حزب الإصلاح والتطور البطيء ، ولكنه على أى حال لا يقر جمود حزب اليمين ، أما الصيدلى والبيطرى فهما ينتميان إلى الحزب الاشتراكى بحكم مهنتهما واختلاطهما بالجمهور ، وإذا وصلنا إلى عامل المقهى أو الصيدلية وجدناهما من أحزاب اليسار المتطرفة أو من الشيوعيين البارزين ، وهكذا نجد أن المصالح الحقيقية واشتراك كل فئة في نوع منها والاتجاه نحو مثل عليا

توحي بها النفوس والبطون والآمال في مستقبل أحسن تقود المواطن إلى الميدان الحزبي ، علاوة على أثر العاطفة والميول الشخصية وإحساساته في اتجاهاته ، وقد تسيطر العاطفة إلى حد التعصب الأعمى لفكرة حزبية دون دليل من المنطق عليها ، مثال ذلك موقف البيض من السود في الولايات المتحدة فالمسألة عاطفية محضة ولا تختلف الديمقراطية هناك أو برامج الأحزاب في صدها ، وكذلك الحال في الميل إلى الكنيسة أو الوقوف في وجهها ، فقد ينضم المواطن هناك إلى الحزب لمجرد أنه لا يميل إلى تدخل الكنيسة في السياسة فيصبح من أنصار اليسار ، ولا يهمه من البرنامج الحزبي غير موقفه هذا ، وقد يميل بكل جوارحه إلى الكنيسة فينضم إلى حزب اليمين الرجعي لمجرد عطفه على الكنيسة دون اعتبار آخر .

الطبقات الاجتماعية

كان العالم القديم يقسم الطبقات الاجتماعية إلى أحرار وأرقاء وأنصاف أرقاء ولكل طبقة صفاتها وحقوقها القانونية ومركزها السياسي في أثينا أو في روما القديمة ، أو في غيرها من أمارات أوروبا في عهد الاقطاع ، أما عالمنا الحالي فالطبقات في نظره من الناحية القانونية سواء ، غير أن أثرها في الاتجاه السياسي وفي قوة الأحزاب ونشاطها وتقودها وتقلدها الحكم ملحوظ .

وليس للطبقات الاجتماعية اليوم حدود معينة حتى يمكن التمييز تميزاً تاماً بين طبقة وأخرى وتحديد إلى أي طبقة ينتمي الفرد ، وليس للطبقة وضع سياسي رسمي يترتب عليه حقوق ، وحتى في الاتحاد السوفيتي

لا يمكن تحديد طبقة العمال إلا من واقع المهنة ذاتها ، فالعمل الذي يؤديه الفرد وحصوله على بطاقة تحقيق الشخصية والنص فيها على أنه يعمل في مصنع معين ، كل هذه العوامل هي التي تحدد أنه من العمال فحسب ، وجل الدولة عمال إذ لم تعد هناك طبقات اجتماعية متعددة ، وانتهى داخل الدولة هناك كما يدعى الشيوعيون كفاح الطبقات .

والطبقات تقوم على ظواهر اجتماعية عدة وليس مثلها مثل الانتماء إلى جنسية معينة أي أن يقال هذا فرنسي وذاك إنكليزي أو مصري الخ ، ويقال هذا « بورجوازي » ، أي ينتمي لطبقة الملاك وأرباب المهن الحرة الذين يؤيدون الرأسمالية الفردية وذاك « بروتيري » ، أي ينتمي لطبقة العمال ولا يؤيد بتاتا فكرة الرأسمالية الفردية ، وفيما يختص بالطبقات نذكر المادة الثانية من دستور الاتحاد السوفيتي لسنة ١٩٣٦ التي سبق أن ذكرناها وهي تقول : « إن مجالس نواب العمال هي الأساس السياسي للاتحاد السوفيتي ، في هذا الصدد وهي التي نمت وقويت نتيجة لاسقاط سلطان كبار الملاك والرأسماليين والظفر بدكتاتورية الطبقة العاملة . » ، وضمن ما تذكره المادة الثانية عشرة : « ... ولقد تحقق في الاتحاد السوفيتي مبدأ الاشتراكية القائل كل فرد حسب مقدرته ولكل حسب عمله ، أي أن هناك طبقة واحدة في الدولة لها كيائها السياسي وهي الطبقة العاملة . »

وما يراه عادة هو أن ما يحدد كيان الطبقة الاجتماعية عناصر متعددة تتفاعل في انتماء فرد إلى طبقة أو انحرافه عنها ، وقد يبرز فيه طابع طبقته الذي توارثه أبا عن جد وقد يتضام الطابع كي يختفي شيئا

فشيئا تبعا لخروجه من هذه الطبقة إلى أخرى وفق ميوله وصقله حياته الاجتماعية وكيانه المعنوى بالفكرة الجديدة التى يتعشقها، وليس بمستغرب أن نشاهد خروج شخص من طبقته الاجتماعية وانخراطه فى أخرى ، وكلنا يعرف إنكار تولستوى Tolstoi تصرفات الطبقة النبيلة التى انحدر منها ومهاجمته لها فى كتاباته وقصصه ودفاعه عن العمال والفقراء ومطالبة حكومة القيصر بانصافهم ، وقد كرس حياته وقلبه لنصرة قضايا الكادحين ، ولاقى أقصى ضروب الحرمان والظلم فى سبيل نشر فكرته السامية ، ولم يك ينقصه المال أو الجاه ، ولكنه زهد فيهما وابتعد عن العالم الصاخب ببذخه وزخرفته الكاذب واقترب بروحه ووجدانه وفكره بل وبماله الذى وزعه على المحتاجين إلى الفقراء والطبقة الكادحة القانعة ، وكان يقول إن إبناءها وحدهم الذين يفهمون معنى الحياة إذ أنهم وسط البأساء يعملون من حياتهم نعماء ويعرفون كيف يعيشون خاشعين بلا ثورة ويموتون وفى قلوبهم الأمل واليقين ، وتولستوى هذا النبيل الواسع الثراء ارتقى فى أحضان التقشف إلى أقصى حدوده ، وسار على قدميه ألف كيلو متر فى ثياب فلاح فقير من بوليانا حيث كان يقطن ويملك الضياع الواسعة إلى موسكو ، وباشر أعمالا يدوية عدة ليكسب قوته ولكي يذوق لذة العمل الجثمانى ويظهر نفسه من أدران الدنيا ليجنى راحة الضمير والقلب . وهكذا نرى نبلا ثريا يخرج من طبقته الاجتماعية وينبذه وسطه ليصبح اشتراكيا ، وينزل عن أمواله الواسعة وجاهه العريض وليمجده العالم كروح سامية وعقل اجبار يخلقان فى سماء الانسانية ويحض البشرية على المحبة والعطف والتعاون بين الناس .

ومن أهم ما يظهر انتماء الفرد إلى طبقة معينة جهة سكن الفرد أو الحى

الذى يعيش فيه وكيفية انفاقه أوقات لهوه وسروره وطريقة لبسه وأكله وحياته ونوع مطالعته وقرائه فى الصحف والمجلات والكتب، وحضوره قطعة مسرحية معينة أو تأييده لنوع من الجدل أو اللهو وتردده على المنتديات والمشارب العامة أو على قاعة المحاضرات والندوات الثقافية ، وأهم ما قد يحدد موقف الفرد من الطبقة الاجتماعية علاوة على ما ذكرنا بل يكاد يكون العامل الأساسى نوع المهنة التى يباشرها الفرد ومقدار كسبه وإيراده ، غير أن مقدار الكسب وحده قد لا يدل على شيء ، إذ نرى العامل يربح ما يعادل كسب الموظف أو الطبيب الناشئ ، ورغم ذلك فهو ينتمى إلى طبقة غير طبقة الآخرين ، ويمكننا أن نحدد تكوين الطبقة الاجتماعية تبعاً لتشابه العقيلة واتحاد الفكرة والمصلحة المشتركة وتوارث روح الطبقة ، فالطفل الذى ينحدر من طبقة العامل يتشبع بروح البروليتاريا وتختلف طباعه عن الطفل الذى ينحدر من أسرة النبلاء وقد عاش فى وسط مترف محاط بالبذخ والنفاق واللهو والافتقار عن سعة .

ويحسن إلا ننسى بهذه المناسبة أن نذكر أنه مع عدم إمكاننا إقامة حد فاصل بين طبقة وأخرى نلاحظ أن لكل طبقة ضمير *Conscience de Classe* هو عقلها الباطن الذى يشبه الغريزة المعنوية التى يتضمنها وجدان المرء وفكره ، ويوحى هذا الضمير إليه بالانضمام إلى طبقة معينة ، وله مرآته الواضحة وهو ظاهر هذه الطبقة وتصرفات أبنائها ، ويبرز هذا فى اجتماعات أبناء كل طبقة وفى حفلاتهم ومؤتمرات الأحزاب التى ينتمون إليها . ومن من لا يدرك لأول وهلة من الشارات التى على صدور العمال والعلامات واللفظ المتعلقة على الجدران وطريقة الخطابة وانتقاء الألفاظ وتصفيق المستمعين علاوة على سجنهم وملابسهم وطريقة جلوسهم

واستماعهم أن الاجتماع مثلا لحزب العمال أو لجماعة من الفلاحين أو لأعضاء نقابة من نقابات العمل ؟ وإن صيت اجتماعات الروس البيض في باريس سنويا الذين ينحدرون من سلالة النبلاء ، وقد هربوا من روسيا القيصرية بمجرد قيام الثورة خوفا من الاضطهاد والموت قد طبق الآفاق ، وهم يباشرون منها شتى ، وخاصة أعمال قيادة السيارات الأجرة ويكسبون عيشهم منها ، ولكنهم يعودون لاكثر من ربع قرن إلى الوراء مرة واحدة سنويا أو لما قبل ثورة سنة ١٩١٧ و يقيمون احتفالا جامعا يرتدون فيه النباشين وينشدون أغانيها التي تذكركم بأرض الوطن ، ويمجدون فيه روسيا القيصرية بقيصرها وأمرئها وملاكها ونظام الرأسمالية الفردية فيها ، ولا يريدون بأى ثمن أن ينزلوا عن انتابهم إلى طبقة اجتماعية معينة رغم مضى الزمن على اغترابهم وفقدانهم سلطانهم وعيشهم في المنفى بلا أمل ولا رجاء .

وما يهمنا في الطبقة الدور السياسى الذى تقوم به ، فهى التى تغذى الأحزاب السياسية بالأعضاء ومن بين ضلوعها يخرج الناخب والنائب والحاكم والمحكوم ، ونرى أبناء الطبقة الواحدة تبعا لنشابه تفكيرهم وأرائهم وأهدافهم يتصرفون بغير قصد تصرفات متشابهة تجاه مشكلات السياسة ، وإن كسب الحكومة لعطف هيئة معينة من الأهمية بمكان نظرا لاثره على مستقبلها السياسى واستمرار تمتعها بالثقة ، ويتعين على الحكومة أن تجس ميول الطبقة التى هى منها ، وأن تلمس فلسفتها ، فلكل طبقة فلسفة معينة فى الحياة ويمكنها فى هذه الحالة أن تضمها إليها بعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وفق هذه الفلسفة ، ونرى مثلا أن فلسفة الطبقة العمالية الاجتماعية تبرز فى عبارات كهارة

ماركس المشهورة وهى : « أيها العمال فى مختلف بلدان العالم أن اتحدوا ، ونرى أن فلسفة الطبقة البورجوازية تحوم حول تعاليم الثورة الفرنسية المشهورة التى تلخص فى : الحرية والمساواة والأخاء ، أى المساواة السياسية والقانونية (من حيث المبدأ) .

وهذه الغريزة المعنوية التى تدل على ضمير الطبقة تشبه فى فعلها فى بناء الحياة الاجتماعية الغريزة الكامنة فى الكائن الحي ، ويستدل منها مهما حاول الفرد إخفاء وسطه على الطبقة التى ينتمى إليها وعلى اتجاهه السياسى والاجتماعى ، وقد تهجر الفأدة أسرتها الاستقرائية وقد يهجر الشاب وسطه الاجتماعى وراء أحلامهما وآمالهما ويتبعان نداء العاطفة ، ثم يتضح من حركات كل منهما وطريقة السير والأكل والكلام والجلوس الى أى طبقة ينتميان ، ولو حظ إبان الثورة الفرنسية وعهد الأدهاب أن النبل كان يعرف من حركاته البسيطة العادية رغم تخفيه فى ثياب بالية لفلاح أو عامل أو شحاذ ويقبض عليه ويقاد إلى المقصلة ، ونتمسك الا تغلب الطباع التطبع والا تغلب الغرائز المظاهر !! ويذكرنا ذلك بالشاعر العربى الذى ينهى على الذئب وقد رضع من لبان الشاة ونشأ معها غرائزه الوحشية وقد افترس الشاة بعد أن كبر ونما وصار وحشاً كاسرافيقول :-

بقرت شويتى وفجعت قلبى وأنت لشاتنا ولد ريب
غذيت بدرها وريت فينا فمن أنباك أن أباك ذيب
إذا كان الطباع طباع سوء فلا أدب يفيد ولا أديب

ويذكرنا تغلب روح الطبقة على المرء هجر فتيات البادية الحضر
بيذخه وقصوره وعودتها الى البادية التى عاشت فيها طليقة من قيود

المظاهر واستعبادها لها ، هذه الفتاه التي تغذت بلبان الحرية مع الاعتزاز
بالشخصية والكرامة ، وليست الاخلية من خلايا الشعوب العربية التي
طبعت على تعشق الحرية الفردية ، والتي تبذل روحها رخيصة في سبيلها ،
فأنشد الشاعر يصف مشاعرها ويمجد بطريقة غير مباشرة الحرية :

ليت تخفق الأرواح فيه	أحب إلى من قصر منيف
ولبس عباءة وتقرعيني	أحب الى من ليس الشفوف
وأكل كسيرة من كسر يبقی	أحب الى من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فج	أحب الى من نقر الدفوف
وكلب ينبج الطراق دون	أحب الى من قط ألوف
وبكر يتبع الأظعان صعب	أحب الى من بغل زفوف

ولا نرى في عالمنا الديمقراطي مايشير من الناحية المعنوية أو السياسية
إلى معاملات الطبقات أو تحديد صلاتها أو تنظيم مصالحها ، ولم تشأ الثورة
الفرنسية التي ألغت الفوارق بينها أن تعيد إلى الذاكرة ما ترتب على
التمييز بين طبقات الأشراف ورجال الدين والشعب من آلام
وصراع مرير ، ولم تشأ أن تسجل بقانون أى أجراء يعيد إلى الحياة
وقد تحرر الانسان من استعباد الحكم المطلق وأعلنت حقوق مساواته
السياسية ما قضت عليه الثورة الفرنسية وهو تنظيم حياة كل طائفة من
الناس كطائفة العمال وأبناء الحرف مثلاً بقانون ، بل جعلت العمل حراً
طليقا وحق الامتلاك لا يمكن المساس به بأي حال من الأحوال
إلا للبنفعة العامة .

وهذا لا يمنع من استمرار التصادم بين أبناء الطبقات المختلفة في الجماعة ، ولكن هذا التصادم لا يبلغ كما يدعى الاشتراك كون حد صراع منظم بينها وحرب قائمة مستمرة ، إذ أن الإنسان يكافح لتحسين حاله منذ بدء الإنسانية ويجد لزيادة إنتاجه واثماء ثروته المادية والمعنوية . ولكنه لم يفتح عينيه للحياة الدنيا لكي يعلن الحرب على أخيه الإنسان . ونرى دائما محاولات من الفرد ليصعد من طبقة الى أخرى أو ليزيل المظالم التي تقع عليه من الطبقة الرفيعة المدللة والمميزة بحكم حياة المجتمع وتقاليده ، ولو حظ أن الدين الكاثوليكي كان دين الأثرياء في إنجلترا وغيرها من بلدان أوروبا ، بينما أن اعتناق البروتستانتية كان بواسطة الطبقات الفقيرة العاملة ، وكانت هذه الخطوة أو سعى هذه الطبقات في سبيل التحرر من مظالم الجود الديني ، ومقاومة سطوة الاغنياء وتعسفهم واستمرار جهاد الإنسان لتحطيم سلاسل الرق والخروج منه إلى مرتبة نصف الرقيق فمرتبة الإنسان الحر ، والسير في سبيل الديمقراطية والمساواة بين الناس .

واستمر نشاط الإنسان الكادح لتحسين أحواله وهو يخضع في ذلك لصوت ضمير طبقته التي ينتمى إليها في عصرنا الحالي تبعا لاتساع نطاق رأس المال الصناعي وظهور الشركات المساهمة الضخمة التي حشدت الأموال لتحقيق المشروعات الكبرى كاستغلال المناجم ومد خطوط السكك الحديدية ، وانشاء المصانع وحفر القنوات والتفج ، مما كان يتعذر على الفرد وحده مهما كان ثريا ان يحققه ، وازدهرت حياة الغرب الصناعية ، وزاد جشع رأس المال الفردي وطغيانه ، وهدرت حقوق العمال الذين حشدوا حشدا في المصانع بحكم الحاجة والضرورة ، ولا يقيهم

تشريع ما ضد هذه الرأسمالية الطاغية وأصحابها ، وتضخم عدد السكان في أوروبا إلى حد أن زاد عما كان عليه في قرن من الزمان أكثر من ثلاثة الأمثال ، كما تضخمت الثروات وازدادت حالة العمال سوءا ، وكل تقدم له ضحايا فكان العمال ضحايا هذا الازدهار . وترددت كلمة « البروليتاريا » واقامت هذه جبهة قوية على رأسها المفكرون الذين يدافعون عن حقوقها ، وأخذت تعمل على انتزاع حقوق العمال ورفع المظالم عنهم وأنصافهم بشتى الوسائل من التطور إلى حد العنف والاضراب والثورة والتخريب ، وذهب بعض الكتاب إلى اطلاق عبارة استمرار كفاح الطبقات على هذه الحالة ، وذهب ماركس وأنصاره من رجال الاشتراكية العلمية إلى القول بأن الكفاح القائم بناء على هذه الحالة هو كفاح « البروليتاريا » أى العمال ضد « البورجوازية » أى أصحاب رؤوس الأموال والملاك وسيينتهى الحال بانتصار الأولى وهى الأكثر عددا والاسوء حالا ، وستقبض على رأس المال وموارد الانتاج ووسائل الانتاج ويخمد البركان وينتهى كفاح الطبقات ، وتصبح الطبقة الوحيدة القائمة هى « البروليتاريا » التى تنتج لاسعاد العالم أجمع وتوزع ثمرات الانتاج وفق حاجات الناس ، ويختفى رأس المال الفردى وتعدو الطبقات ويشرف على هذا النظام الجديد النقابات التى تحل محل الدولة بسلطانها القائم اليوم .

• • •

سائر الجمعيات

إن الجمعيات على أنواع شتى ، ولها قانونها ونظمها التأسيسية ومجالسها

الادارية ، وهى تخضع غالبا لاجراءات تتناول تسجيلها وقيدھا ، وينظم نشاطها القانون العام والتشريع الخاص بها .

وهذه الجمعيات قد تكون فى صورة شركات غرضها الربح ، وهى تتكون من اتحاد افراد عدة اما بأشخاصهم وأسمائهم مع أموالهم ، واما بما يكتبون فيه من أسهم فى حالة الشركات المساهمة دون ذكر أسماء أصحابها ، كما قد تكون جمعيات تعاونية أو نقابات عمالية .

ولا يهمنا فى دراستنا هذه الجمعيات العلية والادبية أو الثقافية فنشاطها ذهنى أو اجتماعى أو رياضى ولا تؤثر فى مجرى الحياة السياسية .

الشركات : أما الشركات وأهمها شركات الأموال أى الشركات المساهمة فهى أهم أنواع المشروعات الاقتصادية ولها أثرها فى الحياة السياسية ، وأدى نشاطها إلى استثمار الانقلاب الصناعى ، وقيام الحياة الاقتصادية الصناعية الحديثة بنظامها السياسى الحر القائم على المنافسة ، وهى بحق العمود الفقرى للعالم الرأسمالى الحديث ، وهى التى أخرجت إلى ميدان التنفيذ أحلام الاقتصاديين الجمعيين للقرن الماضى وفى مقدمتهم

سان سيمون Saint Simon .

ولولا الشركات المساهمة ما كان يمكن استغلال المناجم ومد خطوط السكك الحديدية الطويلة ، وتأسيس البنوك الضخمة للودائع والأعمال التجارية الخارجية وإنشاء شركات التأمين ، ومباشرة أعمال النقل البرى والبحرى ورواج صناعات التعدين والغزل ، وشتى الصناعات الثقيلة والآلية والتحويلية . ونفوذ الشركات لاحد له فى عالم الاقتصاد والسياسة وسخاؤها شديد لبلوغ غايتها فى الحملات الانتخابية ، وهى تقدم الهدايا

لكسب الانتصار وخطب ود الوزراء والحكام ، كما أن ضغطها شديد على الحكومات . وهي تثير الصحافة بما تملكه من أسهمها وما تغدقه عليها من العطايا . ويتعدى نفوذها الميدان المحلى إلى الميدان الدولى ، وتوجه بما تنشئه من شبكة الاحتكارات والاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية ، وما تحصل عليه من امتيازات فى مختلف البلدان المصالح الاستعمارية ، وكثيرا ما أنهم تجار الأسلحة والمدافع قبل تأمين هذه الصناعات بتدخلهم وسعيهم لتعكير الجو السياسى وأشعال نيران الحرب ، وقيل إنهم قاموا بدور خطير فى البلقان فى مطلع قرننا الحالى لبيع الأسلحة لثواره لاستخدامها ضد الدولة العلية وكانت قد بارت تجارتهم بقيام سلام طويل نوعا ما . وكان هدفهم أن يصرفوا منتجاتهم المدمرة لشراذم الثوار هناك . وأمنهم أن ينجح الثوار وأن يقيموا دولا وحكومات مستقلة عن الامبراطورية العثمانية ، وبذا يحصلون فيما بعد على ثمن الأسلحة ويفتحون أسواقا للسلع الأوروبية التى تفتجها شركات عديدة ضمن أعضائها .

ومن أهم ما استنزف دماء الشعوب المستضعفة شركات الاحتكار والامتياز التى نشأت فى حماية حراب الاستعمار ، والتى لا هم لها إلا تسخير موارد البلدان المحتلة لصالح حملة أسهم هذه الشركات مع مقاومة كل وعى قومى ونهوض سياسى فى سبيل التحرر من نيران الاحتلال والاستغلال .

وصحب الاحتلال عندنا تغيير وجه الحياة الاقتصادية وقيام شركات كبرى وفتح فروع للبنوك الأوروبية ، وكان غرض الشركات استثمار

الثروة الزراعية المصرية ، وفروع التجارة لصالح الأجانب المتمتعين بالامتيازات ، وكان غرض البنوك تمويل القطن واقرض الفلاح بالربح المركب والقيام بعمليات ارتهان واسعة النطاق . وحصلت الشركات على عقود امتياز ومزايا عديدة من الحكومات الضعيفة يؤيدها الاحتلال الانكليزي علنا أو سرا ، وكل هذا على حساب المصرى وهو سبب نعمتها وازدهارها ، وقد زالت الامتيازات الأجنبية وخضعت الشركات لقوانين مراقبتها ونزل المصرى إلى ميدان المال والتجارة والصناعة ، وأوقف الوعي القومى طغيان هذه الشركات على السيادة القومية وأمانى البلاد ،

جميعيات التعاون : جميعيات التعاون هذه غرضها مساعدة صغار المنتجين من زراع وصناع وأرباب مهن وكذلك المستهلكين عن طريق اتحادهم وتأزيرهم لمكافحة جشع رؤوس الأموال الضخمة ، ولتقف في وجه تيار الاحتكارات والمشروعات الكبيرة ليتمكن لصغار المنتجين والطبقات الوسطى الكسب والحصول على حاجاتها بواسطة التعاون ، فعملها والحالة هذه ونشاطها قاصر على أعضائها ، وينظم هذا النشاط تشريع خاص تشرف الحكومة على تطبيقه .

كما أن الحكومة لا تتوانى في مساعدة هذه الجمعيات بالمال والمعونة المادية عن طريق القروض ، أو الادوية عن طريق ارشاد أعضائها ورقابة أعمالها حتى يحقق الأعضاء المزايا المرجوة من التعاون . ولا يرمى النظام التعاونى إلى تحقيق الثراء والمال الواسع للأعضاء اسوة بالشركات بل هو يساعد العضو على تصريف منتجاته أو حصوله على حاجاته ، ولما كانت جهود الجمعيات محصورة في نطاق الأعضاء ، فهي لا تعامل مع

الجمهور بلا تمييز وبوجه عام إلا بسبب خدمة الأعضاء، وإلا أصبح عملها مثل عمل الشركات تماما، ولم يعد لها أى حق في التمتع بالمزايا التي ينص عليها التشريع التعاوني وفي مقدمتها الاعفاء من الضرائب، والحصول على قروض من الدولة للنهوض بالجمعية التعاونية. وطبق عليها قانون الشركات وعوملت معاملتها في تحصيل الضريبة. والنظام التعاوني سد منيع يقف في وجه جشع كبريات الشركات من ناحيه، واحتمال انحدار صغار المنتجين والمستهلكين إلى الشيوعية من الناحية الأخرى، إذ يستطيع عليهم يريق من الأمل يرشدهم إلى طريقة كسب وتبادل المنافع بينهم دون الوقوع في حبال شركات الاحتكار والامتياز، أو في اغراء الشيوعية. ويستخدم أعضاء جمعيات التعاون ما يجمعونه من كسب في المضى في جهادهم الاقتصادي وتنمية موارد جمعياتهم التعاونية ومضاعفة خدمات الجمعية.

وهكذا يصبح هذا النظام المدرب الاقتصادي على التآزر والتآلف بين الناس في سبيل تبادل المنافع والخدمات، وعلى رفع المستوى المادى والمعنوى للفرد بمعونة الدولة المالية وبما تقدمه من قروض عن طريق البنوك التعاونية بآرباح زهيدة في كنف نظام رأسمالى انشائى، وتنتشر هذه الجمعيات في بلدان الشمال وايرلندة وفرنسا، ونشاطها ملحوظ في ميدان الزراعة حيث تحفظ محاصيل الاعضاء في مخازن حديثة معدة لهذا الغرض، ويمكنهم دون الاضطرار إلى بيعها في وقت الكساد الحصول على سلف عليها بضمان الجمعيات والمحاصيل المودعة، كما تتبع للأعضاء الأسمدة والتقاوى بأسعار معتدلة وتقدم لهم الآلات الحديثة للحراث وسائر الأعمال الزراعية، وهناك أيضا الجمعيات الصناعية وخاصة جمعيات

الصناعات الزراعية ، وهذه تبأشر تحويل المنتجات الزراعية إلى مواد غذائية للاستهلاك المباشر كالنبيذ والجبن ، وهى واسعة الانتشار فى هولاندا والدانمارك وفرنسا وتقدم أجل الخدمات للأعضاء .

وبلغ النظام التعاونى عندنا فى كنف تشريع سنة ١٩٢٧ المعدل فى سنة ١٩٤٤ شأوا يعتد به واتسع نشاط الجمعيات التعاونية ، وعددها اليوم أكثر من أربعة آلاف جمعية تضم ما يزيد على ثمانمائة ألف عضو ، ورأس مالها نحو مليون ونصف مليون جنيه ، وقدمت من الخدمات ما يبلغ نحو سبعة ملايين جنيه ، غير أن النظام لم يرسخ أقدامه عندنا بعد إذ أن الفلاح لا يزال يعتقد نظرا لطبيعته المتشككة فى الإدارة ، ونظرا لتدخل الدولة فى رعاية التعاون أنه لا يعدو أن يكون نوعا من الضرائب تقرضها الدولة ، فضلا عن بعده حتى اليوم عن إداك مزايا التعاون الحقيقية وعمله على التخلص من العضوية ومغالطة الجمعية وغشها . كما أن عبء معظم الجمعيات تقع على نفر من الأعضاء ، وقد يتحكمون فيها وسرعان ما تتدخل الحزبية فى مجالس إدارتها وتتخذ الجمعية أداة لقضاء المصالح الخاصة والسيطرة السياسية والدعايات الانتخابية .

وما يهمننا فى التعاون هو صلته بالحياة السياسية ونشاطها والانتخاب والتمثيل النيابى وتقلد زمام الحكم ، أى باعتباره من عناصر الحياة السياسية ، وبهذه المناسبة نذكر أن التعاون سياسة اقتصادية من صناعه اشتراكى المثل العليا لأوائل القرن الماضى ، بل يعتبر أولى الخطوات التى رسموها لعلاج التفاوت فى الثروات والمشروعات الخاصة ، وقد قوى كدعوة اقتصادية بيياسية فى إنجلترا من سنة ١٨٢٧ إلى سنة ١٨٣٤ ، ثم انحرف بعد ذلك

واتخذ هناك وفي مختلف أنحاء العالم صورته الجديدة في أن غرضه تحقيق المنافع للأعضاء في حدود النطاق الاقتصادي فحسب ، دون الحاجة إلى الانجلاء إلى الدعوة السياسية للتعاون لتحقيق اصلاحات اجتماعية واسعة على أساس التآزر مع نبذ فكرة كفاح الطبقات كما أراد الاشتراكي الانجليزى روبرت أوين Robert Owen أحد أقطاب الحركة التعاونية في القرن الماضى .

ولكن مع ذلك تكون حزب سياسى تعاوى في انكلترا سنة ١٩١٧ كى يحقق مصالح الحركة التعاونية ، وحتى يمكنه أن يلحق بعض المشروعات وخاصة التى تتناول المواد الغذائية بالنظام التعاوى ، وكان هذا الحزب وثيق الصلة والاتحاد بحزب العمال ولكنه لم يك بخاضع له أو متفرع منه ، وكان الحزب ينظم أموره فى الانتخابات على أساس أن عدداً منه يتقدم كمرشح لكل من حزبي العمال والتعاون بتعضيد الحزبين ، ونرى فى جل البلدان الدستورية أن الحزب التعاوى يؤيد مرشحي العمال ، ووصل عدد الأعضاء فى مجلس العموم فى انكلترا الذين ينتمون إلى الحزب التعاوى ٢٤ فى وزارة العمال الماضية ، وكان منهم وزير فى هذه الوزارة ، ولكن لا يعنى هذا أن كافة أعضاء الجمعيات التعاونية هناك يؤيدون الحزب ، بل منهم من يؤيد أو ينتمى إلى أحزاب أخرى ، وبلغ فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ مجموع الجمعيات التعاونية هناك ١٢٩ ر ١ وعدد الأعضاء ٥٧٤ ر ٩ بينما بلغت الجمعيات المنضمة للحزب ٦٦٥ ، وعدد الأعضاء ٧٨٤٢ ر ٠

ومما يسترعى النظر ما لوحظ فى ايطاليا أخيراً من اتخاذ المواطنين

الجمعيات التعاونية الزراعية للدعاية لمبدأ الشيوعية ، أولدفاع عن مبادئ
أحزاب اليمين المحافظة مما يبعدها عن غرضها الأصلي .

النقابات : النقابات هي جمعيات غرضها الأساسي مساعدة العمال
ماديا ومعنويا ، وبى تعمل للدفاع عن حقوقهم تجاه أصحاب رؤوس
الأموال ورجال الصناعة ، وتتدخل لدى السلطات لإصدار التشريعات
لحماية العامل ، وتحديد الأجور وساعات العمل وأوقات الراحة ، وضمان
معاش العامل ، وتعوضه عما يلحقه من الضرر بسبب العمل وما يتبع ذلك
من حوادث وأصابات العمل دون الحاجة إلى أقامته الدليل القاطع على
خطأ صاحب المصنع أو تعمدته أصابته ، وهي تساهم وتتدخل لدى الجهات
المختصة كي تجعل ما يقوم به العامل خدمات للأنتاج ونوع من التعاون
بينه وبين صاحب رأس المال ، وليس سخرة ومصدر ذلة للعامل وتحكم
فيه ، وكي تجعل مطالب العمال فيما يخص بالأجور وساعات العمل والراحة
والتعويض وعقد العمل حقوقا طبيعية وليست منحة يغدقها رب العمل على
العامل ، وهي تعنى بإنشاء صناديق أعانات وسلف العمال وتأمينات لهم
تجاه التعطل عن العمل والمرض والعجز والشيخوخة والوفاة .

وتعدى نشاطها الناحية الاقتصادية والإنسانية الى الناحية السياسية ،
وذلك لأن نظام النقابات يقوم على فكرة وخطة وسياسة عمالية معينة ،
وتبعاً لاحتشاد آلاف العمال في المصانع وأنضمامهم إلى النقابات
وتكوينهم جبهة قوية مرهوبة الجانب ، ولها أثرها في مركز الحكومة والحكم
ويرى رجال الاشتراكية العلمية أن مآل الدولة الزوال فهي عجلة
للازوم لها في الحرية السياسية ، وأن تنظيم أحوال الناس سيكون بواسطة

النقابات التي ستقوم مقام الدولة وتوزع الأعمال والاختصاصات والمنتجات على الأفراد وقد أصبحوا عمالا في شتى مصانع وحقول الجماعة، وتحولت الرأسمالية من فردية الى رأسمالية جماعية وصارت ملكا للمجموع. واتخذ أنصار الفكرة النقابية وعلى رأسهم سوريل Sorel قوة آلاف العمال سلاحا ماضيا لتنفيذ مطالبهم عن طريق الاضراب، وقد زعموا أنه يتعذر التفاهم بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال أو الحكومة. وتعتمد النقابات في سبيل أجابة مطالب العمال إلى اتخاذ سياسة سلبية أو إيجابية حسب الأحوال.

وأهم وسائل السياسة السلبية المقاطعة وأضراب العمال والتوقف عن العمل والاعتصام بالمصانع ورفض أخلائها مع عدم اداء أى عمل من الأعمال أو مباشرة بعض الأعمال ببطء، وقد يصل الاضراب الى أقصاه ويصبح أضرابا عاما في الموانئ والمواصلات والشحن والتفريغ وقيادة القاطرات وسائر وسائل النقل والمرافق العامة كالإضاءة والمياه وتوزيع الأغذية على الاسواق في المدن، وهذه الطريقة تشل اداة الحكومة وتضطرب الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وتهدد البلاد بالجوع والفوضى، وتضطر الوزارات وقد أخذها الهلع والذعر إلى التسليم بمطالب العمال، وقد تبدأ بالتهديد واتخاذ خطوات عنيفة جريئة بمعونة قوات الجيش لمواصلة تموين البلاد وسير المواصلات وتموين المدن وأضامتها وتوصيل المياه الى المنازل حتى لا تنتشر الاوبئة، وإذا أعيتها الحيلة أصبح لا مندوحة من أجابة مطالب العمال.

وهذه خطوات حاسمة في السير نحو الاشتراكية بل المنظرقة منها في بلدان الغرب . وظل حق الاضراب مدة غير معترف به في القوانين ، وحاربت الحكومات الفكرة بشدة ، ولكنه أصبح الان بتأثير قوة العمال ونقاباتهم وأحزابهم من الوسائل القانونية المشروعة التي يسلكها العمال وأهم الوسائل الايجابية تحريض العمال على التظاهر واحتلال المصانع ومباشرة الأعمال فيها قسرا لحساب العمل لا رأس المال الفردى ، وقد تصل الأعمال الايجابية إلى العنف والتخريب ، وهذه السياسة المدمرة لا تأتى الا من الفوضويين الذين لا يعترفون بنظام أو قانون ويطالبون بالغاء الدولة الغاء تاما ، وأن تسير الانسانية وفق الطبيعة التي ينبع منها القانون ، ويمكن التساؤل في هذه الحالة ألا تؤدي السياسة الفوضوية التي أراقت الدماء بارتكاب حوادث الاغتيال الغادر الفردية والتي خربت المواصلات ودور الريدومحطات السكك الحديدية وبعض مباني الحكومة إلى انطلاق الغرائز الانسانية الدفينة وإلى القسوة والوحشية ، وإلى تسلط الأقوى والأشد عنفا وإجراما على بقية الناس . وكانت أسبانيا والبرتغال منذ اواخر القرن الماضى حتى أوائل قرننا الحالى مسرحا لأعمال الإرهاب . ومن قتلهم الفوضويون من الملوك والساسة ورجال الحكم رئيس الجمهورية الفرنسية كارنو Carnot وذلك سنة ١٨٩٠ ، والامبراطورة اليزبيث زوجة فرنسوا جوزيف امبراطور النمسا والمجر ، وكانت قد شغفت بالشعر والأدب والسياحة ، وكانت ، في رحلة خارج بلادها في جنيف وذلك سنة ١٨٩٨ ، ومملك إيطاليا أمبرتو Amberto وذلك سنة ١٩٠٠ وحاولوا الاعتداء على حياة الملك الفرنسى الثالث ملك أسبانيا سنة ١٩٠٩ والفكرة السياسية النقيية بوجه عام مزيج من الاشتراكية الثورية

والفوضوية ، فمن الأولى يستمد أنصار النقابات فكرة فائض الغلة وكفاح الطبقات ويحاولون انتزاع حقوق العمال من أصحاب رؤوس الأموال ومن الثانية يستمدون فكرة الفردية الى أقصى الحدود ووجوب زوال الدولة والنظم السياسية القائمة واتباع أساليب الأرهاب للوصول إلى تحطيم القانون ، غير أنهم بوجه عام يتجهون اليوم وقد ضعفت فكرتهم إلى الأحزاب باتصال النقابات بحزب العمال ؛ ولم تعد هناك مذاهب سياسية نقابية كما كان الحال في القرن الماضي ، وتنفيذ أغراض النقابات حالا غالبا عن طريق البرلمان ، وقد بدأت الحركة النقابية واتسع نطاقها في فرنسا في القرن الماضي بواسطة اشتراكها ، ثم زحفت على البلدان الأخرى وامتدت إلى إسبانيا وإيطاليا والولايات المتحدة وإنجلترا ، ثم أفل نجمها وانصرف المتطرفون إلى الشيوعية وقد عدلوا عن الفوضوية .

وكان يرى أنصار الفكرة أن أحزاب العمال لا ترعى حقوق العمال بقدر ما ترعاها النقابات ولذلك كانوا يفضلون ألا يتعاونوا مع هذه الأحزاب ، وأن يستقلوا بمجهودهم لصالح العمال ، وكانوا لا يؤمنون بالنظم البرلمانية والحكومات الدستورية ، ولا يعتقدون أنها تؤدي أي خدمة للعمال ويرون أن يقوموا بعمل مباشر في سبيل انتصار العمال وحلول النقابات محل الحكومة القائمة . ثم فقدت الحركات النقابية من الناحية السياسية أهميتها منذ الحرب العالمية الأولى وقد تغلبت فكرة الدفاع عن الوطن على فكرة العنف والتخريب لدى أنصار الفكرة النقابية ، وحلت محل النقابات أحزاب العمال التي انضمت إليها كثير من النقابات ، وانخرط في سلكها العمال وخاصة رؤوسهم ، وظهرت الدولة الشيوعية في روسيا تعطي صورة ناطقة للأشتركية العملية مما صرف المتطرفين عن

صراع الفوضوية ، ولو أن النظرية النقابية لم تعد عنصرا سياسيا هاما اليوم في جل البلدان إلا أنها تركت آثارا عميقة في الحركات العمالية في العالم واثرت في اتجاه الدول السياسي إلى حد تأثيرها في أفكار المعسكر المضاد للاشتراكيين .

وليس عندنا فكرة فلسفية نقابية كما شوهد في أوروبا ، بل قامت نقابات عدة لبعض عمال المدن كعمال النقل والغزل والنسيج للدفاع عن مصالحهم ، وظلت الحكومات مدة تطاردوها ولا تعترف لها رسميا بحقوقهم ، ثم أخذت ترخي لها العنان شيئا فشيئا . ولوحظ نشاطها في مطالبة الشركات بحقوق أعضائها وفي تحريضها العمال على الإضراب لأجابه مطالبها وفي إلحافها على الحكومة التدخل لحل المنازعات بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال ، ولكن لم يبلغ نشاطها ونحن لانزال في طور الزراعة من القوة والخطر والاثّر في السياسة ما بلغه نشاط مثلها في الخارج .

□ □ □

المثل وتطبيقها وتفاعل القوى السياسية

ان العناصر السياسية التي ذكرنا أهمها فيما سلف تكون في مجموعها قوى توجه الحياة السياسية للدولة ، وتختلف هذه الحياة باختلاف المثل العليا وانحراف الأفكار والميول من ناحيه إلى أخرى .

فترى حكومة العمال تتربع في دست الوزارة في إنجلترا ثم نرى أنصراف الجماهير عنها وتقلد حكومة المحافظين الحكم ، كما هو الحال هناك اليوم .

ونرى التفكير النقابي يحرف بتياره العنيف فريقا كبيرا من متطرفي الاشتراكيين ويدفعهم نحو أعمال الإرهاب ، كما شوهد في أواخر القرن الماضي ولمس من حوادث الاغتيال السياسي ، ثم يخفى تبعا لظروف وعوامل متعددة كقيام الحرب العالمية الأولى ونشأة الدولة الاشتراكية بقوتها وجبروتها وهي روسيا السوفيتية تحب آمال ذوي الأحلام من الاشتراكيين والفوضويين في قرب زوال نظام الدولة وهزيمة الاشتراكية وفي ركابها الفوضوية هزيمة نكراء في أسبانيا عقب انتصار الفاشية هناك في الحرب الأهلية .

ونرى الحكومة تتدخل في كل كبيرة وصغيرة من حياة المواطن ، وتحجر على حرياته بل وتطارده تحت ضغط الاحتلال الأجنبي ، وبايعاز من القوة الفعلية الحاكمة التي تستمد منها السلطان كما كانت الحال في حكومة فيشي أيام احتلال الألمان لفرنسا في الحرب العالمية الثانية ، ثم نرى عكس ذلك وقد زال الاحتلال وعادت المياه إلى مجاريها وأعلن بمناسبة ذلك دستور صغير مؤقت baby constitution . في سنة ١٩٤٥ تمهيدا لوضع دستور الجمهورية الجديد بواسطة جمعية تأسيسية ، وأطلق على الجمهورية الجديدة الجمهورية الرابعة ، وصدر قبل ذلك مرسوم سنة ١٩٤٤ يلغى تصرفات حكومة بيتان اثناء الاحتلال الألماني عقب هدنة سنة ١٩٤٠ بشرط أقرار هذا الالغاء صراحة والايصب على الماضي والحالات التي ترتبت عليها حقوق ، وصدر دستور الجمهورية الرابعة في سنة ١٩٤٦ يرجع الحياة السياسية إلى النظام الدستوري الديمقراطي الفردي مع مراعاة تغيير وجه العصر ووجوب رعاية الدولة لحقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية .

ونرى حكومة من الشعب وللشعب وبواسطة الشعب كما في الولايات المتحدة ، ويتغير محور السياسة فيها من الديمقراطيين الى الجمهوريين كما حصل أخيرا في انتخاب الرئيس . فقد فاز المرشح الجمهوري على مرشح الديمقراطيين الذين ظلوا نحو عشرين سنة في الحكم وذلك لتلف المواطنين على المبادرة بعلاج الازمة السياسية الخارجية وخاصة حرب كوريا بما تقتضيه مصلحة البلاد والسلام العالمى ، وقد عرفت الدعاية للجمهوريين كيف تستغل الموقف ، وعجز انديمقراطيين عن علاج الحال . وتخرج الحكومة هناك منذ الحرب العالمية الأولى من عزلتها السياسية وتعلقها بمذهب منرو في عدم تدخلها في السياسة الأوروبية وعدم السماح للدول الأوروبية في وضع أنوفها في سياسة العالم الجديد الى السياسة الدولية الايجابية ونزولها الى الميدان العالمى في آسيا وأفريقيا وأوروبا تبعاً لاتساع نطاق معاملاتها الاقتصادية ، وزيادة تبعاتها واعباؤها وتشابك مصالحها مع الخارج وبروز الدولة من الصفوف الخلفية في السياسة الدولية الى الصف الاول كأقوى شخصية دولة بين أسرة الدول .

ونرى دولة يفنى الفرد فيها في قوى الدولة ويعمل كادحا لتدعيم كيانها في سبيل المحافظة على استقلالها ، ثم في سبيل اتساع رقعتها وزيادة قوتها فيما بعد ، كما يشاهد في روسيا السوفيتية منذ غزو جحافل النازيين لديارها ومعارك ستالينجراد إلى ابتلاع الاتحاد السوفيتى للبلقان وبولونيا بعد الحرب ، وإلى الحرب الباردة القائمة اليوم بينها وبين الجبهة الديمقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة .

كما نرى دولة لا يزال الرأى العام فيها للفرد بكلتيه وقوته وتحترم قوانينها ووسائل تطبيقها : حرية الرأى وحرمة المساكن وحق الفرد في

الذهاب والاياب والدفاع عن حقوقه وعن وجهة نظره ، كما في البلدان الديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا ، ولكن لا تطلق العنان للحريات إلى أوسع الحدود ، بل هي تتمشى مع التطور العالمى وتعقد الحياة الحديثة وثقل الأعباء الملقاة على عاتق الدولة نظراً لتكالب الأرزاء على الفرد، وصعوبة مجابهتها دون معونة الجماعة السياسية ولما خلفته الحربان العالميتان الأولى والثانية من مشكلات معلقة على الحكومات علاجها ولما يواجهه العالم من أخطار الحرب العالمية الثالثة المحتملة ، ولهذا الغاية لا تترك الأمور للطبيعة والمنافسة بل تضع الحكومة النظم التى تحول دون أن تصبح المنافسة غير مشروعة وتحمى الفرد من هذا النوع من المنافسة الخطر على حريات الفرد وكيان الجماعة .

وتفاعل هذه القوى السياسية هو عن طريق نشاط المواطن ومدى احترامه لسلطات الدولة وطاعته لأوامر السلطة التنفيذية أو انفجار ورد فعل الكبت بالثورة . وكذا عن طريق نشاط الأحزاب السياسية ومؤتمراتها وتبادل الأنصار الرأى، ونقاش الأفراد فى المنتديات والمجتمعات . وعن طريق الصحافة والاذاعة ونشر الأفكار والقاء الأضواء عليها لقراءتها سافرة واضحة ومعرفة مدى الحق والصواب فيها . وعن طريق قوى الجماعات والفكرة التى تحتمر فى ضميرها وتوجه بواسطتها أعضائها، وخاصة النقابات وعملها على جمع شمل العمال تحت لوائها .

وأهمية العمال فى التيارات السياسية الحديثة بالغة، فهم الطبقة الكادحة الذين يمثلون قوة الانتاج فى البلاد ولا حياة وازدهار لرأس المال الفردى إلا باليد العاملة ، ولا تقدم للدولة إلا با نصراف اليد العاملة إلى الانشاء والبناء ، ولقد شملت فكرة العمال الزراعة والصناعة، فالشركات المتنوعة

تدخل في نطاق الفكرة ، العامل الذي يدير الآلة في المصنع ، وحامل
الفأس في الغيط ، ، وذلك اتباعا لقرارات المؤتمرات العالمية وتوصيات
مكتب العمل الدولي منذ بدء نشاطه ، ويكفي للدلالة على قوة العمال
أن نشير إلى أن ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ التي أدت إلى زوال القيصريّة
من روسيا وقيام الاتحاد السوفيتي هناك ثورة عمالية ، نعم يقود هذه الثورة
مفكرون ممتازون فهم الصفوة السياسية الواعية في بلد ما وهم الذين
يرشدون العامة إلى مسالك الحياة السياسية ، ولكن غرض هذه الثورة
هو حكومة العمال ودولة العمال .

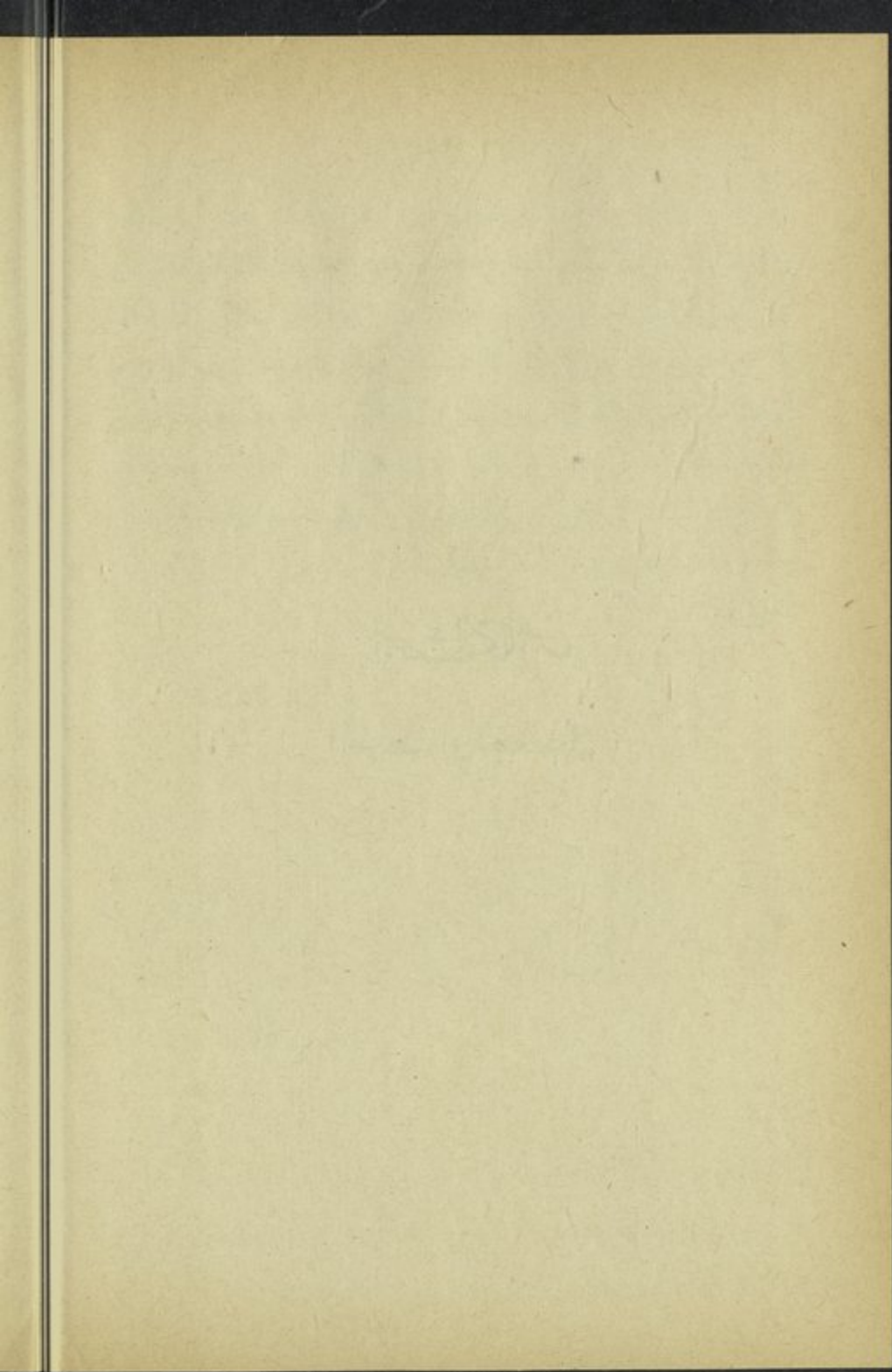
وهذه القوى السياسية تمثل الحياة والنشاط في الدولة ، وقد تسير في
طريقها العادي وقد تفور كالتور وتستحيل إلى ثورة شديدة الوطأة تبعا
للكبت أو الجمود مع الغليان وغلق الاناء دون منفذ للتعبير عن الرأي
أو الإصلاح أو التطور ، والحياة السياسية مستمرة دائمة السير والتبديل
في سبيل سعادة الفرد وتحسين حال الجماعة، وهذا هدف الكتاب ورجال
السياسة ورجل الشارع والأحزاب السياسية ورجل الحكم والرجل العام
وكافة الجمعيات المعروفة بما فيها الجمعيات السرية والأرهابية التي تألفت في
الكهوف وبعبدا عن عيون السلطة لتحطيم سلاسل الاستعمار والاحتلال
أو الرق أو حتى نظام الدولة ، ونذكر منها جمعية «السين فين» Sinn-Fein
في أيرلندا لتحريرها عن طريق العنف من الاحتلال الإنجليزي . ولا يستقر
نظام ويرسخ إلى الأبد دون تعديل ، فسرعان ما تتضح فيه عيوب
ونقائص بمضى الزمن عليه ويصبح لا مندوحة من تغييره ليمشى مع الحاجات
الجديدة للانسانية والتقدم الفني والعلمي للفرد ، وما يتوق إليه من رقي
معنوي يتفق ووضع العالم الجديد ليستمر التوازن بين سير المدنية وأسس

الحكم وأصوله. ويتبادل المفكرون المشاعل منذ الانسانية الأولى للكشف عن عيوب الحكم ومحاولة مداواتها ، وكما نرى اختلاف وسائل غزل القنب والصوف من غزل يدوى إلى غزل بنول خشبي فأخر يسير بواسطة قوة البخار فالكهرباء ، وكما نرى اختلاف وسائل إعداد الطعام وطهوه من بلد إلى آخر وفق الأذواق ومدى التطور وحرارة الجو وتوفير الأغذية في التربة فهناك بلاد تعتمد على الارز كالصين وأخرى تعتمد على القمح كاستراليا ، أو على الأذرة كمصر . وهناك عشائر أكلها حفنات من التمر وجرعات من لبن الابل والماعز ، وأخرى أكلها مالد وطاب من منتجات الأرض والبحر ، كذلك تختلف وتتطور نظم الحكم من بلد إلى آخر ومن عصر إلى عصر ، وما يترتب على ذلك من تنظيم علاقات الأفراد والمواطنين ومعاملاتهم وحررياتهم بشار أعضاء الجماعة وبالدولة وهي الوحدة السياسية للمجموع ، وتنظيم الحريات أيضا في الدولة يختلف باختلاف وجه العصر فإكان يراه أبناء الثورة الفرنسية في الحريات وهي ثورة أشعلها فلاسفة ، غير ما يراه سياسة اليوم ، فأبناء الثورة نظروا إلى الحريات كقانون طبيعي للفرد يقرر مبادئ هي الحرية والاخاء والمساواة تطبق من حيث المبدأ دون المساس بالفوارق في جوهرها بين الناس ودون التعرض لنشاطهم ومنافساتهم وكسبهم ، واعتبروا حقوق الانسان أساسا سامية يجب أن تسمو على القوانين ولا ينص في صراحة على عقوبات في حالة مخالفتها ، فهي في قواعد الخلق السياسي ومن روح الدولة الديمقراطية ، وسياسة اليوم رأوا في الحريات ومنذمرت بالعالم أحداث الحروب العامة والثورات والانقلابات والازمات والنكبات والكفاح ضد الاستعمار وضد طغيان الرأسمالية

الصناعية الضخمة ، وضد المنافسات غير المشروعة لشركات الاحتكار والامتياز ، وتشابكت المصالح وأناخت على الجماعات ضائقات التعطل عن العمل والكساد الصناعي والزراعي ، واشتد الخوف في ذلك الجو الخانق المدهم من حرب عالمية ثالثة — رأوا في الحريات غير ما رآه السلف في أنها كي تضمن السعادة للفرد والراحة والنعماء للجماعات يتعين أن تنظم على أساس قشيب من التوجيه ليعرف الفرد حق المعرفة حقوقه وواجباته ليصبح في حماية من الفاقة والعوز وليستخدم في الانتاج على خير وجه يساعد في بناء بلاده وتعمير العالم الذي خربته الحرب العالمية الثانية .

المبحث الخامس

السلطة والسلطان



أهم مراجع المبحث الخامس

« التنظيم الاقتصادي للدولة »، لشينو، جزء واحد، باريس ١٩٥١.

« L'Organisation Economique de l'Etat » par Chenot, 1 vol, Paris 1951.

« القانون العام والحياة الاقتصادية »، لسليه، جزء واحد، باريس

١٩٤٩.

« Droit Public et Economie Politique » par Celier, 1 vol, Paris 1949.

« السلطة »، لجوفنيل، جزء واحد، جنيف ١٩٤٧.

« Le Pouvoir » par de Jouvenel, 1 vol, Genève 1947.

« السلطة »، لفيريرو، جزء واحد، نيويورك ١٩٤٢.

« Le Pouvoir » par Ferrero, 1 vol, New York. 1942

« فلسفة السلطة »، لبوز، جزء واحد، باريس ١٩٤٨.

« Philosophie du Pouvoir » par Pose, 1 vol, Paris 1948.

« امراض الديمقراطية »، لبنوا، جزء واحد، باريس ١٩٢٩.

« Les Maladies de la Democratie » par Benoit 1 vol, Paris 1929.

« أصول القانون العام »، لبارتلي، جزء واحد، باريس ١٩٣٧.

« Précis de Droit Public » par Berthélemy, 1 vol, Paris 1937.

« موجز القانون الدستوري وعلم السياسة » لدوفر جيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨ .

« Manuel de Droit Constitutionnel et de Science Politique » par Duverger, 1 vol, Paris 1948.

« موجز القانون الدستوري » لينفو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٩ .

« Manuel de Droit Constitutionnel » par Liet-Veaux, 1 vol, Paris 1949.

« النظم الدستورية والتطور العالمى » ملك الفين ، جزء واحد ، كبر دج ١٩٣٩ .

« Constitutionalism & the Changing World » by Me 1 livain, 1 vol, Cambridge 1939.

« مقالات فى نظم الحكومات » لباركر ، جزء واحد ، اكسفورد ١٩٤٢ .

« Reflexions on Government » by Barker, 1 vol, 1942.
« حكومات قارة أوروبا » لعدة أساتذة نشره شوتويل ، جزء واحد نيويورك ١٩٥٢ .

« Governments of Continental Europe » edited by Shotwell, 1 vol, New York 1952.

« الحكومات الديمقراطية والسياسة » لكورى جزء واحد ، تورنتو ١٩٤٧ .

« Democratic Government and Politics » by Cory, 1 vol, Toronto 1947.

« الدولة الحديثة » ملك ايفر ، جزء واحد ، اكسفورد ١٩٥٠ .

« Modern State » by Mac 1 ver 1 vol, Oxford 1950,

المبحث الخامس

السلطة أو السلطان في الدولة

أصل السلطة ونسكو بنها واركانها - السيادة القومية وسيادة الشعب
وظائف الشعب وتطورها وتشعبها الى م

□ □ □

أصل السلطة ونسكو بنها واركانها

إن ما نعينه في دراستنا هنا السلطة من الناحية السياسية ، فلا نبحت
السلطة من الناحية القانونية أو نعددها أو نسلط طريق التقليديين في بحث
أنواعها وشرح السلطة التشريعية ، أى التى تصنع القوانين ، والسلطة التنفيذية
أى التى تسهر على تنفيذها وإدارة شئون البلاد ومباشرة أعمال الحكومة
والوزارة ، والسلطة القضائية ، أى التى تراعى رد الحقوق إلى أربابها
والفصل فى المنازعات بين الناس ، والضرب على أيدي العابثين بالنظام
باسم الهيئة الاجتماعية ، ومراقبة تصرفات الحكومة إذا طلب إليها ذلك ،
حتى لا تتجاوز أو تسيء استعمال سلطتها أو تتجاوز حدود القانون .
ولا يهمنا أن نردد ما قيل فى التوازن بين السلطات وأن السلطة تحد
الأخرى ، أو أن قوة كل وكفايتها تحول دون اعتداء سلطة على الأخرى .
بل ان ما يهمنا فى هذا البحث هو دراسة السلطة من الناحية السياسية .
وهى كيان الدولة وقوتها وعنوان وجودها ونشاطها ، وهى كل شئ
فيها وما يشعر الفرد بالجماعة السياسية المنظمة الممثلة فى الدولة ، وهذه السلطة
بمجموعة عناصر تتجمع فى السيادة وتشير إلى أن سيادة الدولة هى المورد

الذى لا ينضب معينه ويستمد منه السلطة ، وأن المظهر الهام الذى نلسه فى هذه السلطة أو السلطان هو شتى الأعمال التنفيذية والتصرفات التى تباشرها الدولة ، وتدل على حياتها ونشاطها وارادتها ، وهذه الأعمال لها أثرها فى علاقات الأفراد بعضهم ببعض وصلتهم بالدولة وفى نظام الجماعة ودائرة القانون ، وبلا شك تختلط فكرة السلطان بفكرة السيادة ، ولا يمكن أن نلس السلطان إلا من وجود سيادة لها كيائها تباشر بلا عائق شتى أعمال الدولة ، وتتدفق منها التصرفات والقوة التنفيذية والعقوبة ، وما يترتب على الأمر والنهى من نتائج سياسية وإدارية وجزائية ومن حقوق وواجبات والتزامات قد تتعدى حدود الدولة إلى الخارج فى حالة عقدتها معاهدات واتفاقات مع الدول الأخرى .

وطالما تسير الأمور سيراً عادياً فى الدولة يمكن إدراك الروح التى تنبعث منها السلطة ، ولكن يختلف الحال فى حالة قيام سلطة نتيجة تغيير كلى للأوضاع بانقلاب أو بثورة أو بفتح وغزو ، ويمكن التساؤل عن مدى شرعية هذه السلطة وما هى الجهة التى تستمد منها قوتها . وما سند شرعيتها؟ إن ما يتردد اليوم فى المحيط السياسى للدول هو أن الأمة مصدر السلطات بصرف النظر عن لون الحكم ، وهل هو ديمقراطى دستورى أو دكتاتورى شيوعى أو فاشى ، فالسلطة عمادها الشعب ورغبة الشعب ، وهذه السلطة تخطب ود الشعب وتطلب رضاه بالاستفتاء وبمناوراتها لتقلد الحكم وانتزاع السلطة من الحكومة السابقة وتلقف الكرة وقد ضربتها صوالة الساسة ، فقد رأينا أن ثورة سنة ١٩١٧ فى روسيا هى ثورة الطبقة الغالبة من الكادحين والحكومة الشيوعية القائمة اليوم هناك هى حكومة العمال الذين يمثلون سواد الشعب ، ورأينا

الحكومة النازية في ألمانيا تعتمد لتأييد سلطانها على استفتاء الشعب في الزعيم وقبضه على زمام الأمر بفلسفة الحكم الجديد ليحل محل الحكومات الاشتراكية والائتلافية السابقة هناك ، ورأينا فرانكو في كفاحه لتقلد الحكم في أسبانيا وانتصاره بالسيف على الاشتراكيين هناك وإشعال حرب أهلية في هذا السيليل يلبجاً إلى قوى الشعب ذاتها وجحافل من نفس الشعب الأسباني وتتصارع جبهتان فينتصر في النهاية بتأييد جنود من صميم الأرض الأسبانية ، وهذا لا ينفي تلقيه مساعدات أجنبية لمعاوته على الانتصار ، وأنتصار السلطة وقيامها فعلاً وانتقال الأمور نهائياً إليها يضع العناصر التي تواجهها أمام أمر واقع ، وسرعان ما تعترف بها وتتعامل معها وتعمل جاهدة على الاقتناع بشرعيتها وبأهمية مساعدتها في سبيل استتباب الأمن واستمرار صلات الود ، وخاصة إذا لاحظنا أن صوت الشعب وأرادته وسيادة الدولة واستمرار هذه السيادة مع حياة الدولة دون انقطاع ، كافة هذه العوامل تبرز بعضها ببعض لتدل على قيام الدولة وتنبؤ عن وحدة تمثل السيادة .

وبهنا والسلطة هي السيادة أن ندرك تطور هذه السيادة . إن عبارة سيادة وهي كالسلطة تماماً وهي حق التفوذ والأمر والنهي مشقة من سيد أو أمير ، وكانت هذه العبارة هي المعبرة عن قوة الدولة يوم كان السيد كل شيء ، وهو يحكم رعايا لا مواطنين ويوم كان يسيطر على الأرض ومن عليها ويحكم ويملك ويعطي ويمنع ويرفع ويخفض ، وقد تبدل الحال وصار الملوك يملكون ولا يحكمون وهم مجرد رمز وصورة ، وصاروا ملوكاً على مواطنين لا سادة على عبيد ، وصاروا يؤدون القسم للدستور ولنظم البلاد ويتعهدون باحترامها والمحافظة على مصالح الوطن وحقوق

المواطنين وإدام وظيقتهم بأمانة ، ثم انهارت العروش وزالت كثير من الملكيات وحلت محلها نظم الرئيس المختار من الشعب وبواسطته ، وظلت العبارة مجرد رمز للتعبير عن قوة الدولة وكيانها .

وتتكون السيادة من شتى السلطات التي تباشرها الدولة ، وهي مجموعة حقوق ووسائل شخصية ومادية لها أهميتها في إبراز قوة الدولة ، وفي بيان حدود واجبات المواطن وماله قبل الدولة وما عليه أن يؤديه كعضو في الجماعة ، وكذا موقفه حيال سائر المواطنين ، وهذه الوسائل لا حصر لها ، ويمكن معرفتها في سير أداة الحكومة وتصرفات الأشخاص الإداريين وأعمال الهيئة التشريعة ، وكل ما يدل على أعمال السلطات المختلفة في الدولة ، وقد يكون إبراز قوة الدولة في الجيش وما يحققه من من أغراض الدفاع عن أراضى الوطن ، وفي العدل وما يحققه من الدفاع عن مصالح الأفراد وتنفيذ الالتزامات ، وفي البوليس وما يحققه من المحافظة على الأمن ، وفي المصالح المالية وما يحققه من تحصيل الأموال اللازمة لسير دولا ب الحكومة وتغذية مرفقها ، والتعليم وما يؤديه من تغذية العقول ، وسائر أنواع الاحتكارات الهامة لخدمة الشعب كالبريد ووسائل النقل الكبرى ، وضمن أعمال السلطة ما لا يجوز لغير الدولة من الهيئات الأقل أهمية منها القيام بها كأعمال الدفاع الوطنى والقضاء والبوليس وما قد تؤديه السلطة ولا يمنع ذلك الأفراد أو الهيئات الخاصة من أدائه كانشاء المستشفيات والمدارس . وتختلف صور السلطة والمصالح المنفردة عنها باختلاف البلدان ومدى ثقافتها وحاجة الشعب والسياسة العامة للحكم ، فقد تباشر السلطة احتكارات اقتصادية لصناعة السجائر والكحول ، وفرنسا تحتكرها لتنمية موارد الخزينة ، وقد تفرض رقابة تامة على وسائل

الانتاج والتوزيع والاستهلاك كما نرى في روسيا السوفيتية ، وقد تهتم بالجيش وإعداده وتنفق جل ميزانية الدولة عليه كما نرى في كبريات الدول الغربية ، كما قد لا يهتمها من الحكم والسلطان إلا الضرورة وتترك الشؤون الاقتصادية للنشاط الفردي ، كما كنا نرى إلى حد ما حتى عهد قريب في النظام الانجلو سكسوني وفي بلدان شمال أوروبا ، وتجعل من الجيش مجرد نموذج مصغر دون الاتفاق عليه عن سعة ، كما هو الحال في اسكندنافيا .

وتمتاز السيادة بمظاهرها المعبرة عن سلطة الدولة وقوة الحكم ، مثال ذلك حقها في الامتلاك بل حقها الأول في ذلك ، وهذه الملكية ليست مشتركة فلا تطالب بتوزيعها على الأفراد بل هي لصالح المجموع ولرفاهيته . ولا يتأهل كل فرد على حدة الدولة أن تعطيه جزءا منها بناء على قسمتها بين الناس ، كما أن تعهداتها ومالها أو عليها من ديون مستقلة عن أعضاء الجماعة السياسية ، ولا توزع أموال الدولة على الأفراد بأشخاصهم كما أن ما عليها من ديون لا تحصلها مباشرة من الأفراد ، بل أن الدولة تلجأ إلى الضرائب لوفاء تعهداتها ، وسيادة الدولة وسلطانها قوة تتكلم بمقتضاها الدولة باسم الأفراد ، وتتعاقد نيابة عنهم طبقا لنظام الدولة ودستورها ، ولا شأن للفرد في تصرفات الدولة إلا ما قد يقع على عاتقه في النهاية كضريبة أو كوفاء الزام أو أداء خدمة أو واجب ، وفي هذه الحالة تباشر بمالها من حق الولاية العامة وفي حدود الدستور عقد المعاهدات وإبرام الاتفاقات وإعلان الحرب وتتكلم باسم المجموع دفاعا عن حقوقه .

ولا تنقطع صلات الدولة أو تقف تصرفاتها بتغيير صفاتها أو بانتقال السلطة من جهة إلى أخرى ، أو بتعديل وجوه السيادة ، فلا استمرار أهم

المميزات السياسية للسيادة والسلطان وتحمل الدولة ديونها وتفي بتعهداتها رغم تغيير نظام الحكم ، كما تسأل عن تصرفات موظفيها وتعوض من وقع عليه الضرر من الأفراد نتيجة إخطائهم أو إهمالهم أو تعسفهم بالحقوق ، أو ارتكابهم ما يخالف القانون بصرف النظر عن استمرار مباشرتهم مهام الوظيفة أو تركهم لها لآى سبب من الأسباب مادام ما ارتكبوه كان أثناء مباشرتهم الوظيفة وبسببها .

وإن تصور انهيار قوة السيادة بتغيير أو انقلاب إذا أصبح معناه رد ما جبته الحكومة السابقة من ضرائب ووقوف تطبيق القوانين وتملص الأفراد من تعهداتهم حيال الدولة وهروب الدولة من وفاء ما عليها من ديون والتزامات ودم حركة انشائية في الدولة من جديد في كل ناحية من نواحيها ، وكأن الدولة لم يك لها كيان ووجود انتفت أسباب قيام الدولة ومزاياها وانحدرت الانسانية في الفوضى ، اذ معناه أن القانون وحق الأمر وانهى من صناعة وميلاد الساعة وينتهى بالتزاماته ونتائجها في نفس الساعة ، وفي هذه الحالة تنتقص فكرة قيام الجماعة السياسية وحماية أعضاء الجماعة ورعاية حقوقهم والسهر على تقدمهم ورفاهيتهم .

وهكذا الدولة تستمر كما زعم منذ مدة جرسوس Grotius وبودان Bodin لانها تحكم وحدها على السلطة العامة Puissance Publique ولا أهمية للفرد أو الافراد الذين يباشرونها في الدولة ، وفي هذه الحالة يفرق جرسوس بين العظمة الحقيقية Majesté réelle وهي من طبيعة الدولة ولها وحدها والعظمة الشخصية Puissance personnelle التي تعتبر طابع الملك ، والدولة هي الشخص الطبيعي المشترك لهذه العظمة ، والواقع جرسوس لم يأت بالجديد في هذا الصدد . ولكنه أوضح لنا أهمية

استمرار الدولة ودوامها رغم تغيير الاوضاع فيها كتغيير الملك أو الدستور أو النظام الاجتماعى أو الحدود ، وكثيرا ما نرى بعض نظم العهد البائد تستمر بعد الثورات والانقلابات مالم يلغها القانون صراحة ، مثال ذلك بقاء نظام قضاء النقض والقضاء الادارى ومحاكم المحاسبة فى الجمهورية الفرنسية ، وهى من عهد الملكية والامبراطورية هناك ، وفكر المسئولون بعد زوال امبراطورية نابليون بوناپارت فى فرنسا الا تدفع الدولة ديون بوناپارت ، غير أن فكرة استمرار الدولة انتصرت ولم تملص الدولة من تعهداتها .

ومما يستحق الذكر كشرح سياسى وطنى لاستمرار الدولة ما حصل فى محاكمة مارشال فرنسا فى امبراطورية نابليون الثالث التى أنهارت سنة ١٨٧٠ ، وحدثت المحاكمة فى قصر التريانون الكبير بضواحي باريس ، فان المارشال بازين Bazaine هذا كان يقود مئات الآلاف من الجنود الفرنسيين فى الساحة الشرقية لصد الغزو الروسى فلم بسرعة للعدو وبدون معارك تذكر حصن Metz بمجرد عليه بالهزام الامبراطور فى سيدان وحاول إن ينتحل عذرا للتسليم بحجة أن الحكومة الشرعية كانت قد سقطت ، وأنه لم تعد هناك أية قوة سياسية للدولة يمكن الاعتماد عليها « فقد زال كل شيء » *Il n'y avait plus rien* كما قال ذلك للحكمة ، غير أن رئيس المجلس العسكرى الدوق دومال D'Aumale اجابة بقوله « لقد كان هناك فرنسا » . ولكن رأينا اخيرا اعتماد الدولة على قاعدة الاستمرار هذه فى انكار الحكومة البولشفية لديون القيصرية وتعهدات الامبراطورية الروسية ، ولقد كان هذا الانكار غير طيعى وغير عادل ، فالدولة الجديدة هى فى الواقع استمرار للسابقة بعد انزاع السلطان منها ،

وهي في نفس الحدود والبقاع ، وهي تستفيد من المصانع والالات التي اشترت بالقروض الاجنبية التي عقدتها حكومة القيصر ، وهي تواصل سياسة بطرس الأكبر فيما يختص بالعلاقات الدولية الى حد السعي وراء النفوذ الخارجى والتوسع وتحقيق فكرة روسيا الكبرى مع ضم الشعوب الصقلية إليها ، أو على الأقل رعاية مصالحها ، غير أن الحكومة الشيوعية وهي لا تعترف بالرسمالية الفردية انكرت الديون التي تقوم على هذه الفكرة والتي كانت سلاحا استخدمته حكومة القيصر لتدعيم الرأسمالية الفردية داخل حدود الدولة لتحارب به الشيوعية وتطارد مفكرى الاشتراكية العلمية وتصنع وتشترى الأسلحة التي تقتل البولشفيك بها .

* * *

السيادة القومية وسيادة الشعب

يهمنا ونحن نرى اليوم أن القوانين وسلطان الدولة وقوة تصرفاتها تستمد من الشعب وسيادته والامة كمصدر السلطات أن نفهم ماذا يعنى بهذه السيادة ، وكيف تطورت من سيادة الشعب إلى السيادة القومية . ؟
يعنى بسيادة الشعب أنه وهو مجموع أعضاء الجماعة هو صاحب البيت ومدير أموره وراعى مصالحه ، وهو القوة التي تصرف مصائر الأفراد والجماعة التي تعيش على الدوام في رقعة الدولة المعنية على وجه الدقة وفقا لنظام ارتضى به ويعمل بما أوتى من نشاط واستعداد للتطور وتبعا للسياسة الوثابة على التغيير والتعديل باستمرار ، والدولة مستمرة بتعهداتها والتزاماتها في كنف هذا التعديل .

ولست فكرة سيادة الشعب بالجديدة في عرف علم السياسة ، ولم تك بحال من صناعة فلاسفة القرن الثامن عشر الذين أعدوا العدة الثورة الفرنسية، فنجدها ضمن النظريات القديمة للعصور الوسطى ، ومن صناعة رجال الدين في ذلك العهد وخاصة سانت توماس دا كان St. Thomas D' Aquin ، وقد عمل على صقلها فيما بعد الذين ناهضوا الملكية من كاثوليك وبروتستانت ، ثم صيغت بدقة في القرن السابع عشر بيد أصحاب مذهب القانون الطبيعي والقانون الدولي ، ومن صياغاتهم اشتق جان جاك روسو ورجال القواميس أفكارهم الانسانية السامية ، وأساس هذه السيادة بسيط في حد ذاته فهو يقوم على أقرار المساواة من الناحية القانونية و« المتافيزيقيه » بين الناس ، وأنه ليس هناك ما يرر في جماعة من الناس هم سواسية كاستنان المشط أن يسيطر عليهم هذا دون ذاك ، وعلى ذلك فالسلطة للمجموع .

ولكن ماذا يعنى بالمجموع ، وبعبارة أخرى الشعب ؟ زعم روسو وتلاميذه أن فكرة المجموع وهو الشعب تحمل في طياتها مجموعات سيادات مجزأة ويختص كل فرد بقسطه منها ، ويؤدى هذا التفسير إلى وجوب اشتراك كل مواطن في اختيار حكمه والطريق السياسى الذى يرى فيه مصلحته ، وفي هذه الحالة تقوم ديمقراطية تامة تستند إلى التصويت العام .

والنتيجة تعذر اشتراك كافة المواطنين في إدارة دفة البلاد ومباشرتهم حقوق السيادة ، وهذا ما حدا بأعضاء الجمعية التأسيسية فى فرنسا فى سنتى ١٧٨٩ و ١٧٩١ إلى تحويل الفكرة إلى السيادة القومية *Souveraineté nationale* واعتبار أن الشعب وهو الممثل للأفراد الذين يكونونه هو كائن حقيقى مستقل عن هؤلاء الأفراد ، وهو القابض على

أعنة السيادة وهو يباشر ماله من اختصاصات سياسية ويسهر على مصالحهم ، ويرعى حقوقهم ويتصرف باسمهم ، ويعبر عن أعماله بواسطة مندوبيه ، ولا يشترك الفرد مباشرة في أعمال الحكومة بصفته الشخصية ويختار حكامه ، بل الشعب بممثليه له هذه الصفة .

غير أنه عيب على هذا التحليل الذى لجأ اليه رجال الحكم وفقهاء علم السياسة لتعذر مراعاة قاعدة السيادة الشعبية تبعا لاتساع رقعة البلاد وضمها الملايين من المواطنين وصعوبة جمعهم لمباشرة سياسة الدولة - عيب عليه أنه يمكن تسخير له لصالح كافة أنواع الحكومات وخاصة الحكومات المطلقة ، إذ هو يفرق بين الشعب والعناصر التى تكونه أى مجموع المواطنين بعزلهما عن بعضهما عزلا تاما . وفى هذه الحالة يصبح لارزوم لاشتراك العناصر التى تكون الشعب فى تعيين الحكومة عن طريق الانتخاب فقد يكتفى بالحكام أنفسهم أن يحملوا صفة ممثلى الشعب ، وقد لجأ الدكتاتوريون فى أوروبا منذ انهيار النظام الملكى فى فرنسا إلى هذه الحيلة ، وزعموا فى انقلاباتهم أنهم يمثلون الشعب ويتكلمون باسمه ، وزيادة فى تحمسهم لصالح الشعب وخطبا لوده لجأوا إلى الاستفتاء لتأييد سلطانهم وانصب على أشخاصهم ، وجنودهم يراقبون صناديق الاستفتاء ، وهذا ما صنعه نابليون بونابارت القنصل والامبراطور ، ثم لويس نابليون الرئيس والامبراطور ، وهذا ما لجأ اليه هتلر أيضا وقد أراد استبقاء السلطة قسرا فى أيدي النازية والقضاء على بقية الأحزاب والمعارضة .

غير أن سيادة الشعب من ناحية أخرى قد تكون موضع نقد لاذع وهجوم شديد ، فيمكن أن نعجب بها من الناحية الميتافيزيقية ، ولكن

يصعب شرحها ويبان دقائقها من الناحية العلمية ، فإن حق الشعب المقدس *droit divin du peuple* لا يمكن البرهان عليه بحال إذ شأنه شأن حق الملوك الإلهي *droit divin des rois* وأنهم استمدوا سلطانهم من الله ، وهم قوامون على شعوبهم باسم القوة الإلهية التي فوضت إليهم هذا العمل ، ويتعذر حسابهم ومناقشتهم في تصرفاتهم . وإن سلطان الشعب المطلق يؤدي بلا شك إلى تبرير كافة المظالم والاعتداءات مادامت قد صدرت من أغلبية المواطنين ، ويصح أن يردد بحق قول اناتول فرانس وهو يتهم على أغلبية الشعب حين ينقاد بلا تروى أو نظر ناقيب إلى الأمور : « إن السخافة التي يرددها ثلاثون مليوناً من الناس تظل مع ذلك سخافة ، مما يجعلنا نفكر بعمق في أن الانقياد إلى فكرة سيادة الشعب أو السيادة القومية كتفسير للأولى ، وإلى أن احترام الأغلبية يجب ألا يترتب عليهما التسليم تسليماً أعمى بأن هذه الأغلبية دائماً على حق ، والواقع أن قاعدة الأغلبية قاعدة مريحة تفرض في سبيل مراعاة الصالح العام والمحافظة على الاستقرار والأمن ، وقد بالغ روسو في تقديس سيادة الشعب في العقد الاجتماعي ، وجعل منه عبادة جديدة ، وقال أنصاره إن القوانين التي يسنها والأوامر التي يصدرها لا لزوم لتبريرها باعتباره وحده مصدر السلطة والقوة ، فهو دائماً على حق ، وإن القانون الذي يصدره الشعب إذا نطق به يجب على الضمائر أن تصمت وتنصت ، وهل كان روسو يتوقع أن يقوم عهد أرهاب لأمثال له بالمقصلة التي أزهقت أرواح مئات الآلاف من الناس وقطعت رؤوس أبنع مفكرى الثورة كديمولان Demoulins ودانتون Danton ، وهو يزعم في العقد الاجتماعي أن السلطة صاحبة السيادة لا يطلب منها ضمانات في مواجهة الأفراد إذ أن

الجسم لا يرغب في الأضرار بأعضائه ، وهذا ما يحدوا بنا إلى تقرير أن المظالم لا تنتفي لأن التصرف من الشعب أو باسمه وليس من عمل فرد واحد ، وأنه لا لزوم لتبرير الديمقراطية من الناحية المنطقية عن طريق الميتافيزيقا والقانون الطبيعي وسلطان الشعب ، بل إن الديمقراطية هي المعبر السليم عن قيمة الفرد وكرامته كعضو نافع في المجتمع له اختصاصاته وله حقوقه وعليه واجبات يؤديها نحو الجماعة السياسية التي يعيش في ظلها ، ويتطلب منه هذا المساهمة بنشاط ملحوظ في إدارة شؤون الجماعة ، فهي مبادئ هامة لازمة للحياة السياسية تتبع المبدأ الأساسي ، وهو أن الإنسان له قيمته التي تفوق كل شيء في الميدان الاجتماعي ، ونزدد بهذه المناسبة مازعه سبنسر Sepnecer وبريس Bryce في أن كرامة الأغلبية لها قيمتها في أنها الإيمان الضروري بالديمقراطية .

* * *

وظائف السيادة ونظورها

إن الدولة تصول وتجول في ميدان السياسية وعملها يختلف عن عمل الجماعة التي تأسست لغرض معين ، فهذه الأخيرة ينصب نشاطها على ما تأسست من أجله كشركة لمباشرة نشاط صناعي معين أو للتجارة أو لأعمال المصارف والتمويل وهدفها الربح . وجمعية عليية وثقافية فغرضها ينحصر في ميدان العلم الذي ينص عليه نظامها التأسيسي ، وبالمثل النوادي الرياضية وهكذا ، أما الدولة فهدفها سعادة أعضاء الجماعة السياسية ومهامها داخل حدودها وكذلك خارجها لتوطيد علاقاتها مع سائر الدول والدفاع عن مصالح المواطنين في الخارج وتسهيل مهامهم فيما وراء حدود البلاد والمحافظة

على كيانها في الأسرة الدولية والمساهمة في توطيد السلام العالمي ، ورفع مستوى الفرد كإنسان من الناحيتين المادية والمعنوية وتدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها بين الأمم .

وقد كان يمكن لمس وظيفة الدولة قديما في صورة الملك والامير على عملة البلاد كريال ماري تيريزا وبتونابليون الثالث وجنيه الملكة فيكتوريا ، ثم قد لا يحس المواطن بالوظيفة في البلدان المحكومة بمقتضى الحق الالهي وه الدولة أنا ، إلا من ظلم يقع عليه من جنود الملك وقد هبطوا إلى القرية وطلبوا استضافتهم قسرا ، وحملوا كل شيء يمكن حمله بعد الاستضافة ، فكان هذا من الأدلة الصارخة على طغيان السلطة المطلقة وخروجها عن حدود وظائفها في وجوب رعاية مصالح الرعية وتعمير البلاد إلى ارهاق الرعية وسلبهم والمساهمة في هدم البلاد، مما قضى على النظام القديم ، كما كان لا يحس المواطن كثيراً بسلطان في الدولة الديمقراطية وفق السياسة الحرة للقرن الماضي يوم كان موقف السلطة سلبيا قاصرا على البوليس والجيش والقضاء مع ترك الأمور تسير في مجراها وترك الناس أحرارا في حياتهم ، وكانت المنافسة تبت في مصيرهم وتنظم معاملاتهم وتحقق رفاهتهم ، فلا تدخل من الدولة في أي ناحية من نواحي الحياة الخاصة أو العامة إلا إذا تعرضت سلامتها للخطر بالهجوم على حدودها أو إذا اعتدى فرد على الأمن أو إذا طالب بحقوقه وتنفيذ التزام أو تعهد من الغير قبله .

ثم برزت واجبات الدولة الخطيرة ووجوب تدخلها تدخلا فعالا في حياة الناس الخاصة والعامة بتعدد آلة الدولة وتفاقم الازمات وتزايد مشكلات العالم الحديث واضطراد نمو عدد السكان ، وضيق رقعة الأرض

واحتال عجزها دون توجيه وتنظيم عن أن تكفي حاجات الناس وانحطاط مستوى المعيشة في كثير من البلدان واشتداد الزاحم على الرزق وكسب العيش وما خلفته الحروب من اضرار وخرائب يعجز القلم عن وصفها ، وقد تراكت مخلفاتها دون علاج يوما بعد يوم وبرز خطر اشتعال حروب عامة مدمرة أشد فكمنا من الحريين العالميتين الأخيرتين ووجوب التدخل لتلافيا في المستقبل ، وهكذا زادت وظائف السيادة وتشعبت ولم يصبح غريبا أن الدولة توزع الأقوات وتقسم الأرزاق وتدريب الناس على الوقاية من الغارات المحتملة ، وتمنع سفرهم أو تضرب القيود الشديدة عليه ، وتراقب الأموال الصادرة والأخرى المستوردة ، وتراقب سعر العملة وتغلق البورصات وتحل هي محلها بتحديد الأسعار ، وتأميم الصناعات وتديرها مباشرة باسم الشعب ، وتضمن المعاش لالجرحي ومشوحي الحرب والأيام والأرامل فقط بل أيضا تضمن العمل مع الكرامة للمواطن في حدود طاقة الدولة الاقتصادية وتضمن بشئ وسائل التأمين المعاش والمعونة لأسرات المواطنين ، وتحدد ساعات العمل والراحة وتحارب التعطل عن العمل وتساع في بناء صرح السلام العالمي ، وخلاصة القول لم تعد السيادة مجرد سيادة سياسية أي أن الحكومة من الشعب *par le peuple* بل هي أيضا للشعب *pour le peuple* أي أن غرضها اجتماعي أيضا ولا يترك المواطن للدهر الغادر وللنافسة ، وقد تنقلب إلى منافسة غير مشروعة أو قوة جارفة تعجز طاقته عن مقاومتها ، ولم تعد المساواة قانونية فحسب ، ولا قيمة لها إذا لم تصحبها تصرفات من الدولة تخفف من آلام الشعب وتخفف عليه كآلام الرؤوم على صغارها وتمسح دموع البؤس والشقاء عن مآقيه ، كما توفر له لقمة العيش مع الكرامة وهذا

في صميم اختصاصها ، فما كانت الدولة التي تسمى بتوانها في قتل المواطن ماديا ومعنويا .

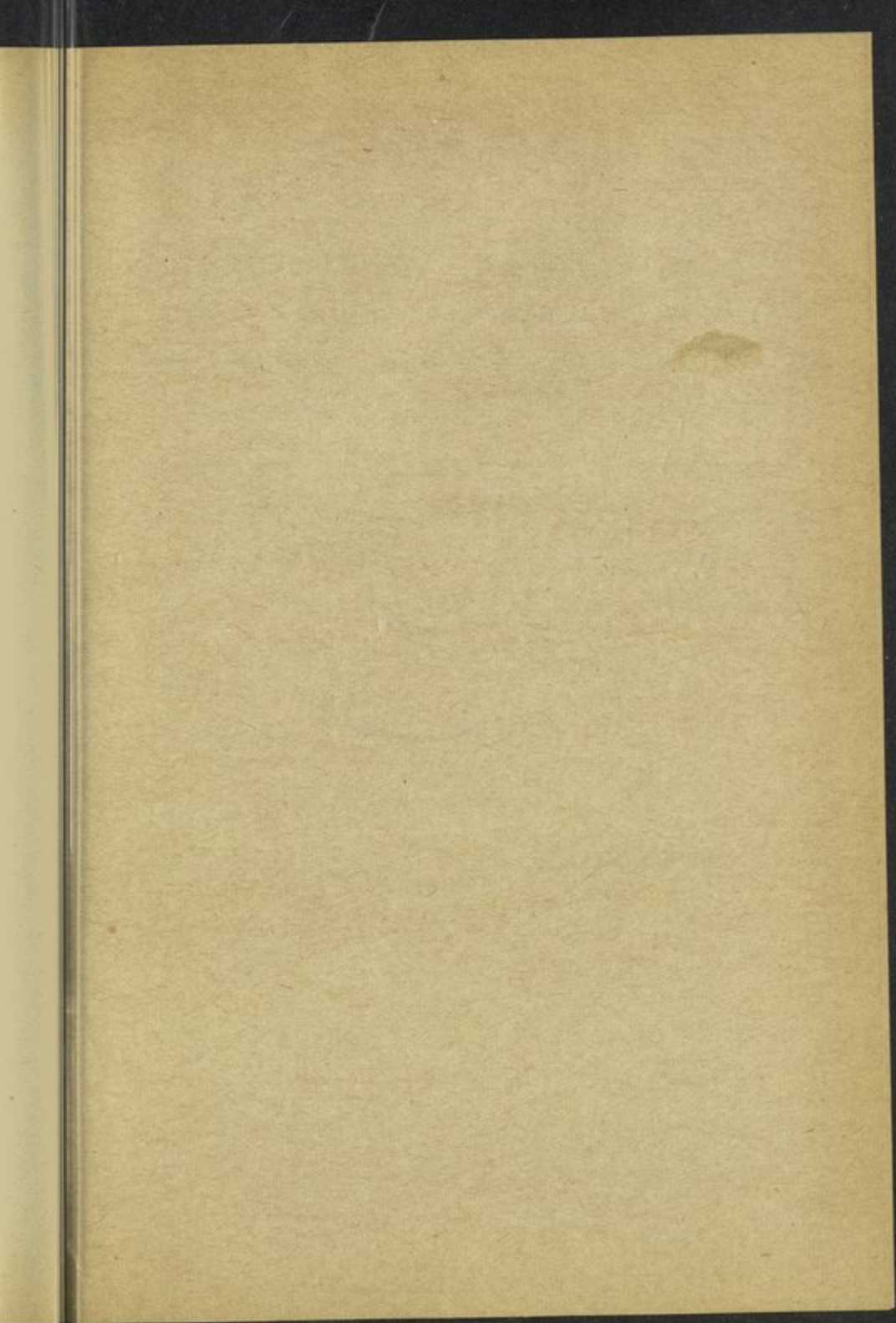
وظائف الدولة عديدة تتناول : التشريع وسن القانون الذي يقرر حقوق الأفراد ويحدد واجباتهم ، وقد ينير التشريع سيرا عاديا وفق النظام البرلماني القائم ، وقد تلجأ الدولة في حالات استثنائية محافظة على حياة الدولة ذاتها إلى وضع غلالة كثيفة على الحرية فترة دفاعا عن كيان الشعب ، وسلامته فوق القانون *salus populi suprema lex* ، لتلافي كوارث حقيقة جائئة أو محدقة بالبلاد . والقضاء من وظائف الدولة أيضا ، والدولة تباشر وحدها أعمال القضاء وسلطات المحاكم لرد الحقوق إلى أربابها والمحافظة على كيان المجتمع ، وسلطان قاضي التحقيق أقوى سلطان في الدولة باعتباره ميزان العدالة الذي يميظ اللثام عن الجريمة ، وعليه أن يعرف للفرد حقه وأن يقيم عمله على أساس احترام حريات الفرد وفق الاجراءات المرسومة المشروعة ، وللأفراد مباشرة عمليات الصلح والتحكيم فيما بينهم في منازعاتهم ولكنها لا تصبح نافذة إلا بتصديق القضاء وحده عليها . ويضاف إلى ما ذكر حق الدولة في فرض الضرائب وجبايتها وهي عصب الحكومة ومصدر تحقيق الرفاهة المادية للمواطنين ، وهي تصدر بقانون تقترحه عادة الحكومة وتوافق عليه الهيئة النيابية كما هو أو تعدله بل ترفضه ، وتجيئها السلطة التنفيذية بواسطة موظفيها كما توجه ما تجمعها الخزينة نحو حاجات الدولة والشعب ، والدولة تحصل على المال أينما وجدته لسد حاجاتها مع مراعاة العدالة والمساواة في الجباية . وهناك أيضا حق الخدمة العسكرية ويعني به أن يؤدي المواطن التدريب العسكري الجبري في تشكيلات الدولة لاستجابة

نداء الوطن إذا نفخ في النفير العام لدرء الاعتداء والدفاع عن السيادة ذاتها. وقد صارت الخدمة العسكرية اليوم في مختلف أنحاء العالم اجبارية . وهناك أعمال البوليس والمحافظة على الأمن وهذه الوظيفة هامة لاحترام سيادة الدولة في الداخل واحترام حريات الأفراد في حدود القانون ، وليس للفرد أن يحل محل البوليس والقضاء في تتبع الجاني والقبض عليه ثم توقيع العقوبة عليه والاقتصاص منه . وهناك نزع الملكية للمنفعة العامة والمعروف في البلدان التي تعترف بالرأسمالية الفردية منذ إعلان حقوق الانسان والقضاء على الفوارق بين الطبقات أن الملكية الفردية ضمن أسس الحرية لا يصح المساس بها بحال ، غير أن الدولة في سبيل الصالح العام وبشروط معينة تنزع ملكية العقار ويعوض صاحبه عن نزع الملكية هذا تعويضا عادلا ، وهذا لا يتنافى مع القاعدة الأساسية في أن حق الملكية مقدس ولم تلجأ الدولة إلى نزع الملكية إلا في سبيل مصلحة المجموع دون المساس بالحرريات الفردية وهي أساس الديمقراطية ، وهناك الاستيلاء لأغراض عسكرية وهو إجراء استثنائي تلجأ اليه الدولة أثناء الحرب أو بنسبها لتسهيل عمليات التعبئة وسائر الأعمال العسكرية وما تتطلبه الحرب الكلية اليوم ، وهي لا تصادر أملاك الناس المنقولة أو العقارية بل تستولي عليها نظير تعويض عادل لأن سلامة الدولة لا تتحمل الانتظار واتباع إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة . وهناك حق سك النقود وتقوم الدولة بمباشرة هذه المهمة وقد تكل إلى البنك المركزي إصدار البنكنوت بإشرافها وبشروط معينة ، وهي التي تنظم عمليات الاصدار وفق ما تتطلبه الحياة الاقتصادية وتراقبها مراقبة دقيقة بل

تذهب اليوم إلى حد تحديد سعر العملة بالنسبة للعملات الأجنبية ومراقبة تداولها في الداخل والخارج عن طريق صندوق مراقبة النقد الذي تنشئه لهذا الغرض . وتقوم الدولة بإدارة الأشياء التي لا مالك لها وقد تكون من الأملاك العامة أو الخاصة ، وقد تؤول بحكم الميراث إلى الدولة مما يخلفه الأفراد الذين ليس لهم من يرثهم ، ومخلفاتهم هذه تؤول إلى الخزينة التي تصرف فيها بما تقتضيه المصلحة أسوة بسائر الأموال التي في الخزينة . وتقوم الدولة أيضا بإعطاء العقود الصيغة الرسمية فتضع عليها خاتمها لاعطائها صفة العلانية والتاريخ الثابت ، كما قد يتحتم أن تأخذ بعض العقود وضعا رسميا كما في نقل ملكية العقارات في مصر منذ قانون سنة ١٩٢٣ فلا يتم إلا أمام موثق العقود الرسمية بموجب عقد رسمي ، وإلا لا يعتبر البتة بنقل الملكية ولا يمكن الاحتجاج به تجاه الغير ، ويضاف إلى ذلك وضع الدولة تمغتها على بعض السلع المتداولة كقيامها بدمغ الذهب والفضة والموازين والمكاييل والولاعات . وأخيرا تنزل الدولة إلى الميدان الاقتصادي فتظم الانتاج والتداول والعمل وتراقب رأس المال وتفرض بواسطة التشريع سياسة خاصة بالأسعار والتصدير والاستيراد وتداول العملة ، وتراقب الشركات وتحارب البطالة وتشجذ اليد العاملة لتنمية الانتاج . وإن مثل الميثاق الاقتصادي الذي أصدره روزفلت New Deal لتنظيم الصناعة والعمل والانتاج ومساعدة الزراعة بمناسبة اشتداد الأزمة في الولايات المتحدة ابتداء من سنة ١٩٣٠ خير نموذج لتدخل الدولة في ميادين الانتاج والزراعة والصناعة . وتنزل الدولة أيضا إلى ميدان السياسة الدولية وتساهم بالتشريع الوطني في

استتباب السلام العالمى واحترام الدولة لكيان الانسان ، وذلك بالنص
فى الدستور على احترام الدولة لمواثيق السلام ولتعهداتها الدولية وقواعد
القانون الدولى ، وقد سارت دساتير الغرب الحديثة لما بعد الحرب
العالمية الثانية على هذا الدرب . وكذلك منحت الاجنبى الهارب من
الاضطهاد السياسى بسبب آرائه الحرة فى سبيل الدفاع عن حقوق
الانسان المأوى والاقامة فى بلادها وحظرت طرده بسبب عقيدته
السياسية ، على ألا يباشر نشاطا ضارا بسلامة الدولة التى تأويه .
ونذكر من هذه الدساتير دستور فرنسا ودستور إيطاليا ودساتير دول
ألمانيا الغربية .

المبحث السادس
الثورات



أهم مراجع المبحث السادس

« تاريخ الثورات من كرومويل الى فرانكو ، لطائفة من علماء فرنسا ، نشرت بواسطة جاليمار جزء واحد ، باريس ١٩٣٨ .

« Histoire des Revolutions de Cromwell à Franco » publié Gallimard, 1 vol, Paris 1938 .

« الثورات ، لجوزيف كالميت ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٢ .

« Les' Revolutions » par Calmette, 1 vol, Paris 1952 .

« قانون الثوات ، لجوسان ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٠ .

« La Loi des Revolutions » par Joussain, 1 vol, Paris 1950.

« الدولة والثورة » للنينين ، جزء واحد ، باريس ١٩٢١ .

« L'Etat et la Revolution » par Lénine, 1 vol, Paris 1921.

« السلطة ، لجوفيل ، جزء واحد ، جنيف ١٩٤٧ .

« Le Pouvoir » par De Jouvenel, 1 vol, Genève 1947.

« تاريخ مقارنة لشعوب أوروبا ، لشارل سينوبوس ، جزء واحد ،

باريس ١٩٣٨ .

« Essai d'une Histoire Comparée des Peuples de l'Europe » par Seignobos, 1 vol, Paris 1938.

« الروح الإيطالية ، لسفورزا ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٤ .

« L'Ame Italienne » par Sforza, 1 vol, Paris 1934.

« الأسس العلمية لفلسفة التاريخ ، للوبون ، جزء واحد ،

باريس ١٩٣٩ .

« Bases Scientifiques d'une Philosophie de l'Histoire » par Dr le Bon, 1 vol, Paris 1939.

« سيكولوجية السياسة » للوبون ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٩ .

« La Psychologie Politique » par Dr le Bon, 1 vol, Paris 1929.

« تاريخ الحضارة العالمية » لسوين ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٧ .

« A History of World Civilisation » by Swain, 1 vol, London 1947.

« نظريات في ثورة عهدنا الحاضر » للاسكى ، جزء واحد ،

لندن ١٩٤٤ .

« Reflexions on the Revolution of our Time » by Lasky, 1 vol, London 1944.

« قانون التحليل السياسى » للاسكى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨ .

« Grammar of Politics » by Lasky. 1 vol, London 1948.

« الفلسفات السياسية » لماكسى ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٩ .

« Political Philosophies » by Maxey, 1 vol, New York 1949.

« حاضر العالم الاسلامى » لستودارد ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٢ .

« The New World of Islam » by Stoddard, 1 vol, London 1932.

المبحث السادس

الثورات

أسبابها وقوانينها ومنطقها - المثل العليا التي ترمى إليها -
الثورة المصرية ومثلها العليا

أسبابها وقوانينها ومنطقها

يعنى بالثورة خروج الشعب من نطاق حياته العادية وأعماله اليومية إلى فوران واضطراب وعصيان قديصحب بالقوة ضد السلطات الحاكمة أو الاحتلال ، والخلاصة عصيانه الجهة الشرعية التي تصدر عادة الأمور وتنظم حياة المواطن وتمثل الدولة وتطلب إلى الناس طاعتها . وهذه الثورة على أنواع فقد تكون عنيفة دموية مصحوبة بالتخريب والتقتيل وإراقة الدماء ومحاكم تبت بسرعة دون توان أو هوادة في سبيل تدعيم أقدام الثورة ورجالها والقضاء على القديم ، كما شوهد في الثورة الفرنسية ومحاكم الارهاب والمقصلة التي كانت تعمل ليل نهار بعد صدور أحكام سريعة من محاكم الثورة ، وكما شوهد في ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ في روسيا القيصرية تلك الثورة التي قام بها الاشتراكيون وانتشرت في أنحاء البلاد وفي فرق الجيش في جبهة القتال وصحبها حوادث دامية رهبة قضت على القيصرية ونظام الملكية الفردية وكافة معالم البورجوازية هناك ، كما ذهب أعوان البورجوازية وكل من اشتهم فيه ميله إلى النظام القديم وأعدم

الكثير من الأمراء والأشراف والنبلاء ورجال الحكم القديم والمشتبه فيهم وعلى رأسهم القيصر والقيصرة وولى العهد وبناته وسائر الأمراء بعد اعتقال دام مدة . وكما شوهد في اصطدام هتلر وأعوانه قبل الحكم وبعده بالشبيوعيين في ألمانيا ، وفك أعوانه ثم الحكومة بهم ونسف ديار الحزب وحرق مستنداته والقضاء عليه قضاء تاما هناك . وكما شوهد في حرب الاستقلال الأمريكية وكانت ثورة ضد المحتل والتاج الانجليزي وانقلبت إلى حرب مسلحة بزعامة واشنطن لتحرير البلاد من نيران الحكم الانكليزي . وكما شوهد بالتتابع في أسبانيا فقامت ثورة ضد ملك أسبانيا سنة ١٩٣١ وقضى على النظام الملكي ، ثم أعقب ذلك أمواج عاتية من القسوة ضد الرجعية ورجال الدين ، وجاءت الحكومات الاشتراكية متطرفة تتجه نحو الشيوعية وتتشرب من آن لآخر بتفكير الفوضوية ، ثم جاء رد فعل شديد وقامت حرب أهلية هناك سنة ١٩٣٦ بدأت من مراکش الأسبانية وانتهت بهزيمة الاشتراكيين وتولى الفاشيست وعلى رأسهم فرانكو زعيم الحركة الحكومة وفق دكتاتورية ملكية على أن يظل العرش شاغرا طوال حياة فرانكو وحكمه . وكما شوهد في الصين وقد استحوالت ثورة الشيوعيين في هذه البلاد المترامية الأطراف التي لا يغمد فيها السيف برهة إلا لكي يستل ثانية لاستخدامه في صراع مرير طويل إلى حرب طاحنة بين الديمقراطية وعلى رأسها الماريشال شيانج كاي شيك ، والشيوعية وعلى رأسها الماريشال ماوتسى تونج وانتهت بانتصار الشيوعية ونزوح الماريشال شيانج كاي شيك إلى فورموزا على أمل إعداد العدة لاعادة الكرة وانتزاع الحكم من خصمه .

وقد تكون الثورة بيضاء لا تراق فيها دماء تتناسب مع ضخامة

الثورة ، وقد لا تراق دماء بتاتا ، وتنتهى بتفاهم السلطة الحاكمة مع الثوار
أو تسليمها زمام الحكم لهم ليصبحوا مسئولين عن مصائر البلاد وليحققوا
بأنفسهم ما يريدون من اصلاح . وقد شوهد هذا في ثورات العمال في
انجلترا في منتصف القرن الماضى في سبيل تحسين حالهم وكسب حقوق
سياسية واجتماعية، وشوهد ذلك أيضا في بعض ثورات القارة الأوروبية
في نفس الوقت وشوهد هذا في فرنسا إلى حد ما في زوال حكم لويس
فيليب وعرشه في سنة ١٨٤٨ ، وقد كانت ثورة اقتصادية نشأت عن آثار
الانقلاب الصناعى وجشع الرأسمالية وطمعها الشديد في سرعة انثراء على
حساب الطبقات العاملة دون انصافها ، ولم يستطع أن يجابهها الملك
البورجوازى الذى أراد أن يرضى الجميع . وشوهد كذلك في زحف
أعوان موسولنى على روما سنة ١٩٢٢ وتسليم ملك ايطاليا بالأمر الواقع،
وكان قد وافق على التغيير قبل الزحف ، ثم أراد لاجبار الحكومة
الضعيفة القائمة على الخروج وتهديد الحركة الشيوعية التى أخذت تشتد
وتشيع الفوضى في البلاد . وشوهد أيضا في ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢
عندنا فكانت ثورة ناجحة لم ترق فيها قطرة دم لأنها تنفق مع أغراض
الامة وآمالها وما تصبو إليه من اصلاح ، وكان الفساد قد ضرب أطنابه
في طول البلاد وعرضها دون بارقة أمل في أن يرجع المفسدون عن
غيرهم وأن يرعوا للشعب ذمارا أو يسمعوا لصيحاته وشكواه .

وقد تكون الثورة مجرد حركة غير متوقعة Coup d'Etat ويعنى بها
تغيير مفاجئ للحكم أو للنظام كله . كما حصل في رومانيا فيما بين الحرب
العالمية الأولى والثانية في عزل الملك كارول واصدار الأمر له بمغادرة
البلاد وتنصيب ابنه وولى عهده الأمير ميشيل مكانه ، ويتميز التغيير بأنه

حركة تستند إلى القوة ولا تعتمد على النظام وما يحيط به من قوانين ،
ويقوم به رجال الحكومة أنفسهم أو الجيش أو القابضون على زمام
القوة العسكرية ولا صلة لها بروح الشعب أو عونه .

وهناك فارق فني بين الثورة والتغير المفاجيء ، فالأولى مصدرها
الطبقات الصغيرة فهي تهب من أسفل كما شوهد في الثورة الفرنسية والثورة
الروسية الشيوعية ، وفي ثورة سنة ١٩١٩ في مصر ضد الاحتلال الانكليزي
الذي فرض الحماية قسرا على مصر بمعاودة فرسايل المجحفة ورفض الانكليز
الاستماع إلى مطالب مصر واحتجاجاتها ، والثانية مصدرها وما تهب منه
الجهة العليا ورجال السياسة أو الحكم أو رؤوس الجيش كما شوهد في
انقلاب نابليون الثالث سنة ١٨٥١ ليصبح امبراطورا على الفرنسيين ،
وقد كان رئيسا للجمهورية ، وعلى ذلك نرى أن الثورة يشترك فيها عدد
كبير من أبناء الشعب ، بل هي حركة الجماعات ، بينما أن التغير المفاجيء
الذي قد يصل إلى حد الانقلاب لا يشترك فيه إلا عدد محدود من رجال
الدولة أو قد يقوم به الجيش مباشرة .

وأمثلة هذه الحركات المفاجئة لاحد لها ، فهناك حركة يوليوس قيصر
سنة ٤٩ قبل الميلاد ، وحركة كرومويل لتولى الحكم سنة ١٦٥٣ ،
وبونابارت سنة ١٧٩٩ ، وموسوليني سنة ١٩٢٥ بعد أن آل إليه الحكم
في زحفه على روما سنة ١٩٢٢ ليستأثر به ، والجيش الألماني الذي لم
ينجح سنة ١٩٤٤ لعزل هتلر من الحكم وتنحيته عن الزعامة ومحاولة عقد
صلح مع الاعداء ، وقد يباشرها رئيس الدولة كي يؤيد موقفه أو يغير
دفة السياسة ، مثال ذلك حركة أو انقلاب نابليون الثالث سنة ١٨٥١
وحركة ملك ايطاليا فيكتور امانويل الثالث سنة ١٩٤٣ لكي يعزل

موسوليني . والانقلاب كثير الحدوث في أميركاللاتينية ، ويعرف هناك بإعلانه Pronunciamiento ، وهو أداة سياسية هامة في حكم البلاد وتاريخها هناك منذ استقلالها عن الوطن الام وقيام جمهوريات عدة فيها مع ما طبع عليه أفرادها من الحماس والاشتغال بالسياسة وحج السيطرة والظهور والحكم وتعدد مشكلاتها وعجز كثير من الحكومات هناك عن علاجها علاجا ناجما ، ويبدأ هذا الانقلاب في أمريكا اللاتينية بإعلان من أصحابه للشعب عن أهداف الانقلاب وقيام حكومة جديدة بيرنامج جديد ينص عليه في الإعلان .

وسياسة الانقلاب تختلف عن سياسة الثورة ، فالانقلاب منظم ومرتبطة خطواته وهو يبدأ كما ذكرنا من جهة قوية تدبر الخطط وتوزع الاختصاصات ، ثم بعد نجاحها تسير في تحقيق أهدافها في الحكم ، أما الثورة فهي أقوى من الانقلاب وابعد أهدافا وقد يصحبها عنف وتقتيل وتخريب ودمار لأسباب دفينه في نفوس الشعب لم يطق صبرا على تحملها وقد طفق السكيل وبلغ السيل الزبى ، وتظل الأحوال مضطربة مدة ثم تستقر الأمور وتسير عادة في أوضاعها التي تتفق مع أهداف الثورة لتحقيق رفاهة الشعب . وعلى ذلك فالانقلاب ضيق الحدود وقليل المثل وله خططه المرسومه بأحكام مقدما ، ويتوقف النجاح على درجة إحكام هذه الخطط ، وقد كانت في الماضي في الاستيلاء على دور الحكومة المختلفة والشكنات وكان يكتفى بهذا القدر ، أما اليوم فيضاف إلى ذلك القبض على وسائل المواصلات وطرق الاتصال بالجمهور وفي مقدمتها محطات الإذاعة وموارد التعامل وهو الهنوك وموارد النشاط الصناعي

كموارد الكهرباء والأضاءة والمياه والبريد والتليفون الخ... ، وشاهدنا في الحرب العالمية الثانية مدى اهتمام جيوش الغزو بالاتجاه حال دخولها العاصمة الى محطات الاذاعة لأعلان بيانها على الجمهور والتأثير على الناس عن طريق المذياع .

وقد تكون الثورة مجرد فوضى تضرب أطرافها عقب الغزو والاحتياح وانتصار العدو واحتلاله البلاد ، فتنب العناصر الوطنية التي لم ترض بالوضع الجديد وتعيب على الحكومة تصرفاتها وتريد أن تواصل الكفاح ، وقد شوهد هذا الوضع في فرنسا عقب هزيمة سيدان سنة ١٨٧٠ ودخول الجيش البروسي باريس وزوال إمبراطورية نابليون الثالث ، وشوهد أيضا عقب هدنة سنة ١٩٤٠ في فرنسا باجتياح الجيوش النازية البلاد وفرض الهدنة عليها مع تنصيب حكومة مملثة لها على رأسها بيتان ولافال ، ثم قيام حركة مقاومة وعصيان لقض مضاجع المحتل وجعل مهمته عسيرة في إدارة شئون البلاد .

والثورات أشد ظواهر التطور والتغير ، والحياة السياسية وثابة دائمة التطور ، ولا يستقر نظام الى الابد ، فسرعان ما تتضح عيوبه ويظهر للمحكومين اخطاء الحكم وللحكام تراخي المحكومين وشق عصا الطاعة على الدولة ، وبين رجحان كفة او اخرى في سبيل تعادل ميزان الحكم تم من حين لآخر ثورات في صور مختلفة . وقد تسمى بعض ظواهر التطور الخطير في تاريخ الانسانية ثورات أيضا ، فهناك الثورات الدينية التي جاءت بالأديان وحكمها ، وهناك الثورات الفكرية التي صحبت عصر بعث العلوم ، وهناك الثورات الصناعية الكبرى التي غيرت مجرى الانتاج

وجعلته إنتاجا كبيرا بواسطة الآلات ، وترتب على ذلك تضخم الرأسمالية وظهورهم الامبراطوريات الصناعية وقيام المشكلات العمالية وظهور الاشتراكية في صورها المختلفة ، وهى اشتراكية المثل العليا والاشتراكية العلمية أو الشيوعية والفوضوية وغيرها . وهناك الثورات السياسية وهى بيت القصيد فى دراساتنا وغرضها تغيير نظم الحكم والعمل على إسعاد المواطنين وتدعيم أسس الدولة فى سبيل هذه الغاية . وهذه الثورات ليست بنت يوم وليلة بل تحدث عادة نتيجة تطور الافكار من ناحية وجود اداة الحكم من ناحية أخرى وصعوبة التوفيق بينهما ، وهذا يؤدى الى انفصام عرى التعاون بينهما وإلى الاصطدام والثورة ، وإعداد العدة لتقبل الاراء الجديدة . ومنطق الثورة ليس من صناعة الجماعات بصفة مباشرة بحال بل هو من عمل المفكرين ورجال الصفوة الواعية . والخلاصة التى تبذر بذور الفلسفة السياسية فى الشعب ، وهذه الطبقة تبث بأفكارها وكتاباتها وفصصها ومسرحياتها ونصائحها روح الثورة فى الجماعات التى على استعداد ازام سوء الحال وفساد الحكم وضعفه واشتداد الظلم لالقبولها فقط بل لبذل الدماء رخيصة فى تحقيقها ، ومن الطبقة الواعية الساسة ورجال الحكم وهم أقرب من غيرهم الى الجماهير ، وهم أدرى الناس بوسائل قيادتها وتوجيهها ، ورأينا كيف أعد فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر وكتابه ما وشعراؤهما العدة للثورة الفرنسية ورأينا كيف لجأ رجال الثورة إلى بعض رجال السياسة للملكية وهم الذين يعملون على القضاء عليها مثل نكر Necker لعلاج الفساد وانا قاذل البلاد من ورطاتها المالية .

وتتعاقب الثورات كما تتعاقب المدينات وأساليب الحكم ولا يسلم

نظام من عيوب ومن محارين له حتى إبان نجاحه وهو في أوجه ، ونرى هذا في تطورات الحكومات من ملكية مستبدة وأتوقراطية يغلب فيها طابع الحكم الفردي إلى حكومات ديمقراطية ، وإلى نظم جمهورية لا يرث الفرد فيها رئاسة الدولة بل ينتخبه الشعب لفترة في هذه الوظيفة الأولى في البلاد ، ونرى هذا في سلسلة الكفاح في سبيل تحرير الإنسان من شتى المظالم التي حاقت به منذ بدء الإنسانية ، فقد جاهد ليحياه عناصر الطبيعة القاسية ولتذليلها ، ووقف في وجه الجود والاستبداد وسعى مستمدا منطقته وخطواته من الطبيعة المحيطة به وفضاؤها الواسع وما تمل به عليه من روح الحياة والتعلق بها وشمسها المشرقة وجوها المعتدل وما تفدقه عليه من خير ونعماء ، وهي لا تكسر عن أيناها وتضطرب وتعبس إلا لتصفو وتصحو وتبتسم . فاستخرج من مشاهداته وملاحظاته حقه في الحرية والحياة ووجوب تحطيم سلاسل الرق . وليس الأمر كما يزعم بعض الكتاب صراع وحرب ودماء تراق مدرارا تبعا لكفاح الطبقات ، فهناك حقيقة كفاح من آن لآخر ، وهناك تعارض وجهات النظر ووقوف جبهة قوية تسخر أخرى ، ولكن ليس هذا كل شيء في الحياة الدنيا ، فالكفاح ضمن علائم الحياة وضمن محاولات الإنسان ، ولكن ما يأخذ على الإنسان ليه ويحوى جهوده ونشاطه هو سعيه الحثيث منذ فجر المدنية في سبيل تحرره العقلي والجسماني والسياسي وتحسين حالته كإنسان .

وتاريخ البشرية حافل بالثورات لتحسين حال الإنسان فهناك ثورات اعتنق المسيحية في الامبراطورية الرومانية يوم كان الامبراطور يطاردهم عقائدهم ويرميهم طعمة للوحوش ، وهناك ثورات المستنيرين من المسيحيين ضد الكنيسة الكاثوليكية وعلى رأسهم مارتن لوثر ، وهناك ثورات

الفلاحين ضد تعسف محصلي الضرائب نيابة عن الملوك في أوروبا المستبدة وغيرها من البلدان التي كانت تحكم بموجب الحق الإلهي ، وهناك ثورات العمال ضد أصحاب رؤوس الأموال ، والهدف هو تحسين حال الإنسان وتحريره من الرق . فالثورات ليست مجرد كفاح وصراع وصدام ، بل الغاية سامية هي خروج الإنسان من ظلمات الجهالة والاستعباد والرق إلى نور الحياة والحق في الحياة وأن يعمل الفرد وفق ما يشاء ويسير في بلاد الله الواسعة سعياً وراء الرزق دون معارض . وقد اتجهت جهوده نحو المطالبة بإعلان حقوقه كإنسان واعتراف الدولة بها ودخولها ضمن تقاليد الحكم وسياسة الدولة وأسرة الدول ، كما سارت في سبيل توفير لقمة العيش له وحقه الذي لا ينازع في حريته في كسب رزقه دون خضوعه للسيد أو الأمير . وألا يساق تحت ضرب الشياطين لبناء المعابد والهيكل والاهرامات أو لزراعة أرض أمراء الاقطاع أو تشييد قصور الملوك أو للاستعداد للحرب القادمة وصناعة وتسكيس الأسلحة لآبادة معالم الحضارة وزيادة آلام الإنسانية في حرب عالمية ثالثة لا تبقى ولا تذر .

وسارت الحياة السياسية في سبيل القضاء على حكم الفرد وفق هواه ومشيئته دون اعتداد برأي المحكومين أو استماع إلى أذنيهم وشكواهم ، وهكذا أشرقت ديمقراطية أينما منذ القدم لتبسط أشعتها الواضحة على العالم وتعلمه أن الحريات وضمناها حرية الفكر هي القوة الوحيدة التي تنتشل الإنسانية من هاوية الفاقة والجهالة والركود وتفتح أمامها سبل الانتاج الذهني فالانتاج الاقتصادي في سبيل تحسين حالها . وهكذا سعت الأديان لوضع أسس الخلق القويم للجماعات والهدى عن الكبائر

والمعاصي والعطف على الضعفاء والمحتاجين والتأزر في سبيل
الانشاء والبناء والتعمير ، وهكذا سعت قواعد القانون الطبيعي منذ
جروسيوس في سبيل الدفاع عن حريات الفرد وحقه في الحياة وحقن
دمائه وتحريره من الفوارق بين الطبقات وسلطان الحاكم واستبداده ،
وهكذا سعت حقوق الانسان السياسية والقانونية والنص عليها في
الديساتير كبادئ أساسية للحكم وما ترتب عليها من المساواة السياسية من
حيث المبدأ للفرد ومن الحرية والمساواة والاخاء في سبيل تحرير الفرد
من ربة الحكم المطلق وسلطان حق الملوك الالهى في القضاء في رعاياهم ،
وهكذا سعت فكرة القوميات في سبيل توحيد صفوف الامة وإقامة
صروح الدولة الحديثة وفق السيادة القومية والنظام الدستوري الديمقراطي
الحديث كما رأينا في ايطاليا والمانيا ، وهكذا سعت حقوق الانسان
الحديثة القائمة على العدالة الاجتماعية والاقتصادية الى ضمان توفير العمل
والاجر والمعاش للفرد في سبيل جعل المساواة السياسية والقانونية ذات
مغزى وقيمة للفرد ، فالديمقراطية بمغزاها ومزاياها لا بألفاظها المنمقة التي
إذا لم تصدق العزائم والهمم في تنفيذها تصبح حبرا على ورق . وقد تتخذ
النصوص الدستورية سلاحا في سبيل محاربة الشعب بالعمل على تغيير النظام
وسعياء وراء اسعاده في الظاهر ، وفي الواقع لصالح نفر او شخص لاستنزاف
أمواله ودمائه ، وقد تهدد الحريات ذاتها وحياة الفرد بما هو اخطر من
طغيان فرد وحكم مستبد كعدو خارجي أو كغزو واجتياح يذل الشعب
ويقذف به في أنون الاستعباد لأجيال ، فيصبح خطر الاستعباد اشد
موقتا من خطر الجمود ، والوقوف لحظة من لحظات التاريخ دون تقدم
جديد ، لذا تقتضي أوضاع تحرير الانسان من ربة الاستعباد والاستعمار

أن توكل أمور المواطنين إلى قوة حازمة مؤقتة تضطلع بالمسؤوليات وتجاه العدو صفا واحدا وتضع على الرف مشكلات الحكم واختلاف وجهات النظر وصراع الاحزاب ، ورأينا هذا في صراع روما مع قرطاجنه ، فسكانت نظم روما القديمة الحرة تقضى بوضع الأمور في يد دكتاتور بمجرد ماتحوق بالوطن الأخطار ، وقد وكلت إلى سيورن الافريقى Scipion L' Africain أمورها كحاكم مطلق لمدة سنة أشهر قابلة للتجديد لمطاردة العدو وضربه في عقر داره ، وبعد بحق من بناء روما القديمة ومن أسباب مجدها . ورأينا هذا في ابناء الثورة الفرنسية الذين سلموا الحكم الى بوناپارت القنصل ثم قبلوه امبراطورا على الفرنسيين لمجابهة الجيوش الرجعية المتحالفة والممالك الاوروبية القائمة على الحكم المطلق ، والتي كانت تعمل جاهدة في سبيل القضاء على ثمرات الثورة الفرنسية وروحها وتعاليمها وعودة نظام الحكم المطلق وفق الحق الالهى هناك .

وهكذا فلمشاهد أن الثورات للاصلاح وقد رجحت كفة الظلم على كفة العدالة وحریات الانسان واستحكمت حلقات الازمة بين الحاكم والمحكوم ، وهى الظاهرة الاساسية لوقوف الانسان في وجه الرق والاسترقاق لتحسين حاله وتمتعه بما تحبوه به الطبيعة السمحاء ، ومنطقها وقوانينها من صميم حاجات الانسان وتطوراته ومسير العالم الى الامام دائما ، ولا يمكن بحال من الاحوال ايقاف عجلة الزمان أو الرجوع بالانسانية القهقرى ؛ وكل ركود مؤقت أو رجوع الى الوراء تعقبه خطوات واسعات الى الامام .

وهكذا نرى أن هدف الثورات عادة تحسين حال الانسان كخليفة

من خلايا الدولة السياسية ، أما الاسباب المباشرة (وهي غير الدوافع التي تشعل النار وتكون بمثابة الشرارة الاولى) فهي متعددة وقد تكفي واحدة منها وحدها اشبوب الثورة ، كما قد تجتمع بظلامها وظلمها لتؤدي اليها ، وهي سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية ودولية .

ومن الاسباب السياسية التي دفعت إلى الثورة تعسف الملك شارل الاول ملك إنجلترا وعزيمه على ألا يأخذ برأى البرلمان وأن يتعدى حدود سلطانه ويحكم بمقتضى السلطان المطلق والحق الالهي ، وقد كان صورة لتعسف لويس الرابع عشر في فرنسا وحكمه المطلق وعنوانا لعقوبة القرنين السادس عشر والسابع عشر في القارة الأوروبية ، وقد وعد الملك البرلمان بالانحلال بحقوق الشعب دون جدوى إذ لم يف بالوعود ، وكان يمكن أن تسير الأمور في تيار العنف إذا كانت الحكومة تحكم على القوة والسلطان اللذين يمكنهما من القبض على زمام الأمور بحزم ، غير أنها كانت عنيفة من ناحية ومنحلة من ناحية أخرى أي تجمع عيوب الحكم المطلق (الأوتوقراطية) دون أي مزايا . مما أدى إلى انهيار الحكم بمجرد قيام الثورة المسلحة على يد كرومويل .

ونذكر مثلاً للأسباب الاقتصادية التي تدفع إلى الثورة قيام الثورة الفرنسية على أثر اشتداد الحكومة في جمع الضرائب وإرهاقها الأهاليين رغم الفاقة الشديدة التي كانوا يعانونها ونضوب معين الخزينة واضطراب الميزانية التي كانت في ذبول مستمر ، نتيجة فساد الحكم والحروب الطويلة منذ عهد لويس الرابع عشر ، وما يضاف إلى ذلك من ضياع موارد لها في خارج فرنسا بفكك روابطها مع مستعمراتها وممتلكاتها فيما وراء البحار .

ومن الامثلة على الاسباب الاجتماعية ثورة روسيا الحمراء وهدمها القيصرية على يد العمال بقيام ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ للقضاء على الرأسمالية الفردية وطبقات الملاك والبورجوازية هناك لاقامة دعائم حكم يقوم على دكتاتورية البروليتاريا ، ومن الاسباب الاجتماعية للثورات ايضا تزايد عدد السكان السريع فهو نوع من الغزو الداخلى يقوم به شباب جديد وجيل فتى يطلب قلب الاوضاع والتنفيذ السريع العنيف .

ومن امثلة الاسباب النفسية Psychologique التى تشعل نيران الثورات العدوى التى سرت من الثورة الفرنسية الى خارج فرنسا ، وقيام ثورات عدة فى شتى أنحاء أوروبا للمطالبة بحقوق الانسان والدستور والقضاء على الحكم المطلق ، وخاصة فى الامارات الايطالية والالمانية وامبراطورية النمسا والمجر وأسبانيا فى منتصف القرن التاسع عشر .

ومن أمثلة الاسباب الدولية التى تشعل نيران الثورة مايقوله بعض الكتاب فى أن الخذلان العسكرى أو خيبة الامل فى الحروب قد تودى الى اشتعال نيران الثورة فى الداخل كرد فعل للهزيمة وما وراء النكبات العسكرية كضعف الحكومة وفساد التسليح وسوء الخطط العسكرية وقصر نظر قادة الحرب الذين غامروا وقامروا فظنوا أنهم سيكسبون العالم فى ساعة غير أنهم خسروه فيها ، ثم فقدوا ايضا السلطة والحكم ، ونذكر فى هذا الصدد الثورة التى قامت ضد القيصرية فى الامبراطورية الألمانية بمجرد هزيمة جيوش امبراطوريات الوسط فى ساحات فرنسا على يد جيوش الحلفاء فى أواخر الحرب العالمية الأولى ، مما أدى إلى هروب القيصر غليوم الثان والتجائه كلاجئ سياسى إلى هولاندا ، وهذا ما حصل أيضا فى الامبراطورية العجوز النمسا والمجر ، وكان يجمع دويلاتها تاج

الهابسبورج على أساس الاتحاد الشخصى ، وانفرد عقدها بالهزيمة
فى أواخر الحرب العالمية الأولى .

ومنطق الثورة فى بدم الحمى ، ثم فى بلوغها أقصى درجاتها مصحوبة
بالتشدد فلا لين ولا هوادة ، ولسان الثورة يقول دائما ، أنت معنا أو
ضدنا ، فلا حياد ولا سياسة قائمة على الموقف السلمى ، وهذا يؤدى
حتما إلى اتجاهين متباينين أو مسلسلين هما : الارهاب Terreur حتى
لا يفلت الزمام وحتى ينحصر التفكير فى الثورة ولا ينحرف إلى نواح
أخرى تعرقل المثل والجهود وتؤدى إلى الفشل ، فقد رأينا كيف أدى
الارهاب فى فرنسا إلى كتم أنفاس الرجعية والقضاء على معارضة النظام
وكل محاولات كان يقوم بها أنصار الملكية للاتصال بالخارج أو لتسهيل
الهروب أو دخول قوى الجيوش المتحالفة أو أفكار أنصار الرجعية
البلاد ، وإلى جانب الارهاب هناك حماس الثورة وآمالها العريضة ،
وهذا الحماس يحول التفكير إلى اصلاح ورغبة سريعة فيه . والمتحمسون
وقد آمنوا إيمانا يقينا بقوة الثورة والسير إلى الأمام ، يريدون تحقيق كل
شئ على جناح السرعة ويرون أنهم يستطيعون عمل الكثير فى وقت
قصير ، ويتضح هذا فى ذلك معالم القديم والقضاء على النظم التى ثاروا فى
وجهها بجرعة قلم أو بمحاول من معاول الثورة ، وتتابع القوانين وتوضع
خطط الاصلاح ، ثم مع الزمن تستقر الأمور ويذهب الزبد جفاء ويبقى
ما ينفع الناس ، وتضىء نتائج الثورة الطريق للمواطن للسير دائما إلى
الأمام دون نظر إلى الوراء أو حنين إلى الماضى البغيض .

المثل العليا التي ترمى اليها الثورة

إن ما نرمى إليه في هذه الكلمة حصر ما تهدف إليه الثورة في النهاية بعد انتهاء الفوران والاضطراب واستقرار الأمور ، ففي الفكرة التي تبلور في نهاية المطاف روح الثورة ومثلها العليا .

الثورة أزمات عنيفات تنتاب نظم الحكم ، وتشتعل فجأة نيران وأحقاد كانت دفينة راقدة كجذوات يعلوها الرماد ، وسرعان ما تبرز بقوة وعنف وتنفجر وتشيع مبادئ جديدة بأشخاص جدد يتقدمون الصفوف ، وقد يقف المنطق حائرا يصعب عليه أن يعلل بعض التصرفات وذلك لأن تصرفات الفرد تختلف عن تصرفات الجماعة وخاصة في الظروف الاستثنائية وهي ظروف الثورة ، ورمى في هذه الثورة وهي كالبحر الصاحب حركة لكل موجة من أمواجه وحركات الأمواج المجتمعة تزار بشدة لا مثيل لها من قبل وتجرف كل شيء ثم تسكر في النهاية على شاطئ العقل والازان وطبيعة الحياة وانتصارها على قوى الفناء . ففي كل موجة صرخات في وجه الخونة وفي الأمواج العاتية والبحر الخضم المتضارب الأمواج عوامل اجتياح وهدم وفي وصول المياه في النهاية إلى شاطئ الأمان بزبدتها ثم انحدارها بانتظام نحو الرمال معاني وعبارات نهاية العاصفة والوصول إلى الهدف ، ورأينا كيف انتهت الثورة في إنجلترا ضد شارل الأول فكمومويل ، وفي فرنسا ضد لويس السادس عشر فثابليون بونابارت ، وفي روسيا ضد نيقولا الثاني فدكتاتورية البروليتاريا بواسطة لينين ، إلى كسب الشعب الإنكليزي عن طريق التطور حريات أوسع وفق دستور غير مسطور ، وإلى كسب

الشعب الفرنسي تهاثيا حرياته على أساس الحرية والأخاء والمساواة وإلى كسب الكادح الروسى كيانه الاقتصادى والسياسى الذى لم يك يحلم به وقد كان فريسة القيصر والأمراء وكبار الملاك .

وهكذا تترامى الحياة فى ثياب المرض والحمى وموت القديم ، وكل هذه العوامل ناجمة عن الثورة ، كما يترامى الموت فى ثياب الحياة باعداد العدة للثورات باستمرار وانتصارها وفق الحياة السياسية الديناميكية . وهكذا تترامى الحياة الباسمة للمستقبل وآمال الانسانية العريضة كامة فى ذلك النجم الساطع وقوة الشمس والمياه وتربة الأرض وما يحيط بنا من كون فسيح وفى الطبيعة التى تحبو العامل فيها بثمراتها وفى قلب الانسان الخافق وعزمه على التغيير إلى ما يعتقد أنه أفضل ، كما تترامى فى ثورة النفوس وانقباضها واحتضارها وذهاب كل شيء ثم تظهر بارقة أمل فى الحصول على الجديد ، وما دامت هناك حياة فهناك أمل وعزيمة فى الإصلاح .

ومطلع الثورة كله رجاء باسم فى الجديد والحوادث التى تتتابع تبعث على الرجاء ، ونرى الأحلام فى المستقبل تشيد بناء شامخا عجز الذين جرفتهم الثورة وهدمت نظمهم أن يقيموه ، وكل مالم يستطع السابقون تحقيقه سيأتى على أيدى أبناء الثورة ، وفى قوة هذه العزيمة الجبارة تتقدم الشعوب وتنهو ويسير الأفراد نحو الحريات التى يسعون إليها منذ التاريخ الغابر ، وتقوم حركة قوية لتصفية ضعف السلطة القديمة وانشاء سلطة قوية جديدة ، وفى الهدم والبناء نرى انهيارا وتحطيا واطماعا تصطدم وصراعا على السلطة وأحقادا وتيارات خفية تتصارع للاستئثار بالسلطان ، وأبناء الثورة تأكلهم نيران الثورة ويذهبون ضحية

اختلال التوازن والاضطراب ، وينتقل صولجان الحكم من جهة إلى أخرى ، ولكنه لا يختفى ويذهب بالثورة وقد يصحب الانتقال تنازع عليه ثم يستقر في النهاية في يد قوية تشتد كرد فعل للثورة ، ثم تسير الأمور في مجراها الطبيعي وتركذ العواصف والزوايع ويعرد المنطق والقانون والحكم إلى أترانه حتى يمكن تحقيق ما يرمى إليه قيام الدولة وهو مصلحة مواطنيها .

وقادة الحركات الشعبية والثوار يعملون باسم الشعب ، وهذا يجعل للثورة مثلاً وأهدافاً ، وهذا ما حدا بهم في الثورة الفرنسية إلى الاجتماع بصفة جمعية وطنية *Assemblée Nationale* باسم الإرادة العامة للامة كوكلاء عنها ، وكلما ابتعد منطق هذه الإرادة عن الثورة ، وكلما انتقل العقرب إلى مكان لا تقابل فيه الإرادتان أى إرادة الامة التي لا تهف للثورة فقط بل تضحي بما تملك من أنفس وأموال في سبيلها وإرادة القادة الجدد غمضت وتبددت المثل العليا وصعب جمع شملها لنجاح الثورة وتحقيق الهدف والعودة إلى التوازن السياسي والحياة السياسية العادية ، ومادامت الإرادة العامة للامة هى السلطة العليا فكل شىء يصدر منها ورئيس الدولة كالمملك أو المواطن المنتخب من الشعب أو الذى يرتضى به الشعب وقد تقدم الصفوف في مطلع الحركة هو يمثل لهذه الإرادة . وكيف يصبح الملك الذى يتوارث مكانه مثلاً لهذه الإرادة ولم ينتخبه الشعب ، والمفروض انه لا يخرج عن أنه الموظف الأول فى الدولة وطبيعة عمله تجعله قابلاً للعزل بما لا يتفق مع مكانه؟ وهذا ما يدفع بالثورات إلى القضاء على العروش والملوكيات ، وهو منطق طبيعى يدل على كسب الامة على حساب الظلم والظغيان وبقايا النظم البالية الحقيقة

وإن المنطق في عهد الثورة لا يتبع النظريات المختلفة للمشرعين بل يتبع الحوادث وتطوراتها وما يريد أن يحققه رجالها كمثاين للامة التي تقف وراءهم لتشد أزرهم ، وغرضهم إقامة سلطان جديد يختلف عن السابق ، وإن ظاهرة إقامة سلطان جديد على انقاض النظام القديم في فرنسا والقضاء على الروح السياسية والقضائية والاقطاعية للملكية هناك استمرت في عهد الثورة وحكومة الديركتوار ، Directoire والقنصلية والامبراطورية ، ولم يخرج نابليون بن الثورة وهو القابض على زمام السلطة كامبراطور عن هذه السياسة ، فكان يأتي بالنظم الجديدة التي تتفق مع أهداف الثورة فيما عدا ما يتعارض مع بقاء امبراطوريته وسلطانه ، ونذكر أن جنوده شحاذى المجد نشروا تعاليم الثورة في مختلف الاصقاع التي فتحوها من ايطاليا واسبانيا إلى سهول ألمانيا وروسيا . وقد تقوم تصرفات متناقضة مبعثها الحوادث ، وما يبعث على الدهشة أن يحاول كتاب القانون العام والمشترون أن يبنوا منها نظريات دستورية وسياسية ، وكيف بهم لا يسلبون بأنها مجرد أفكار تاتي في أعقاب الحوادث الاستثنائية ، وكأنهم لم يسمعوا إلى هتافات رجال الشارع والثوار وصيحاتهم وصرخات السخط على النظام القديم وإعمال الفكر والجهد في سبيل تطهير اداة الحكم ، وهل من تفسير للعربات التي كانت تسوق رجال العهد القديم وأنصار الملكية في فرنسا وكل من يشتهيه فيه إلى المقصلة إلا منطق الثورة وحوادثها ومثلها العليا في وجوب دك معالم القديم وتطهير العهد من الفساد ؟

وإن السلطة التي تأتي بها الثورة نشطة فية مفعمة قوة وحماسة شديدة الثقة في المستقبل طموحة في أن تصنع جماعة سياسية نقية وفق ما تصبو

إليه وحسب صيحات الشعب ، ويضيق صدرها بالمقاومات التي تلاقيها ومنطق الحوادث يجعل من هذه المقاومات وقد تتحول إلى صراع وخيانة للثورة جرائم ترتكب ضد سير عجلة الزمن والثورة ، وتقوم حركة تطهير وقضاء ومحاكم تستند في أحكامها إلى منطق الثورة كأساس للروح الجديدة ، وقد رأينا كيف ذهبت الثورة الفرنسية في عهد الارهاب في التطهير إلى إنشاء محاكم الثورة والارهاب في باريس والاقاليم مزودة بالحلفين وبالمدعين العامين الذين لم يستمعوا استماعا تاما إلى المدافعين عن المتهمين واليهود ، والذين حاكموا أقطاب الثورة كدانتون وروبسبير بطل عهد الارهاب والتطهير .

ويقول أناطول فرانس في قصته بعنوان « فوق الصخرة البيضاء » Sur la Pierre Blanche « إن قيمة الفرد الحقيقية في كيانه كإنسان بشخصيته ومقدرته . ولكي يمكنه أن يستغل الأرض ويستخرج خيراتها . يجب أولا أن يدرب ويعد إعدادا يصبح بمقتضاه إنسانا له قيمته ، ولكي يمكن استثمار التربة وإخراج معادنها من المناجم واستخدام المياه وعموما الافادة من كافة المواد والقوى التي على ظهر البسيطة يجب إعداد الانسان كإنسان ويجب طلب معونته وتعاون الانسانية جمعاء . » والثورات الناجحة هي التي تهدف في النهاية إلى تحرير الانسان ليصبح إنسانا جديرا بالحياة ولينفهم روح تعاون الانسانية وعملها على نشاط الانتاج وتوفير الحاجات والأرزاق وتقدم البشرية وازدهار الحضارة .

الثورة المصرية ومثلها العالم

الثورة المصرية مستمدة من روح الشعب ، وما جاءت به الثورة هو التعبير الارادى القوى عن كيانه وحيويته، فمقترحات الاصلاح والبرامج تحتويها دائما تقارير الخبراء وآراء الفنيين وأفكار الكتّاب، ولكن الجديد الذى جاءت به الثورة هو السخط على القديم البالى ووجوب القضاء عليه والقيام باصلاح جدى يتمشى مع روح الشعب ليتقبله، أى ليوافق مزاجه وعقليته وطبائعه ، ولينفق مع مكان مصر التى تعد من أهم بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وعضو الجامعة العربية ونبراس حركات الانبعاث فى الشرق الأوسط ، ولا عجب فى ذلك فصر طلعت على هذه البلدان بنهضة جمال الدين الأفغانى وبالحركات التقدمية فى الاسلام وبالمطالبة بالحرىات والدستور .

وروح الشعب كما كررنا فيما سلف مرآة تنعكس منها آماله ونرى فى أضوائها صفاته وما انطبع عليه من قوة وقدرة على التحمل ومدى استجابته إلى الاصلاح ، والاصلاح ليس فى إصدار القوانين وإبداء الآراء والمقترحات، بل فى مدى استعداد الشعب اتفهمها وهضمها لاتفاقها مع عقليته وتمشيها مع حاجاته ، والثورة ومثلها العليا هما باعثة النشاط فى قلب الشعب النابض ومنه يتدفق دم الحياة القانى لينبئ عن سير البلاد إلى الامام وصعودها سلم المجد .

وروح شعبنا حياته أمس ونتيجة جهود أبنائه وثمره تربة الوادى وتطلعه إلى المستقبل وامتلأ صدره العريض بالآمال وقلبه الكبير بالايمان بمستقبل البلاد ، وبأنها ستودى رسالتها على خير وجه فى ميدان الحضارة،

وظن الناس أن المدنية الغربية الحديثة وقد صارت مدنية عالمية معالمها قوتها المادية بوسائلها من ثقافة وآلات ووسائل نقل وقرى بخار وكهرباء ومدن صناعية مترامية الأطراف وناطحات السحاب وملاهيها وأنوارها الساطعة وطرقاتها المعبدة وأدوات الدعاية وأنها ستجعل شعوب الأرض عالما واحدا بطابع واحد ، غير أنها لم تنجح إلا في نقل مشاحناتهم في لمح البصر ، وظلت طبائع الشعوب متباينة خاضعة للعوامل الجغرافية والاجتماعية والتاريخية والتقليدية وهي التي تغرس حب التربة والوطن في قلوب المواطنين ، وصدق ما زعمه ليوناردى فنشى Leonard de Vinci أحد رجال حركة بعث العلوم والنهضة في أوروبا في القرن الخامس عشر بقوله « يجب كي يتعرف الانسان على أمر ويدركه أن يشعر بحبه له ، وليس هناك أقوى من حب الوطن والتعلق به ، وهو خير تفسير لروح الشعب ، وبذكر سفورزا Sforza أحد كبار الساسة والفكر في وصف روح الشعوب ليعطى صورة بارزة لأهم معالمها فيقول « إننا نرى الانجليزى للعصر الفيكتورى غيرة فيما مضى يوم كان يطلق على الجزر البريطانية انكلترا الضاحكة Merry England ، ونضيف إلى ملاحظة سفورزا أن الانكليزى اليوم يختلف عن انكليزى القرن الماضى ، وقد تالت عليه حالات الضائقات والأزمات ولم يعد يؤمن بسياسة الحرية الفردية والمنافسة دون تدخل الدولة في حياة الجماعة الاقتصادية والسياسية ، ويقول سفورزا أيضا « إن الاسكنديناوى استحال من شخص نحيل الجسم ضعيف البدن إلى عملاق قوى بفضل الألعاب السويدية التي يياشرها ، ، ونضيف إلى هذه الملاحظة أخرى وهي أن الألمانى الحديث بجسده الرياضى وتكوينه كالحجر الصوان وعضلاته المقتولة غير الألمانى البدن المترهل للقرن

الماضى بتأثير الغذاء الدسم والاكثر من الحبز والبطاطس . ولكن هذا لا يغير فى شىء كما يزعم سفورزا من الآثار العميقة التى تطبعها عوامل التربة فى الشعب مهما تقلبت عليه الأحداث والثورات ، فهى من صناعة القرون والحياة المسلسلة والذكريات المتتابعة ومزاج الشعب ويئسسه الاجتماعية وحيويته وآماله ، ويذهب سفورزا فى التعلق بالتربة إلى حد الايمان بأثرها فى حالة اختلافها حتى فى البلد والوطن الواحد وذلك تبعاً لاختلاف الأرض ، فيقول عن ايطاليا بلده إن القرن الثامن عشر من اميل العصور فى أوروبا إلى تدعيم تقارب الشعوب على اختلاف مللهم ونحلهم ، واتجهت فيه الأفكار المتنوعة للثقافات اتجاهاً واحداً ، واستخدمت فى سبيلها لغة واحدة ولم تعد الحدود بالعقبة ذات الأهمية ، ومع ذلك لوحظ تباين تصرفات وأعمال المغامرين المشهورين مثل كازانوف Casanova وكاجليسترو Cagliostro وبروز الفارق الكبير بين الأول ذلك الفينيسى المتقدم حماسة المشتعل حيوية إلى حد دوسه الأوضاع والتقاليد المرعية ، والثانى ذلك الصقل الذى فى تصرفاته ينتقل من العنف والاضطراب إلى السكون ، وهكذا وقد جمع بين صفات الشمال وصخب الشرق أو هدوء الا يقوسى المزهو بنفسه فى أسى مع اسراف أبناء نابولى فى المرح .

وروح الشعب المصرى تنبعث من تاريخه الحافل الذى يدل على مجد تليد مع تواضع وقدرة على التحمل ، فقد شاد الدولة بناءة قبل ما يبدأ التاريخ أعمال البناء . أسس البلاد القدماء منذ مينا ، ثم جاء رمسيس فقمينز فالاسكندر فبطليموس فقيصر فابن العاص فصالح الدين ، ثم قامت مصر الحديثة وقد هزتها حملة الفرنسيين واحيت الوعي القومى

والخوف من الغزو ، وقامت مصر الحديثة الشرقية الغربية ، واى خزانه
من خزان الدهور ازخر من هذه الخزانه بالمدينه ، والمصرى قنوع
مع عشق للحرية بعيد المدى فى اطلاق نفسه على سجيته كصحراء بلاده
وسمائها وصافى أديمها وواديها المنبسط الخصب الذى يستجيب إلى العمل
بالانتاج الدسم ، وهو مزهو بمجدها وقدمها وندورها فى بحر التاريخ
الزاهر ، والفلاح يعمل بلاكل فى طبيعه تحضه على الانتاج لأنها تنبئه
بأنه الطريق الوحيد إلى الحياة والغذاء ، وربما كان فى هذا القوة التى
ابتعلت الفاتحين فصيرتهم جزاء من الوادى ، فقدم الهكسوس إلى مصر
فى أول عصور مدينتها فاتحين فابتلعتهم البلاد بقوة حيوتها مع اتجاهها
نحو الوحدة دائماً السهولة الانتقال فى مختلف انحاء الوادى الضيق من صعيده
إلى دلتاه ، وسكن الاغريق شمال الدلتا للتجارة ، ثم اندمجوا فى الشعب ،
وهذا ما حصل لغيرهم من فينيقيين ورومان ، بل ولكثير من الجاليات
الأجنبية التى هبطت الوادى وحاولت أن تعيش فى معزل عن سكانه .

وهكذا نرى مصر روية لا تنتهى منها يد الكتاب والشرح ترشد
أبنائه وتوجههم فى بناء الوطن ، ويقضى الغزاة وبذهبون ، والوادى
وهو مهد الأعصر الأول ولحد قواهر الدول طوى القادمين لاستعمارهم
ويطويعهم ، وهو باق على الدهر ينصت إلى صوت العصر ويرشد فيما
تعكسه مرآته وهى روح الشعب إلى حاجات الوطن ، وفى بطنه كل
ما يحفز نحو والعمل الأمل من ثروة دفينه سريعة الاستجابة إلى الاستثمار
لا تنتظر إلا السواعد المقتولة والعدة اتوجيها والأسس الصالحة للانشاء
والبناء ، وقد عبر شوقي عن تاريخنا الخافل وهو روح الشعب بهذه الأبيات
يوجهها إلى المؤرخ هولكين فقال :

« هول كين ، مصر رواية لا تنتهى منها يد الكتاب والشراح
 فيها من البردى والمزموور والـ تورااة والفرقان والاصحاح
 ومنا وقبـيز الى اسكندر فالقيصرين فذى الجلال صلاح
 تلك الخلائق والدهور خزانة فابعث خيالك يأت بالمفتاح
 أفق البلاد وأنت بين ربوعها بالنجم مزدان وبالمصباح

ومشكلة الوطن تنحصر فى بناء القرية وتعميرها وتوفير الغذاء للبلدية
 وتحسينها ضد عوامل الهدم المادية والمعنوية ، وتحسين وسائل الزراعة
 والرى وتنظيمها ، فن هذه الاصلاحات تنبثق حياة الأمة وروحها ويكفل
 هذا كله احترام حريات المواطن وحياته ، والبناء مصدره السلطة والنظام
 والعمل المتواصل القائم على التعاون ، واهتم المصريون منذ القدم بعمارة
 أرض الوادى عن طريق نيله وفيضانه وهما مصدر الحياة فى مصر ،
 وكل شىء مبعة الماء ، وكل قطرة منه تبعث الحياة فى ذرات تربة البلاد
 الموفورة الخصوبة ، وصعود البلاد قمة المجد وسقوطها إلى الخفيض
 مرتبطان بمشكلة الماء وتوزيعها والأرض والعناية بها والتضافر فى سبيل
 الانتاج والعطف على الكادحين وتوجيههم فى غير عنف ودون انتزاعهم
 من بقعة أطمأنوا اليها وأووا إلى أعطافها ، فطبيعتهم السمحاء تفهم الحرية
 على نسق فضاء بلادهم الواسع وحنان جوها وطبيعتها الشديدة العطف
 على العاملين بمجرد العمل فى الأرض لاستخراج خيراتها الوفيرة .

ونواة كل شىء عندهم القرية وما يحيط بها من أرض مصدر أقاتهم
 وكوخ إلى جوارها على تواضعه يعادل الحياة وهو رمز الأسرة والولد

والرزق ، وهو كجزيرة زاهرة إلى جوار جزر أخرى لا حصر لها ترتبط بمواصلات دائمة ، ومهمة الدولة أن تبقى الجزر وأصحابها طوفان الإهمال والفساد . وأن تقوى جسورها وتدعم جدرانها لكي يعيش ساكنوها مطمئني البال قريرى العين ، وينصرفون إلى العمل ويتعلقون بالدولة وسياستها .

إن الشعب المصرى على قلة ما يحكم عليه من حاجات وبعده عن الترف ووسائل الراحة المادية الحديثة نفور بروحه العريقة ، وهو ديمقراطى فى نفسه ووجدانه ، ما يجيش فى صدره وارسقراطى فى تاريخه وتقاليدته ، ومع قلة ما تحتويه داره ، والدار عنده فى القرية كل شىء بمثابة الروح من الجسد يشمخ بأنفه وينتظر المزيد فى القريب العاجل بالعمل وكله رجاء وأمل ، وحب المنزل يختلط بحب الولد والأسرة والآلام لصغارها ، وقل أن تجد شعوبا أخرى يحيط الأبناء بالآباء فيها حتى بعد كبرهم فى احترام وخشوع مع تعلق بالدم مثل الشعب المصرى ، وحب الدار ليس لذاته بل لأنه رمز استمرار الأسرة وكيانها .

وهذه المجموعة الحية التى رزى الشعب المصرى يعمل فى دائرتها كما يعمل النحل فى الخلية هى كيان مادى ومعنوى يشبه الكيان الذى يسميه الألمان «كولتور» Kultur ولا يسلم هذا الكيان من أخطار وصعاب تعترضه وتحيط به ، وقوة الشعب هى فى أن يتحول العمل إلى كفاح فى سبيل الدفاع عن هذا الكيان وتدعيمه وإقامة الحصون لصد هجمات الأعداء عليه ، وهذا الكيان يسمى فى ألمانيا منذ عمل بسمارك

لتحقيق الوحدة الألمانية وتكوين ألمانيا الكبرى « كولتور كامبف » ..
Kultur Kampf أى الكفاح فى سبيل مدينة الشعب والنهوض بثقافة ،
ولقد جاءت ثورتنا بهذه الفلسفة التى سار فى طريقها الشعب وهو الموصى
بها وصاحبها وقد انعكست أناته وآماله ورغباته من روحه .

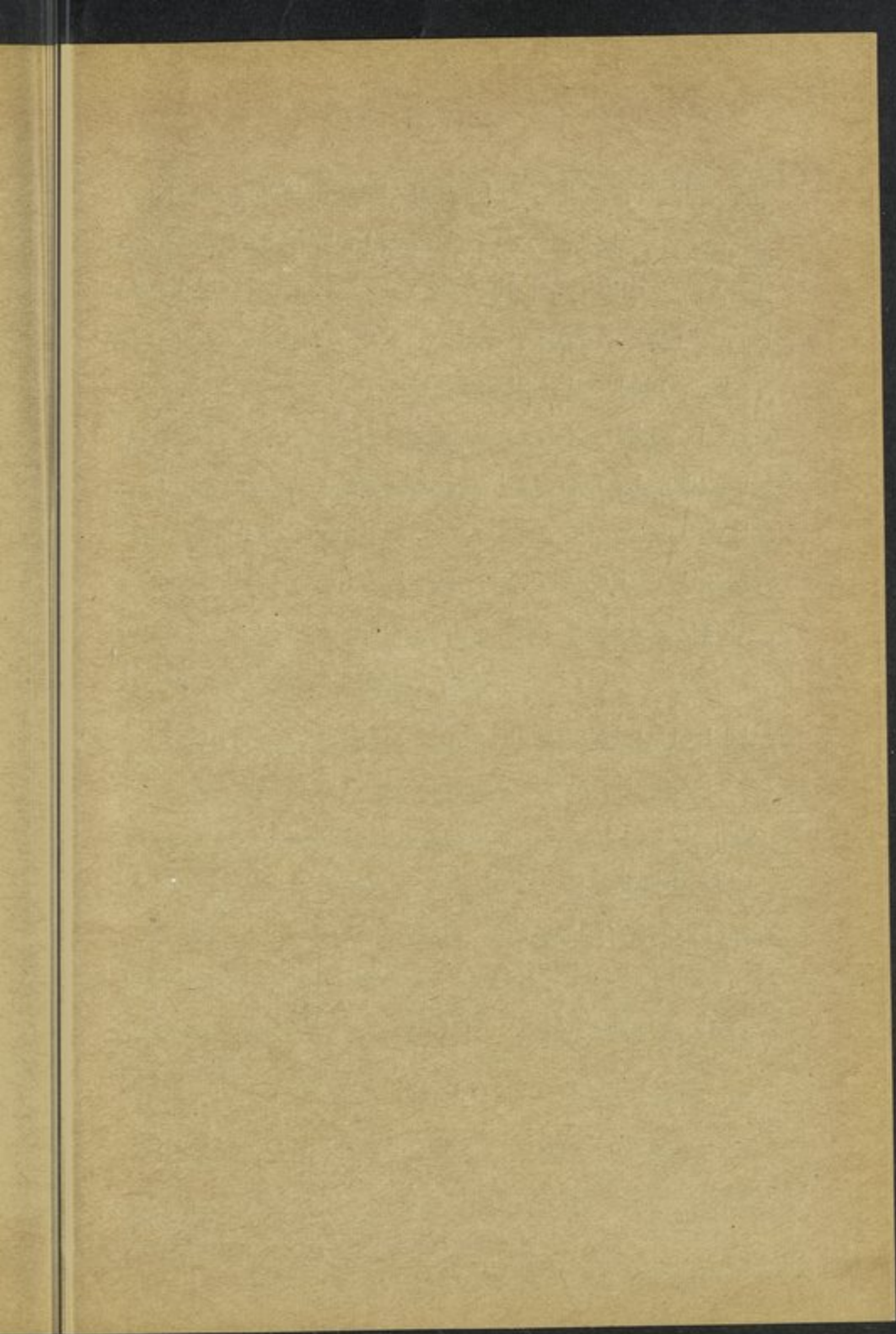
والثورة المصرية هى روح الشعب والتعبير الصحيح عن حاجاته وتطلعه
القوى إلى المستقبل ، ويعقد المسئولون الذين قاموا بالثورة الخناصر
لعلاج مشكلات البلاد فى حدود « الكولتور كامبف » أى الكفاح فى
سبيل تكوين شخصية للشعب المصرى القوية وبناء كيانه وتدعيمه .

وليس هذا الكفاح الذى برز بالثورة مجرد قوة مادية لمجموعة
مواطنين أو هو كيان مادى للسكان الخى وحركاته وتصرفاته نراها بارزة
أمامنا ، بل هذا الكفاح حاسة جديدة من حواس المواطن المعنوية فى
طليعة سائر حواسه المعروفة تمثل نفسه العالية الآلية التى تملك ناصية
مواهب عدة هامة تتأثر بالتربة والمناخ وحياة الجماعة وتفاعل عوامل
التاريخ والعادات واللغة والعقيدة والثقافة والحاجات الاقتصادية والاجتماعية ،
وينتج عن هذا التفاعل وسط اجتماعى سياسى وشخصية تبنى أسس الترية
الوطنية وتكوين جيل الثورة الجديد .

وهذه الثورة المصرية التى تنبعث منها بوضوح مثل عليا (ايدولوجيا)
ideologies ولا تلبث أن توجهها وترسم كل منهما خطوات الأخرى ،
هى شعور انعكس منه الضوء الذى يلقى أشعته الوضاحة على الفساد
تلك كشف عنه وعمل إيجابى للقضاء على أسبابه ، وعزيمة جبارة لتعبيد الطريق
للمستقبل مع احترام ارادة المواطن التى تعبر عن ايدولوجية الشعب

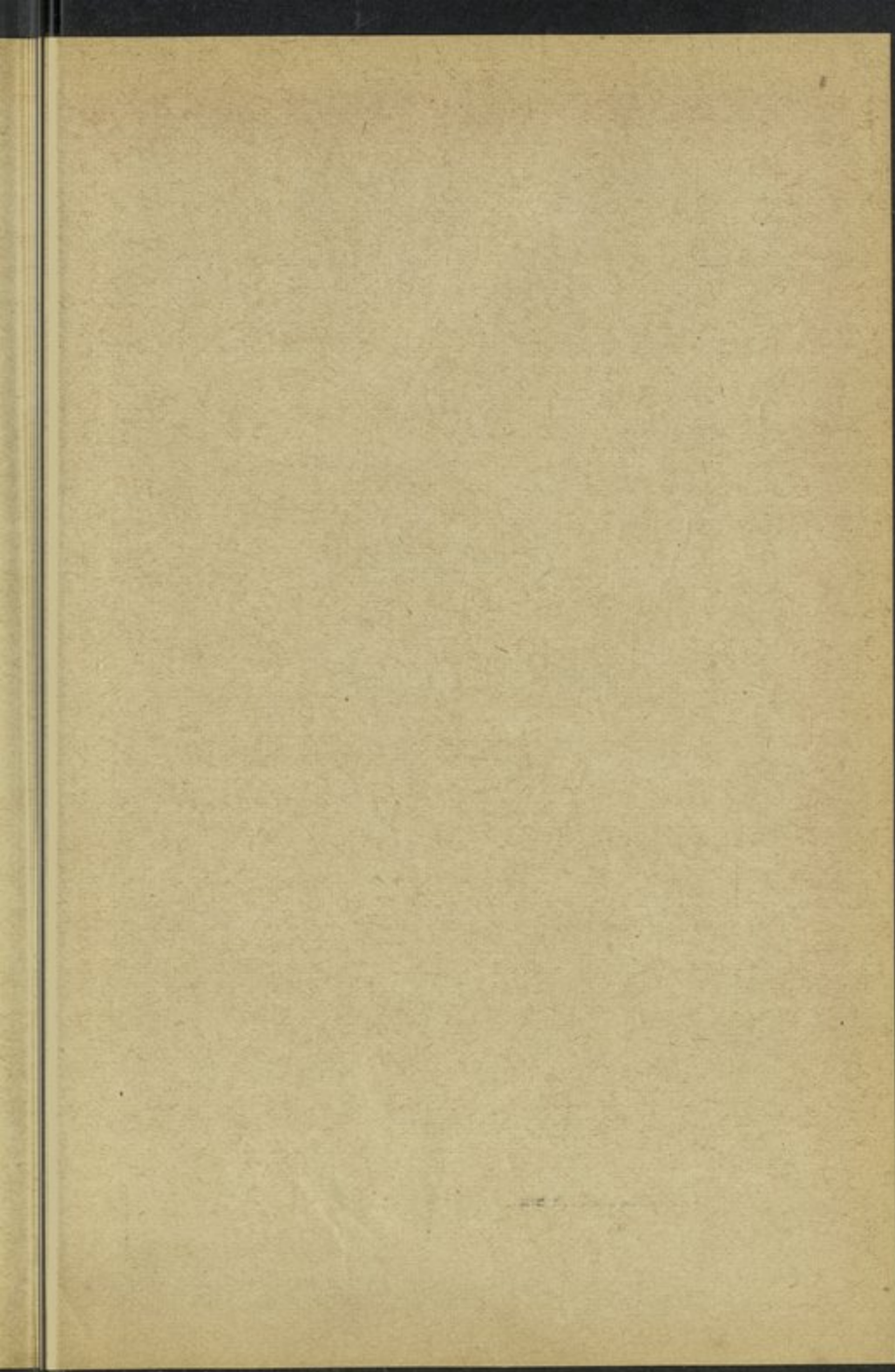
وحلول لعلاج مشكلات جسام تتضح فيما يردده الشعب وما يطالب به وهى متنوعة من اقتصادية واجتماعية وسياسية (ومدى النجاح ويتوقف على دقة الخطط فى حدود استعداد البلاد وطاقاتها) ورجال يسهرون على تنفيذ فلسفة الثورة وتقرير الادوية الناجمة ويتفهمون منطقها وروحها ونفسية الشعب ويدركون أن توزيع الأعمال أساس النجاح ويتطلعون إلى المستقبل فحسب دون إعادة قصص الماضى ورواياته الالمة ، واستعداد قوى لتحمل الضربات والصدمات واحتمالات التمثل ومواجهة الصعوبات والصبر على المسكاره والشدائد والتروى وبعد النظر والمرونة لمجابهة الأزمات والصعوبات المالية والسياسية ، وأهم ما فى الأمر اتخاذ الحلول الحاسمة دون تسويف أو تردد ، وتوزيع الجهود بغرس الخلق السياسى القوى فى قلوب المواطنين على أساس « الكولتور كامف » .

وكفاية الشعب واستعداده للنهوض فى اضطلاع بالمسؤوليات الخطيرة التى تلقى على عاتقه كأمة فتية فى حوض البحر الأبيض المتوسط، وصلابة عوده وصعوبة كسره وعدم استسلامه لليأس مع سيره فى سبيل التطور العلمى والفنى الحديث ، وعمله على تحقيق المجال الحيوى للوطن وللشعب برمته - كل هذه العوامل تساعد على بقاء شعلة النهضة القائمة على الثورة مشتعلة مضيئة بل وزيادتها اتقاداً ، لتوقد العزائم ، وتعد الجنود وتجدد الدم وتوجه البلاد إلى السياسة التى تتفق مع مثل الثورة العليا والنهوض بالمستوى المادى والمعنوى للمواطن .



لمبحث السابع

الفتارات السيئ الداخلية



أهم مراجع المبحث السابع

« عناصر القانون الدستوري »، لبيتو، جزء واحد، باريس ١٩٥٢.

« Elements de Droit Constitutionnel » par Pinto, 1 vol, Paris 1952.

« مبادئ القانون الدستوري وعلم السياسة »، لدوفر جيه، جزء واحد، باريس ١٩٤٨.

« Manuel de Droit Constitutionnel et de la Science Politique » par Duverger, 1 vol, Paris 1948

« أصول القانون الدستوري »، لبريلو، جزء واحد، باريس ١٩٥١.

« Précis de Droit Constitutionnel » par Prélôt, 1 vol, Paris 1951.

« مبادئ القانون الدستوري »، للافريير، جزء واحد، باريس ١٩٤٧.

« Manuel de Droit Constitutionnel » par Laferrière 1 vol, Paris 1947.

« مبادئ القانون الدستوري »، لفيديل، جزء واحد، باريس ١٩٤٩.

« Manuel de Droit Constitutionnel » par Vedel. 1 vol, Paris 1949.

« الدساتير الأوروبية »، لمركين جزوقتش، جزءان، باريس ١٩٥١.

« Les Constitutions Européennes » par Mirkine Guetzévith, 2 vols, Paris 1951.

« النظم السياسية ، لدوفرجيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٥١ .

« Les Régimes Politiques » par Duverger, 1 vol, Paris 1951.

« أزمة الدولة في الولايات المتحدة ، لبنتو ، جزء واحد ،

باريس ١٩٥١ .

« La Crise de l'Etat » par Pinto, 1 vol, Paris 1951.

« تطور الحياة السياسية منذ سنة ١٨٥٠ ، لدوكلو ، جزء واحد ،

باريس ١٩٥٠ .

« L'Evolution des Rapports Politiques depuis 1750 » par Duclos, 1 vol, Paris 1950.

« الديمقراطية السوفيتية ، لزايفسكى (ترجمة) جزء واحد ،

باريس ١٩٤٦ .

« La Démocratie Soviétique » par Zastovsky, 1 vol, Paris 1946.

« حكومات أوروبا ، نشر بمعرفة شاتويل ، جزء واحد ، نيويورك

١٩٥١ .

« Governments of Continental Europe » edited by Shotwell, 1 vol, New York 1951.

« الحكومات الأجنبية الحديثة ، لاوج وزنك ، جزء واحد ،

نيويورك ١٩٤٩ .

« Modern Foreign Governments » by Ogg and Zink, 1 vol, New York 1949.

« حكومات أوروبا ، لمزو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٣٩ .

« The Governments of Europe » by Munro, 1 vol. New York, 1939.

« النظم السياسية الحديثة ، لسترونج ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٩ .

« Modern Political Constitutions » by Strong, 1 vol, London 1939.

« الدساتير الحديثة منذ سنة ١٧٨٧ ، لهو جود ، جزء واحد ، لندن

١٩٣٩ .

« Modern Constitutions Since 1787 » by Howgood, 1 vol, London 1939.

« التاريخ الدستوري لبريطانيا الحديثة ، لكير ، جزء واحد ،

لندن ١٩٤٦ .

« Constitutional History of Modern Britain » by Keir, 1 vol, London 1946.

« الديمقراطية الأمريكية ، للاسكى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٩ .

« The American Democracy » by Lasky 1 vol, London, 1949.

لمبحث السابع

البيانات السياسية الداخلية

نظم الحكم واهدافه في ظل الديمقراطية والديكتاتورية - النظام السياسي الأمريكي
النظام السياسي الانكليزي - النظام السياسي الفرنسي - النظام السياسي الروسي

نظم الحكم واهدافه في ظل الديمقراطية والديكتاتورية

يلاحظ اليوم انه لا يوجد نشاط هام في حياة الافراد الخاصة أو العامة ليس له صلة بالسلطات العامة ، ومسؤوليات الدولة الحديثة في تزايد مستمر ، وإذا أراد الفرد أن يكون صورة سريعة ولكنها واضحة في هذا الشأن دون التعمق في مؤلفات وبحوث المختصين فما عليه إلا أن يقلب صفحات دليل التليفون السنوي ليرى إلى أي مدى قد اتسعت أعمال الحكومة والادارة وشملت كثيرا من الأمور التي كانت فيما مضى من شأن الأفراد وحدهم ، فالبالغ في هذا الدليل يرى في مطلع اسماء الوزارات والمصالح والادارات وشتى الخدمات العامة والمكاتب الحكومية التي يمكن الاتصال بها بواسطة عدة أرقام تليفونية ، وبمقارنة هذا الدليل بالسابق له مباشرة بل وبما سبقه بعدة سنوات يلبس الفارق الكبير الذي يدل على مدى تغلغل الدولة اليوم في ظل النظامين الديمقراطي الحر والديكتاتوري الماركسي في حياة الفرد ومعاملاته .

وهكذا يمكن القول دون تردد ان هدف الدولة اليوم انحراف عن طريقه الماضي للقرن التاسع عشر ، فالدولة فيما سلف كانت الرابطة السياسية

للجماعة ، تلك الرابطة التي تنظم علاقاتها وتراقب تطبيق القانون إذا طلب إليها ذلك ، أما اليوم فهي علاوة على ما تقدم المدرب الذي يرشد الجماعة وكذلك الفرد ، يأخذ كل فرد على حدة لارشاده الى شتى الوسائل التي يتبعها في حياته الدنيا منذ استيقاظه حتى ايوانه الى مخدعه ، بل ويشرف على طريقة راحته ونومه حتى يشب نشطا لخدمة الجماعة في سبيل العمل والانتاج والاستهلاك والجد والتهور والاستعداد للطوارئ وتحقيق مثل الوطن في السام والحرب . وان العدول عن هذا العمل الايمان الذي تقوم به الدولة اليوم يعرض حياة الأفراد للخطر ويؤدي الى انهيار صرح الدولة ، فقد نظم كل شيء في حدود هذه الخطة الجذبة للقرن العشرين ، وان اقتلاع حجر من أحجار الأساس للنظام القائم على التدخل يدك صروح هذا النظام .

وتلاحظ هذه الظاهرة فيما يلي :-

١ - التشريعات والنظم التي تسنها الحكومات اليوم وشتى الموانع التي تصدرها لتطبيقها ، والامثلة على ذلك لا حصر لها ، نذكر منها التأمينات الاجتماعية لضمان معاش واعانات العمال وتعويضهم عن الحوادث والاصابات والمرض والشيخوخة والعجز والتعطل الخ . وهذه المهمة الجديدة للدولة تتناول تحصيل أقساط دورية منتظمة وتوظيفها وتثميرها وإدارتها بما يتفق ومصالح الملايين من العمال والطبقات المنتجة ، وما يقال في التأمينات الاجتماعية يمكن أن يقال في مراقبة رؤوس الأموال ومنع تصديرها وتنظيم البورصات ومنع الدبح واستهلاك اللحوم بعض أيام الأسبوع وهكذا .

٢ - النقد الذي يقرأه الفرد يوميا في الصحف لأعمال ونظم الحكم .

لمبحث السابع

التيارات السياسية الداخلية

نظم الحكم واهدافه في ظل الديمقراطية والديكتاتورية - النظام السياسي الأمريكي
النظام السياسي الانكليزي - النظام السياسي الفرنسي - النظام السياسي الروسي

نظم الحكم واهدافه في ظل الديمقراطية والديكتاتورية

يلاحظ اليوم انه لا يوجد نشاط هام في حياة الافراد الخاصة أو العامة ليس له صلة بالسلطات العامة ، ومسؤوليات الدولة الحديثة في تزايد مستمر ، وإذا أراد الفرد أن يكون صورة سريعة ولكنها واضحة في هذا الشأن دون التعمق في مؤلفات وبحوث المختصين فما عليه إلا أن يقلب صفحات دليل التليفون السنوي ليرى إلى أي مدى قد اتسعت اعمال الحكومة والادارة وشملت كثيرا من الأمور التي كانت فيما مضى من شأن الأفراد وحدهم ، فالبالغ في هذا الدليل يرى في مطلع اسماء الوزارات والمصالح والادارات وشتى الخدمات العامة والمكاتب الحكومية التي يمكن الاتصال بها بواسطة عدة أرقام تليفونية ، وبمقارنة هذا الدليل بالسابق له مباشرة بل وبما سبقه بعدة سنوات يلبس الفارق الكبير الذي يدل على مدى تغلغل الدولة اليوم في ظل النظامين الديمقراطي الحر والديكتاتوري الماركسي في حياة الفرد ومعاملاته .

وهكذا يمكن القول دون تردد ان هدف الدولة اليوم انحرف عن طريقه الماضي للقرن التاسع عشر ، فالدولة فيما سلف كانت الرابطة السياسية

للجماعة ، تلك الرابطة التي تنظم علاقاتها وتراقب تطبيق القانون إذا طلب إليها ذلك ، أما اليوم فهي علاوة على ما تقدم المدرب الذي يرشد الجماعة وكذلك الفرد ، ويأخذ كل فرد على حدة لارشاده الى شتى الوسائل التي يتبعها في حياته الدنيا منذ استيقاظه حتى ايوانه الى مخدعه ، بل ويشرف على طريقة راحته ونومه حتى يشب نشطا لخدمة الجماعة في سبيل العمل والانتاج والاستهلاك والجد والتهو والاستعداد للطوارئ وتحقيق مثل الوطن في السام والحرب . وان العدول عن هذا العمل الايمان الذي تقوم به الدولة اليوم يعرض حياة الأفراد للخطر ويؤدي الى انهيار صرح الدولة ، فقد نظم كل شيء في حدود هذه الخطة الجذبة للقرن العشرين ، وان اقتلاع حجر من أحجار الأساس للنظام القائم على التدخل يدك صروح هذا النظام .

وتلاحظ هذه الظاهرة فيما يلي :-

١ - التشريعات والنظم التي تسنها الحكومات اليوم وشتى اللوائح التي تصدرها لتطبيقها ، والامثلة على ذلك لاحصر لها ، نذكر منها التأمينات الاجتماعية لضمان معاش واعانات العمال وتعويضهم عن الحوادث والاصابات والمرض والشيخوخة والعجز والتعطل الخ . وهذه المهمة الجديدة للدولة تتناول اقصاى دورية منتظمة وتوظيفها وتثميرها وادارتها بما يتفق ومصالح الملايين من العمال والطبقات المنتجة ، وما يقال في التأمينات الاجتماعية يمكن أن يقال في مراقبة رؤوس الأموال ومنع تصديرها وتنظيم البورصات ومنع الدبح واستهلاك اللحوم بعض أيام الأسبوع وهكذا .

٢ - النقد الذي يقرأه الفرد يوميا في الصحف لأعمال ونظم الحكم ،

وهو غير النقد السياسى ويتناول لوم السلطة العامة فى أنها لم تف بوعدها ولم تؤدى واجبها على الوجه الصالح ، وانها تدير مصالح المواطنين وتنظم حياتهم بطريقة ارتجالية مما يعرض ثمرات انتاجهم وحياة الاسرة للخطر ، وذلك نظرا لتهاونها فى تسعير بعض المواد الغذائية ولاهمالها تحديد سعر اللحم والخضروات والفاكهة ، أو لتحديد أسعار خيالية لا تتفق مع قدرة المواطن على الشراء ، او نظرا لانها لم تفصل فى مشكلة من مشكلات العمال ، وانها وعدت بتسوية النزاع بين فريق منهم وأصحاب رؤوس الاموال ثم سوفت فى الحال أو نقضت الوعود والمواثيق ، أو نظرا لندرة بعض المنتجات والبذور وسوء المواصلات فى الطرق العامة وازدحامها بالسيارات والعابرين وهكذا .

٣ انتشار الدراسات الفنية الدقيقة فى واجبات الدولة الحديثة وما تتناوله اليوم دراسات القانون العام والقانون الادارى فى تشعب أعمال الدولة ، ويتضح هذا من مقارنات دراسات الساعة بمثلها منذ نصف قرن أو أكثر ، فقد أيد معظم الكتاب وجوب تدخل الدولة لتنظيم الحياة الخاصة والعامة للمواطن تبعا لثقل الاعباء التى تفرضها الحياة الحديثة وتعقيدها وتعدد مشكلاتها وما أحدثته الحربان العالميتان الأولى والثانية من اضطراب فى حياة الاسرات ونظم الانتاج ووسائل الاستهلاك وتوزيع الحاجات وسعر النقد وتبادل المنافع والحاجات والتجارة الدولية الخ .

٤ - رأى العام وموقفه من تدخل الدولة ، فهو الذى يرجو الدولة أن تنزل الى الميدان لحمايته من غول الغلاء وشح المواد الغذائية وندرة الكساء ، ولايسع الدولة الا التدخل حتى لاتعم الفوضى ، وقد يكون

هذا الطلب عن طريق الناحيين الذين يظهرون تبرمهم بالحال ، ويلفتون نظر نوابهم الى وجوب تنظيم الحياة في ناحية من نواحيها المضطربة ، ويهرول النواب إلى دور الحكومة طالبين صدور تشريعات في هذا الشأن . وقد يضطرون إذا توازت الوزارة في اجابة هذه الرغبة الى استجوابها واحراجها تحت قبة البرلمان . وتأخذ مثلاً لذلك الاسعار فقد ظلت طويلاً خاضعة للعرض والطلب ، وكانت هذه رغبة المنتجين ، والا تتدخل الدولة فيها ، غير أن ارتفاعها الى حدود باهظة أدى الى سحق ربات المنازل والى الصيحات المدويات ، مما دفع الدولة الى التدخل السريع لوضع حد للجشع ولتنظيم التداول والاستهلاك .

ولكن يجب ألا يغيب عن الأذهان أن هذا التدخل ليس بالبدعة الجديدة الدخيلة على نظم الدولة .

فقد اقتضت مهمة الدولة على الوقوف من الفرد موقفاً سليماً في ظل حريات القرن التاسع عشر وشدة تعلق رجال الثورة الفرنسية وغيرهم من فلاسفة السياسة لذلك العهد بها وقد نظروا إليها من وجهة النظر الفردية ، ووجوب ألا تقيد تصرفات الانسان الحر الطليق الذي باستنشاقه عبير الحياة وهواء الطبيعة المحيطة به يتعين أن يظل حراً لا تقيد الدولة تصرفاته بقيود معينة أو ترسم له خطوط سيره مادام لا يعتدى على حقوق الغير .

وهذا لا يدعنا نعتقد أن العالم لم يسر في سياسة التخطيط قبل ذلك التاريخ ، فقد رأى العالم تدخلاً من الدولة في ظل النظام الاقتصادي الميركانتيل mercantile قبل الثورة الفرنسية فكان هناك في الحكومات

والسلاح القاطع وكان يعتمد على قوته البدنية وقدرته على الكر والفر ،
لما اليوم فالحرب علمية آلية كيميائية عمادها تجارب المعامل والابحاث
وكفاية الآلات والمعدات والقنبلة الذرية وغيرها .

وإن تعقد الحياة العلمية الفنية واتساع حلقة المشكلات التي تتخذ اليوم
طابعا دوليا واعتماد الدولة على تبادل المنافع والثقافة والتجارة الدولية
وسرعة المواصلات وكثرتها زادت في أعباء الدولة وتبعاتها ومسئولياتها
وجعلت تدخلها ضروريا لتنظيم حياة المواطن وحرياته .

ومسئوليات الدولة المشار إليها آنفا تتطلب تدعيم السلطان وأن
تتضمن إدارة الحكم بما يتناسب والمسئوليات لمواجهة كل مشكلة جديدة
ومحاولة علاجها علاجا حاسما ، وهذا يزيد في عدد الموظفين والوظائف
ويضاعف الاختصاصات والادارات ، ونرى هذه الظاهرة في نمو ميزانية
الوظائف في شتى بلدان العالم اليوم ، وفي تدعيم الدولة قوانينها بمنح
سلطات واسعة لموظفيها حتى يمكنهم بسط رقابتهم وتطبيق الاشراف
تطبيقا دقيقا .

والدولة في أشرافها على الحياة اليومية تصبح عاجلتها مسيرة قسرا نحو
العمل على رخاء المواطن ، وتقاسى ضغطا شديدا من الناحية الاقتصادية
للسهر على تنظيم المصالح الاقتصادية ، مثال ذلك أن رقابة التجارة الدولية
التصدير والاستيراد تتطلب التدخل لدى السلطات أى الموظفين المختصين
للحصول على تصاريح في هذا الشأن ، ونرى سعيا متواصلا من الأفراد
في سبيل الحصول على التصاريح والتسابق في سبيل الكسب عن هذا
الطريق ، وتعرض الادارة التي تمنح التصاريح الى أشد أنواع الضغط ،

ويتطلب هذا الموقف شدة الحذر والحيدة التامة حتى يمكن الدولة أن تؤدي مهمتها في هذا الميدان بما فيه صالح المواطن نفسه للضرب على أيدي من يهول إليها للكسب على حساب الآخر أو من يساعده في هذا السبيل .

ويتعين على الدولة الحديثة أن تنظم خططها بما يقتضيه ضمان تنفيذ قوانينها وأوامرها تحقيقا لواجباتها المنشعبة العديدة ، وذلك بدون الاصطدام بالقوى السياسية التي تناقش سلطاتها ، وهي تدعم شيئا فشيئا نفوذها في سبيل تحقيق خططها وبدون الاعتداء على فكرة الحريات في ذاتها ، وعليها أن تعمل على جلب المواطن وحضه على التعاون معها لمباشرة سلطاتها وذلك في سبيل رفاهته وحرياته بالذات ، وهذه المهام بلا شك دقيقة وصعبة ومدى نجاحها يتوقف على درجة الوعي السياسي ووعي الحياة الجماعية لعصرنا الحاضر

وهناك طريقتان يسلكهما عالم اليوم في وعيه السياسي وتحقيق سلطان الدولة وهما : السبيل الديمقراطي الحر ، والسبيل الماركسي الجماعي ، وكلاهما يتبعان خططا من شأنها توجيه الحريات وحياة المواطن الخاصة والعامة ، غير أن ما تقوم عليه نظم روسيا السياسية هو العقيدة ذاتها وهدف الحياة ، وتكاد تبرز الخطط بدم المواطن وغذائه وكل نسمة من نسمة عيشه ، وهذا غير الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا فالتوجيه هو نزول على سياسة الأمر الواقع وما يقتضيه عالم اليوم المعقد ، ولا يعني كل شيء في الحياة وأن يصبح عقيدة فيقتل التفكير والرأي العام ، فرد الأمر المواطن ذاته الذي يرسم التوجيه لحماية حرياته المهدة بمشكلات العالم الحديث .

وتفسير ذلك فيما يلي :

١ — الطريق الحر : ترى السياسة الحرة أن يترك للفرد أو بالحرى للمواطن الميدان حراً للتنافس ومفروض أنه على وعى سياسى وقومى ووطنى يعتد به وهو معقول ومخلص وأمين فى تصرفاته وعلى درجة معينة من المسؤولية والاستقلال فيما يتناول سياسة الجماعة ومصالحها ، وعلى هذا الأساس أيضاً يترك للمواطنين الفرصة فى التمسك فى المسؤوليات الجديدة الخطيرة التى تستهدف لها الدولة فى عالم اليوم ، ولا مصلحة لهم إلا تنظيم حياة الجماعة ، ولهذا السبب يهرعون كجماعة سياسية إلى وضع نظم محكمة لتلافى الأخطار وإنقاذ البلاد من الورطات وينخرطون فى سلك تدريب معين أو يتجهون وجهة تضعها سياسة التخطيط لمجابهة الأحداث وصعوبات الحياة الحديثة ، وأهمها مثلاً التضحية بالمال لعمل تجارب فيه خاصة بالذرة أو لانشاء مصانع وطنية للنهوض بالصناعات المحلية أو الاستعاضة عن منتجات أجنبية بأخرى محلية لمكافحة البطالة وإيجاد أسواق واستهلاك محلى لبعض منتجات تزداد دورها فى البلاد فتتعشها .

ومثل هذا الموقف مثل الاستغناء عن تعيين بوايس يرقب صفوف الجمهور الذى ينتظم أمام مخازن التموين للحصول على حاجاته بمقتضى بطاقات التموين ، وذلك لأن كل فرد فى الصف الطويل يعلم حق العلم أن محاولته عرقلة انتظام الصف والخروج عنه والحصول على حاجته قبل الذين أمامه ، بينما لم يحضر إلا أخيراً يعقد المشكلة ويزيد وقت انتظاره ، ومن المصلحة أن يأخذ كل فرد مكانه حتى يسود النظام وتوزع الحاجات والأرزاق على الناس بالقسطاس ، فنطق النظام الحر بالالتجاء إلى العقل وحكمة المواطن بلا حاجة إلى عيون العسس وسياطهم ، وهو يطرح على

بساط البحث والرأى العام مشكلات العالم الحديث وحاجات الدولة إلى التوجيه ، وشكاوى الأفراد من موقف الحكومة السلبي ، أو تأخرها في علاج الأزمات وضرورة مبادرتها بتوفير القمح والدقيق واللحوم والخضروات ووسائل النقل للناس ، ومنع الأضراب والوقوف على الحياد من المنازعات الدولية والمبادرة إلى حل مشكلات النقد والكساد عن طريق الاتفاقات التجارية والمؤتمرات الاقتصادية وغير ذلك من نقاط البحث وموضوعات النقاش ، وينتهى الأمر بوجوب قيام سلطة حازمة قوية في نظام حر لمراقبة الأسعار والنقد ورؤوس الأموال والاستهلاك والصناعة والزراعة الخ ... دون أن يمس التدخل للحياة الديمقراطية الحرة . وفي ظل هذا النظام لا يعدل تعريف الحريات ولا يمس التعديل إلا طرق التنظيم الحكومى وواجبات المواطن وجهود الدولة لحمايتها شر الضائقات .

ونرى المواطن في هذا النظام ضد الدولة بمعنى أنه يمكنه أن ينتقدها وله ذلك وهو دائم النقد والشكوى . دون أن يتهم بالخيانة أو الخروج على النظام ، ودون أن تنبذه الدولة وتعتبه بأشد أنواع الجرائم لتقذف به في معسكرات الاعتقال ، فالرأى العام هو محور حياة الجماعة وقد تحول إلى سياسة مشبعة بوجوب تيقظ الدولة لالصد العدوان على الفرد بل لانتشاله من وهدة الضائقات ثم السير به إلى الأمام سيرا سريعا في حياتنا المادية السريعة ، ومن الأمثلة الصارخة في هذا الشأن التجربة الانكليزية القائمة على تدخل الدولة التى بدأت منذ أزمة سنة ١٩٣١ وحاولت وزارة ماكدونالد الائتلافية هناك التى سميت الوزارة القومية النزول إلى ميدان الانتاج لانعاش الجنية الاسترلىنى ، ومنع تسرب رؤوس

الأموال إلى الخارج وخروج الذهب من بنك إنجلترا ، والنهوض بالصناعات البريطانية وموازنة ميزانية الدولة وميزانها الحساب والتجاري ، واستمر التدخل لأغراض الحرب ، وهذه التجربة قائمة اليوم في ظل وزارة حزب العمال ثم وزارة المحافظين الحالية ، وهي تحاول أن توفق بين احترام حريات الفرد واستقلاله ومزايا المنافسة مع وضع منهاج محكم للانعاش الاقتصادي ووسائل حاسمة لعلاج أزمات الصناعة والعمل هناك وذلك عن طريق استبعاد العناصر الهدامة في المنافسة ، وحتى لا تنقلب إلى منافسة غير مشروعة شديدة الضرر على كل من المنتج والمستهلك البريطانى .

وهكذا يبقى النظام الديمقراطى الغربى على حرية الفكر فى أبعد الحدود وعلى الحريات السياسية والمساواة القانونية مع كفاية بعض عوامل عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية . وتقف الدولة بين الحين والحين ضد الفرد فى كثير من شؤون الحياة الخاصة والعامة فى سبيل تنظيم الجماعة ودرء شروء المنافسة غير المشروعة عنها ووقايتها غوائل الازمات ، وتوفير الاغذية والمنتجات حتى لانعم الشكوى وتضطرب الأحوال ويختلط الحابل بالنابل ويصعب عليها اداء أبسط اختصاصاتها وهو المحافظة على الأمن العام والنظام .

٢ — الطريق الماركسى : الطريق الماركسى يجعل من حياة الفرد السياسية بما فى ذلك حرياته وعميدته ، فلقد اختار الغرب الحريات واختار الماركسيون العقيدة la foi واختار الغرب التوجيه فى ظل الحريات على أنه خطط متفرعة عن الحريات الحديثة ، واختار الماركسيون الخطط على

أنها عقيدة ، فلانقاش في هذه الخطط القائمة على نظام الانتاج والقضاء على
الرأسمالية الفردية ، والفرد أداة لتنفيذها ، والحيد عن هذه السياسة قيدأتملة معناه
الحياة وتعرض الدولة للفناء اذ أن غول الرأسمالية واقف بالمرصاد ينتظر
الفرصة السانحة أو الهفوة الصغيرة أو غفوة ونوما خفيفا لانقضا على النظام
برمته وتمزيقه إربا إربا ، ومثل الخطط وتدخل الدولة ونظام الانتاج
والحياة العمالية التي تقوم على سياسة لكل وفق عمله ودكتاتورية البروليتاريا
والقضاء على الرأسمالية الفردية في العالم السياسى الماركسى أو قل في الدولة
السوفيتية الحديثة مثل العقيدة المسيحية من المؤمنين بها في العصور الوسطى ،
ومن كان يناقش هذه العقيدة او يحاول أن يتفهم بعض الصعوبات القائمة
فيها او ينتقد تصرفات المسؤولين عنها كان يرتكب المعاصى الدينية الخطيرة
في ذلك العصر ، ويرمى بزعرع العقيدة والهير وتيقه ، وحاكم التفتيش في
قسوتها تشبه محاكم التطهير هناك ، والتطهير من خصائص النظام ، وقد
رأينا قسوته في أبعاده تروتسكى Trotsky عن الحكم ومطاردته لان
سياسته الماركسية كانت اقرب الى النظريات منها الى حياة الدولة العملية ،
فاصطدم بخطط ستالين الذى طوح به وتعبه من بلد الى آخر حتى
المكسيك وانتهى الأمر بقتله هناك سنة ١٩٤٠ .

وليس معنى سيطرة العقيدة الماركسية (وهذه اتسمية هي تجاوزت العقيدة
سوفيتية روسيه لامت بصلة كبيرة الى صميم الماركسية ، وهى من نشأة
الامر الواقع لقيام دولة الاتحاد الاشتراكى للجمهوريات السوفيتية
وضرورة العمل على حمايتها من العالم الرأسمالى) عدم استطاعة الفرد
التعبير بين حين وآخر عن نكره ، بل يمكن الفرد ان يبدى وجهات نظر

معينة ، غير أنها لاتمس صميم حياة الدولة السياسية أو موقف المواطن منها كأداة انتاج للعالم الجماعى والتخطيط الاقتصادى .

والمناقشات كثيرا ما يراها المطلعون على الصحف الروسية الشيوعية والمتبعون لنشاط الافراد وهى تنحصر فى عالم الفنون وميدان العلوم والمعرفة ، وفى ادوات الانتاج والصناعة وكيف مثلا أن بعض أنواع المحارث تفضل أخرى ، وبعض الاساليب الفنية المحضة فى الانتاج الزراعى أو الصناعى تفوق أخرى ، وفى الوسائل الطبية الحديثة لعلاج الامراض وأطالة العمر وتنشيط الغدد واستعادة الشباب .

ولما كانت الماركسية تهدف فى النهاية إلى اخفاء الدولة واحلال وسائل الانتاج ونقابات العمال محلها صار هدف الحسك الانتاج وتنظيم الانتاج وتوزيعه على العمال مع اقامة حصن منيع لدر كل اعتداء عليه ، وتجنيد قوى الشعب فى سبيل استمرار زيادته ، وفى سبيل هذه الغاية يتبع طريقين مسلسلين هما :

أ - أعداد دكتاتورية البروليتاريا ليتسنى بواسطتها تنظيم الانتاج ، وهكذا نظام الحزب الشيوعى الواحد وهو المسيطر على نظم الانتاج والواضع لخطته ، ولم يك لغير العمال حتى سنة ١٩٣١ أية حقوق انتخابية ، وهذا الطور يتطلب السلطة السياسية القوية المركزية الموحدة ، وعملها بناء النظام الاجتماعى الجديد للجماعة وإعداد الشباب لتقبل هذا النظام بل لعدم استساغة غيره . وكأن العيون مغمضة لا تفتح إلا عليه لتعجب به وتدفع بالنفوس إلى التفانى فى سبيله . وهذه السلطة تحطم كل ما يعترضها من نقد ، وتضع بين يدى النيابة العامة والقضاء أقوى سلطات

لتفسير القانون ، فيفسر وفق العقيدة الماركسية وسلامة الدولة بلا اعتبار للنصوص وحرفياتها ، والنائب العام من أهم العناصر السياسية هناك ، وتوهم هذه الوظيفة لتولى أكبر المناصب في الدولة فيما بعد ، وقد كان فشنسكي Vichinsky قبل أن يتولى مناصب وزارة الخارجية نائبا عاما هناك .

ب — قيام نظام على أسس فنية وعلمية ووفق العقيدة الماركسية ، وكل شيء في الدولة السوفيتية يسير كآلة الساعة الدقيقة وذلك لتحقيق رغبات الفرد وفق أفضل نظم الانتاج والتوزيع وأدقها ، والمفروض ألا تضيق دقيقة من دقائق العامل إلا فيما ينفع المجموع ويعود عليه بالمتعة وفق ما ترسمه السياسة الماركسية وما تضعه من خطط للجد واللهم . وكل إهمال أو تراخ في العمل أو تسويف له يؤدي إلى توقع أشد العقوبات على المخالف لا باسم الجماعة فقط بل باسم السياسة العلمية والفنية لعالم اللارأسمالية القائم على : لكل وفق حاجته .

ومما يستوقف النظر في هذه الحياة السياسية هي دكتاتورية البروليتاريا وهي قوة ساحقة تفرضها أقلية على أغلبية . تتناول توجيه الفكر والعزيمة نحو وسائل موحدة بتعين اتباعها فيما يختص بسياسة الحكم والدعاية ومراقبة العمل والانتاج ، وخطة صارمة لتنفيذ هذه السياسة وإملاء إرادة البروليتاريا على الجميع .

النظام العباسي الأمريكي

تخيرنا اتماما للبحث أربعة نظم سياسية لدراستها وتحليلها من الناحية

السياسية دون القانونية : ثلاثة للديمقراطيات الغربية وواحد للدولة الشيوعية ، ونبدأ في هذا المبحث بالنظام الأمريكي .

نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية نظام اتحادى (فدرالى)، فهناك دستور ينظم شتى الولايات التى تدخل فى كنف الدولة السياسى الذى يوحدها فيما يختص بعلاقاتها السياسية مع الخارج ، وفى جيشها والمثل العليا للحكم ، وهناك دساتير متنوعة لكل ولاية على حدة تعطيها استقلالاً داخلياً فى الإدارة ونظام الحكم المحلى ، ويسمى النظام الديمقراطى المحلى هذا النظام النصف نيابى لأن دساتير الولايات تأخذ بالاستفتاء وتلجأ إلى الشعب لتسأله رأيه فى بعض القوانين ، كما أن للناخبين أن يقترحوا بعضها بشرط أن يباغ أصحاب الاقتراح عدداً معيناً . وقد هوجم هذا النظام وقيل إنه يعطل سير الحياة الديمقراطية نظراً لوجوب استفتاء المواطنين وانتظار النتيجة وإنه يكبد الدولة النفقات ، وإنه بمثابة لوم للبرلمان ، وقد لا يتحمس له الناس وهو يطلب إلى جهة غير فنية إبداء رأيها فى مسائل خطيرة ، غير أن الواقع دل على العكس ، فقد دلت التجارب هناك على تحمس المواطنين للاستفتاء وآدائهم واجبههم بمجرد سؤالهم فى بعض التصرفات أو التشريعات ، فضلاً عن أن عملية الاستفتاء ليست باهظة النفقات كما يدعى البعض ولا تستغرق إلا بضعة دقائق يتطلبها وضع الورقة فى صندوق الاستفتاء ، والأسئلة تنصب على الفكرة العامة والمبدأ ولا تتناول التفاصيل ولا يتعدى الرد - نعم أو لا - ونرى كبار الساسة اليوم يوجهون سياسة الدولة فيما يختص بالطبيعة والكيمياء دون أن يكونوا مختصين ، فهناك سياسة للذرة وسياسة لانتاج الصلب وسياسة لصناعة السيارات والطائرات وهكذا ، والتوجيه هو الكلمة

العامة التي يعبر بها رجل الحكم عن مصلحة الجماعة دون التدخل في الخطط الفنية . والاستفتاء دستوريا ينصب على المبدأ لا على الشخص ، والا يصبح خطوة إلى فرض شخص معين على المواطنين ، وهذا ما حدا بالنظم الدستورية الأوروبية الا تأخذ به البتة خصوصا طوال عهد الجمهورية الثالثة في فرنسا .

وما يهمنا في النظام السياسي هناك هو النظام «الفدرالى» أو بعبارة أخرى الدستور الأساسى للولايات المتحدة الأمريكية .

إن دستور الولايات المتحدة وثيقة مكتوبة ، وهو أقدم الدساتير الديمقراطية المكتوبة ويعتبره المواطنون في مصاف الكتب المقدسة بعبارتها السامية ، ويكفى القول بأنه لىكى يصبح الفرد مواطنا أمريكيا يتعين عليه أن يعرف مواد الدستور نصا نصا ويذكرها عن ظهر قلب ويسأل فيها للتحقق من ذلك ، ووضع هذا الدستور شباب انجلوسكسونى متحمس خرج من بلاد عريقة في الديمقراطية وحقوق الانسان ولكنها رجعية في بعض نواحي التطور أو بطيئة ، فخور التفكير الحر الذي تحده الرجعية وعناصر الانحلال في الوطن الام إلى تفكير ثورى يسير بمقتضاه إلى الامام دائما دون عوائق المحتل الذي قذف به إلى البحر وتحرر من قيوده وسلطان التاج في لندن . ولهذا نرى الدستور يبدأ بإعلان حقوق الانسان وبأسس ثابتة للحريات ويحتم عدم المساس بها بتاتا . وصارت هذه المبادئ للهواطن مثله العليا ، وهو القادم من الخارج وقد القى عصا ترحاله في تلك البقعة النائية الغنية من الأرض ليبدأ حياة

جديده ينعم فيها بالتقدم في ظلال الحرية التي تكفل له الرفاهية والتي تبرهن على قواها بما تقدمه له الطبيعة من خيرات بمجرد إلتجأنا إليها لكسب قوته في ظل النسابق نحو المناطق الغنية البكر التي عمرها وازدهرت ازدهارا فاق مناطق الصناعة الأوربية ، وخاصة منذ تدفق الأوروبيين المطاردين تبعا لعقيدتهم أو المهاجرين هروبا من الفاقة إلى أرض الدنيا الجديدة وكأنها أرض الميعاد .

وهكذا فالدستور الأمريكي ليست مؤنثه الجنس أو الدين أو التاريخ ، بل هو محض مثل عليا أساسها الحرية وهي مطلع نفس الدستور الذي يقرر حقوق الانسان ، والانكليزي قد يتصل بسائر بني جلدته ويحن إليهم لأنهم يرتدون ، جاكته ، رديئة التفصيل ويجمعهم ذوق واحد ويغنون سويا أغنية واحدة لساعات اللهو والجد ، والفرنسي قد يجمعه بسائر الفرنسيين فكرة احترام مقابر معينة مخاطة بسور وسطها ناقوس كنيصة أو مكان تعبد ، أو يجمعه عدو وهو في الحقول والغابات وقد التأم الأسرات يوم أحد وهم في سرورهم يمدون على تصور اللوار أو فرسايل أو غيرها أو سهول النورمانديا ، أما تقارب عقلية الأمريكيين واتحاد روحهم فمجمعهما المبادئ الواحدة والمثل الحرة التي جاءت في مطلع الدستور وأصبحت أساسا للحياة الاجتماعية هناك ، وفكرة المواطن الأمريكي معناها الدستور الأمريكي وفلسفته السياسية ، وكل يحتفظ بطابعه المحلي فرجل الجنوب في اللوزيانا Louisiana لا يزال يطغى عليه الطابع الفرنسي أو الروح المكسيكية ، وهو يتعاطى شراب البوربون Bourbon ، ورجل الشمال متطبع بالخلق الانجلوسكسوني يتعاطى السكوتش ويسكي «Skotch Whisky» ويفصل الغرب عن الشرق جبال صخرية يكاد يعجز المرء عن اجتيازها ،

كما فصلت بين الشمال والجنوب ذكرى صراع دموى عنيف وحرب انفصال في منتصف القرن الماضى تركت جراحا عميقة ، ونرى الصفة المحلية طاغية في وجوه أعضاء الشيوخ الذين يمثلون كافة الولايات بالتساوى وكل له طابعه ، وهذا يانكى Yankee لأنه من الشمال وذاك جنوبي Sudner أو ثائر لأنه من الجنوب ، ولكن الجميع يعيشون في ظل الدستور الأمريكى الذى يضمنى عليهم الحريات ويعطيهم فرص التنافس المتعادلة ، كما يتعاطون شراب هذه القارة التى تجمع مائة وثلاثين مليوناً في جعبة سياسية واحدة وهو الكوكا كولا ، Coca Cola ، وهذه أهم المثل التى يرونها كأعلى درجات الحضارة الإنسانية .

وأهم مظاهر دستور الولايات المتحدة الأمريكية الذى جاء سنة ١٧٨٧ كما سبق أن ذكرنا عقب حرب مريّة وتحرير للبلاد علاوة على مطالعه في اعلانه حقوق الانسان وتسجيله الحريات لتكون بينة وحجة جمع هذا الدستور بين الديمقراطية والسلطة الشخصية للرئيس ، فهناك شخص رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية الذى ينتخب بواسطة الشعب على درجتين لأربع سنوات ، وبمجرد تقلده السلطة يصبح الحاكم الفعلى للبلاد والمسئول بمقتضى الدستور عن سياستها . وهذا يعين الوزراء الذين يعتبرون مسئولين أمامه ويوجه سياستهم ، وليس هناك مجلس وزراء بالمعنى المعروف في أوروبا ، فهم أقرب إلى السكرتاريين للرئيس ينفذون تعليماته منهم إلى واضعى خطط سياسية ومثلى وجهات نظر الأحزاب بأشخاصهم ، ولا يأخذ الرئيس الأصوات في اجتماعات وزرائه لكي يسير وفق رأى الأغلبية ، فهو نفسه الأغلبية ، ويقال إن لنسكولن Lincoln استشار وزراءه في أمر من الأمور فجاءت الأصوات

كلها وعددها سبعة ضده فقال سبعة يقولون لا وصوت واحد وهو طبعاً صوته يقول نعم ، إذأ الأغلبية تقول نعم ، واتخذ قراره وفق رغبته لا رأى وزرائه . ولو أن مثل هذا السلطان لرئيس في أوربا أو في غير الولايات المتحدة لأدى به الأمر إلى الدكتاتورية ، ويقولون في القارة الأوروبية وخاصة في فرنسا احذروا الأشخاص اطماعهم ، أما الولايات المتحدة فقد جاء الدفاع عن الديمقراطية دائماً من الأشخاص المبرزين ذوى النفوذ والسلطان مثل لنكولن وروزفلت .

ولتفهم النظام السياسى للولايات المتحدة الأمريكية نشرح باختصار مظاهره الرئيسية وهى ثلاثة : الرئيس ، والكونجرس والسيناتو ، والمحكمة العليا ، وفيما يلى البيان :-

الرئيس : ينتخب كما ذكرنا بواسطة الشعب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بالانتخاب ويعرف مقدماً اتجاهه من الدوائر التى يحدد الشعب لونه فيها لاختيار الرئيس ، وما إذا كان الحزب الديمقراطى أو الجمهورى هو الفائز ، فالوكالة أشبه بالالزامية imperatif ويقبض الرئيس على سلطان ونفوذ عريضين ، وتفسير ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كان يحكمها التاج فى لندن بنظامه السياسى ولم تكن سلطات البرلمان للوطن الام قد تحددت واتسع نطاقها ، ولم يك من المعقول أن يأخذ الأمريكىون فى انفصالهم بالنظام الملكى فأخذوا بنظام الرئيس المنتخب ، وجاءت سلطاته صورة لروح ذلك العصر ، تستند إلى السيادة القومية لا إلى الحق الإلهى مع اتساع نفوذ الرئيس .

ويجمع الرئيس فى قبضته سلطات رئيس الدولة ، ورئيس مجلس الوزراء الذى لا يهيمه كثيراً الحصول على أغلبية برلمانية أو اتباع آراء وزرائه ، وهو من الناحية الواقعية غير مسئول ولا يوجه إليه البرلمان

أسئلة أو استجوابات أو يعزله ، وهو لا يتصل بالمجلس إلا عن طريق الرسائل التي يبعث بها . وفي حالة ارتكابه ما من شأنه المساس بسلامة الدولة فهناك طريق المسؤولية الجنائية والمحكمة ، ولم يحصل هذا إلا مرة واحدة لبواعت سياسية محضنة ضد الرئيس جونسون Johnson وانتهى الحال ببراءته ، وليس للبرلمان أى نفوذ على الوزراء أيضا ، وإن سير اداة الحكومة مرجعه إلى نشاط الرئيس وجهوده الشخصية وشخصيته المحبوبة من الجماهير ، ومدى نفوذه فى الحزب الذى ينتمى إليه واتصاله بأعضاء الحزب فى البرلمان ، وهم يكونون عادة الأغلبية التى انتخبت الرئيس ويعملون على تنفيذ رغباته لدى السلطة التشريعية .

البرلمان : وهو مكون من الكونجرس Congress وهو مجلس النواب ، وأعضاؤه ينتخبون بواسطة مجموعة معينة من الشعب ، والنواب يمثلون الأمة بنسبة عدد معين من السكان لكل نائب ، ومدة نيابتهم سنتان ، وإلى جوار الكونجرس يوجد السناتو Senate وهو يمثل الولايات بنسبة شيخين لكل ولاية بصرف النظر عن عدد سكانها ، وولاية النيفادا Nevada وعدد سكانها لا يزيد على ٨٠,٠٠٠ نسمة تبعث بشيخين مثل ولاية نيويورك تماما وعدد سكانها عشرة ملايين ، ومدة نيابة السيناتو ست سنوات ويتجدد الأعضاء جزئيا بواقع الثلث كل سنتين ، ومهمة البرلمان التشريع وفحص القوانين بواسطة اللجان التى يحضرها عادة الوزراء إذا دعوا إلى ذلك ، ولا تأتى القوانين عن طريق الحكومة بل عن طريق النواب والشيوخ الذين يقترحونها وقد

يكون ذلك بإعزاز الحكومة ، ويقوم مجلس الشيوخ كذلك بالتصديق على المعاهدات وتعيين كبار موظفي الاتحاد ، ولا يستطيع البرلمان أن يقيل الرئيس كما لا يستطيع الأخير أن يحل البرلمان ، وللرئيس أن يعترض على القوانين Veto ولكنه لا يملك رفض تنفيذها وإذا أقرها المجلسان مرة ثانية بأغلبية الثلثين صارت نافذة . فوقف الرئيس والحالة هذه سلبى ، فهو يمنع المجلس مؤقتا من تنفيذ أمر ولكنه لا يقوم بعمل إيجاب لتخطى السلطة التشريعية .

المحكمة العليا : وهى هيئة مكونة من تسعة قضاة يحيط بها احترام وتبجيل لاهما ، ويعينون مدى الحياة ، وقد كان اختصاصها كمحكمة النقض خارج الولايات المتحدة ، إلا أن أحكامها مع الزمن منذ عهد الرئيس مونرو Monroe وتأثير رئيسها القاضى مارشال Marchall تحولت إلى أحكام تنصب على الحياة السياسية ، وذلك بمراقبة دستوريه القوانين . وينحصر اختصاصها فى هذه الحالة فى فحص قوانين الاتحاد أو الولايات إذا طرح عليها النزاع لاقرار ما إذا كانت مطابقة للدستور أو غير مطابقة له وضرورة استبعاد تطبيقها فيما يختص بالحالة المطروحة ، وفى هذا أكبر ضمان للمواطنين ضد التعسف واعتداء السلطة التنفيذية فى أية صورة من الصور على الحريات التى لا يحلها الدستور فقط بل يضعها موضع التقديس ، وعمل المحكمة فى هذه الحالة ليس بالإيجاب بل هو عمل سلبى وادتراس ، فهى تراقب ولكنها لا تباشر أعمال الحكم والسلطان .

طريقة سير هذا النظام : إن السر فى نجاح النظام السياسى للولايات

المتحدة هو الترتيب الوطنية والسياسية للشعب هناك ، وغيرته على الحريات وتجرد رجال السياسة من المطامع الشخصية المنصبة على إقامة الدكتاتوريات ، ثم أخيرا النظام الحزبي . وهناك كما سبق أن أشرنا نظام الحزبين وهما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري الذي يحكم اليوم ، وقد انتخب مرشحيه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر الماضي ، ولا تفصل الحزبين مثل سياسية هامة فالاختلاف في التفاصيل والأشخاص ، وإذا جاء رئيس ديمقراطي والحزب الديمقراطي ضد مركزية السلطة يميل إلى اتساع نطاق الحكم المحلي والحزب الجمهوري يؤيد المركزية وتقوية سلطان الحكومة الاتحادية لا يتردد الجمهوريون في أن يصبخوا أبطال الدفاع عن حقوق مختلف الولايات هناك ، وبالعكس يصبح الديمقراطيون من أقطاب نظام الحكم الاتحادي المركزي . والغرض هو التعاون مع الوصول إلى الحكم ، ثم بمجرد تقلد الحزب السلطات يوزع المناصب على أنصاره ، وترسم البرامج قبيل كل حملة انتخابية وفق حاجة الزمن وهي أقرب إلى الواقع منها إلى المثل والنظريات .

ولكن هذا أيضا من عيوب النظام السياسي الأمريكي ، ويتسامل البعض ما هو السر في أن الرئيس لا يقدم على التطويع بالبرلمان وحكم البلاد حكما مطلقا والفرص سانحة أمامه .

والجواب على ذلك كامن في نفس النظام ، فمدة الرئيس محدودة وجرى العرف ألا تتجدد إلا مرتين فيما عدا رئاسة روزفلت ، وكان ذلك لاعتبارات سياسية خاصة وظروف الحرب ، وهو يتعاون بحكم الرباط الحزبي مع السلطة التشريعية ، ودائم الاتصال بكبار رجال الحزب ، وليس له سلطان على البوليس ليتخذ منه سبلا لأغراضه ، فالبوليس هناك

يتبع الولايات ، وكذلك ليس هناك جيش دائم يمكن أن يصبح له سيفا
وقوة لاعلان انقلابه .

غير أن هذا لا يمنع الملاحظين السياسيين من القول بالحاجة الملحة
إلى اصلاح حزبي ودستورى هناك . وذلك ليصبح التمثيل البرلمانى صورة
لحياة العصر الحالى ولا يقتصر على تمثيل المصالح المحلية الخاصة ، فضلا
عما اتضح من وجوب الحد من سلطة الرئيس فى إمكانه إرسال قوات
خارج أرض الوطن بدون الرجوع فورا إلى السلطة التشريعية .



النظام السياسى الانكليزى

يختلف النظام الانجليزى عن الأمريكى فى أنه جاء نتيجة تطور طويل ،
وتأصل الديمقراطية فى الشعب الانكليزى إلى حد اعتبارها بديهية أو
طبيعة من طبائع كل فرد من أفراد الشعب الذى أصبح شديد الحرص
عليها ، ويخشى أى تهديد لها أو تعديلها السريع بما لا يتفق وعقليته .

وإن قوة الديمقراطية الانكليزية نتيجة قوة الملك فى العصور الوسطى
فضعه فيما بعد فى مواجهة النبلاء المحيطين به ومحاولته فرض الضرائب دون
استشارتهم فخدوا من سلطانه فى القرن الثالث عشر بالعهد الكبير Magna Charta
الذى بموجبه تعهد بالافرض ضريبة إلا بموافقة مجلس الملك ، وألا
يقبض على شخص أو يسجن أو تصادر أملاكه إلا بحكم القضاء ، وضعف
الملك راجع إلى أن الملك فى الجزر البريطانية لم يك فى حاجة إلى جيش
كبير فعجز عند اصطدامه بالنبلاء عن أن يكسر شوكتهم ويملى عليهم إرادته ،

وذلك بخلاف ما حصل في أوروبا ، فقد كان الملك في فرنسا في العصور الوسطى ضعيفا عاجزا عن التنبض على زمام السلطان ، فانفق مع الشعب ضد النبلاء ، وكرن الشعب جيشا قويا لحاجته إلى مواجهة أعدائه المجاورين ، واتخذ من الجيش أداة ضد النبلاء ، فقضى على نفوذهم وحكم حكما مطلقا بمقتضى الحق الإلهي دون معارض ، وكان هناك برلمان لم يأخذ برأية إلا نادرا مما حدا في النهاية إلى قيام الثورة الفرنسية ودك معالم القديم .

والنظام السياسي الانجليزي يقوم على أربعة أسس : وهى التاج ، والبرلمان ، والوزارة ، والقضاء ، وفيما يلي بيان هذه الأسس .

التاج : تحددت سلطات التاج واختصاصاته بالعهد الكبير والاتفاقات التى جاءت بعده وكلها تعمل على كسب الشعب حقوقه وحرياته ولا يسع الملك إلا النزول على إرادة الشعب وليس له بحال أن يبحث بالمواثيق وإلا يفقد عرشه ورأسه كما حصل لشارل الأول في القرن السابع عشر ، وأضحت الملكية باشتراك مجلس الملك فى الحكم مقيدة ، ومحددة الاختصاصات ثم صارت اليوم برلمانية .

والملك يعين الوزراء والموظفين المدنيين والعسكريين والدينيين ويمنح الرتب والنياشين وينعم على المواطنين بألقاب النبالة ليصبحوا أعضاء فى مجلس اللوردات ، ولكنه فعلا لا يحكم إلا بواسطة وزارته ولا ينظر إلى الأمور إلا بعينى رئيس الوزارة ، ورئيس الوزارة هو دأئما زعيم الأغلبية التى فازت فى الانتخابات ، والملك غير مسئول عن أى عمل من الأعمال السياسية أو غيرها وذلك وفق قاعدة أن الملك لا يخطئ ولا يستطيع أن يعمل ما يضر ، والتاج اليوم كاصيص من الأزهار لتزيين النظام الانجليزي والبيت الانجليزي وأصفاء حياة لامعة تسر العيون وتريح الأنوف بشذى

عبرها على نسق الريف الانكليزي الجميل بجداوله وخضرته وأزهاره ومراعيه ، وليس له صفة سياسية ما ، ويقوم بتمثيل الدولة في الحفلات الرسمية وبدعوة الكبراء والسفراء وفتيات المجتمع وباستقبال المدعوين في الحديقة أو القصر ، ويرى أبناء الشعب أعضائه في حفلات التوزيع والزواج والأفراح ، ويحاملونهم بصدق في المرض والأزراح ، وموقف الشعب من هذه الحفلات بترحيبه بها وبتكده في الشوارع والميادين لرؤيتها وتعبيره عن سروره بزواج أميرة جميلة كما رأينا في زواج الدوق أوف كنت Kent من الأميرة ماريانا وفي زواج ولية العهد وهي الملكة الحالية من الدوق أوف أدمبورج ، أو بتأثرة لآلام الأسرة المالكة ثم إظهاره الحزن في وفاة الملك جورج الخامس والملك جورج السادس والملكة ماري ، وتهافته على قراءة النشرات الطبية عن الملك المريض - كل هذه الحالات تبرهن على شدة تعلق الشعب بتاج هو رمز الديمقراطية وحرية الشعب .

وفقد الملك كثيراً من حقوقه دون رجعة لحساب الشعب بعدم استعمالها ولم يحاول بتاتا استردادها ، مثال ذلك أنه لم يعد له حق عدم التصديق على قانون أو عزل الوزراء أو حضور مجلس الوزراء ، وقد كان الملك جورج الأول يجهل الانكليزية فحضر المجلس في مبدأ الأمر ثم اعتذر وتحنى ومنذ ذلك التاريخ في أوائل القرن الثامن عشر لم يحضر الملك أى اجتماع لمجلس الوزراء .

والخلاصة أن الملك يقوم بعمل الناصح لرئيس الوزراء إذا استشير في ذلك والنصيحة ليست مقيدة ولا يبيدها إلا إذا طلب إليه ذلك

البرلمان : يتكون هناك من مجلس النواب أو العموم ومجلس اللوردات ، والأول بالانتخاب المباشر والاقتراع العام ، والثاني مجلس وراثي مجلس

تحت قبته الذين يرثون لقب اللوردية ومن يرفعهم الملك إلى مرتبة النبالة، هذه وجهود البرلمان تنحصر في مجلس العموم فهو الممثل الحقيقي للشعب، ويدعو الملك زعيم الأغلبية ليطلب إليه تشكيل الوزارة، والأغلبية هناك ثابتة طوال مدة البرلمان، وذلك تبعاً لنظام الحزبين وعلى ذلك يصبح عمل المجلس المراقبة بينما عمل الوزارة الإدارة والتنفيذ ومباشرة السلطات التشريعية بما في ذلك اقتراح القوانين هما عن طريق البرلمان، وخاصة مجلس العموم، غير أن الحرب العالمية الثانية ووجوب سرعة تصرف الأمور حدثاً إلى تقدم الحكومة بالمشروعات مع العلم أن الحكومة من أغلبية مجلس العموم. والمجلسان يقومان بفحص هذه المشروعات مما أدى إلى استمرار هذه السياسة اليوم. كما أن مشروعات القوانين المالية وفرض الضرائب تأتي عن طريق الحكومة وقد أعرض المجلس عن استعمال حقه في ذلك، وللمجلس اللوردات وضع خاص فهو من بقايا النظم القديمة، وقد أصبح اليوم أقرب إلى جمعية للعلوم الاجتماعية والسياسية منه إلى هيئة نيابية، وفقد سلطانه منذ سنة ١٩١١ في فحص مشروعات القوانين المالية والميزانية، وليس له إلا أن يرفض ما يعرض عليه من القوانين الأخرى بعد انتهاء مجلس العموم منها إذا شاء ذلك دون أن يكون له حق الاقتراح، ولنفاذها فيما بعد يكفي أن يوافق على المشروع مجلس العموم مرة ثانية ثم مرة ثالثة في دورتين مختلفتين، فعمل مجلس اللوردات الوريث الذي تعرض لالغائه مراراً وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ثم شامت التقاليد الانكليزية وحكمة أعضاء المجلس أنفسهم ومكانتهم الإبقاء عليه عمله هذا محض اعتراض مؤقت ومصير المشروع إذا أراحه مجلس العموم الموافقة عليه وإقراره.

الوزارة : أهم عنصر في الحياة السياسية الانكليزية هي الوزارة ، وهناك مجلس الوزراء Cabinet وأعضاؤه يمثلون الهيئة السياسية للسلطة الحاكمة ومجلسهم يبت في مصائر البلاد السياسية وهو يعقد بين حين وآخر وتؤخذ فيه الأصوات لاتباع سياسة معينة ، وهو المسئول وعلى رأسه رئيسه أمام المجلس ، وعدده عادة نحو ٢٠ عضوا ، والمسئولية الوزارية نشأت من نظام محاكمة الوزراء قديما إذا أراد المجلس التخلص منهم empeachment وكان معنى المحاكمة الحبس أو الاعدام لأقل التهم بل ولمجرد الرغبة في ابعادهم عن الحكم ، ثم جاء هذا التخلص بمجرد تهديد يهول بناء عليه الوزير إلى ترك السلطة ، وتحولت الحال إلى مسئولية وزارية وفقدان الوزارة الثقة أمام مجلس العموم واستقلالها لافساح الطريق لغيرها ، ثم هناك بقية أعضاء الوزارة ، والعدد الكلي للأعضاء يصل إلى نحو ٦٠ عضوا ويبنهم وزراء عملهم ادارى محض ، وينصرفون إلى تصريف الأعمال الادارية والفنية في الوزارات ، ولا شأن لهم بمجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء عادة هيئة متجانسة بحكم النظام الحزبي هناك ، ونادرا ما تتكون من تآلف أحزاب وتكتلها ، وهي قوية لارتكازها على أغلبية ثابتة في المجلس ، ويراقب عضو العموم أعمال الوزير مراقبة دقيقة ، وهو دائم السؤال والاستجواب عن تصرفاته بل وتصرفات الوزارة في مجموعها ، مما يؤدي إلى القول بلا تردد بأن الوزارة هي الآلة والبرلمان هو « فرملة » Frein هذه الآلة والعين التي تراقبها .

القضاء : إن استقلال القضاء في انجلترا استقلال قوى إلى أبعد حدود القوة وتحرص الدولة عليه إلى حد أنها تمنح أعلى المرتبات للقضاة

وتحيطهم بضمانات عدم القابلية للعزل وغيرها التي تضاف عليهم ثوبا قشيبا من الاحترام والوقار ، وهو الضمان القوى للعدالة هناك ، ولا تجرأ الصحف أن تخوض في إحدى القضايا المطروحة على القضاء وإلا تعرضت لأشد أنواع اللوم وأقسى أحكام القضاء باسم اشاعة أخبار كاذبة والتعريض بسمعة القضاء وخدش اعتباره .

وأهم أسلحة القضاء احترام حريات المواطن باسم «منزلى حصنى» ، ثم باسم قاعدة عدم جواز حجز فرد إلا بأمر القضاء habeas corpus وان للقضاء أن يمنع هذا فورا ، وهو لا يتردد في استعمال سلطته هذه ، ولم تجرأ الدولة منقادة إلى حماس الجماهير وعواطفها ان تضغط على القضاء ليتردد في تطبيق مبدأ الحريات الشخصية .

طريقة سير هذا النظام : ترجع دقة النظام الانجليزي وسيره سيرا منتظما دون محاولة جنوح نحو دكتاتورية أو اعتداء على حريات الجماعات إلى تربية الشعب الديمقراطية على مر السنين وإلى ميل المواطنين الشديد إلى الحرية والفردية مع احترامهم من ناحيه أخرى لروح الجماعات ووجوب تعاونها في سبيل اسعاد الفرد ، وترجع أيضا إلى نظام الحزبين القويين هناك ، وإلى التنظيم الحزبي الداخلي واتباع واحترام أعضاء مجلس العموم خطط الحزب ، ثم تنسيق السياسة بين الحزب واللجان البرلمانية ، ولا تخشى الوزارة تصويتا ضد مصلحتها طوال مدة البرلمان الذي من مشربها ، ونادرا ما يشجر خلاف خطير بين مجلس العموم والوزارة ، وإذا لجأت الوزارة إلى طلب حل المجلس وهو من حقها ولكنها ليست مضطرة إليه وكثيرا ما تلجأ إليه فذلك لكي تحصل على أغلبية أقوى لتأييد سياستها وللتعرف على رأى الناخبين ، وقد يكون أعضاء الوزارة

على خلاف في صدد أمر خطير ومن الحكمة في هذه الحالة سؤال الشعب ليفصح عن وجهة نظره ، وهذا منتهى ما تصل إليه الديمقراطية ، فهي بدلا من الاستناد إلى أعضاء مجلس العموم ترجع إلى الشعب مباشرة لاستفتائه .

ومما يدل على منتهى ما وصلت إليه سعة الصدر في الحياة الدستورية هناك احترام رأى المعارضة ، ولا ينظر إليها نظرة العدو اللدود الذى يجب تحطيمه ، بل نظرة الصديق الناصح الذى يصح الاستماع إلى رأيه ، والمعارضة وهى الأقلية المؤقتة فى مجلس العموم لا نخشى طغيان الأغلبية ، وقد ترتفع أصواتها طوال مدة البرلمان القائم وقدرها خمس سنوات للدفاع عن وجهة نظر هادون أن يؤدى هذا إلى اضطهاد أعضائها وتشريدهم ، وزعيم المعارضة له مكانته فى المجلس وهو يتقاضى مكافأة من الدولة قدرها ٢٠٠٠ جنيه سنويا ، مما يدل على اعتراف الدولة بمكانته وأهميته .

النظام السياسى الفرنسى

نقصد هنا بالنظام السياسى الفرنسى ، نظام الجمهورية الرابعة التى جاءت بعد الحرب العالمية الثانية وانتهاء الاحتلال الألمانى هناك والدولة الصورية التى كان يرأسها بيتان ويرأس حكومتها لافال ، ولا تختلف حكومة الجمهورية الرابعة من حيث المبادئ الأساسية للديمقراطية القائمة على الثورة الفرنسية عن الجمهورية الثالثة ، فهى تقوم على الحرية والمساواة

والأخاء ، وهي امتداد للأسس التي وضعها رجال الثورة وقد تشبهوا
بآراء فلاسفة القرن الثامن عشر ،

وقد جاء دستور الجمهورية الحالية هناك الصادر في ٢٧ أكتوبر
سنة ١٩٤٦ بناء على استفتاء طلبته الحكومة المؤقتة ، فأففى الشعب في ٢١
أكتوبر سنة ١٩٤٥ باصدار دستور جديد كما ألغى العمل بدستور سنة
١٨٧٥ ، وذلك بأغلبية ١٨ مليون صوت ضد نحو ثلاثة أرباع المليون ،
وقامت الجمعية المنعقدة إذ ذاك بوضع الدستور ، وكما جاء في الاستفتاء
الذى وافق عليه الشعب أيضا بأغلبية أقل بقيام دستور صغير مؤقت
baby constitution ، لحين صدور الدستور الأساسى .

ويلاحظ أن دستور الجمهورية الثالثة الصادر في سنة ١٨٧٥ لم يتبع
فيه الاستفتاء البتة ، وكان من وضع جمعية وطنية وطبق الدستور
بصدوره .

ويتخلص النظام السياسى للجمهورية الرابعة في عناصر أربعة هامة
هى : حقوق الانسان ، والسلطة التنفيذية ، والبرلمان ، والاستفتاء . وقد
أدخل واضعوا الدستور نظاما سياسيا جديدة على نظام الجمهورية الثالثة
يقتضى تناول كل عنصر من هذه العناصر على حدة لتحليلها ، وفيما يلى
البيان :

حقوق الانسان : ليست حقوق الانسان بالبدعة المستحدثة
في الروح الديمقراطية الفرنسية ؛ ولكنها بدعة بالنسبة لدستور سنة ١٨٧٥ ،
وقد ورد ذكرها في الدستور الأمريكى كما نقلت عنه بعض دساتير الثورة
الفرنسية والدستور الفرنسى لسنة ١٨٤٨ الذى جاء بمبادئ لصالح العمال

وبأخرى لأغراض التعاون في كنف الجماعة. ولكن الجديد في الأمران دستور سنة ١٨٧٥ هناك أغفل ذكر حقوق الانسان باعتبارها بديهية من بديهيات الديمقراطية ، ثم اضطر المشرع بحكم تطور حياة الجماعة ووجوب ضمان العمل والرزق والمعاش للمواطن أن ينزل إلى الميدان وألا يكتفى بالنص على احترام حريات الفرد الشخصية ، بل يتعدى ذلك إلى العدالة الاجتماعية وإلى الحقوق الاقتصادية ، وان يجعلها في غرة الدستور كأهم الحقوق وأكثرها رعاية واحتراما، وجعلها كما هي العادة حقوقا مقدسة أعلى من القانون بل هي المورد الذي يستقى منه القانون، فهي اسمى من أن تتسم بالعقوبة والجزاء ، وهي كيان الشعب الحر ولب الديمقراطية وتشبه عندهم المبادئ الدينية التي تصفى جلالها على المؤمنين وتبعث فيهم الفضيلة والايمان وتبث فيهم الرهبة، لأن في احترامها رفاهة وتقدم الجنس البشري .

وسوت الديباجة بين الناس في المعاملة ، وجمعت طائفة من المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتصبح قدوة للدولة في تشريعاتها وتعاملها مع الناس . وضمنت للمرأة نفس حقوق الرجل ، وفرضت واجب العمل على الفرد . وجعلت العمل حقا ويجب ألا يهضم هذا الحق بسبب أصله أو آرائه ومعتقداته، وجاء فيها أيضا وجوب تأميم المشروعات الاقتصادية التي لفائدة الجماعة ولصالحها أو التي تعتبر احتكارا واقعيا .

السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية والوزارة) : جعل الدستور السلطة التنفيذية في يد الوزارة ورئيسها الذي يعينه رئيس الجمهورية ، على أن توافق على تعيينه الجمعية الوطنية ، وبعد ذلك يختار معاونيه من الوزراء ثم يتقدم إلى الجمعية مرة أخرى لحيازة ثقتها . ورئيس الجمهورية

بحكم الدستور يعينه البرلمان (الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية مجتمعان) ، وهو يرأس مجلس الوزراء وقد يتدخل بشخصه في بعض المسائل وفق ما يراه ، وتتضح أهمية موقفه في تعيين كبار الموظفين ومناقشة السياسة العامة للحكومة وبرامجها وخططها العسكرية واتجاهاتها الخارجية ، وهو يتوخى صالح الشعب ومجد الوطن ، ويمثل الدولة دبلوماسيا أمام الدول الأخرى ، ويعتمد السفراء ويمضى المعاهدات وله حق العفو الشامل عن العقوبة ، وهو حق لرئيس الدولة من القدم وقد احتفظ به بلا قيد ولا شرط في الجمهورية الثالثة ، ثم قيد في الجمهورية الرابعة بوجود موافقة مجلس القضاء على العفو ، وله أيضا أن يطلب إلى الجمعية الوطنية التروى في اصدار القوانين اما باعادة قراءتها مرة ثانية قبل إنتهاء مجلس الجمهورية منها ، واما برد القانون ثانية مع رفض التصديق عليه لاعادة بحثه ومناقشته والتصويت عليه ، وموقفه هذا ليس بمثابة اعتراض على القانون لأن البرلمان في النهاية له حق الموافقة عليه ، ويصبح بذلك نهائيا وناقذا ، وأخيرا لرئيس الجمهورية حل الجمعية الوطنية بطلب ذلك من مجلس الوزراء ولأسباب محددة بوضوح في الدستور ، ومع كل فريئس الجمهورية غير مسئول إلا في حالة الخيانة العظمى ، وفي هذه الحالة يقدم إلى المحاكمة وفق اجراءات خاصة يعينها الدستور .

والمسئولية السياسية تقع على عاتق الوزارة ، وهي في فرنسا دائمة التقليل غير مستقرة تبعا لتعدد الأحزاب هناك وتغير الاتجاهات السياسية واعتماد الحكومة على سياسة التهادن أو الائتلاف . وسرعان ما يتصدع كيائها وتفقد الحكومة الثقة في الجمعية الوطنية فتضطر إلى الاستقالة والتتحي عن الحكم ، وإذا كانت هذه الحالة تعرقل تنفيذ البرنامج

الاصلاحى للحزب الحاكم والمضى فيه ليرجى منه فائدة تذكر ، فمن ناحية أخرى تعاقب الوزارات وفقدانها الثقة لتأتى أخرى دون اضطرابات ورجات عنيفات وتوجيه أشد أنواع النقد فى الصحف ومن منصة الخطابة فى البرلمان أو فى الاجتماعات العامة ومؤتمرات الأحزاب دون تمثيل وثورة - يعنى بهذا مدى ما وصل إليه الشعب من تربية ديمقراطية قد تكون شديدة الحركة متغيرة الهوى Capricieuse ولكنها لا تخشى وقد تأصلت جذور الحرية أن ينقلب الحال إلى ضياع الحريات وإهدار الدستور .

البرلمان : النظام البرلمان الرئيسى لدستور سنة ١٩٤٦ فى فرنسا مكون من الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية ، وبجوارهما طائفة من المجالس أهمها المجلس الاقتصادى ، والجمعية الوطنية تنتخب بالاقتراع العام المباشر السرى ، وتباشر السيادة الوطنية وتمثل سلطان الشعب الفرنسى ، مع الرجوع إلى الاستفتاء كما سنرى فيما فى بعض حالات معينة ، ومدة النيابة فى الجمعية الوطنية بحكم القانون خمس سنوات ، وهى تناقش القوانين أولاً وقبل مجلس الجمهورية ، ولا تملك تفويض الغير هذا السلطان حتى لا تلجأ الحكومة إلى سياسة المراسيم بقوانين ، ورئيس الوزراء ومجالس الوزراء وكل وزير على حدة لا يسألون عن تصرفاتهم إلا أمام الجمعية الوطنية ، وهى التى تسحب ثقتها من الوزارة لتضطر هذه إلى الاستقالة وإفساح الطريق لغيرها .

ومجلس الجمهورية يعاون الجمعية الوطنية فى عملها التشريعى وينتخب بواسطة جماعات الدوائر فى النواحي والمديريات بالاقتراع العام غير المباشر ، ونرى فيه أيضاً عدداً من أعضاء مجلس البلدية والمجالس المحلية وقد أخذوا لقب أعضاء الشيوخ مما يخلع عليهم الوقار والزهو ، وتعينهم

الجمعية الوطنية حسب التمثيل النسبي للهيئات والجماعات المحلية . وعلى المجلس أن يناقش خلال شهرين المشروعات بقوانين التي توافق عليها الجمعية الوطنية ، وهذا إصلاح هام أدخله دستور سنة ١٩٤٦ حتى لا تتعطل مشروعات القوانين قصدا لأنها لا تزوق في نظر مجلس الجمهورية ، كما سبق أن حصل في ذلك صدد إعطاء النساء حق التصويت فاعد مجلس النواب مشروع القانون في الجمهورية الثالثة منذ سنة ١٩١٩ ، وظل محتفيا في ملفات مجلس الشيوخ دون حركة ما لأن أعضاء الشيوخ لا يريدون منح النساء حقوقهن ولا يريدون بحال طرح الأمر في مناقشات علنية .

وهناك المجلس الاقتصادي وهو ليس بالبدعة المستجدة في النظام الدستوري . فله شبيهه في دساتير أخرى كدستور فيمار Weimar للجمهورية الألمانية لسنة ١٩١٩ ، واختصاصات هذا المجلس الديمقراطي هامة فهو يبحث المشروعات الاقتصادية التي تعرضها عليه الجمعية الوطنية قبل أن تناقشها ، ويجوز لمجلس الوزراء أن يستشير فيها يراه من المشكلات الاقتصادية ، والاستشارة حتمية فيما يختص بوضع برنامج اقتصادي وطني لتشغيل أقصى عدد من الرجال أو تثمار الموارد الطبيعية لثروة البلاد تثمارا فنيا صالحا ، وعضوية المجلس ينظمها قانون خاص ، وهناك مندوبون عن هيئات العمل والعمال والأجيرين والموظفين والمستخدمين والمؤسسات الصناعية والتجارية والحرفية والزراعية والتعاونية وسائر الجمعيات الاقتصادية والعلمية والثقافية ، وهناك ممثلون عن الأسرات والسياحة والطبقات المتوسطة ، والخلاصة أنه تمثل فيه جهتا العمل ورأس المال للتوفيق بينهما في رسم الخطة الاقتصادية المثلى لشحذ قوي البلاد الاقتصادية والنهوض بها وإنعاش مواردها .

وأخيرا عدل المشتري الفرنسي عن موقف الحذر من الاستفتاء خوفا من تحكم الأشخاص وأخذ به بحدود وشروط في دستور الجمهورية الرابعة ، فذكر الدستور أن الشعب يباشر سيادته بواسطة تصويت مندوبيه وكذا الاستفتاء ، كما تناول الدستور وسائل تنقيح الدستور ، وذكر أن التنقيح الدستوري لاتمامه يكون باستفتاء الشعب في المشروع ، وبالمثل فيما يختص بكيان مجلس الجمهورية ، فلا يعدل نظام هذا المجلس إلا عن طريق الاستفتاء .

سير النظام الجديد : لا تختلف الحياة الديمقراطية للجمهورية الرابعة في فرنسا في مجموعها عن حياة الجمهورية الثالثة ، فالأحزاب متعددة ومشاحناتها لاحصر لها ، وسقوط الوزارات تتتابع كأوراق الأشجار في الخريف ، ورجل الشارع ينقدويها جم الحكومة بشدة وكل فرديذ كرامين له بلا وجل أو خوف وتردد ، والصحف عديدة وذات ألوان شتى ، وحملاتها مستمرة لا هوادة فيها والطابع الديمقراطي لاحفاد رجال الثورة يغلب على هذا الدستور الجديد الذي يعد الحكم على صلاحيته سابقا للأوان ، ولكن لا تزال السلطة التنفيذية من الضعف بمكان هناك ، وتحتاج إلى تدعيمها بعض الشيء عن طريق الإصلاح الحزبي والاقبال من طرح الثقة ليتمكن المضي في برامج الإصلاح واستقرار الحكم ، ولكن هذا لا يمنع من التسليم بسير السلطة التنفيذية هناك سيرا حثيثا في سبيل تعمير للبلاد وانتشالها من نكبات الحرب العالمية الثانية . وإن ما حققته من برامج بفضل مثابة المواطن الفرنسي وادخاره ومساهمته الفعالة في أعمال الإصلاح وقبوله الضرائب المستمرة في التزايد والتصاعد دون

تذمر يذكر خبر برهان على اتزان الحياة السياسية الديمقراطية هناك ،
رغم شدة حركاتها وحساسها بين الحين والآخر .

* * *

النظام السياسي الروسي

النظام السياسي الروسي نتيجة ثورات دامية وانقلاب شامل لا مثيل
له في التاريخ وتحقيق حلم طالما داعب أفكار رجال مدائن الأحلام الذين
تمنوا قيام عالم تسوده المساواة التامة بين الناس ، ويقضى فيه على الرأسمالية
الفردية والميراث والفوارق بين الطبقات . ونشأ في ظروف كانت الدماء
تسيل فيها انهارا في أراضي الوطن المترامية الأطراف ، لالقاء الرعب في
قلوب الناس ، وللقضاء على آخر رمق في أنفاس المقاومة والبورجوازية
هناك ، وكانت البلاد مهددة بالغزو الخارجي ومن كل حذب وصبوب ، كما
قد انقلبت أوضاعها الاقتصادية وهجر الفلاح الأرض ، ولم يدرك مزايا
النظام الجديد القائم على الانتاج وتوزيع المنتجات بالقسطاس على الناس
فتفشست المجاعات ، وكان على المسؤولين أن يصنعوا نظاما قوى الدعام
لضمان حياة الدولة واستقرار النظام ووقوفه في وجه العدو الخارجي ، وتدعيمه
مع الوقت حتى يمكنه أن يبسط جناحيه على العالم الخارجي وينشر الشيوعية
فيما وراء الحدود ، وكان على المسؤولين أيضا أن يشيدوا صروح دولة لها
كيانها بمواطنيها الذين يتفانون في الدفاع عنها ، وبحكومتها التي تهتم بكل
شيء فيها ، بما في ذلك تنظيم الحياة الاقتصادية ، وبجيشها القوي بمعداته
ليصارع أقوى الجيوش البورجوازية . واستقر الوضع على دستور سنة
١٩٣٦ الذي عدل عن قصر إعطاء حقوق المواطن للعامل فقط ، ثم

نقح هذا الدستور بالتتابع في بعض تفصيله دون أن يتناول التنقيح الأسس ، ومن أهم ما جاء في الأسس تلك التي وردت في المادة الأولى : « إن اتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية للعمال والفلاحين . » وفي المادة الثانية عشرة : « العمل في الاتحاد السوفيت واجب على كل مواطن يستطيع أن يعمل ومدعاة شرف له وذلك وفقا لمبدأ من لا يعمل لا يأكل ولقد تحقق في الاتحاد السوفيتي مبدأ الاشتراكية القائل لكل فرد حسب عمله . » وفي المادة ١١٨ : « لمواطني الاتحاد السوفيتي حق العمل ، أى حق الحصول على عمل مضمون وأجر على عملهم حسب كميته وكيفيته . » وفي المادة ١٢٣ : « التساوى في الحقوق بين مواطني الاتحاد السوفيتي بصرف النظر عن قوميتهم أو جنسهم في كافة الميادين الاقتصادية والعامة والثقافية والاجتماعية والسياسية قانون لا ينقص وكل تقييد لهذه الحقوق مباشر كان أم غير مباشر أو بالعكس ، إيجاد أية امتيازات مباشرة أم غير مباشرة للمواطنين بسبب جنسهم أو قوميتهم ، وكذلك كل دعوة لامتيازات عنصرية أو قومية أو للكرهية والازدراء يعاقب عليها قانونا . » وجاء الدستور صريحا فيما يختص بنظام الملكية الخاصة وإلغائها مع الاستعاضة عنها بالملكية الجماعية بحكم المادة الخامسة وهي تقول : « للملكية الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي شكلان فهي إما أن تكون على شكل ملكية للدولة (ثروة الشعب بأسره) أو أن تكون على شكل ملكية تعاونية اجتماعية (ملكية حقول تعاونية كالحوزات) وملكية جماعات تعاونية ، ولضمان ألا يستغل المواطن الآخر جاء في المادة التاسعة . « إلى جانب النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي هو الشكل السائد في اقتصاد الاتحاد السوفيتي يسمح القانون بالمشاريع الاقتصادية الصغيرة الخاصة بالفلاحين الفرديين

وبالحرفين على أن تقوم على عملهم الشخصى وبشرط ألا يستثمروا فيها مجهود الآخرين .

ولقد جاءت الثورة لاحتلال النظام الشيوعى محل النظام القيصرى البورجوازى ، والشيوعية تهدف إلى تدعيم سلطان النقابات والقضاء على الدولة غير أن ما اشترعه المسئولون نظام دولة قومية للابقاء على روسيا فى وضعها الجديد ، ووضعوا دستوراً ينقل طائفة من النظم الخارجية مع اسقاط نظام الرأسمالية الفردية . ولأنه فريد فى بابه تناول أبرز نواحيه بالتحليل السياسى ، وهى السوفيت الأعلى ، وسوفيت القوميات ، وديوان الرئاسة (برىزديوم) ، ومجلس الوزراء ، وفيما يلى البيان :

السوفيت الأعلى : تتكون الدولة السوفيتية من اتحاد جمهوريات اشتراكية من جنسيات مختلفة ودويلات وولايات ومديريات متعددة ليست على قدم المساواة فى الاتحاد ، وهذا وجه الخلاف بين هذا الاتحاد والولايات المتحدة الأمريكية أو اتحاد الجمهوريات السويسرية ، وهذا طبيعى فهناك تفاوت فى روسيا السوفيتية فى الأهمية بين شتى دول ودويلات وولايات الاتحاد مما يجعل المساواة القانونية بعيدة عن الحق والواقع وتمثل أعضاء الاتحاد بتفاوت فى مجلس القوميات المسمى «سوفيت القوميات» ، والسوفيت الأعلى أو بعبارة أخرى المجلس الأعلى Soviet Suprême جزء من البرلمان المكون من غرفتين هما : السوفيت الأعلى ومجلس القوميات . والسوفيت الأعلى هذا يمثل الشعب فيه برتمه كوحدة بلا اعتبار لأعضاء الاتحاد بواقع نائب لكل ٣٠٠,٠٠٠ من السكان ، مما يجعل مجموع النواب ٦٨٧ عضواً كما هو ثابت فى انتخاب سنة ١٩٤٦

ومدة النيابة أربع سنوات بالاقتراع المباشر العام السري ، مع المساواة بين الرجال والنساء فهن ناخبات ونائبات ، ويمكن عزل النواب عن طريق تصويت أغلبية الناخبين. وهذا الانتخاب العام من صناعة دستور سنة ١٩٣٦ ، فقد كان الحال قبل ذلك أن يقتصر حق الانتخاب على المال ويحرم من ذلك الحق أصحاب العمل وأصحاب رؤوس الأموال والإيراد الثابت والتجار والوسطاء ورجال الدين . وهذا المجلس له سلطة تشريعية ويوافق على القوانين بالأغلبية العادية .

سوفيت القوميات : تمثل الدويلات والولايات والمديريات في مجلس القوميات Soviet des Nationalités بتفاوت كبير حسب أهمية عضو الاتحاد ، وهناك الجمهوريات الاتحادية ، والجمهوريات المستقلة استقلالاً محلياً ، والولايات وهي أقرب من المستعمرات إلى الجمهوريات والمديريات وكل جمهورية اتحادية تبعث ٢٥ مندوباً ، وكل جمهورية مستقلة استقلالاً محلياً تبعث ١١ مندوباً ، أما الولايات فتبعث خمسة مندوبين ، والمديرية مندوباً واحداً ، وهذا يجعل أعضاء سوفيت القوميات ٦٥٧ مندوباً حسب انتخاب سنة ١٩٤٦ . وعضوية هؤلاء المندوبين أربع سنوات ، وانتخابهم بالاقتراع المباشر العام السري ، ويمكن عزلهم حسب إرادة أغلبية الناخبين ، واختصاص المجلس التشريع بالتعاون مع السوفيت الأعلى . ويكونان باجتماعهما سوياً برلماناً ينظر في الأمور الخطيرة ، فهما ينتخبان مجتمعين ديوان الرئاسة (الريز يديوم) ، ويعينان لجانا لتحقيق المسائل الهامة ، ولهما استجواب الوزراء ، وإذا شجر خلاف بين المجلسين فللريز يديوم حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة .

ديوان الرئاسة (البريزيديوم) Présidium : هو أحد السلطينتين التنفيذيتين ، إذ أن السلطة الأخرى هي مجلس الوزراء ، وديوان الرئاسة هيئة تجمع في قبضتها سلطة رئاسة الدولة وهي مكونة من ٣٣ عضوا ، يوزعون كالآتي : الرئيس و ١٦ نائب رئيس وسكرتير و ١٥ عضوا ، وكل نائب من نواب الرئيس يمثل جمهورية من جمهوريات الاتحاد وذلك حتى يبرز في الهيئة العليا التنفيذية صوت الجمهوريات الهامة في الاتحاد . وديوان الرئاسة يمنح النياشين وألقاب الشرف ويعين السفراء في الخارج ، ويعتمد المبعوثين السياسيين الأجانب في الاتحاد ، والديوان يدعو السوفيت الأعلى للانعقاد مرتين على الأقل في السنة ويحله إذا اختلف مع مجلس القوميات ، ويشترك في تعيين الوزراء ، وهؤلاء يسألون أمامه في حالة غياب السوفيت الأعلى ، ويمكنه أن يعزل الوزراء ويعين بدلهم أو مساعدين لهم على أن يقر ذلك المجلس . وله أن يطلب اجراء استفتاء referendum من تلقاء نفسه ، أو بناء على طلب الجمهوريات الاتحادية للرجوع إلى الشعب مباشرة في المسائل الهامة متخطيا بذلك السوفيت الأعلى ، وله أن يفسر القوانين ولكنه لا يملك تنقيحها أو الاضافة إليها باصدار القوانين واللوائح ، إذ أن الاضافة من اختصاص مجلس الوزراء . وله أن يلغى القرارات التي تصدر من مجالس وزراء الاتحاد والجمهوريات الغير مطابقة للقانون ، وأخيرا هو يعين الرئيس الأعلى للقوات ويأمر بالتعبئة العامة ويصدق على المعاهدات ويعلن الحرب في حالة غياب السوفيت الأعلى .

وهكذا نرى أن عمله مزيج من الأعمال الادارية والتشريعية والسياسية مع التحكم بين السلطة التشريعية والوزارة ، وقيل إن من

شأن هذه الاختصاصات تلافى احتمال قيام دكتاتورية شخصية تتحكم في الأمور هناك وتشل أعمال السوفيت الأعلى ، فكل هيئة رقيية على الأخرى .

مجلس الوزراء : كان اسم هذا المجلس حتى سنة ١٩٤٦ المجلس القومي لسياسة الشعب ، ثم سمي مجلس الوزراء ، وعلى رأس المجلس رئيس للوزراء وثمانية نواب رئيس وزراء وعدد يزيد على خمسين وزيرا ، ولا عجب في ذلك فالحياة العامة هناك اشتراكية جماعية يبروقراطية ، والدولة تتم بتنظيم شؤون الأفراد الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، والانتاج والتوزيع والاستهلاك محصور بين يدي الحكومة ، فهناك مثلا وزيران للبترول ، ووزير لصناعة الآلات . وهناك نوعان من الوزراء : وزراء للاتحاد ووزراء لكل جمهورية اتحادية ، والنوع الأول يباشر سلطاته في كافة أنحاء الجمهوريات والولايات إلى آخر حدودها ، والثاني ينسق عمل الوزراء الذين يدبرون شؤون هذه الجمهوريات ، ويعين الوزراء كما سبق أن ذكرنا السوفيت الأعلى ، وهم مسئولون أمام البرلمان الذي له استجوابهم . ويمكن التساؤل هل تؤدي هذه المسئولية إلى إسقاط الوزارة بناء على تصويت بعدم الثقة بها وفق النظام البرلماني التقليدي ؟ الواقع أن الوزارة وهي من الحزب الوحيد القائم هناك لا تتعرض إلى فقدان الثقة متضامنة ، وكل ما في الأمر أن أحد الأعضاء قد يصبح من المغضوب عليهم فيتنحى عن الحكم أو يسند إليه عمل آخر ، وفي حالة غياب السوفيت يصبح الوزراء مسئولين أمام « البريزيد يوم » ، ومجلس الوزراء يباشر الأعمال الحكومية ويلاحظ تنفيذ القوانين وتحقيق البرنامج الاقتصادي ، وله أن يتخذ القرارات الكفيلة بأداء مهمته هذه أو التي

تضمن سلامة الدولة والأمن والدفاع عن مصالح البلاد وحقوق المواطن، وهو يوجه السياسة الخارجية وينظم القوى المسلحة، وللمجلس الوزراء في الاتحاد أن يوقف قرارات مجلس وزراء الجمهوريات الاتحادية.

سير هذا النظام أساس هذا النظام السياسية الجماعية للدولة système collectiviste، وإن كافة موارد الانتاج بين يدي الدولة، وإن الحياة السياسية يسيرها نظام الحزب الواحد، ونرى المواطنين الصالحين الذين بلغوا وعيا سياسيا عاليا هناك هم من طبقات العمال الذين يلتفون حول الحزب الشيوعي ويندمجون فيه، وهم الحصن المنيع للدولة لتدعيم النظام الاشتراكي هناك وضمان سيره إلى الأمام، وهم النواة لكافة نظم الانتاج والعمل والحياة الاجتماعية والسياسية، ولا تقبل معارضة ما إلا فيما يتناول تفاصيل الحياة الاقتصادية وفي حدود الاراسمالية. وقيل إن نظام الحزب الواحد معناه التصويت لشخص معين (وقد اتفق وجود عدة مرشحين في الدوائر الانتخابية). وتأييد الحكومة دائما. غير أنه يلاحظ أن المواطن كي يصبح عضوا في الحزب الشيوعي يقاسى امتحانا مريرا ويزكيه ثلاثة على الأقل من الأعضاء وعضوية كل لا تقل عن ثلاث سنوات، كما يحصل تطهير في الحزب من آن لآخر لأبعاد العناصر غير المخلصة أو التي أصبحت تشك في العقيدة الاشتراكية، ويترتب على هذا التطهير فقدان المحكوم عليه لعمله، واضطهاد الحكومة له ونبذ المجتمع له نبذ النواة، وكل هذا لكي يستبق الحزب المخلصين العاملين بين أحضانه، أو بعبارة أدق البررة الاطهار ويطرد الأشرار، وعدددهم كان لا يزيد حتى سنة ١٩٤٧ عن ستة ملايين شيوعي من ١٩٠ مليوناً وهم سكان الاتحاد أى ما يعادل ٣٠٪ من مجموع الأهلين، ونظام الحزب يتدرج متسلسلا من

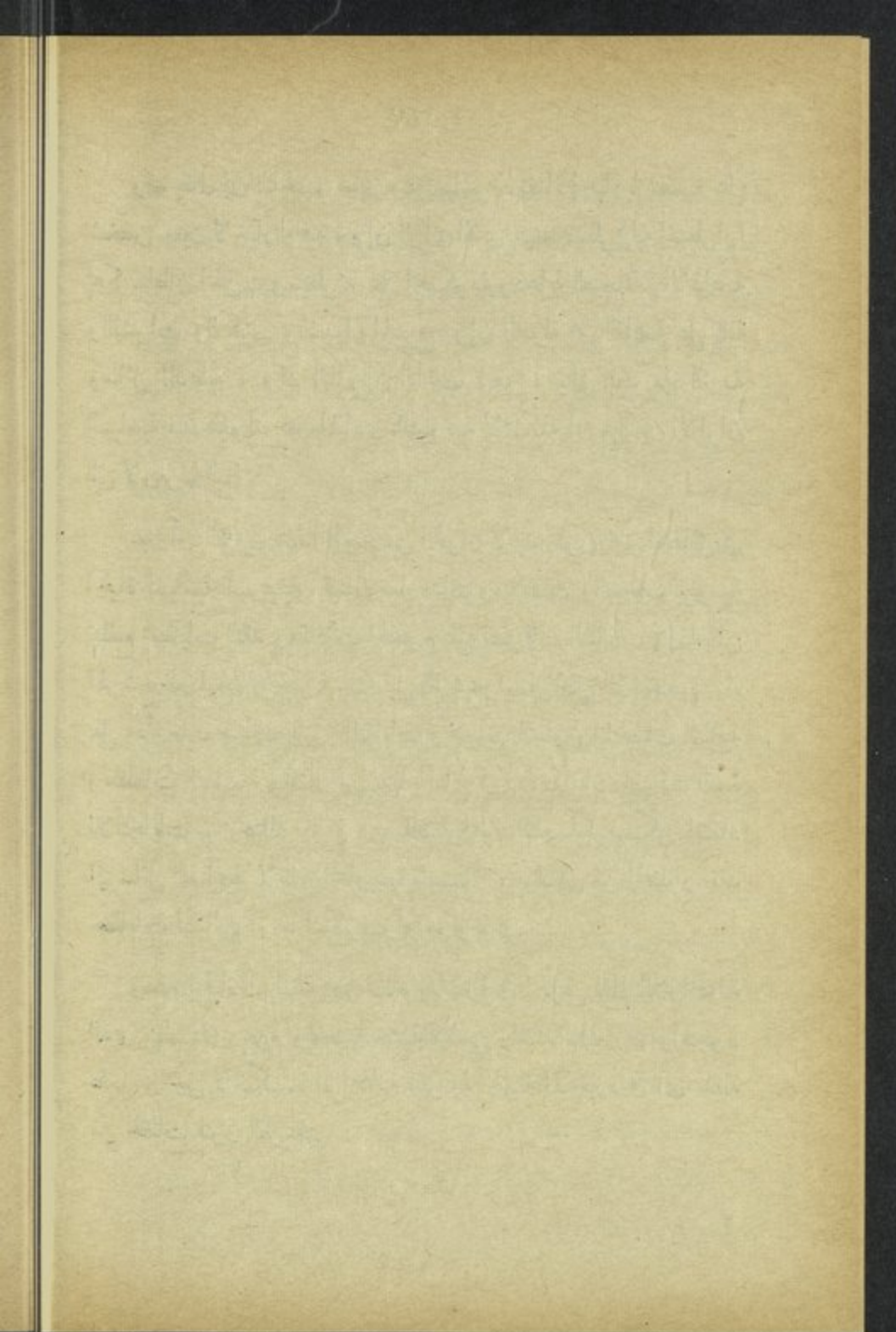
الخلية cellule إلى اتحاد الخلايا rayon إلى لجان الأقاليم فالى الاتحاد الرئيسى، ويدير الحزب اللجنة المركزية وينتخب مؤتمر الحزب أعضائها، وهى مكونة من ٧١ عضوا أصيلا، ومن ٧٠ عضوا مساعدا. وتعين اللجنة ثلاث هيئات تنفيذية تدير فعلا سياسة الاتحاد وتشرف على أداة الحكم بما أوتيت من قوة ونفوذ وهى : المكتب السياسى Politburo ومكتب التنظيم Orgbura والسكرتارية، وهذه الأخيرة على رأس النظام الحزبى وبمثابة المخ من الجسد، وترافب الادارة السياسية الضخمة للحزب والدولة.

ومن أهم واجبات الحزب جمع شمل الشعب فى حزمة قوية فى ظل دستور يجمع بين المركزية والمحافضة على الاستقلال المحلى للولايات، ونرى هذا واضحا فى سلطات البريزيديوم، ثم فى اختصاصات مجلس القوميات، ولا ننسى بهذه المناسبة أن لكبريات الشخصيات فى الحزب من الناحية الواقعية النفوذ الفعلى فى تصريف شئون الوطن، وقد تقوم خلافات بين أصحاب النفوذ أو الهيئات الحاكمة ولكها تصل إلى أقل حد تبعا لقبض الزعماء على زمام الأمر، وجمعهم عدة اختصاصات فى آن واحد، وشوهدت هذه الحالة فى لينين وستالين، وكان الأخير سكرتير عام الحزب ورئيس مجلس وزراء الاتحاد والقائد الأعلى لكافة أسلحة الجيش؛ ونرى فى البرلمان أن عدد المنتمين إلى الحزب الشيوعى ١٠٨٥ نائبا وذلك من مجموع قدره ١٣٣٩، والذين لا ينتمون إلى الحزب اختيروا بإرادة وموافقة الحزب ذاته، وهكذا نرى أن قوة الحزب الشيوعى ومركزه الممتاز لهما أثرهما فى توجيه البلاد ولا يمكن فصل الرأى العام عن إرادة الحزب.

وقد يقال إن الناخب مسير وهو مباشر استفاء إجباريا ينصب على شخص معين لا خيار له فيه ، وإن الرأي الذى يتبعه يضطر إليه إضطرارا بحكم سلطان الحزب وسيطرته على الحكومة ودعاية الصحافة والاذاعة والنشرات والكتب والسينما والمسرح ، وإن الدولة هى القابضة على كافة وسائل الدعاية ، وقد يقال إن الناخب وهو لم يتلق بعد من التربية السياسية منذ طفولته غير المبادئ الشيوعية لا يمكنه أن يميز بين الألوان التى لا يعرفها البتة .

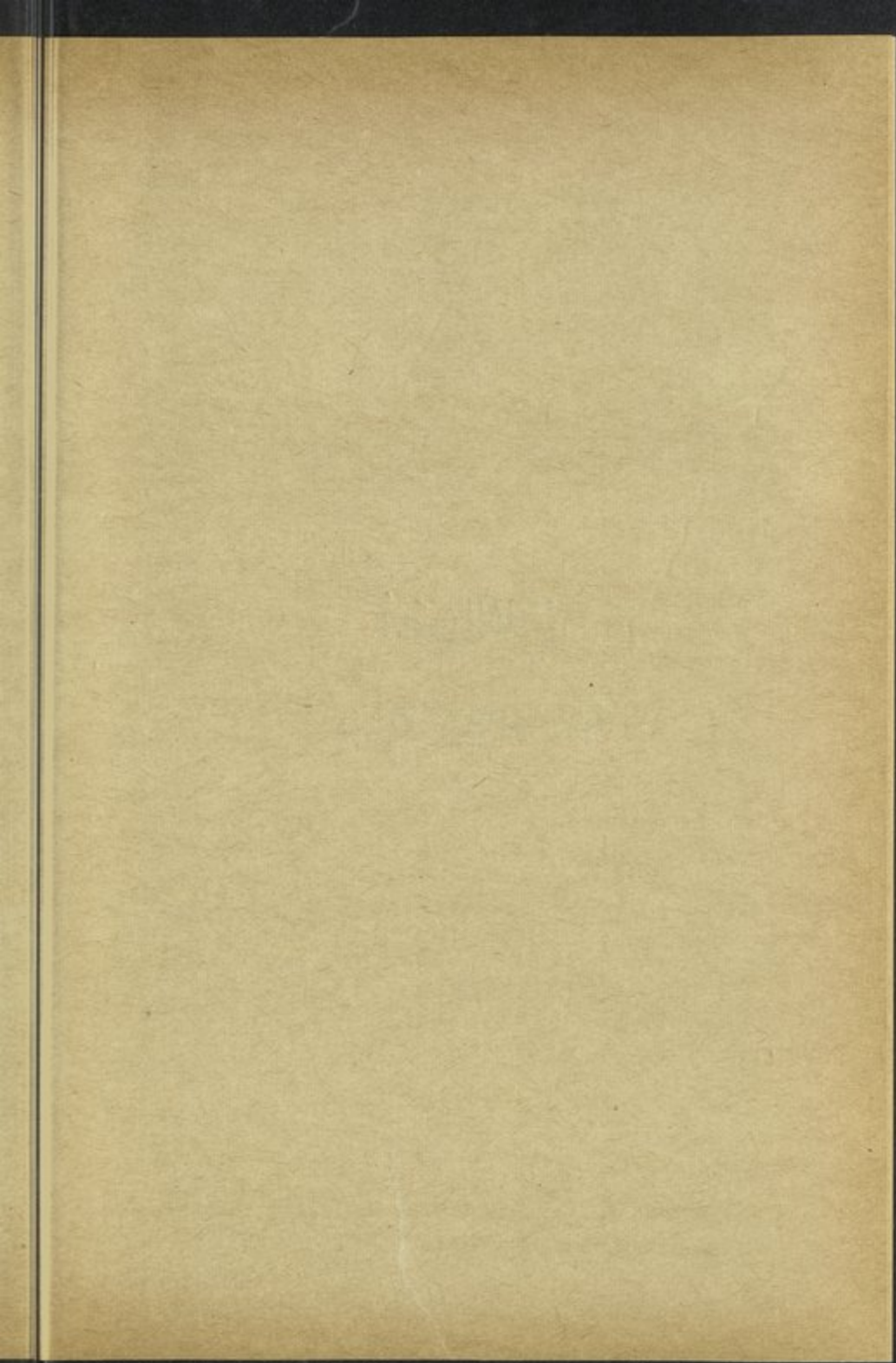
غير أن القائمين بهذا النوع من الحرار لا يدركون عمق الحقائق فى الحياة السياسية السوفيتية ، فهناك معارضات ومناقشات والصحف الروسية تطفح بخطابات النقد ومقالات الهجوم على تصرفات الساسة ، وإذا كان المرشح للبرلمان واحدا فهناك قبل الترشيح استعراض للأشخاص بناء على مقترحات هيئات عدة كالتقابات وجمعيات التعاون والجمعيات الثقافية ومنظمات الشباب ، ويختار من بينها الصالح فى الاجتماعات التى تعد العدة للانتخابات . وهناك نوع من الديمقراطية التفصيلية فىمكن انتقاد الوسائل الصناعية لإنتاج المحارث مثلا ، ولكن من المحذور نقد خطابات لستالين أو ما لانسكوف أو مولوتوف :

وهذه الحياة السياسية هى النظام الاشتراكى الجماعى لعالم الرأسمالية الذى ينظم داره بحزم ويحصنها خشية التراخى واشتداد المعارضة والهجوم عليها ، حتى لا تكسب الرأسمالية الفردية الجولة الأخيرة فى أى لحظة من لحظات فتور العزيمة .



المبحث الثامن

النيارات السيئة الخارجية



أهم مراجع المبحث الثامن

« تاريخ مقارن لشعوب أوروبا ، لسينوبوس ، جزء واحد ،
باريس ١٩٣٨ .

« Essai d'une Histoire Comparée des Peuples de l'Europe »
par Seignobos, 1 vol, Paris 1938.

« من نظام الحريات إلى نظام الاستعمار من سنة ١٨٦٠ إلى سنة
١٨٧٨ ، لهورير وموران وبنياريتس ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٩ .

« Du Liberalisme à l'Empérialisme » par Hauser, Mourain
et Benaerets, 1 vol, Paris 1939.

« الأزمة الأوروبية من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩١٤ والحرب الكبرى ،
لرينوفين ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٩ .

« La Crise Européenne 1904—1914 et la Grande Guerre »
par Renouvin, 1 vol, Paris 1939.

« موجز في تاريخ سياسته الخارجية ، لبورجوا ، ٤ أجزاء ، باريس
١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ .

« Manuel Historique de Politique Etrangère » par E.
Bourgeois, 4 vols, Paris 1927—1928—1929.

« تاريخ الدبلوماسية ، نشر تحت اشراف الأستاذ بوتمكين وترجم
إلى الفرنسية ، ثلاثة أجزاء ، باريس ١٩٤٦ و ١٩٤٧ .

« Histoire de la Diplomatie » publiée sous la direction
de Prof. Potiemkine, trad., 3 vols, Paris 1946 et 1947.

« مصير الرأسمالية ، مارليو ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨ .

« Le Sort du Capitalisme » par Marlio, 1 vol, Paris 1938.

« بناء أوروبا الحديثة ، للكونت سفورزا ، جزء واحد باريس

١٩٣١ .

« Les Bâtisseurs de l'Europe » par Sforza, 1 vol, Paris 1931.

« تحليل لأوروبا ، للكونت سفورزا ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٧ .

« Synthese de l'Europe » par Sforza, 1 vol, Paris 1937.

« انحلال أوروبا ، لفرانشيكونيتي ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨ .

« La Désagrégation de l'Europe » par Fr. Nitti, 1 vol Paris 1938.

« الكفاح في سبيل المدنية وفلسفة السلام ، لبونديل ، جزء واحد ،

باريس ١٩٣٩ .

« Lutte pour la Civilisation et Philosophie de la Paix »
par M. Blondel, 1 vol, Paris 1939.

« خفايا النظورات الاقتصادية ، لروجيه ، جزء واحد ، باريس

١٩٣٨ .

« Les Mystiques Economiques » par Rougier, 1 vol. Paris 1938.

« التاريخ الدبلوماسي ، لدروز ، جزء واحد » باريس ١٩٥٢ .

« Histoire Diplomatique » par Droz, 1 vol, Paris 1952.

« تاريخ أوروبا الدبلوماسي ، لديدور ، جزءان ، باريس ١٩٣١ .

« Histoire Diplomatique de l'Europe » par Debibour 2 vols, Paris 1931.

« الاقتصاد والديبلوماسية »، لوزير، جزء واحد باريس ١٩٣٧.

« Economie et Diplomatie » par Hauser, 1 vol, Paris 1937.

« القانون الدولي العام »، لروسو، جزءان باريس ١٩٥٣.

« Droit International Public » par Rousseau 1 vol, Paris 1953.

« القانون الدولي العام الواقعي »، لكافاريه، جزء واحد باريس ١٩٥١.

« Le Droit International Public Positif » par Cavaré, 2 vols, Paris 1951.

« تاريخ الاتحاد السوفيتي الاقتصادي »، لبروكوفسكي، مترجم

جزء واحد، باريس ١٩٥٢.

« Histoire Économique de L. U. R. S. S. » par Prokovisz, tr., 1 vol, Paris 1952.

« إلى أين تسير إنجلترا »، لتروتسكي، مترجم، جزء واحد، باريس

١٩٢٥.

« Où va l'Angleterre » par Trotsky, 1 vol, Paris 1925

« سياسة التوسع الاستعماري »، نشر بأشراف اندرية جوليان،

جزء واحد، باريس ١٩٤٩.

« Les Politiques d'Expansion Impérialiste » publiée sous la direction de Ch-André Julien, 1 vol, Paris 1949.

« المثل السياسية والحقائق الاقتصادية »، لدى ليسى، جزء واحد،

لندن ١٩٢٥.

« Political Myths and Economic Realities » by Delaisi, 1 vol, London 1925.

« النواحي الاقتصادية للسيادة » لهوتري ، جزء واحد ، لندن

١٩٣٠ .

« Economic Aspects of Sovereignty » by Howtrey 1 vol, London 1930.

« العلاقات السياسية منذ معاهدات الصلح » لكار ، جزء واحد ،

لندن ١٩٤١ .

« International Relations Since the Peace Treaties » by Carr, 1 vol, London 1941.

« نظرات إلى تاريخ العالم » لنهرو ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٥ .

« Glimpses of World History » by Nehru, 1 vol, London 1945.

« اليابان والأزمة العالمية » لسترانكس ، جزء واحد ، لندن

١٩٤١ .

« Japan in World Crisis » by Stranks, 1 vol, London 1941.

« مقدمة في السياسة العالمية » لفريدمان ، جزء واحد ، لندن

١٩٥١ .

« An Introduction to World Politics » by Friedmann, 1 vol, London 1951.

« الاستعمار والسياسة العالمية » لمون ، جزء واحد ، نيويورك

١٩٤٧ .

« Imperialism and World Politics » by Moon, 1 vol, New York 1947.

« القوى الأجنبية الكبرى » ، نشر باشراف لاثام ، جزء واحد ،
نيويورك ١٩٥٢ .

« Major Foreign Powers » edited by Latham, 1 vol,
New York 1952.

المبحث الثامن

التيارات السياسية الخارجية

النشاط السياسي الدولي والتسلط - تنافس الامبراطوريات الكبرى -
فلسفة السلام والحرب وحقوق الانسان الدولية .

النشاط الدولي السياسي

يدور محور النشاط السياسي الدولي على صراع السیادات وكفاح
المدنیات ، وتمثل كل من السیادات المختلفة للدول فی الأسرة الدولية قوة
لامندوحة من اصطدامها بالآخرى فی میدان التنافس العالمی ، وقد يطلق
على هذا الاصطدام تسابق الدول وتصارعها فی المحيط الدولي ، وقد
يسمى أيضا معارك الحضارات وهي متتابعة منذ التاريخ القديم وفجر
المدنیات .

ومعارك الحضارات هذه قد يكون نتیجتها القضاء على سیادة وظهور
أخرى وتصورها السیاسة الدولية ، والحضارة مستمرة تتوارثها الأجيال
وهی ملك الانسانیة منذ فجرها الأول ، فتتعاقب الحضارات فی سبیل
تقدم البشریة ورفاهتها ، وفی سبیل النفوذ والسلطان ، وتظهر دول وتحقق
أخرى ، وتوارث الجمود ونبنى لنشجع الخلف على البناء ، وقد عرف
الانسان كفاح القبائل وحرب العشائر والمدن وصراع العصیبات ثم
اصطدام الامبراطوریات ، وعرف أيضا الغزو والسبي والغنائم والأسرى
والأرقاء نتیجة الانتصار والهزيمة ، وشاهدنا مدنا يسوسها فراعنة جبارة
عتاه وسلاطين لا تجسر العیون أن تنظر إلى وجوههم ، وخلفاء قد

شربوا كأس الترف حتى الثمالة ثم جاءت جحافل الغزاة فصرعتهم وأحرقت ديارهم وأسرتهم وأذلتهم وداست معالم حضارتهم بسنابك خيولهم ، ولكن ذهبت المادة وبقيت الافكار ترشد البشر إلى وسائل الرقي وتبدد بصيحتها ظلام الظلم والجبروت ، وتدلهم على طرق الخلاص للتححرر من الاستعباد ولولوج أبواب المثل « اليوتوبيا » التي يسعى الانسان إلى تحقيقها منذ القدم .

ويتصارع الانسان مع الآخر ويصرعه باسم القومية أو الامبراطورية أو المبدأ ، وفي سبيل نفوذ السيادة ، وقد يصحب هذا الصراع العنيف حرب من أجل التاج أو العقيدة أو الحق أو الايمان بمبدأ بصرف النظر عن شرعيته ، وقد يكون هذا دفاعا عن تراث وذخائر نفسية تقتنيها السيادة وقد صرفت المهج والأرواح على مر العصور في اقتنائها ، وقد تكون الحرب للاستيلاء على نفائس الآخرين ، وإذا نظرنا إلى معركة الحضارات في ذاتها رأينا فيها معركة عالمية وحربا عامة مستمرة ، وليست الشعوب وحدودها إلا أوهاما وايست الدول وقواها المجهزة وعدتها الجهنمية إلا وسائل ، والعالم هو ميدان الصراع وسكان الأرض قاطبة هم جنود المعركة .

وما يهمنا في هذه الدراسة هو تفهم كيفية اصطدام السیادات وتطور بواعث صراعها دون تناول تنابع المدينيات ومعاركها بالتحليل ، فـإذا يخرج عن دائرة بحثنا .

السيادة هي العنصر البارز لحياة الأمة السياسية ، وهي التعبير الواضح عن الدولة كما سبق أن بينا ، وهي قوة سياسية وقانونية واقتصادية

واجتماعية ، بل وعلمية لها أثرها في حياة الشعب في الدولة وفي حياة الشعوب على اختلافها وعلاقاتها بعضها ببعض وصلات الدول وتعاونها أو فصم عرى المودة وتدابرها وتقاطعها ، بل وشن الغارات والحروب الطاحنة . وهذه السيادة وبمجموعة السيادات تؤثر في مجرى الحياة الدولية داخل حدود الوطن ، وفيما وراء الحدود ، وفيما يلي البيان :

١ - في الدخل : تؤثر قوة السيادة في استقلال البلاد وسلطان الدولة على الشعب ، ثم ان للبلاد الأولية وموارد الدولة أثرا في تدعيم السيادة ، ولا يخفى ان الدولة تستند على تدعيم هذه السيادة في تقرير علاقاتها مع الأفراد والدول . وان الانتقاص من السيادة في الامبراطورية العثمانية مثلا وبالتبعية مصر وكانت اية من اياتها ذلك الانتقاص الذي ترتب على معاهدة « لافوريه » La Forêt سنة ١٥٢٥ بين سليمان القانوني وملك فرنسا فرانسوا الأول (وقد قامت لأغراض تجارية ثم تطورت ظروف الدولة العليا وانهكت الحروب قواها فأولت تأويلا سياسيا وحصل المتمتعون بهذه المعاهدات على اعفاءات قانونية واقتصادية وأهمها عدم خضوعهم لقضاء البلاد واعفائهم من وفاء ضرائب هامة متعددة) فت في عضد الدولة وكان عقبه كؤودا في وجه تقدمها الاقتصادي ، وكانت الحكومة مغولة اليدين في فرض الضرائب الغير مباشرة ، وكانت الشركات الأجنبية تنمو على حساب انتقاص السيادة دون أن تفي للبلاد التي آوتها واستضافتها وسهلت لها سبل جمع المال والثراء بما يجب عليها وفاؤه من تعهدات نظير حماية أموالها .

٢ - في الخارج : للسيادة طابع اقتصادي تتأثر به علاقاتها السياسية

مع الدول الأجنبية وخاصة في سلوكها سبيل الاستعمار ، وطابع سياسى يؤثر من حين إلى حين في حالتى حسن التفاهم أو التقاطع ، وبسير كل منهما الآخر ، وقد توجه المشكلات الاقتصادية العلاقات السياسية ، كما قد تتخذ الدول مواقف سياسية معينة من الأزمات الاقتصادية والمشكلات القائمة وتسير بعجلتها السياسية الحياة الاقتصادية . ولتفهم مدى أثر السيادة نشير إلى عبارة برنارد شو في قصته بعنوان ماجور « بربرة » Major Barbara فيقول : « ان شيتين ضروريين لسلامة العالم وهما النقود والبارود ، وهو يتحكم على النظام الرأسمالى الاستعمارى الذى يسخر الشعوب المستضعفة لصالح الامبراطوريات الصناعية ورؤوس أموالها ومصانعها ، وفي الوقت نفسه يقر حقيقة مشاهدة على مر التاريخ .

وقد تستعمل السيادة رغبة في الاتساع الخارجى على اثاره القلائل واحداث المشكلات والفتن ، ولا مفر في هذه الحالة من اصطدام السيادات نتيجة التنافس في سبيل الاتساع لابتلاع السيادات الضعيفة ، وفي حمأة فوضى الحياة الدولية وعجز القانون الدولى كاداة فعالة لمنع الاعتداء المسلح أو لايقاف المعتدى عند حد وعدم كفايته إذ تنقصه قوة تنفيذية فعالة يلجئ الاصطدام ثم الحرب من الناحية الواقعية كافة المعاهدات والقواعد الدولية والانسانية .

والسيادة نظريا وقانونا كما سبق أن بينا هى القوة التى تعادل الدستور ، وهذا ما يفهم من منطق الكلمة المشتقة من سيد Souverain أى أمير أو ملك . ونرى خفايا السيادة فى الملكية الخاصة ، فلم تنشأ إلا بحكم الحاجة وخروج الفرد من الفوضى إلى تكوين الاسرات والقبائل

والجماعة الصغيرة المنظمة فالجماعة السياسية ، وبناء على ذلك قامت قوانين الملكية الفردية والأسرة والزواج الخ ... ، ولكي يكون القانون مفيدا للفرد وصالحا للجماعة يجب أن يتفق عقلية ومصلحة الأهلين ، لذا أشار المفكرون دائما إلى العلاقة الوثيقة بين القانون والاقتصاد ، وكل دولة لها تاريخها وظروفها الاقتصادية المستمد القانون منها . والقانون دستوريا يعادل السيد صاحب السلطة التي تشرع بلا قيد في اختيار ما تراه من الأسس ، ولكنه في التطبيق مقيد الغرض ومحدود التصرف فعليه أن يتبع في التقنين ما يمكن أن يفهمه الناس منه وما يتحملونه ، ويراعى البيئة التي يمكنهم أن يتفاهموا في كنفها . وإذا قيل انظمة الأباطورية الرومانية القديمة مثلا ، فعنى هذا أن ماتحكم عليه من تشريع ليس مرجعه عبقرية المفترع فحسب بل أيضا البيئة والظروف والأحوال الاقتصادية مثل الطرق التي تصل أنحاء الأباطورية بعضها ببعض ، وسهولة الملاحة في البحر الأبيض المتوسط والقضاء على القرصنة ، وكذلك بقاء كثير من الحكومات المحلية على طابعها الخاص وملوكها الذين يدينون بالولاء لسلطان روما مع دخولها في دائرة الأباطورية واحترام الدولة للسلطة اللامركزية وللقوانين المحلية ، وإنشاء الدولة مناطق نفوذ واستعمار في برقة وشمال أفريقيا وغيرها يقيم فيها أبناء روما . وقد ظن أن هدم الأباطورية الرومانية الغربية راجع إلى ضربات الغوط وغيرها من قبائل البربر لها ، ولكن الحقيقة غير ذلك ، فالضربات وحدها لم تكن كافية ، فروما القديمة كانت فكرة اقتصادية سياسية ، وظلت حتى نقل السلطة وإدارة دفة السياسة والحضارة من روما إلى القسطنطينية (بزنطة) لها مكانتها ، وظل القانون الروماني والنظام الروماني باقين ، ولكن نهاية الأباطورية حانت

حينما أراد وارثوها من البربر ومن فرسان الصليبيين أن يجعلوا من نظامها مجرد وسيلة للتجريدات العسكرية ، فقد كان نظام التشكيلات مع الطاعة العمياء والدين والخدمة العسكرية في أيدي القبائل الجرمانية التي ورثت روما ولم تفهم روحها . وقامت مشكلات اقتصادية هي التي اخلت بتوازن الأمبراطورية ، أهمها عدم استقرار القبائل التي نزحت إلى الغرب ، ثم فقدان التوازن للسكان بين شبه الجزيرة الإيطالية وما يتبعها وبين الجهات التي كانت تسكنها القبائل الجرمانية لصالح الأخيرة ، مما أدى إلى اندثار السكان الأصليين ، وهم السادة وأصحاب السيطرة الذين يدركون عمق النظم الرومانيه ، وعجز الورثة عن توجيه النظام الروماني توجيهها حكيمًا .

وعهد الاقطاع ونظام سيادته خير مثل على تغلغل الاقتصاد في السياسة ، فقد كان للأمير ، لأنه يملك الجهة ويحكمها سلطان سياسي واقتصادي ، وكان الملك ضعيفا ليس له سلطة على المقاطعات ، وبعد أن هدم نظام الاقطاع انفصلت السيادة عن حقوق الملكية المباشرة ، ولكن تأيدت حقوق السيادة والدولة اقتصاديا بالضرائب التي تجبها من الأهلين ، وبما لها من حق المصادرة والخدمة العسكرية وأعداد الجيوش .

ومن أمثلة اندماج السيادة في الاقتصاد أن عراك الملوك والكنيسة كان عراكا اقتصاديا ماليا ، فلقد كانت الكنيسة هي السيدة الفعلية لأنها علاوة على مالها من سلطة روحية تباشر كذلك الحكم الديني ، وتجي الضرائب بل وتمتلك الاراشيات archevêché وعلى رأسها رجال الدين الذين يديرونها والاقطاعات الواسعة والكنوز والثغاس الذهبية في خزائنها مما جعل للسلطة الروحية قوة زمنية يتعذر على الملوك إلا بعد كسر شوكتها بالعمل الايجاني أن يقفوا في وجهها ، فقامت حركات الاصلاح

الدينى لعزل السلطة الزمنية عن الروحية ، وتقوية السيادة لصالح الملك الذى يحكم بموجب الحق الالهى ثم لصالح نظم القوميات وحقوق الشعب . ولا تزال تسيطر الفوضى الدولية إلى يومنا هذا على الحياة الدولية والسيادات رغم محاولات إقرار قواعد إنسانية للحروب ولتفادياها ما أمكن فى لاهائى فى أواخر القرن الماضى وأوائل قرننا الحالى ، ثم رغم جهود عصبة الأمم فيمثاق نبذ الحرب المسمى ميثاق باريس لسنة ١٩٢٨ ، فيمثاق الأمم المتحدة لما بعد الحرب العالمية الثانية ومنظمات السلام وعلى رأسها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن . ولقد فشلت مشروعات تبويب القانون الدولى ووضع نظام اتحادى دائم يضم الأمم على اختلافها ويركز فى قبضته سيادتها ، وإنشاء قوة عسكرية تنفيذية جبارة للبادرة بحسم المنازعات المسلحة بين الدول وفرض العقوبة على المعتدى . وكثير من الكتاب لا يقتنع بآراء الأب سان بيير Abbé St. Pierre وولسن وغيرهما فى السلام ، ولا تزال هناك عبارتان فى آذان الساسة وهما قول فولتير فى مناسبتين مختلفتين فى الحرب وإمكان منعها وإقامة نظام سلام دائم ، فرأى تعذر ذلك فى قوله : « إن فكرة سلام دائم فكرة خيالية لا يمكن تحقيقها ، ومثلها مثل فكرة وضع لغة عالمية لتفاهم البشر ، ومن الصعوبة بمكان على البشر إلا يحارب بعضهم بعضا ، ومثل منعهم من ذلك مثل من يريد أن يحول دون افتراس الذئاب للحملان » ، وفى خرائب الحرب ونكباتها فلعلنا بقوله : « إن الحرب هوة سحيقة تبتلع كافة معالم النور والرخاء والانتاج » .

والآن ليس هناك ضابط على الأقل من الناحية الواقعية إذا بعدنا

عن ميدان المثل والمبادئ والمواثيق يقرر فضل فكرة اقتصادية على أخرى أو مشروعيتها في تقرير السيادة والمحافظة عليها . ولقد كان العراك قديما في سبيل التجارة والأسواق، لكنه كان فيما يخص باستثمار البلدان والأراضي في مرتبة ثانوية ، ويكفي أن نشير إلى المصلحة التجارية التي كانت أساس سياسة جنوه والبندقية ، وكيف أن هاتين الجمهوريتين اختلفتا مع الصليبيين في مواقف عدة ورفضتا السير معهم ورغبنا في التفاهم مع أمراء الاسلام تبعا لمصلحتهما التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط . ونرى في هذه الحالة المصلحة الاقتصادية بارزة ، فالصليبيون يدقون أسفينا في الشرق لورود ينابيع مواده الأولية وخيراته ، وقد كانت أوروبا فقيرة متأخرة في ذلك الوقت ، بعكس الشرق الذي كان ثريا مزدهرا . وجنوه والبندقية من مصلحتها دوام الحالة لأن حياتهما في نقل التجارة من موانئ الشرق إلى ثغريهما ، ثم توزيعها على أسواق أوروبا . ولم يعرف عن المسلمين بدورهم أنهم عرقلوا إرسال المواد الأولية اللازمة لأوروبا . عن طريق الشرق أى احتكار التجارة في حوض العالم القديم أو رفعوا أسعارها بلا وجه حق ولمجرد الحشع في جمع المال ، فيذكر أن السلطان الغورى ، وذلك بعد بدء حركات البعث والنهضة في أوروبا أنشأ في الاسكندرية مصنعا للسكر حتى يمكنه شحنه بسهولة إلى أوروبا وتقليل نفقات شحن المادة الأولية من مصر إلى الخارج ، وكان السلاطين دائما يوصون بعدم المبالغة في فرض ورفع الأسعار .

وتصارعت السيادات في عصر الاستكشافات الجغرافية في سبيل السيطرة على الطرق التجارية، وكان التنافس مريرا بين ممالك الغرب وهى إنجلترا وهولاندة والبرتغال واسبانيا وفرنسا في سبيل الطرق التجارية ،

وصحب ذلك تغيير الطريق التجارى الأساسى بين الشرق والغرب فى القرن السادس عشر الذى يربط أوروبا بآسيا من البحر الأبيض المتوسط والقوافل عبر برزخ السويس إلى شاطئ القارة الأفريقية مروراً على رأس الكاب ، واصطدمت بمالك الغرب المذكورة بامبراطوريات الشرق وحاربت أساطيل السلاطين المماليك والعثمانيين فى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندى ، ثم أخذت فى سبيل اتساع سيادتها وتجارتها الخارجية وفق وجهتها الجديدة وكونت مناطق نفوذ وامبراطوريات فيما وراء البحار .

ثم اتخذ صراع السیادات شكلاً آخر منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وهو توفير المادة الأولية للصانع الأوروبية الناشئة ، واتساع نفوذ الرأسمالية الصناعية والشركات والاحتكارات فيما وراء البحار والاستيلاء على مساحات غنية واسعة فى الشرق تكثرت فيها المادة الأولية وازدادت سيادتها ، مثال ذلك الهند الانكليزية والهند الهولندية وشواطئ الصين وجل أفريقيا ، فى سبيل الحصول على القطن والحرير والعطور والزيوت والأرز والكاوتشوك والبتروك والأخشاب وغير ذلك من الحاصلات . وصراع السیادات هذا من ظواهر الانقلاب الصناعى ، وقد بدأ فى القرن الثامن عشر واتخذ فيما بعد صورة صراع سياسى وتحول نشاط السیادة فى الخارج من مجرد الطمع فى اتساع التجارة إلى استغلال اقتصادى خارجى ، وتسلب على مناطق ومسالك وحصول على مواد للصناعة وأيدى عاملة زهيدة الأجر لا تنافسها . وساعدت الآلات وقوى البخار والكهرباء والفحم والحديد والصلب والبتروك والمازوت والسكك الحديدية وعابرات المحيطات وسائر وسائل النقل ، ثم اطراد تطور المخترعات على قيام هذه

السياسة الجديدة ، وعلى نهم الدول الاستعمارية الضخمة ، وهبطت الدول العريقة من عليائها وانتشرت قوى ونفوذ وجنود ورؤوس أموال الدول التي أخذت تطبق التطور الصناعي في ميدان الاستثمار والصناعة ، واتخذت مختلف الذرائع لولوج أبواب الشعوب الآمنة والسيطرة على مصائرهم وهدم سيادتهم وتسخيرها بالجملة لصالح مصانع لا نكشير وليل وتوركوان والروهر وغيرها. كادخال مظاهر المدنية المادية هناك والعمل على استتباب الأمن وتوطيد عرش الأمير وحماية الاقليات من الاضطهاد الديني والقضاء على أسباب التأخر والجمود ، كما كانت تفعل دائما الدول الأوروبية العظمى للنيل من الدولة العثمانية والرجل المتربص في القرن الماضي ، وغيرها من الأساليب الاستعمارية المعروفة .

وأسلحة الاستعمار طبعا القوة الحربية المسادية التي تحكم عليها الدول الغربية نتيجة استغلال الانقلاب الصناعي وفي طليعتها البندقية السريعة الطلقات التي أخضعت القبائل العربية في شمال أفريقيا ، والذهب الذي أغرت به رؤساء القبائل والعشائر ، كما عملت انجلترا في جزيرة العرب في الحرب العالمية الأولى ، لفصلها عن الدولة العلية الوطن الأم ، والقروض التي كانت تقدمها إلى الملوك والأمراء المترفين لتغل حريات الشعوب في سلاسل الاستعباد فيما بعد ، كما عملت مع الحديوي اسماعيل في أقراضه ثم إعداد العدة لولوج البلاد واحتلالها ، وأعمال التبشير والدعاية وفتح فروع البنوك والشركات والمتاجر لاستثمار موارد البلاد وتمويل عملياتها التجارية مع وضعها في قبضة السياسة الاستعمارية لنتيجة وفق هواها ومصالحها ، ونشر الرغبة في استهلاك منتجات المصانع الغربية وأدوات الترف والزينة ، وبث ثقافة الغرب وقوانينه في مبدأ الأمر لمجرد تدعيم

أقدامها وذلك قبل أن يدرك الشعب البريء وجوب سيره في ركاب الحضارة العالمية وأخذه بأساليب التقدم دون تقيده بخطط المستعمر ، وهذه الخطة اتبعت في الصين ومصر وإيالات الدولة العلية وغيرها .

وينحصر هذا الانقلاب الصناعي الذي أدى إلى تطور سياسة السیادات في تنافسها في الخارج واتجاه التيارات السياسية الخارجية فيما يأتي : -

١ - استعمال الآلات والوقود والقوى المحركة البخارية والكهربائية التي صارت عصب الرأسمالية الحديثة وعماد ثروات الأمم وأساس إنتاج السلع التي تتدفق على مختلف أسواق العالم ، واضحت في متناول الكبير والصغير .

٢ - تقريب المسافات البعيدة المائية والأرضية ، وقد كانت السفينة الشراعية السريعة المسماة « كليبر » Klepper في أوائل القرن التاسع عشر تقوم برحلتها من الهند إلى انكلترا في ثلاثة شهور ، وكانت هذه المدة تعد رقما قياسيا لتحمل إلى الانجليز بشارات محصول الشاي الجديد ، فأصبحت آلاف الكيلومترات تقطع في أيام معدودات بواسطة السفن البخارية التي تمر عبر باب أليم في تية حاملة مئات الآلاف من أطنان المواد الخام والمصنوعة ، وأمكن ربط القارات أيضا بواسطة خطوط السكك الحديدية ، وكذا اتصال الأسواق بعضها ببعض ، وساعد التليفون والتلغراف والراديو على تبادل الأسعار ومعرفة اتجاهات البورصات المحلية والعالمية والأسعار للنسيق بينها ولعقد صفقات كبيرة ونشطت التعامل التجاري الدولي .

٣ - زيادة الانتاج وكميات المواد الخام المصنوعة ، مما حدا بالافراد إلى التفات عليها وزيادة الاقبال على الاستهلاك تبعاً لرخسائها ، فتضاعف الانتاج وارتفع بارومتر الاقبال على السلع ، وتضخمتم الثروات وتضاعدت أهمية الشركات الصناعية الكبرى وأثرت الأمم الصناعية ثراء لا مثيل له من قبل ، وتكدس الذهب في الخزائن التي طفحت به ، وأخذ رجال المال يسعون لتوظيفه فيما وراء البحار ، وقد صعب ذلك في أوروبا التي ضاقت به ذرعاً .

٤ - جمع الأموال في أوروبا من الصناعة وزيادة المخزون من الذهب وجمع أطنان جديدة من الذهب عثر عليه في الأمريكتين وجنوب أفريقيا وأستراليا بكثرة من مناجم اكتشفت حديثاً ، وتزايدت أهمية البنوك على اختلافها ، ونشطت عملياتها وخاصة فتح الاعتمادات وخضم الأوراق التجارية وتوظيف الأموال في الصناعات الناشئة واتخذت بعض كبريات العواصم الغربية قواعد لعمليات الخصم الدولية وفي طليعتها لندن ، وتركزت الصناعات تركيزاً رأسياً بتسلسل شتى عمليات الصناعة الواحدة من المادة الأولية إلى أعدادها للاستهلاك النهائي في قبضة مؤسسة واحدة ، وكذا تركيزاً أفقياً بجمع شتى أنواع الصناعات التي من نوع واحد في شركة معينة وذلك زيادة في التخصص واتقان الصناعة ، وزيادة انتاجها والحد من المنافسة وزيادة أرباح الصناعة ، وعمت نظم الاحتكار والامتياز ، وبسط الاستعمار الرأسمالي أذرعه كالأخطبوط على الشرق المستضعف ،

٥ - التخصص في الأعمال وتوزيعها توزيعاً فنياً واقتصادياً من شأنه تضاعف الانتاج وانقاص نفقاته ، واتضح أهمية الأعمال الفنية

والتنخص ولا شك أن لها أثرها في داخلية كل بلد ثم في معاملات الأمم بعضها مع بعض ، ويعزى رخاء الجزر البريطانية في القرن الماضي إلى ما جمعتها من ثروة باتباعها السياسة الاقتصادية الحرة التي نادى بها أدام سميث وتلاميذه ، ونشأت بارشاداتها مدرسة مانشستر التجارية الحرة ، وكما سبق أن بينا من شأن هذه السياسة أن تنفرغ البلاد للإنتاج الذي يتناسب مع استعدادها الطبيعي والاقتصادى وتخصصها ، وأن تتبادل البلدان الحاجات وفق تخصصها في الإنتاج واستعدادها ، وأن تفتح الأبواب الجمركية على مصاريحها للتبادل على أقصى نطاق ، وأن تقف الدولة من حياة الأفراد ومعاملتهم وخاصة من نشاطهم الاقتصادى موقفا سلبيا وتترك للنافسة تنظيم الحياة الاقتصادية ، ولقد ترتب على هذه السياسة أن بزت الجزر غيرها من البلدان في ميدان الصناعة وقد اعتنقت من الناحية التطبيقية الانقلاب الصناعى قبل غيرها ، وساعدها حصار نابليون بونابارت الذى فرضه على القارة الأوروبية على الاعتماد على صناعتها وإدخال شتى وسائل التحسين عليها ، وبمجرد انتهاء الحصار وإفول نجم بونابارت غزت تجارة الجزر الخارج بفضل السياسة الحرة وترك الأمور تسير في مجراها .

٦ — هجرة سكان أوروبا زرافات إلى الأراضى الجديدة السكر في العالم الجديد وجنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلاند ، وقد قلت الأخطار في البحار ، وكذلك نتيجة سياسة المغامرات والرغبة لا في الاستطلاع فحسب بل في الاستثمار على أوسع نطاق ، تلك الرغبة التي تعتبر أهم صفات الرأسمالية الحديثة ، ولم تستطع الشعوب العريقة في آسيا أن تقوم بمثل هذا العمل وإن تجارى أوروبا في هذا المضمار ، وهي

تجهل وسائل المدنية الحديثة المادية ، وبالتبعية أساليب استعمال البندقة السريعة الطلقات والمدفع والبارود ، وهى أسلحة الاستعمار الغربى وحماية رؤوس الأموال هذه .

٧ - إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات بكثرة لا مثيل لها من قبل فى أوروبا بل وفى أنحاء العالم مع الإغراء على الاكتتاب فيها بشتى وسائل الدعاية ، وذلك فى سبيل استغلال العالم استغلالا اقتصاديا حديثا . وقد أقبل المدخرون من الطبقات الوسطى على اقتنائها فى سبيل توظيف أموالهم لما فى ذلك من سهولة بالغة لا تتوفر فى شراء الأموال الثابتة والعقارات ، وساعدت أيضا على التهافت على الاكتتاب تخمة أوروبا بالنقد والذهب نتيجة الانقلاب الصناعى واكتشاف مناجم الذهب كما سبق أن نوهنا . ومساهمة البورصات فى سرعة تبادل الأخبار الاقتصادية والسياسية والأسعار وامكان تصريف الأوراق المالية المشار إليها فى كافة أنحاء الأرض بلا أهمية لأسماء أصحابها ، فمن مزايا هذه الأوراق انها تملك بالحيازة وهى لحاملها دون إعتبار الأسماء .

٨ - ظهور غول الرأسمالية الصناعية وهو الاحتكارات بأنواعها والدولية منها أيضا وسيطرتها على السياسة الداخلية والخارجية ، وطمعها على حقوق الانسان والسلام والنفاذ بين الشعوب تبعاً لرغبتها فى المزيد من الثراء ، وتسييرها مصالح الدول الغربية الصناعية وفق أهوائها ، ويلاحظ أنها دفعت ثمن هذا باهظاً على حساب الإنسانية جمعاء بالحرين العالميتين الأولى والثانية . وكل ما فى يد الانسان ينبىء باستطاعته نشر الرخاء المادى على البشر ، ولكن ضعف واختلال توازن هذا النظام وسوء مقصده أدت

إلى تكديس الحاصلات والمنتجات بل واحراقها تبعا لهبوط أسعارها
ولسوء توزيع الحاجات في العالم .

وترتب على هذا النوع الجديد من الاستثمار ما يأتي :-

١ - إن بلادا صارت عاجزة عن استمرار المقاومة وأصبحت
مسرعا للاستثمار الأوروبي المحض وهي تمد مصانع الغرب بالمادة الأولية
اللازمة لها بأسعار زهيدة كي تحولها هذه ثم تصدرها بأضعاف أثمانها إلى
جهات الأصل وغيرها ، ويمكن التساؤل هل في مقدور العامل وهو
سواد الشعب في الشرق الذي ينتج المادة الأولية أن يشتريها مصنوعة
وقد صدرت إليه من مصانع الغرب بأضعاف أسعارها وهو يتبلغ
بكسرة ويعيش حياة الكفاف على أجر غاية في الضعف ؟

٢ - إن بلادا انتقل إليها مهاجرون الموا بأمرار الانقلاب
الصناعي وبمجرد ما أتاحت لهم الفرص انفصلوا عن السيادة الأصلية
والوطن الأم ، وصارت سيادتهم الجديدة قوة سياسية واقتصادية تستطيع
مجاورة الصعاب ومقاومة الوطن الأم ، مثال ذلك الولايات المتحدة
الأمريكية . وهكذا فالدول في هذا الجو الاقتصادي الجديد في ميدان
عراك دائم وعلى استعداد في كل لحظة لتحويل السلام المسلح إلى حرب .

٣ - إن السلام المسلح غرضه الظاهر ضمان السلامة ولكن الحقيقة تدل
على أنه الخطوة التي تمهد سبيل الأثراء على حساب الغير ، والمحافظة على الحالة
الراهنة والتخمة ، واحترام القانون هو الذريعة ، وخرق القانون الدولي
كان صارخا في كثير من المنازعات نذكر منها اعتداء المانيا النازية على
شرق أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية ، وغزو ايطاليا للحبشة ولألبانيا ،

والهدف الاساسى للاعتداء الرغبة فى زيادة النفوذ والثراء . ولم تصل الرفاهة لدى جميع الدول إلى مستوى واحد فهى متفاوتة فى أهم عن أخرى كحالة الفوضى الدولية ، مما أدى إلى تفاقم الحال وتماذى دول الغرب فى الضغط على البلدان المستضعفة بشئى الوسائل حتى تورد لها المادة الأولية والرجال فى السلم والحرب كما شاهدنا فى جيوش الامبراطورية البريطانية ، ولم يفد سكان هذه البلدان فائدة محسوسة من الرفاهية المادية ، وهكذا تضاعفت الفوضى الاقتصادية والسياسية وضربت أطنابها فى العالم تنذره بأقسى مصير .

٤ - انتهزت بعض الدول الزراعية المحضة التى كانت تسبطر عليها الامبراطوريات الغربية ظروف الحربين العالميتين الاخيرتين وعملت على تفهم روح الانقلاب الصناعى وتطبيقه والسير فى طريق الاستقلال الاقتصادى والاستغناء رويدا رويدا عن مصانع الغرب بإنشاء الصناعات الثقيلة التى يمكنها بواسطتها أن تقيم سياجا من الفولاذ فى وجه النفوذ الأوروبى ، وتجب عليه بسلاح فى قوة سلاحه ، والأمثلة عديدة نذكر منها اليابان الطامحة فكانت تحارب الممول الأوروبى بنفس سلاحه ، وكذلك بدأ إنشاء الصناعات فى استراليا وكندا واتحاد جنوب أفريقيا والهند .

٥ - كان النزاع على أشده بين كبريات دول الغرب فى سبيل التسابق إلى مناطق المواد الأولية الغزيرة والثروة وضمن سلامة المواصلات إليها ، ونذكر النزاع على سكة حديد بغداد لإيصال هامبورج بالخليج الفارسى وخطب قيصر ألمانيا ود الخليفة العثماني لتحقيق هذا المشروع حتى

يمكنه أن يرسل الجيوش على جناح السرعة إلى هناك ويهدد الامبراطورية البريطانية ، وقد جرعت إنجلترا في أواخر القرن الماضي وأوائل قرنا الحاضر من هذا المشروع وعملت على عرقلة ، ثم قامت الحرب العالمية الأولى التي غيرت اتجاه البوصلة السياسية ، ونذكر أيضا مشروع سكة حديد الكاب الاسكندرية وربط جنوب أفريقيا ووسطها بشمالها في سبيل تدعيم نفوذ إنجلترا في القارة السوداء ، ولاننسى أيضا توزيع منطقتي النفوذ بين فرنسا وإنجلترا في البحر الأبيض المتوسط بالاتفاق الودي سنة ١٩٠٤ ، وكان وادي النيل لإنجلترا ومراكش لفرنسا مما أثار حفيظة الامبراطورية الألمانية الناشئة التي كانت تطمع في جعل مراكش لا منطقة نفوذ لها فحسب بل مكانا ملائما لهجرة أبنائها إلى جبل الأطلس ، وقد رد القيصر على الاتفاق الودي باحتجاجات ومظاهرات وأحداث سياسية إيجابية في الشرق الأوسط ومراكش ، كما أعلن صداقته للشعوب الإسلامية والخليفة وحذر الاسلام من الاستعمار الانكليزي ، ونذكر موقف روسيا من الامبراطوريات الغربية ورغبتها الشديدة في السيطرة على البحر الأسود ثم ولوج البواغير للوصول إلى المياه الدافئة ووقوف الغرب في وجهها بمنع تقسيم تركة الرجل المريض ، ولاننسى أيضا تعذر تقسيم الصين بين أوروبا وقد تضاربت المطامع هناك واستقرت آراء الدول الاستعمارية على الاكتفاء بتوزيع الأسلاب على السواحل مع احتفاظ الصين بسيادتها ، ونذكر كذلك صراع روسيا واليابان سنة ١٩٠٤ للتنازع على مناطق النفوذ في آسيا ، ثم صراع الغرب في سبيل السيطرة الرأسمالية الصناعية على العالم في حريين عالميتين ضروسين ترتب عليهما

تضع نفس هذه القوى الرأسمالية الصناعية التي كانت تطلب المزيد ، ولا ننسى كيف تحول الصراع في الحرب العالمية الثانية إلى صراع مثل أيضا بين جبهتين ، هما جبهتا الديمقراطية والنازية وامتد في حرب باردة إلى صراع الشيوعية والديمقراطية الغربية القائم اليوم .

* * *

المنافسة العالمية والامبراطوريات الكبرى

انحصرت أهم تيارات المنافسات السياسية في سبيل التسلط وزيادة الثراء والاتساع ثم المحافظة على الكيان الاستعماري في النظريات التالية :

١ - النظرية الاستعمارية الانكليزية : وتقوم على قوة الملاحاة البحرية كعنصر هام في نقل المادة الأولية من الشرق إلى مصانع الجزر لتحويلها ، ثم إعادة نقلها مصنوعة إلى البلدان الخارجية وبيعها بأضعاف ثمن شراء المواد الخام ، وعلاوة على ذلك تشغل السفن الانكليزية بشحنات كبيرة لشتى الدول بأسعار معتدلة ، واستثنت السياسة الانكليزية الحرة من المنافسة وعدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي الملاحاة البحرية ، وأيدت تدخل الحكومة لتدعيمها باعتبارها من المرافق الحيوية للبلاد ، كما استبعد أدام سميث من سياسة عدم التدخل قوانين كرومويل التي صدرت في القرن السابع عشر لحماية الأسطول الانكليزي وتدعيمه ، وطالب بوجود أن تسير الحكومة في صيغ البحرية الانكليزية بالطابع القومي حتى لا تظني عليها البحريات المنافسة الأخرى . واشتهرت انكلترا

بأن ثراها يرجع إلى الشحن البحرى واستحضار المادة الأولية وخاصة القطن والبتول فلا يتوفر عندها للصناعة إلا الفحم والصوف ومواد الحديد والصلب ، كما تستورد الأغذية اللازمة للجزر ، إذ تعتمد فى تموينها كل الاعتماد على الخارج ، وما تنتجه من الحاصلات الزراعية والمواد الغذائية لا يسكنى الأهلى أكثر من ربع العام .

وأدى منطق الاتساع البحرى الانكليزى إلى قيام شركات تأمين واسعة النطاق وجمعت يوانات التأمين فى إنجلترا المال الوفير عن طريق التأمين البحرى وعمليات التأمين على شحن البضائع ، كما اشتغلت بسائر عمليات التأمين البرى والتأمين على الحياة . وأدى جمع المال عن طريق التجارة إلى قيام بنوك ضخمة غرضها استثمار الودائع فى التبادل التجارى ، وخصم الأوراق التجارية وتوظيف الأموال فيما وراء البحار ، وكان على الامبراطورية أن تعتمد على السلاح البحرى القوى للمحافظة على سيادتها على البحار وسلامة طرقها المائية ، وحصنت ممرات شتى هى مراكز رئيسية لممر السفن والأسطول الحربى ، وبسطت نفوذها على المناطق التى فى طريق مواصلاتها ، نذكر تحصين جبل طارق وباب المندب وسنغافورة ووضع يدها على منطقة السويس وبسط نفوذها فى الخليج الفارسى وفى جزر شتى من المحيط الهندى .

٢ - النظرية الاستعمارية الألمانية : نزلت ألمانيا الحديثة بعد تحقيق وحدتها السياسية سنة ١٨٧٠ فى ميدان الاستعمار متأخرة ، فلم ترزها الأراضى القليلة التى ظلت دون وضع الدول الاوربية الاستعمارية أيديها عليها فى أفريقيا أو آسيا . وقام بينها وبين الدول الاستعمارية الأخرى

وفي مقدمتها انجلترا نزاع شديد على امتلاك الاراضى فى الشرق ، مثال ذلك طمع ألمانيا فى الهند الذى تراهى فى مشروع مد سكة حديد ممبورج بغداد ، وفى تنافس ألمانيا مع فرنسا فى الاستيلاء على مراکش وإثارة ألمانيا القيصرية الفتنة هناك ، وفى حادثى أجادير وطنجة وفى مطالبة ألمانيا بفتح أبواب التجارة لها هناك ، وفى حصولها على امتيازات اقتصادية تعدينيه فى السلطنة التى سقطت فريسة للتأخر والقوضى وسوء الحكم والاستعمار ، ولم تتحقق أطماع ألمانيا فى مراکش أو فى تونس أو الهند ، وحصلت على مناطق نفوذ ضئيلة فى الشرق الأقصى وأفريقيا ، ولكنها فقدتها بهزيمتها فى الحرب العالمية الاولى ، وقد آلت إلى اليابان وانجلترا ، لذا اتجهت أنظار ألمانيا منذ أن وضحت لها صعوبة تحقيق أطماعها الاستعمارية فيما وراء البحار وانزاع ممتلكات أو مناطق نفوذ من انجلترا وفرنسا إلى التوسع فى شرق أوروبا والتغلغل فى والبلقان واستغلاله استغلالا اقتصاديا لمصالحها ، وأطلقت على هذه السياسة جمعياتها الوطنية فى عقر دارها سياسة أوروبا الوسطى لألمانيا Mittel Europa أو السير نحو الشرق Drang nach Osten كما تحورت لصالحها دائما وبعد أن اطردت زيادة عدد السكان زيادة كبيرة فى أرض السيادة الألمانية ، وفى الوقت ذاته طالبت بضم الأقليات التى من أصل ألماني إلى الوطن الأم كضم بلاد السوديت Sudetes إلى ألمانيا ، وسميت سياسة المجال الحيوى Lebens Raum أى إيجاد أراض جديدة لألمانيا ملاصقة للوطن الأم ، وجعلت ألمانيا من هذه السياسة خدعة دبلوماسية تواجه بها البلقان فأطلقت عليها سياسة التعاون مع البلقان تعاونا اقتصاديا ، وبديهي أن يترتب على ذلك فرض وصاية سياسية ، وقد نمت هذه السياسة بعد أن تضعضع نفوذ النمسا هناك وصارت هذه

الامبراطورية العجوز لا تزعم الشعوب الجرمانية ، وقد بدأت تفقد زعامتها منذ سنة ١٨٦٦ عقب هزيمتها في حربها مع روسيا في موقعة ، سادوفا ،

ونشأت في البلقان بنوك وشركات وبيوتات تجارية ألمانية بوفرة ، وقامت هناك أيضا فروع للبنوك الألمانية الكبرى لتنفيذ أطماع الامبراطورية الاقتصادية واستغلال موارد الثروة والمناجم ، وتحقيق مشروعات الري والزراعة ، وامتدت الاطماع إلى الامبراطورية العثمانية واستغلال آسيا الصغرى وأراضى الأناضول وثروتها المعدنية البكر ، وحققت كثيراً من المشروعات الزراعية والصناعية والتعدينية ، وهاجرت الأموال الألمانية بفضل الدعاية الاقتصادية الناجحة إلى الشرق الأوسط وفي مقدمتها مصر وإلى أمريكا اللاتينية والصين ، غير أن الحرب العالمية الأولى وهزيمة امبراطوريات الوسط وفي مقدمتها ألمانيا فيها أدت إلى تبخر المشروعات والأحلام والجهود ووجوب العودة إلى البناء من جديد .

٣ - نظرية روسيا الكبرى : كانت روسيا دولة أسيوية محضنة تزرع تحت أعباء حياة القرون الوسطى حتى أخرجها بطرس الأكبر من ظلامها الدامس إلى نور الحضارة الغربية ، وبمجهوده الضخم في هذا المضمار في غنى عن الشرح ، ويكفي أن نذكر سفره إلى الأراضى الواطئة ليتعلم بنفسه كأي عامل عادي مهنة بناء السفن ، وبمجرد ما بدأت روسيا تحتك بالدول الغربية وتتذوق أهمية الصناعات ، أخذت تنتج الحديد والصلب ، ومع أن كميات إنتاجها لديها بالنسبة لضخامة جثتها كانت ضئيلة ، إلا أنها لا يستهان بها من حيث الفكرة والسير فيها ، ففي القرن السابع عشر

كانت تنتج ١٦,٠٠٠ طنا من الحديد، وانجلترا لا تنتج أكثر من ١٨,٠٠٠ طنا، وبرزت اطماعها بمجرد نهضتها فكانت سياسة القياصرة الأساسية أن يطلوا يوما ما على البسفور وأن يعود ناقوس اياصوفيا البيزنطية إلى الرنين بدلا من آذان المؤذن، وإن تمخر السفن الروسية عباب البحر الأبيض المتوسط بوفرة، وإن تندفق تجارة روسيا على شعوب حوض هذا البحر وتنافس إنجلترا في البحار والتجارة الدولية، ولا عجب في ذلك فجمهورية روسيا ضخمة ورثة نفسها مكتومة، فهي لا تتنفس إلا عن طريق البحر الأسود وبحر البلطيق، والاول قسبته الهوائية في يد الأتراك، والثاني متجمد ثلاثة أرباع العالم.

ولم يتيسر لروسيا الكبرى أن تنال بغيتها من الدولة العثمانية لاختلاف وجهات النظر بين الدول العظمى في حل المشكلة الشرقية، ولأن إنجلترا من ناحية والمانيا من ناحية أخرى خشيتا أن يترتب على اتساع روسيا في البلقان وولوجها البحر الأبيض المتوسط اختلال التوازن السياسي في أوروبا. فان اطلاق الدب الروسي من قيوده يصبح خطرا داهما على اطماع إنجلترا السياسية الاقتصادية، ونهضة المانيا الفتية وسياستها في سيرها نحو الشرق. واتجهت روسيا وقد تغذرت عليها تحقيق اطماعها في البلقان ولأنها لم تكتمل بعد نضوجها الصناعي الذي قد يساعدها على املاء شروطها بالقوة على الدول الأوروبية العظمى التي تعارضها، وتبين لها هذا في حرب القرم ثم في حربها مع اليابان - اتجهت إلى التغلغل في آسيا وخاصة في التركستان، ووصلت إلى حدود الهند، ولكن كانت الأفغانستان عقبة كؤودا في وجهها، وساعدت طبيعة هذه البلاد الجبلية وصلابة عود أهلها على الوقوف في وجه المستعمر،

وامتدت الامبراطورية الروسية القيصرية في سيبيريا حتى وصلت إلى الشاطئ المواجه لليابان ومدت خط سكة حديد موسكو فلاديفستك لتسهيل الاتساع والاستعمار ، وتغلغل بنفوذها في منشوريا وبدأت تلج أبواب الصين من جهات عدة ، بل ثبت ان الروس وصلوا بنفوذهم إلى جزر المحيط الباسفيكي ، وظهر منهم قادة ورجال بحر يريدون أن ينشئوا امبراطورية في هذا المحيط الواسع ، ولكن وقوف انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية في وجه اطماعهم اصطدامهم مع اليابان شتت هذه الاحلام .

وكان لتغلغل روسيا في آسيا رد فعل في انحاء الامبراطورية الاستعمارية الأخرى ، فخافت انكلترا من تهديد روسيا للهند ، وزاد خوفها باتفاق روسيا مع فرنسا على مد خطوط حديدية عبر القوقاز والتركستان وجنوب الصين حتى الهند الصينية الفرنسية ، وظهرت في ميدان الاستعمار في أقصى الطرف الآسيوي امبراطورية الشمس المشرقة وهي اليابان الشبيهة بالجزر البريطانية في أوروبا ، وقد استيقظت من رقادها على أثر الصدمة العنيفة التي صدمتها بها الولايات المتحدة في منتصف القرن الماضي باجبارها بالمدفع على الاتجار معها ، وارسال أسطول يحاربها لغرض رأسمالى صناعى وهو فتح أبوابها لمصانع الغرب وفي مقدمتها المصانع الأمريكية ، ولمس السامورى اليابانيهم الغرب وطعمه في بلاده ، فسار بأتمه سريعا في ميدان الحضارة المادية الغربية وتسليح بالبندقية والمدفع بدلا من سيفه العريق وبالصناعة الآلية والكيماوية بدلا من تحفه الزاهية الألوان الأنيمة المظهر ، وخلع عنه ملابسه التقليدية ليحارب الانجلو سكسونى .

وامتدت اليابان ببصرها إلى شقيقتها الصين وقد خشيت أن تسبقها روسيا إلى ابتلاع اطياب اصقاعها ، وقام بينهما تنافس شديد زاد في شدته امتداد التخوم الروسية إلى سنخاين ، ولا يخفى ان روسيا ذهبت بنفوذها إلى الاسكا في شمال العالم الجديد ، ثم باعته في النصف الأخير من القرن الماضي إلى الولايات المتحدة ، واخذ تنافس اليابان وروسيا بعض الوقت بحرب ١٩٠٤ الذي انتهى بهزيمة الأخيرة ، وتضاءلت بعد ذلك اطماعها في الاتساع في الصين والباسفيك وفي السيطرة على البحار التي تقع بين اليابان والصين ، واتجهت روسيا بقوتها إلى استغلال أراضيها الواسعة في قلب آسيا وسيبيريا وشرق أوروبا ، ولكنها لم تغفل البتة النظر إلى الخارج وان تدعى تزعمها وحمايتها للعناصر الصقلية خارج حدود بلادها في البلقان ، وبجبالها الحيوى بلا شك غنى بمعادنه وثرواته فقير في بعض الجهات بسكانه مثل سيبيريا وهي تشهد سلطانا دوليا يتناسب مع ضخامتها .

أما في الصين فقد حذت اليابان حذو سائر الأمم الأوروبية في أواخر القرن الماضي بحثا وراء مناطق نفوذ وثغور على الشواطىء ، ثم بتقدم اليابان في ميدان الصناعة وباطراد تزايد عدد سكان جزر اليابان وشدة حاجة مصانعها إلى المواد الخام أخذت إمبراطورية الشمس المشرقة تبحث عن بقاع جديدة غنية بالقرب من بلادها في الصين ، وكان لها هذا بما شفته من تجريدات عسكرية حتى قيل الحرب العالمية الثانية ، وقد ضربت بمبادئ عصبة الأمم ووجوب تدعيم السلام عرض الحائط ، وكان من أهم مناطق نفوذها دولة المنشوكو Manchukuo التي أنشأتها

وزودتها بالفنيين ورؤس الأموال والمصانع ، ثم ضاعت منها بهزيمتها في الحرب العالمية الثانية . وقد ترتب على كل هذا اشتداد التوترات والعلاقات بين روسيا الحديثة واليابان قبيل الحرب العالمية الثانية .

وتحولت فكرة روسيا الكبرى اليوم إلى وجوب التقيظ والحيلة من ضربات العالم الرأسمالي والأمبراطوريات الاستعمارية الكبرى وهجماتها وحربها الباردة للقضاء على النظام الشيوعي ، وإلى وجوب حمايتها العناصر الصقلية خارج حدود الدولة وجعلها تتبع النظام السياسي القائم في الاتحاد السوفيتي باسم الجمهوريات الشعبية ، وإلى العمل بشتى الوسائل والحيل دون الهجوم الحرب الايجاب والغزو لاضعاف العالم الرأسمالي وضمن هذه الخطط الدعاية الشيوعية خارج الاتحاد ، ثم اغراق الأسواق الخارجية بالمنتجات الروسية الزهيدة السخرة وفق البرنامج الاقتصادي للانعاش هناك .

٤ - نظرية مونرو أو بعبارة أخرى سياسة عدم التدخل الأمريكى :
يعنى بهذه النظرية السياسة القائمة على تصريح الرئيس مونرو سنة ١٨٢٢ بمناسبة شق المستعمرات في العالم الجديد عصا طاعتها على الوطن الام ، وقيام ثورات في أمريكا الجنوبية ضد الحكم الأسباني وطلب المستعمرات الانفصال وطمع أوروبا وعلى رأسها الحلف المقدس في ضمان استعادة هذه المستعمرات لاسبانيا مرة أخرى . فصرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مونرو Monroe بأن أمريكا للأمريكيين ، ولن يسمح بأى من يتدخل أوروبا في شئونها وان أى تدخل منها في شئون القارتين

الامريكيتين بعد اعتداء لاتقبله الولايات المتحدة الأمريكية وتقبله بالمثل ، كما أيد استقلال الولايات الثائرة ، وكانت الحركة في فزويلا وغرناطة الجديدة (كولومبيا) ثم في بوليفيا بقيادة الزعيم بوليفار Bolivar ، ووقفت انجلترا من الحركة موقف الراضى عنها ، وذلك لأنها لم تك بالمعزى المؤيد للحلف المقدس أو المتفانى في سياسته ، ورأت أيضا في عدم معارضتها امكان فتح أبواب الجمهوريات المستقلة للتجارة الانجليزية على أساس الحرية الاقتصادية ، وراجت تجارتها مع الأرجنتين والبرازيل ، وكانت هناك مصالح انجليزية لا يستهان بها في هذه البلاد ، وكان رواجها من انفصال المستعمرات الاسبانية عن الوطن الام واقبالها على الصناعات الانجليزية .

وكما اشتد ساعد الولايات المتحدة ونشطت صناعتها اشتد التمسك بأهداف سياسة منرو التي لم تصبح مجرد منع تيار الاستعمار الاوروبى عن القارتين الأمريكيتين ، بل هى وصاية أقوى الامم سياسيا وصناعيا فى العالم الجديد على دوله الناشئة التى فى حاجة إلى معونة جارتها القوية ، والى بدورها تصبح مورد استثمار لرؤوس الاموال الأمريكية . وتدفقت رؤوس الاموال الأمريكية على أمريكا اللاتينية ، وأنشأت المصانع هناك ونزح إليها الفنيون من شمال أمريكا ، وصار التنافس على أشده بين رؤوس الاموال الانكليزية والامريكية والالمانية هناك ، إلى أن أدت الحربان العالميتان الاولى والثانية إلى توطيد رؤوس الاموال الأمريكية بصفة قاطعة فى هذه المنطقة .

وتجلى مذهب منرو فى الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا المسماة بحرب استقلال كوبا سنة ١٨٩٨ ، وظاهر الحرب تحرير

سنة ١٩١٧ ، وذلك رغبة في ألا تتدخل في شؤون أوروبا وتحقيقا
لفكرة أمريكا اللامريكيين وأوروبا اللاتوريين ، ولكن إزاء الأمر
الواقع وتشابك المصالح وضخامة أعباء الولايات المتحدة الأمريكية
السياسية وأنها جنحت نحو الدولة العظمى مع زيادة وسائل المواصلات
وسرعتها وتهديد التجارة الخارجية الأمريكية ورؤوس أموالها في أمريكا
اللاتينية في حالة انتصار الامبراطوريات الوسطى ثم إقراضها الأموال
الطائلة للحلفاء واعتداء الغواصات الألمانية المتواصل على طرق النقل
البحري وسفنها وخاصة اللوزيتانيا Lousitania وإغراقها لها - كل
هذه العوامل أدت إلى امتشاق الولايات المتحدة الحسام ، ثم غلب عليها
طابع مذهب عدم التدخل بعد أن وضعت الحرب أوزارها فرفض مجلس
الشيوخ التصديق على معاهدة فرساي والاشترك في عصبة الأمم .

غير أن عظم الأعباء السياسية والمسئوليات التي أُلقيت على الولايات
المتحدة الأمريكية في هذه الأيام كدولة عظمى ، بل أولى الدول من
الناحية السياسية والاقتصادية في العالم ، أدت هذه العوامل إلى دخولها
الحرب العالمية الثانية دفاعا عن مثل معينة يترتب على انهيارها ضياع نفودها
السياسي ومصالحها الاقتصادية في أوروبا وغيرها ، وخشيت أن يؤدي
انتصار النازية إلى انهيار سيادة الشعوب الانجلو سكسونية وانتهاء النظام
الديمقراطي الرأسمالي ووجوب خضوع الكايتول Capitole والبيت
الابيض Maison Blanche إلى برختسجادن Berchtesgaden أى تبعية
الديمقراطية للنازية . وزى اليوم أن سياسة مزو التي تتأيد من حين
لآخر في مؤتمرات الاتحاد الأمريكي Panamericanisme فيما يختص بعدم
تدخلها في السياسة الأوروبية بدأت تتبخر أمام الأحداث العالمية الخطيرة

والمركز الهام الذي تتبوأه الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة العالمية وتنافسها الشديد مع روسيا في هذا الميدان ، وتحولت نظرية منرو وفق الأوضاع العالمية الجديدة ، إلى بقاء عدم التدخل في سياسة القارتين للعالم الجديد مع تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فيما وراء العالم الجديد وفق مصالحها .

هـ - نظرية المجال الحيوى لليابان . نقلت اليابان عن أوروبا علومها الحديثة وأساليب إنتاجها وصناعاتها بما في ذلك وسائل التسلح والحرب حتى يمكنها أن تدرأ الاعتماد عن ديارها وأن تنزل إلى ميدان الاستعمار بدورها كدولة عظمى . وبرعت في أساليب النسلط التجارى فصدرت مصنوعات بأسعار بخسة ، ونافست بذلك الدول الصناعية الغربية ، وفي مقدمتها إنجلترا ، وأغرقت الأسواق بمنتجات مقلدة نقلا عن الصناعات الغربية بمعونة الحكومة اليابانية وما تغدقه عليها من إعانات مالية سخية للتصدير ، وبما ساعد على ذلك أيضا رخص أجر اليد العاملة في اليابان وخفض الحكومة اليابانية لسعر الين بالنسبة للاسترليني والدولار عقب اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية وخروج الجنيه الاسترليني سنة ١٩٣١ ثم الدولار سنة ١٩٢٣ عن عيار الذهب .

ولقد كانت النهضة اليابانية طريفة في بابها ، فقد أخذت بالمدينة المادية الغربية وفي الوقت نفسه احتفظت بتقاليد وعادات الشعب الثيلة القائمة على الشرف الياباني وقدرسية الميكاد والذي يعتبر عندهم هناك بن ماء السماء ، وتحريم الكذب وتفاني المواطن في الدولة في سبيل عظمة الشعب الياباني ، وإطاعة المرأة لزوجها طاعة عمياء تكاد لا تفترق عن الاسترقاق .

ولا نفسى إقدام اليابانى على الانتحار بيقر البطن مع قرض الرأس والضلوع بالسيف المعروف بالهارا كيرى Hara Kiri إذا اعتقد فى ضميره أنه ارتكب كذبا يشينه أو يضر ببلاده، وهكذا احتفظت الأمة اليابانية بخلقها النبيل وفلسفة مدنيها العريقة ومزجتها بالقوة والمال عصب الحرب والصناعات الحديثة والسياسة الاقتصادية للغرب، حتى يمكنها أن تسير فى ركب الحضارة العالمية .

ونرى بلادا لاتزال تتبع صونا للكرامة والشرف والشعار العسكرى الهار كيرى مع إدخال النظام البرلمانى الغربى والشركات الصناعية والأساطيل البحرية والفرق العسكرية المجهزة أحدث تجهيز ، وزى سيدة تسير إلى هيكل الاسرة أو إلى المعبد فى اللباس القومى القديم بخطوات شبيهة بخطوات الاجداد وبنفس الايمان ثم تتجه بعد اتمام الواجبات الدينية وطقوسها وحاجات المنزل فى ثوبها الاوروبى إلى الملعب الرياضى للعب التنس أو للسباحة بنفس نشاط العقلية الغربية أو الامريكية ، وما يقال عن المرأة يمكن أن يقال عن الرجل ، فكان الوزير يحمل لقب البارون وقد نقلت اليابان هذه الالقاب عن الغرب ويصرف شئون الدولة على أساس ما تلقاه من علوم فى اكسفورد أو كمبريدج أو هارفارد أو السوربون أو هديلبرج ، مع محافظته على كرامة بلاده وحقوقها وتمسكه بالشرف اليابانى وحماسته لقوميته ، ويقضى الساعات الطوال راكعا أمام هيكل بودا وفق التقاليد القديمة ويدبر بعقله المشبع بأسس المدنية الغربية المادية نهضة بلاده صناعيا وسياسيا واجتماعيا ، وهكذا كان يعمل لصالح بلده ولا يتعصب لأكسفورد أو لغيرها .

وهذا اليابانى الذى هزم فى الحرب العالمية الثانية وفقد الممتلكات

والمستعمرات وحكمته الولايات المتحدة الامريكية أخيرا ، ثم جلت عن بلاده بعقده الصلح يسترد بسرعة مكائته في العالم الدولي ، وهو دائب العمل ليل نهار في نطاق روح الشعب وعقليته المرنّة في الكرامة لبعث امبراطورية الشمس المشرقة .

° ° °

فلسفة السلام والحرب وعقوق الانسان الدولية

إذا عددنا سنوات السلام وسنوات الحرب التي مرت بالانسانية منذ التاريخ الغابر دهشنا من النتيجة المروعة في أن كفة السنوات الدموية الحرام التي تزهق فيها الارواح وتدمر الحضارات تفوق اضعافا مضاعفة سنوات استتباب السلام وسير الحياة البشرية في سبيل التعاون والتحاب والانتاج دون تقتيل وتدمير . ولقد كافح الانسان منذ القدم كما سبق أن ذكرنا في سبيل تحسين حاله وتحطيم سلاسل الرق ، وتحرير الانسان من الاستعباد والتصاقه بالارض وفق ما يأمره به النبيل ، وصار باعلان حقوقه في الدساتير منذ نهاية القرن الثامن عشر حرا طليقا ينعم بحقوقه الطبيعية التي لا يؤمن العقل البشري والفكر والوجدان بسواها كأساس لتقدم الانسانية ورفاهتها .

وإن ما يتوج هذه الحقوق حق الانسان في الحياة وحرية فيها ، فلا معنى لحقوق الانسان دون احترام الحياة البشرية والمحافظة على الارواح ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية السامية عمل فلاسفة السلام ومحبو الانسانية والمكافحون في سبيل تقليل مصائب الحروب ما أمكن ، وسعوا بكتاباتهم

ودعائياتهم وبحض الملوك والأمراء على الاستماع إلى آرائهم ونصائحهم، ثم بما بثوه في نفوس أبناء الشعب وما أشعلوه من نيران الحرية في قلوب رجال الثورات لانقاذ الانسانية من الاحتقاد ولقصر الحرب على الحالات التي لا مناص منها لامتناع الحسام .

وكان دعاة الحرب منذ اليونان القديمة وهم غالبا من المنشائمين الذين ينظرون إلى الانسان ككائن حي عنيف يستندون إلى الأسر الواقع وما مرت فيه البشرية منذ قرون سحيقة، أما دعاة السلام فكانوا يستحثون نواحي الرحمة والعطف والخير في البشرية وان الطبيعة توحى إلى الانسان بالبعد عن الحرب ، وكتب المفكرون القصص وسجلوا الآراء في وجوب نبذ الاقتتال وضرورة تعاون البشر ووضع قواعد اراعاة الانسانية في الحروب إذا كان لا مفر من التزال المسلح ، وكان هناك السلام ا ومانى في روما القديمة غايته تنظيم الحياة السياسية للبلدان الخاضعة لنفوذ روما في دائرة امبراطورية موحدة قلبها حوض البحر الأبيض المتوسط ، مع تمتع الدول الخاضعة لها بشيء من الاستقلال المحلي وكلم اتمثل لفلسفة حكم واحدة أساسها الاستعمار الرومانى ، وقد حرصت روما على نفوذها في حوض هذا البحر في ظل سلام طويل ، وهناك السلام الدينى أو المسيحى طوال القرون الوسطى حتى قيام لدول القوية ذات الملكيات المطلقة ، وقد ورث السلام المسيحى نفوذ روما وأراد نشر نوع من السلام وفق تعاليم الكنيسة الكاثوليكية ووجوب طاعتها واحترام أوامرها الدنيوية والدينية على أمراء الاقطاع والملوك . وزعم هذا السلام ان الكنيسة هى كل شيء ولا لزوم للدولة بتاتا مع قيام الكنيسة ، فهى منها كالذبالة الصغيرة من الشمس المضئية ، وهذه مسئلة

عن رعاياها الذين يجب أن يعملوا على التعاون معها ، وان ينشروا
التحاب بينهم وفق تعاليم المسيحية .

وتعددت وتتابع آراء الفلاسفة والساسة في صدد السلام ، فجاء
الوزير سولي ، Sully وزير هنري الرابع ملك فرنسا يضع مشروعات
لإنشاء جمهورية مسيحية كبرى تضم دول أوروبا بقصد تعاونها وتنظيم
شؤونها السياسية والابتعاد عن الحروب وفض المنازعات بين الشعوب
بالحسنى دون الالتجاء إلى السيف ، ونادى الأب ، سانت بيير ، St Pierre
في القرن الثامن عشر بوجوب قيام سلام دائم بين الأمم ، كما تقدم
الفيلسوف « لينتز » Leibnitz بمشروعه الهام إلى لويس الرابع عشر وفيه وجوب
ان تنتهى الحروب بين أمراء المسيحية وان يجمعوا شملهم لمحاربة
الامبراطورية الاسلامية العثمانية في الشرق . وخاض كتاب أفذاذ في
سياسة الحرب والسلام ووجوب وضع أسس قومية للعلاقات الدولية ،
نذكر منهم « جروسيوس » Grotius في القرن السابع عشر ، ونذكر منهم
أيضا جان جاك روسو كمناضل في سبيل حريات الفرد عموما ، وانها
نتيجة مولده ، وان المساواة بديهية من بديهات الانسانية ، ونذكر
الانجليزيين « بين » Penn ، و« بنتهام » Bentham في القرن الثامن عشر وقد
ناضلا بشدة في سبيل تدعيم السلام ونشره ، ولا ننسى الفيلسوف
الألماني « كانت » في نفس القرن وقد وضع مشروعا للسلام ، وتشيع بفلسفته
جان جاك روسو واقترح انشاء تحالف بين الدول المختلفة ينص على عدم
الاعتداء ووجوب نبذ الشروط السرية في المعاهدات .

وجاءت ثورات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في الولايات
المتحدة الأمريكية في سبيل الاستقلال وفي أوروبا في سبيل الدساتير

والقضاء على الفوارق بين الطبقات ومنح المواطن حقوقه السياسية . وتعلن الحرية والأخاء والمساواة وهي مبادئ قيمة تحض سياسة مختلف البلدان على وضع أسس صالحة لحقن دماء البشرية . واتضح الخطر تبعاً لتطور الأسلحة وتعددتها وشدة فتكها منذ الانقلاب الصناعي واستخدام الآلات في نطاق واسع، وظهر من التجربة الحرية فتك المدافع والرصاص المدب والبارود ، وخيف من فتك الغواصات والغازات الخائفة ، وقامت حملة في أواخر القرن الماضي لبحث امكان قيام سلام عام بين الأمم ووضع حد لشدة تنافس كبريات الدول الغربية في سبيل النفوذ والاستعمار وجعل الحروب أكثر انسانية واستبعاد طرقها الوحشية البشعة ، وادت الحملة إلى اتفاقات لاهاى المتوالية سنة ١٨٩١ و سنة ١٩٠٧ ، وقامت اتفاقات لهاى هذه على أساس تحريم استعمال بعض القذائف والأسلحة ، وتحييد السلام العالمى ووضع قوانين الحرب وانشاء محكمة للتحكيم الدولى فى المنازعات ، وللفضل فى المشكلات القانونية المحضنة بين الدول ، وذلك بناء على اتفاق المتنازعين على التحكيم .

ثم جاءت عصبة الأمم عقب محنة الحرب العالمية الأولى التى أهلكت ملايين البشر وأحرقت فى أتونها ثروات الانسانية وهى فى أشد الحاجة إليها لا لرفاهتها بل لحياتها ذاتها ، واشتبكت الأمم المتعدنية فى هذه الحرب الضروس وخرجت منها المنتصرة والمهزومة على السواء مثقلة بالارزاء ومكبلة بالديون والمشكلات ، وفكر قادة الحلفاء وعلى رأسهم الرئيس ولسن Wilson فى وضع أسس سلام عالمى عن طريق هيئة دولية تعمل على حل المشكلات الدولية بين الأعضاء وعلى تجنب العالم الحروب وفض المنازعات المسلحة بين شتى البلدان بالوسائل السلمية وبالمنعطف

وبتوقيع العقوبات ، ولكن العصبية وفق رأى ولسن الذى فاز على الآراء الواقعية العملية لم تقم على أساس بوليس دولى مسلح يفض بالقوة المنازعات المسلحة ، ويكون رداً وزاجراً للمعتدى ، وقد رأى ولسن وهو مفكر يسبح في فضاء المثل العليا وكان أستاذاً لعلم السياسة في جامعة برنستون قبل أن يصبح سياسياً عملياً ورئيساً للولايات المتحدة الأمريكية - رأى أن يكون وازع الدولة الضمير والرغبة في السلام والمثل العليا والمخلق السياسى اسوة بالآثر المعنوى للدين في النفس وألا يكون الامتثال بناء على خوف ورهبة ، وكانت العصبية تجربة أولى لهيئة دولية عليا للسلام .

ولم تكثف الدول الغربية الكبرى خوفاً من اشتعال نيران حرب عالمية أشد فتكاً من الأولى . وقد لمست ضعف العصبية في علاج المشكلات الدولية الخطيرة . وزيادة في تأكيد فكرة السلام في نفوس الشعوب وضمان الدول - لم تكثف العصبية فوقعت ميثاق باريس سنة ١٩٢٨ ، وطالبت شتى دول العالم أن توقعه رسارعت في ذلك السبيل بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد رفضت الانضمام إلى عصبة الأمم ، وقررت الدول الموقعة على الميثاق نبذ الحرب كأداة سياسية قومية في علاقات الدول بعضها ببعض ، وهذا البند ينصب بطبيعة الحال على الحروب الهجومية ويبقى من حق الدولة الالتجاء إلى السيف للدفاع عن كيانها عند الزوم ، وبموجب هذا الميثاق أصبحت الحرب خارج القانون ولا تدخل بحال في تقاليد الأمم السياسية وعلاقاتها الدولية ، ولا يمكنها أن تتذرع بها بحال لتفنيذ أغراضها .

غير أن هذه الخطوات الواسعات لم تذهب إلى حد إعلان حقوق دولية للإنسان وتقرير مساواته في المعاملة واحترام هذه الحقوق وأولها حق الحياة والعيش الحر والمطالبة بالعمل والمعاش ، وغير ذلك من الحقوق التي تضمني عليه الكرامة الإنسانية ، واقد نوقشت المساواة بين الشعوب في الاجتماعات التمهيدية لوضع ميثاق عصبة الأمم ، وكان الغرض أن تسوى الألوان الصفراء بغيرها في المعاملة ، ولكن لم يصادف اقتراح المساواة قبولا وتغلبت الأفكار الاستعمارية والتعصب للجنس الأبيض . وأسدل الستار عليه ، واتجه ميثاق العصبة اتجاها سياسيا وترك الناحية الإنسانية وهي بيت الداء ، وذلك لصعوبة التعرض لها والاستعمار لا يزال في شدة بطشه وأصحابه هم الذين ينسجون ثوب العصبة ، وكان مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي جاهر به ساسة الحلفاء وتشدد به أنصار العصبة أقرب إلى النغمات التي تتردد لالقاء بعض السذج في حبالها منه إلى العقيدة الصحيحة والسياسة القومية لدول الحلفاء المظفرة التي بلا شك كانت تسيطر على مجلس عصبة الأمم وجميعها العمومية .

وأدت الحرب العالمية الثانية واستعمار أوراسيا في شتى أنحاء العالم من الباسيفيك إلى شمال أوروبا وفتكها فتكا ذريعا بالبشرية وبما انتجتها يداها على مر القرون إلى تصريح سياسة الدول المتحالفة في وجوب العمل على تجنب الإنسانية ويلات الحروب المدمرة في المستقبل وحماية الإنسان شر العوز والخوف والمرض وهي مصائب تنوخ بكلكلها عليه نتيجة الفوضى السياسية . وقام نظام السلام الجديد (وقد قضت العصبة نحبا) على أساس

ميثاق الأمم المتحدة ، وما يتفرع عن الميثاق من منظمات دولية سياسية واجتماعية واقتصادية ، وفي مقدمتها الجمعية العامة لهيئة الأمم ومجلس الأمن ، وضمن نصوصه أيضا تأييد حقوق الانسان ووجوب تمتعه بالمساواة السياسية والعدالة الاجتماعية .

وتعدت الديمقراطية المتفجرة من الحريات الناحية القومية لحقوق الانسان إلى الميدان الدولي ، ولا غرابة في ذلك فكما شرحنا السلام والحرية توأمان يسيران جنبا إلى جنب ، ونجاح أحدهما يكفل نجاح الآخر ، ولا فائدة تذكر من معالجة مشكلات الحروب وما خلفته من ويلات والعزم على تجنب العالم في المستقبل ويلاتها إذا لم يصحب ذلك ضرورة وصع حد لا سترقاق الانسان بطريق غير مباشر ، فيجب ألا يترك شأنه لمجاهة مشكلات للسياسة وفساد ضمائر الساسة وتآمرهم في سبيل بقائه على حاله من التأخر والفقر والجهالة وقيام حواجز اجتماعية مرتفعة بين شعوب وأخرى نتيجة تخلف بعضها وتآمر الدول الاستعمارية في تسخير الشعوب المتخلفة للعمل المصنئ بأقل الأجور وفي أسوأ الظروف والأجواء للاثراء على حسابها .

وإن حقن الدماء يتطلب سلاما أساسه إعلان حقوق الانسان الدولية وتعهد الدول الموقعة على الميثاق إدخال هذه الحقوق في دساتيرها .

وجاء في ميثاق الأمم المتحدة في مراحل عدة إعلان حقوق الانسان وحرياته ، فذكرت ديباجته : « نحن شعوب الأمم المتحدة نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره ، وبما

للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ، وذكرت المادة الأولى من الميثاق أنه يقوم بمقاصد عدة منها : « توفير احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا ، والتشجيع عليه ، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء . » . وذكرت المادة ١٣ من الميثاق وهي تعدد اختصاصات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وضمنها : « الاعانة على تحقيق حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء . » ، ولم يأل الميثاق جهدا في تثبيت هذه الحقوق ، وتناولها كلما أتحت الفرصة في نصوصه ثم في أعمال هيئة الأمم بعد تشكيلها .

وتمخضت الجهود عن إصدار ميثاق دولي لحقوق الانسان لتوكيد احترامها ووجوب خروجها من دائرة الخيال والنظريات إلى دائرة العمل والتطبيق ، وحتى تشعر الدول الموقعة على هذا الميثاق الذي صدر وأعلن في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وكان من أهم الأحداث السياسية والاجتماعية لعالمنا الحديث وللعالم الذي ينشده الانسان الذي تجرع كؤوس الحروب والازمات القاتلة وكاد يفقد العزم والرشد في قيامه من كبوته . وأيد هذا الميثاق الذي وقعته مصر بدورها وتعهدت بتنفيذ قواعده المساواة بين الناس بلا فارق مصدره الجنس أو اللغة أو الدين أو اللون ، كما تعهدت الدول الموقعة عليه احترام حريات الرأى والعقيدة ، وأن تسوى بين المواطنين فلا تمييز بسبب المركز الاجتماعي أو المرلد ، ولا اضطهاد لفريق لأنه يمثل أقلية معينة . وطمان الميثاق الانسان على حياته وأسرته وموطنه

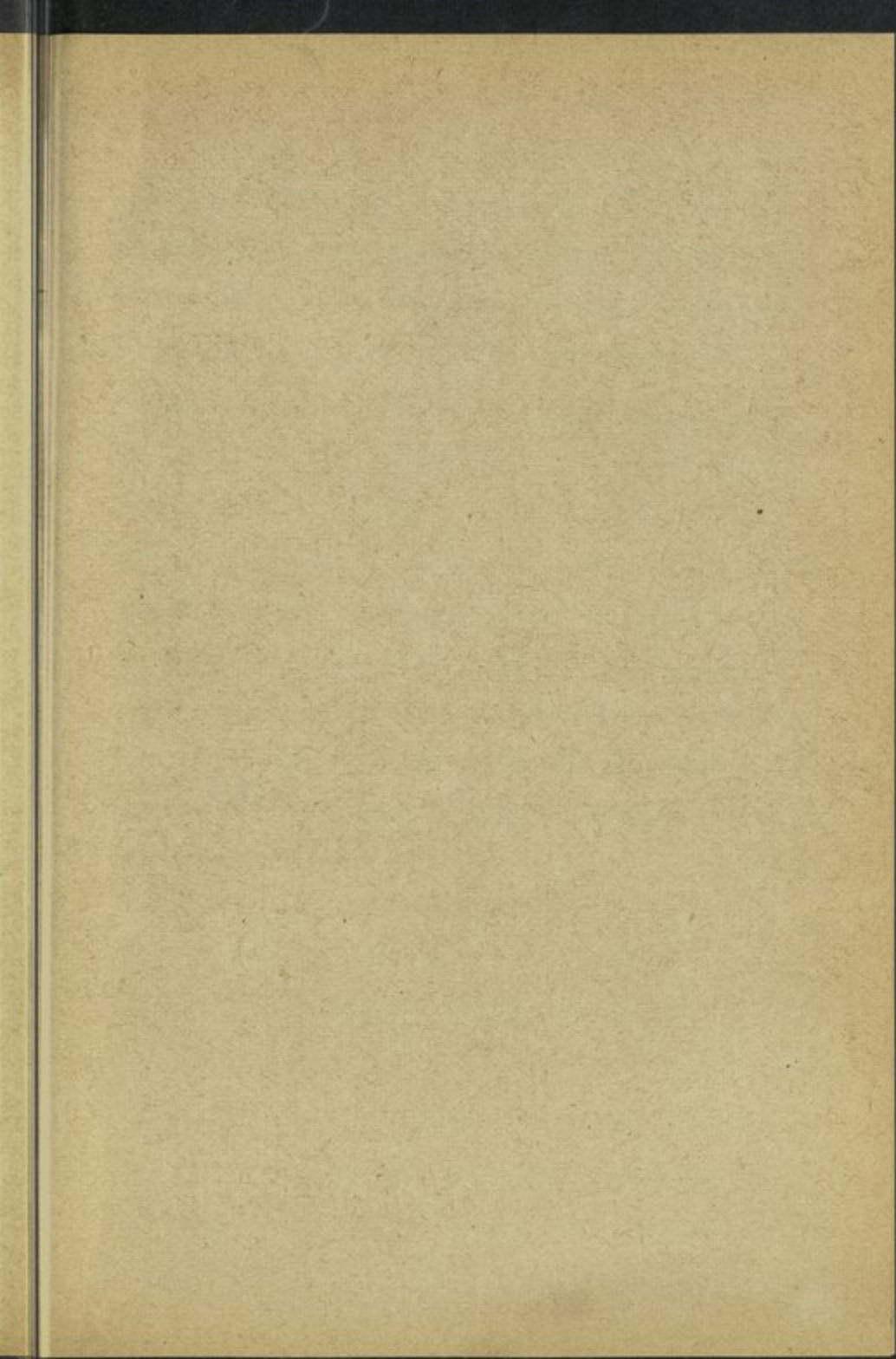
وماله وملكه، وحرّم بتانا الاسترقاق والسخرة، وحظر عقوبات التعذيب والنفي، وأيد المساواة بين الناس أمام القانون والمحاكم، وتعهدت الدول المتعاقدة باحترام كيان الأسرة وبالحفاظ على حرمة المساكن والمراسلات وبحق المرم في التعليم وأن يكون إجبارياً على الأقل في مرحلته الابتدائية، وأباح الميثاق حرية الانتقال والاقامة حسب ما يرغب الفرد، وحظر حرمانه من الجنسية بدون وجه حق. وقرر حقه الطبيعي في الزواج، وبأن له أن يمتنع ما يشاء من الأديان، وأباح حرية الاجتماعات وتأسيس الجمعيات والانضمام إليها.

وتناولت المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من الميثاق وما بعدها حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية فسوت بين الرجل والمرأة في الوظائف والأجور، وفي التأمينات الاجتماعية، كما حثت الدول على إيجاد أعمال للناس يرتزقون منها في حدود طاقتها. وأيدت حق الفرد في العمل وفي المساواة في الأجور حسب كفايته، وفي ساعات راحته وأيام عطلته، ونادت بوجوب العمل على وضع مستوى معقول لما كل الإنسان وملبسه ووسائل علاجه وسائر ما يمس العدالة الاجتماعية التي لا غنى عنها للمواطن الحر، وطالبت بتأمينه ضد البطالة والمعجز عن العمل والمرضى والشيخوخة وسائر الأحداث الاجتماعية وبضمان معاش الأسرة والأرملة والأطفال في حالة فقدان عائلها.

وحثت دياجة لإعلان حقوق الإنسان هذه الأمم أن تعمل بكافة الوسائل على نشر هذه المبادئ وغرسها في النفوس من الناحيتين القومية والدولية وتعميمها بين شعوب الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة والموقعة على الميثاق أو الشعوب التي تحت وصايتها وحكمها، ولهذا

الديباجة أهميتها في الاعتراف بضرورة تطبيق هذه المبادئ السامية على مختلف الشعوب الغربية وكذا المتنخلة المحكومة من الأولى والتي تترج تحت عبء الفقر والجهل والانحدار الذي يبعدها عن الانسانية بفعل المستعمر وتآمره لتظل على حالها من التأخر والذل والمسغبة .

وهذه المبادئ تعهدات أدبية في مكانة تعهدات المحافظة على السلام حقنا لدماء البشرية ومحافظة على كيان المدنية ، وهي اسمى من القانون والتشريع ، وفي ضوئها يسير المشرع الحديث ، فيضع الدساتير ويكافح البطالة ويحرر المرأة من الجمود السياسى والعقلى وينشر التعليم ، ويعمم العلاج المجانى ، ويوفر للجد العمل والرزق والمعاش مع الكرامة فى حدود طاقة البلاد الاقتصادية ، ولا عيش للمواطن إلا بالكرامة ولا جدوى من الحقوق السياسية والحريات ومبادئ المساواة الخلافة إلا بتوفير لقمة العيش للمواطن ، والحرمان والجوع رذيلتان يدفعان بالبلاد فى هاوية الفساد السياسى وبذهبان بالمزايا الحقة للديمقراطية وحقوق المواطن السياسية والبرلمانية .



المبحث التاسع

الرأي العام والدعاية

والله اعلم

بالحق والعدل

أهم مراجع المبحث التاسع

« السيكولوجية الاجتماعية » لميزونوف ، جزء واحد ، باريس ١٩٥١ .

« Psychologie Sociale » par Maisonneuve, 1 vol, Paris 1951.

« سيكولوجية الحركات الاجتماعية » لموكورب ، جزء واحد

باريس ١٩٥٠ .

« Psychologie des Mouvements Sociaux » par Maucorps, 1 vol, Paris 1950.

« سيكولوجية الجماعات » للوبون ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٦ .

« Psychologie des Foules » par Le Bon, 1 vol, Paris 1926.

« الدعاية كقوة سياسية جديدة » لدريانسكور ، جزء واحد ،

باريس ١٩٥٠ .

« La Propagande Nouvelle Force Politique » par Driencourt 1 vol, Paris 1950.

« سيكولوجية الهيئة الاجتماعية » لجنزبرج ، جزء واحد ، لندن

١٩٤٩ .

« The Psychology of Society » by Ginsberg, 1 vol, London. 1949.

« الرأى العام والدعاية » لدوب ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٩ .

« Public Opinion and Propaganda » by Doob, 1 vol, London 1949.

المبحث التاسع الرأى العام والدعاية

ماذا يعنى بالدعاية ؟ - أهم أنواعها - أثرها فى ميدان السياسة

ماذا يعنى بالدعاية

من الصعوبة بمكان تعريف الدعاية تعريفا دقيقا ، أو بيان مختلف مظاهرها بوضوح إذ أننا مع التسليم بقوتها التى لا شك فيها فى النفوس وفى اتجاهات السياسة يتعذر حصر نتيجتها كأنها عملية حساية أو تجربة كيميائية . إذ تختلف وسائلها وتتعدد آثارها باختلاف الظروف والنفوس وكفاية القائمين بها . وما يهمنا فى أمور الدعاية الناحية السياسية ، لذا سنقصر دراستنا عليها مع بيان أهم وسائلها وأنواعها وشرح أثرها فى الحياة السياسية .

ولتفهم أهمية الدعاية يحسن أن نصف خطواتها الأولى وهى : تفاعل قوى معنوية نتيجة مؤثرات تطبع فى ذهن المرء ونفسه بالتقاطها عن طريق حواسه ، وقوتها فى نفاذها إلى الرأى العام لتكوين مجرى يسير فى اتجاه معين ويوجه هذا الرأى العام ، كأنه مجرى النهر الجارى والرياح التى تسير فى اتجاه نفس المجرى أو تسيره ، وتدفع بشراع السفينة حيث تهدف السياسة التى تقومها الدعاية .

لذا يتعين أن نعرف ماذا يعنى بالرأى العام قبل أن نسير فى وصف
الدعاية ؟

الرأى العام هو الظاهرة الذهنية التى يترتب عليها أقوى الصفات
والعلاقات الاجتماعية النفسية ، وهى علامات اجتماعية لأنها تتأثر بمؤثرات
خارجية وعوامل ثقافية وتربوية وبحياة الجماعة وموقف الفرد منها . وهى
علامات نفسية لأن أثر الدعاية فى الفرد يختلف عنه فى الآخر ، فقد
تنفذ فى نفس شخص بينما تجد صعوبة فى نفاذها إلى ضمير الآخر ، وقد
يفهمها هذا فى صورة معينة بينما يفهمها آخر فى اتجاه مضاد وهكذا .. والرأى
شئ يمكن تبادله والاتفاق فى صده أو الاختلاف فيه مع تعارض
وجهات النظر وطرحها على بساط البحث والنقاش ، لذا يتعين فى من يقوم
بالدعاية أن يعمل جهد طاقته فى السير فى طريق واضح للعيان قوى
التأثير فى النفوس مع جمع شملها وجعلها على قدر الطاقة جماعة . والرأى
العام هو مجموعه آراء الناس ووجهات نظرهم فى الحياة العامة وفى
أهداف الدولة وسعيها إلى إسعاد الناس واحتشاد قوى هذا الرأى
للأخذ والرد ، وقدرة الدعاية تنجلي فى إقناع هذا الرأى العام ، وفى
جعله سلس الانقياد .

وقد وضحت أهمية الرأى العام فى الحياة الديمقراطية لأنه صار
يسأل باستمرار بواسطة الانتخابات فى قاده ، وهو يختار من يرى فيه
الكفاية ويضع فيه ثقته ليمثله فى البرلمان ، ولأن الأحزاب ورجال
السياسة والمشتغلين بالشؤون العامة يعملون على صقله بواسطة الدعاية
السياسية ليتفق مع اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية وأهدافهم أو ليمشى
مع أغراضهم الاقتصادية والتجارية والفنية ومشروعاتهم ومقترحاتهم

وما يضعونه من برامج ، ولتحقيق هذه الغايات تستخدم شتى الوسائل كالصحف والمجلات والنشرات والإذاعة والسينما الخ .

ووصف البعض الرأى العام بأنه النسبة للجمهور كالروح للجسد، ويحتاج رجال السياسة والحكم إلى حكم الجمهور مجتمعا عن طريق الرأى العام على أمر معين وتأييده له ، وقد وصل الاهتمام بالرأى العام اليوم فى بعض البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية إلى جس نبض الجمهور بواسطة المحققين والمدققين بالقيام بعمليات إحصائية لمعرفة اتجاهه فى أمر من الأمور الاجتماعية أو السياسية أو فى فكرة دينية لا يمكن استخدام نتيجة هذا الإحصاء فى معرفة الموقف السياسى ، وقد وصلت المبالغات فى استخدام الإحصاء إلى سؤال المرأة مثلا فى كيفية قضاء أوقات فراغها ، وفى سؤال الرجل عن المرأة التى تعجبه ويفضلها على غيرها ، والاجابة بنعم أولا لها أثرها فى تكوين فكرة اجتماعية معينة .

وهكذا نرى أن الرأى العام شعور يسيطر على الجماهير فى أمر من الأمور يصحبه إحساس من الضمير بأن هناك رابطة معنوية قوية تربط الجماعة التى تحس هذا الإحساس وينجم عن ذلك تغييرها فى اتجاه معين . والفرق بين الرأى العام والرأى الخاص المبعثر لبعض الأفراد هو أن الأول تركيز لآوة تعبيرية جماعية تنجم فى تيار معين ، أما الثانى فهو تعبيرات متفرقة يتعذر تركيزها وجعلها جماعية وهى لا تمثل بحال التيار المجتمع للجماعة .

ولا يستدل على الرأى العام فى أنه يمثل قوة وأن رأى كل عضو منه يستند إلى الرأى الآخر فقط ، بل أيضا فنما ينجم عن هذا التيار من أثر فى تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفى قلب أوضاع

التصويت والأغلبية ، والدعاية سلاح قوى يؤثر فى هذا التيار ، وهى تكسب لمصلحتها أصواتا فردية سرعان ما تتجمع لتسكون قوة هى الرأى العام ، ولتحكم فى الوضع السياسى والحكومة ونظام الحكم .

وإن فى تأثير الشائعات على الناس وانتشارها ثم رد فعلها ما يرينا بوضوح قوة الرأى العام ، فالحبر ينتقل من فم إلى وعقل ففم وعقل وهكذا ... وسرعان ما يتحول من مجرد قصة يرددها بضعة أفراد فى نطاق حياتهم الخاصة إلى قوة تكون رأيا عاما جارفا له خطرة ، وتهدد وتتوعد ، وهذا يحرك القوة الحاكمة للقيادة بتلافى خطر الشائعة أو لمجابهتها ، وهذا ما يبين خطر الشائعات المغرضة والكاذبة التى قد تهدد كيان الحكم ، وتحاول الدولة فرض العقوبات على مصطنعيها ومطاردتهم ، ويصبح موقفها منهم موقف رجال المطافىء من حريق يسرى سريانا نار الشرر المتطاير فى الهشيم .

ويمكننا أن نفرق بين الشائعات التى تتناول المسائل العامة الخطيرة ، وقد دلت التحريات فى البلدان المتمدينة على أن محاولة افتعال الشائعات الكاذبة المثيرة فى هذا الميدان صعبة تبعا لاستمرار اتصال الدولة بالجمهور عن طريق الصحافة والإذاعة والنشرات الرسمية ، وسرعان ما يتضح كذبها ، ولكن إقدا يكون لها أثرها فى ميدان الأخبار التى تتناول المسائل التفصيلية وسمعة الحكام وتصرفاتهم وحياتهم الشخصية ومنازعاتهم . وكلما تعطش الجمهور إلى الأخبار تبعا لحبسها عنه واشتداد الدولة فى مراقبتها كلما راجت سوق الشائعات وأمكن أن تعمل عملها الضار فى الأذهان والنفوس ، ونشاهد فى زمن الحروب والثورات انتشار الشائعات وفعلها الضار وتصديق الجماهير لها ومهاولتها بنقلها من فرد إلى آخر واعتماد

الناس عليها وهم بين اليأس والرجاء والنشأؤم والتفاؤل ، وهي تنحو دائما في هذه الأوقات العصيبة نواحي الظلام والبؤس وتنفجر لتزيد في التسكبات وتندثر بأشد منها .

ويجب أن نفرق بين الشائعات والدعاية السياسية ، فالأولى أخبار غير منتظمة ومفتعلة بنت ساعتها ، أما الدعاية السياسية فهي تدخل منظم يقوم وفق أسس فنية وتهدف إلى أغراض معينة ومحددة ، وهي تعمل على :

١ - تكوين رأى عام وذلك بتأثيرها في الناس وجمع مختلف الآراء وقد انصت الجماهير إلى الفكرة والتأمت في قوة جماعية ، وتحاول الدعاية بهذه الطريقة أن تكسب أغلبية شعبية أو على الأقل أقلية قوية تستخدمها لصالحها حتى يمكنها أن تهز الناس للاستيقاظ من سباتهم والقيام بعمل إيجابي أو الوقوف موقف سلبي في صدد أمر معين ، وسرعان ما تصحب نشاطها بطرح برامجها .

٢ - الضرب على أوتار نغمات معينة يميل إليها الشعب ومحاولة التأثير في الجماهير عن طريق نفسيته السياسية وآماله ، ولذلك فالدعاية تركز على بحث سابق يوافق هوى الناس ، وعملها هو تركيز ميولهم في بوتقة قوية لاستخراج أئمن ما فيها بعد تفاعلها كيميائيا ، وهذا ما سارت في سبيله ألمانيا الهتلرية ، وهذه نفس السبيل التي سارت فيها من قبل دعايات رجال الثورة الفرنسية ومحاولاتهم اعلان عبادة العقل .

٣ - تحديد أهداف الدعاية مع ايضاحها ورسم خطط كل ناحية منها ، فهناك خطط تقوية الحزب السياسى ، وهناك أيضا الدعاية المرسومة

لبرنامج الحكموى وهكذا ... وتختلف أدوات الدعاية باختلاف كل حالة ، ويحسن أن تستخدم كل منها فى الحالة الصالحة لها ، فالخطابة مثلا أقوى أدوات الدعاية الانتخابية ، والدعاية بالذات أهم وسائل الحكومة القائمة لتأييد برامجها ، والسبيل احدى طرق التهذيب الشعبى ونشأته نشأة معينة وهكذا ...

والدعاية ليست قاصرة على الميدان السياسى كما انها ليست من صناعة عصرنا الحاضر ، فهى تتناول الميدان التجارى أيضا ، وقوتها هامة فى هذا الميدان ، وتمثل فى العينات التى تبعث بها المصانع إلى محال التجارة والتوزيع لترويج منتجاتها ، وتتضح فى الاعلانات التى تراها على صفحات الجرائد وفى النشرات التى توزع على الجمهور بمناسبة الفرص التى لا تقبل المزاومة فى البيع ، وقد تكون فى أغراق الاسواق كما رأينا فى ترويج اليابان لمنتجاتها بين الشعب ، واطهار انها تبيع بضائعها بأسعار بخسة بل تكاد تعطىها للناس دون مقابل ، ومن أقوى البلدان كفاية فى الدعاية التجارية المانيا وتجارها ، وقد ذهبت قبل الحرب العالمية الأولى إلى استخدام الدعاية التجارية وخطوط ملاحتها البحرية كأداة دعائية سياسية أيضا .

وشاهد العالم الدعاية للدولة وللعاقل والفرعون والقبصر والالهة والسكينة منذ العصور الغابرة ، وسجل الأباطرة والمدنيات على مر العصور هذه القوة الجبارة فيما شيد من تماثيل وهياكل ومعابد . ولا تزال تماثيل الفراعين المصريين المبعثرة فى أنحاء الوجه القبلى والبحرى تلقى فى نفوسنا الروعة والجلال ، كما اننا تعلمنا منها الكثير ، فقد لقننا تاريخ الأوائل

أيضا وجوب أن تقوم الدعاية على أسس من الحق والواقع ، فشكلنا ينتقدا ما كان يلجأ إليه الفرعون من مسح اسم سلفه وكتابة اسمه على الآثار لتدل عليه ، ولا تزال تماثيل القياصرة في روما وسائر أنحاء شبه الجزيرة ، وآثار المعابد الدينية والهياكل خير دعاية للمدنيات القديمة ، وخير برهان على عظمتها ومهارة شعوبها ، ولا تزال الأجورا والفوروم ومسارح الأغريق والرومان ومسرح نيم Nimes وسائر مدن فرنسا القديمة تدل على أهمية الدعاية تديما حيث كان الشعب يجتمع فيها للتسليّة والتشاور وتبادل الرأي ، وراجت الدعاية في العصور الوسطى في الأسواق في أوروبا ، وقام بها المداحون والزجالون ، وكان تبادل الفراء والعطور والحراير والفنائس يصحبه اختلاط أهل الشمال بالجنوب ومعرفة ساكن البندقية لساكن هامبورج أو لندن .

وادرك الاسلام منذ فجره قوة الدعاية ، وعرف باسم الدعوة الاسلامية وذلك لكي يقبل الناس على الدين أفواجا ، وكانت قوتها الاقناع والسعي لدى الأمم المجاورة لاعتناق الاسلام ، ولم يك الفتح الغاية ، بل كانت وسيلة اتبعت تبعا لأدرك المسؤولين في ذلك الوقت عن مستقبل الاسلام أن الفرصة سانحة للقيام به لأن الأمم المجاورة تن من ظلم الحكم واستبدادهم ولأن سياستهم فاسده وملكهم سهل تقويضه ، فالشعوب سرعان ما تتقبل القادمين لا كغزاة طغاة وهم ليسوا بحال كذلك ، بل كأصدقاء منقذين وتعرفهم على حقيقتهم ، وقد بدأت الدعوة في الحجاز وبين قريش ، وفي مكة والمدينة ، ثم امتدت إلى الشام ومصر وبلاد فارس والعراق والحبشة ، وانتشرت في مشارق الأرض

ومغاربا، وهل هناك أقوى في الدعوة إلى الاسلام والحض على اعتناق الدين الحنيف من القرآن ؟

وتاريخ الحضارة الاسلامية يذكر أيضا قوة الدعوة في خطاب الرسول إلى المقوقس عظيم القبط لاعتناق الاسلام ، وفي رسائله إلى حكام البلدان المتاخمة للعرب كهرقل ملك الروم وغيره ، وهو يذكر أيضا قوة الدعاية في تبادل علاقات الود بين هارون الرشيد وشلمان وفي عقد أوامر المودة بين سليمان القانوني الخليفة العثماني وفرنسوا الأول ملك فرنسا .

ولا ننسى قوة الدعوة عند الفاطميين وقد بلغت مصر أوج مجدها وعظمتها في عصرهم . ولقد اتخذ الفاطميون الدين وفق المذهب الشيعي أداة دعائية لتمديد دخولهم مصر ثم لتأييد ملكهم فيها ، وكانت الدعاية بحق طليعة هجماتهم لا تنصاهم ، وكانت كسبا للضرائب والعقائد دون اراقة قطرة دماء واحدة ، ولا غرور في ذلك فللاسلام قوة خفية جبارة ، وإذا احكمت شعوبه استخداما كان هذا خير دعاية ومن أقوى الحصون لصد هجمات الأعداء ، وهي المصالح المشتركة والآمال المتماثلة التي تهدف إلى غرض واحد . وبذلت الدولة الفاطمية بعد ان مهدت الدعوة لدخولها مصر واستقرت الأمور جهدها لنشر الفقه كما رآه المعز لدين الله الفاطمي وابنه العزيز بين الناس خاصتهم وعامتهم ، واجرت الارزاق بانتظام على من استمع إليه ، وتوجت عملها بإقامة الجامعة الأزهرية العظيمة ، فكانت حصنا للدين وأداة للجامعة الاسلامية ولم شعث المسلمين الذين يفدون إليها من كل حذب وصوب ومن أقوى أسلحة الدعاية السياسية.

ولم يترك خلفاء الدولة الفاطمية باباً من أبواب الدعاية لسلطانهم دون طرقة فكانوا يجلسون في قصر الخلافة فقهاء لقراءة علوم أهل البيت على الوافدين ، لأنهم يعلمون تماماً ان بانتشار مذهبهم تأييد الدولة لارتباط السياسة بالدين ، وهم الذين أدخلوا شتى الاحتفالات بأيام الدين والأعياد وجعلوا منها مباحج لادخال السرور على المسلمين واظهار الدولة في حلل زاهية .

والتاريخ حافل بعلامات الدعاية السياسية ، مثال ذلك صليب مالطة ، وصليب اللورين ، وزنبقة الملكية في فرنسا . وهلال الامبراطورية العثمانية ، والمطرقة والسندان للشيوخ ، والنسر الامبراطوري ، وشجرة الحرية للثورات ، وعلامات الماسونية ، والصليب المعقوف للنازية ، واللون الأسود للفضوية ، والنسر الأزرق لبرنامج الانعاش الاقصادي والتنظيم في الولايات المتحدة الذي وضعه روزفلت ، والاعلام الشتى للدول والأحزاب والهيئات ، ونذكر عندنا علامة هيئة التحرير المكونة من الألوان الأحمر والأبيض والأسود مع النسر ، وشعارها أيضا النظام والاتحاد والعمل .

ويضاف إلى العلامات العبارات الرنانة التي لا تبلى مع مرور الزمن وأساسها الكلام أو الخطابة ، ولها قوتها في اجتذاب الجماهير ، ولها سحرها في استمالة النفوس ، ثم اندفاع الناس اندفاعاً قويا كالتيار الجارف للسير في سبيلها . وهذه الدعاية السحرية لا تثير الشعوب وتذك الروش وتوجه مصائر البلاد فحسب ، بل تبني مثلاً جديدة وتقيم صروحها على أسس لا تزحزح بعبارات تذهب مثلاً على مر التاريخ ، كالعبرة التي وردت في أول خطبة لأنى بكر الصديق بعد مبايعة بالخلافة وهي : « أيها الناس

وليت عليكم ولست بخير منكم فان أحسنت فأعينوني وإن أسأت
فقوموني ، الضعيف منكم قوى عندى حتى أرد له حقه إن شاء الله ،
والقوى منكم ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه ، وهناك عبارات من
نوع آخر لحث الجنود على مواصلة الحرب ولا دخال الطمأنينة على
نفوسهم وهم فى بلاد غريبة ولمطالبهم بأن يظهروا بما يليق بهم إزاء مدينة
عريقة ، كقول بونابارت القنصل لجيشه بعد فتح مصر وهو بجوار
الأهرام : « إن أربعين قرنا تطل عليكم من قمة هذه الأهرامات ،

ونذكر أيضا عبارة تشرشل فى خطبته أثناء الحرب العالمية الثانية
ليستحث الهمم وليطالبها بعمل المستحيل لكسب الحرب يوم كانت رحاها
تدور فى غير مصلحة بلاده وهى : « ليس لى ما أقدمه لكم اليوم إلا
العرق والدموع » ، ونذكر نموذجا من العبارات الحاسية ما يردده المصرى
مزهوا ومقبلا على العمل كصدى لصوت ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢
وهى : « الجلاء أو الفناء » ، « الاتحاد والنظام والعمل » ، وقد ذهب وقت
العبت واللهو وانقضى الركود والفساد وجاء وقت الأقدام والجهاد
والعمل .

وإلى جانب العبارات الرنانة التى تتردد فى الخطابة وفى الاتصال
بالجماهير ، هناك أخرى سجلها التاريخ كناحية من نواحي التحول الانسانى ،
وذهبت مثلا رغم مرور السنين عليها ، وجاء بعضها فى مؤلفات وكتب
المفكرين ، وجاء بعضها فى إعلان مبادئ جديدة للانسانية التى تكافح
على طوال العصور فى سبيل التقدم والتحرر من قيود الرق . نذكر منها
بعض صور رسمها شكسبير فى وصف الغيرة فى روايته بعنوان « اتيلو » ،
Othello وقد طابع الشرقى الأسمر بها قدمغت الجنس على مر الأيام

والأجيال ، وفي بيان بخل اليهود في قصته بعنوان «تاجر البندقية» وكيف أنه أراد أن يأخذ من مدينه رطلا من لحمه وفاء لدينه في حالة تقصيره ، وكيف سمي كل بخل « شيلوك » Shylock وفي نعتة غدر الأخوان في قصته بعنوان «قيصر» بقتل بروتس لقيصر في عبارة قصيرة وهي « حتى أنت يا بروتس ، . ومثال المبادئ حقوق الانسان وإعلانها في مطلع دساتير الثورة الأمريكية والفرنسية ، فقوة دعايتها لاشك فيها ، وكذلك عبارة « الحرية والاخاء والمساواة » التي جاءت في أعقاب المساواة السياسية لدساتير القرن الماضي ، ونذكر أيضا العبارة القوية في « المانفستو » الشيوعي لكارل ماركس في سنة ١٨٤٨ وهي : « أيها العمال في مختلف بلدان العالم أن اتحدوا . » وعبارة لينين في أول الثورة الشيوعية في روسيا ولحشد العمال في سبيل البناء والانهاء من الهدم والتقتيل « السلام والأرض » ، والجملة المشهورة التي قيلت عقب اتفاق الاطالطي عن لسان روزفلت وتشرشل وهي : « بناء عالم جديد أفضل وتجنيد الانسانية وبلات الحروب في المستقبل . »

وقد تقوم الدعاية على المغالطات والخداع ، وهذان السلاحان من عوامل هدمها والاضرار بأصحابها مهما طال الزمن عليها ، إذ يتضح فيما بعد ضعفها ويذهب سحرها الأول وتصبح سهما يسددا إلى صدور القائمين بها ، وهذا النوع من الدعاية كثيرا ما يقوم على تراشق التهم بين معسكرين سياسيين هما الدكتاتورية والديمقراطية ، ورأينا أن الحرب الباردة احتدم وطيسها بينهما مدة سبقت الحرب العالمية الثانية ، وعادت في صورة أخرى بين المعسكرين الجبارين اليوم وهما روسيا السوفيتية وأنصارها والولايات المتحدة الأمريكية وسائر البلدان الديمقراطية الغربية التي تتعلق

بمجلتها ، ويقول نيتشه Nitzsche : « للانسان ميل قوى لا يستطيع أن يقف في سبيله ويكبح جماح نفسه في أنه يتأثر بالمغالطة والخداع وهو عالم بهما ، ويشعر بسعادة لا مزيد عليها حينما يسمع أنشودة خيالية ويود أن يقول له منشدوها إنها حقيقة حدثت في عصر معين ، ولكن يجب ألا يجرفنا تيار هذا الميل إلى هاوية الخداع وسوء القصد ، فالدعاية يجب أن تقوم على أسس صحيحة قوية ، وأن ترمى إلى غرض صادق نبيل ، وإلا تصبح كسحابة الصيف تنقضى دون أن تترك أثرا أو كالدينار المزيف هو براق مليح النقش ، ولكن يتضح عييه بمجرد حكه فتضيع الآمال فيه وتنفض الثقة من حوله .

والدعاية من أقوى أسلحة الحكم والسلطة ، ومن أهم وسائل الفوز السياسى فى الخارج ، ولقد تأيدت وحدة إيطاليا السياسية فى القرن الماضى بفضل الخطط التى وضعها كافور داهية إيطاليا ووزير ملك سردينيا ، وما عمله لكسب عطف الدوائر السياسية الخارجية ، وخاصة نابليون الثالث لصفه ، ولانفسى جهود السكونتيس «دى كاستيجليون» Castiglione الإيطالية الحسنة فى بلاط فرنسا لاستمالة الامبراطور لمساعدة بلادها ضد النيرانساوى ، ولقد كانت أسلحة الدعاية السلبية ضد امبراطوريات الوسط وخاصة ألمانيا القيصرية من أقوى الأسلحة لتأليب العالم عليها أثناء الحرب العالمية الأولى ولادخال الولايات المتحدة الأمريكية فى صف الحلفاء وضدها سنة ١٩١٧ ، كما كانت تصريحات الرئيس ولمن وشروطه الاربعة عشر من أقوى مشبطات الهمم فى المانيا القيصرية أيضا ومن أسباب فتور جيشها وإلقاء سلاحها ، ولقد مهدت الدعاية السياسية الخارجية لاستقلال تشيكوسلوفاكيا فى الحرب العالمية الأولى وكسبت

صفوف الحلفاء لصالح إنشاء دولة كبرى بهذا الاسم على رأسها دمازاريك ، ولا ننسى الدعاية السياسية لصالح البلقان تحت حكم العثمانيين والعمل على كسب قضايا شعوبه ، وألم يك التحاق الشاعر الانكليزي العبقري بيرون Byron بصفوف المجاهدين في اليونان لتحقيق استقلالها إلا نتيجة قوة الدعاية لبلاد أرسطو وأفلاطون ؟ وإلم يك مصرعه هناك إلا دعاية واسعة في سبيل قضية استقلال اليونان ؟

ولا تزال الدعاية ضد الشرق وخاصة الأوسط تنفث سمومها في الخارج وتتطلب العمل المضاد الحاسم لكسر شوكتها ، ونذكر من الدعايات السيئة ضد الشعوب الصفراء وأهل الهند القصص والعرض السينائي والمغالطات التي تظهر في قالب بحوث أو مسرحيات أو روايات عن خيانة الشرق وغدره وفسكه دون ما سبب بأخيه وصديقه وبالاوروبيين وإظهاره دائما في صورة وحشية كريهة .

والدعاية علم وفن ، فهي تقوم على أساليب علمية دقيقة كمختلف مظاهر النشاط الانساني ولا عجب أن تعتمد على العلم وأساليبها الحديثة نتيجة التطور العلمي ، والراديو والسينما والتلفزيون وانتشار الصحف والمجلات والصور والنشرات وأثر الميكروفون وسائل علمية حديثة جعلت الدعاية في مقدمة ما يجب أن تعنى به الدولة لكسب الجماهير والدول الأجنبية إلى صفها ، وهي فن يتطلب الشخصية الفذة لصاحب الدعوة والدوق السليم والابتكار وشعلة العبقرية التي تخلد عبارات قصيرة رغم مضى الزمن عليها ، ويلوح أنها عادية ولكن لها وقعها وأثرها في النفوس بادراك كيفية استعمالها . مثال ذلك « حق الشعوب في تقرير مصيرها » واتخاذ الألوان للدلالة على شيء معين كاللون الأبيض للحكمة والمعادة

والنمو ، والأحرر للثورة والشيوعية . ويكفى أن نذكر أن : نايج الانعاش الذى ترسمه الحكومات لسنوات عدة تتفاوت من أربع إلى عشر أصبح ضمن أدوات الدعاية القوية وذلك لمعرفة إلى أى حد تغلغلت الدعاية فى سياسة الدولة .

ويتعين أن تكون الدعاية منشئة وأن تقدم على الابتداع وأن تهدف إلى إسعاد الشعب لتأتى بشمرات يانعات ، وإلا تصير مجرد عمل كتاب وروتين مصلحى وواجب بحكم الوظيفة وخاصة إذا علمنا أن معظم سياستها وتوجيهها فى يد الحكومة اليوم ، ويتعين أن يكون القائم بها فنانا بحق وليس مجرد ساهر على عمليات الحراسة أو شاغل لمنصب بحكم تسلسل الوظائف والأقدمية ، وأهم ما يجب أن يتحلى به علاوة على روحه الفنية وكفايته فى الابتداع أن يحكم على مقدرة سحرية لاجتذاب الجماهير بفضل روحه الشعبية ونظراته الثاقبات إلى الأمور حتى يمكنه أن يتغلغل إلى أعماق القلوب ، وأن يؤثر فى النفوس ويستخدم الحالات النفسية لصالح الدعاية . وهو يضرب على أوتار القلوب فتشجى النفوس بنغمات الدعاية العذبة وسرعان ما تتهافت فى صدق وإخلاص وعزيمة لتقوم هى الأخرى بدورها بالدعاية القوية فى محيطها .

وهذه الدعاية ، وهى كما رأينا القوة المعنوية التى تغرس فى قلوب الناس الفكرة وتسيطر على رأى العام لتوجيهه إلى الناحية التى تريدها مع المحافظة على مودتها وعطفها ، وهذه الدعاية التى تحرك الفكرة والمثل العليا وتوجهها إلى عقيدة تغرس فى نفوس المواطنين ويقبل عليها كل فرد على

حدة ثم يتجمع حولها الناس في ركاب ما يسمى بالرأى العام ، وتتحول إلى قوة إيجابية وسلبية لا قناع الخارج ولمواجهة التيارات المعادية ، وهذه الدعاية التي تنزع من الخيال حقيقة ولها مهامها الفردية والاجتماعية والسياسية - هذه الدعاية من أهم دعائم الحياة السياسية في الداخل والخارج في عصرنا هذا .

أهم أنواع الدعاية

نصل الدعاية إلى عقل الانسان عن طريق السمع والبصر بالأقوال والخطب والعبارات والجل والمقالات والابحاث وبالمناظر والرسوم والرموز والصور الثابتة والمتحركة . فالدعاية والحالة هذه موصل من شيء معين يستخدم للترويج إلى ذهن الانسان الذي يتأثر بما سمع أو يرى أو يحس به فينقاد إلى فكرة الدعاية أو ينصرف عنها أو يعمل على محاربتها إذا رأى فيها الاضرار بصالحه أو بالصالح العام .

فأداة الدعاية هي المادة التي يلجأ إليها صاحب الدعوة أو الداعي للترويج لفكرته أو استخدامها لتحدث أثرها كموصلات الحرارة ، وقد يكون الموصل هذا موصلا سريعا أو بطيئا حسب وسائل استخدامه والحاجة إلى أثره السريع أو التدريجي ، ونفاذ الدعاية إلى المرء عن طريق حواسه

وقوة ادراكه الأمور ، والحكم عليها ومدى ما يتمتع به من حريات
ووعى سياسى .

وقد تذهب الدعاية من القول والكتابة والاشارة والرموز والصور
المختلفة والاستعراضات للتأثير عن طريق الأذن والعينين إلى اللمس
والذوق والشم . فكثيرا ما نشاهد فى الأسواق والمتاجر دعوات
التجار إلى لمس بعض أنواع الأقمشة للحكم عليها ومدى دقة صنعها ونعومة
الحرير ، وكذلك كثيرا ما نشاهد فى المتدييات العامة والمعارض والأسواق
الكبرى فى عواصم الغرب وغيره دعوة الجمهور لتذوق الأنبذة أو
الحلوى بلا مقابل أو شم العطور والتطيب بها ، وهذه أنواع من الدعاية
التجارية لها أثرها فى سرعة الاعلان عن البضاعة وجودتها اعلانا عن
يقين وحقيقة باللمس أو بالطعم أو بالرائحة .

وأهمية الدعاية فى نجاحها ، ويتحقق هذا النجاح بادراك صاحبها
الوسيلة الناجحة وكيف تستخدم فى الظروف الملائمة والموقف المناسب
والوقت الصالح ، وما يصلح دعاية لشأن من الشئون التجارية لا يصلح
لموقف من المواقف الانتخابية والحملات لمرشح حزب معين ،
وما يصلح لشعب شديد التأثر بالألوان الزاهية والخرز والودع وهو
على الفطرة لا يصلح لشعب عميق التفكير عريق المدينة رقيق الاحساس ،
ويمكننا لمس ملائمة الدعاية فى أنواع ملبوسات « الموضة » Mode
واستعراضات الأزياء وطريقة قص شعر النساء وتسريحاتهن وارتداء
القبعات ، وتختلف العطور باختلاف السيدات فالشعراء النجيلة يلائمها
عطر يختلف عن العطر الذى يلائم السيدة السمراء الممثلة وهكذا ، وقد

لجأت بيوتات الملابس وأدوات الترفيعا لاختلاف الذوق وصعوبة تناسق الأزياء وتسريحات الشعر والعطور وضرورة اجابة طلبات كل حسب رغبته وذوقه وميوله وما يلائمه إلى وسائل دعايات شتى تنفق في سبيلها المال بلا حساب لتكسب اضعافه ، ويسكن أن نشير إلى استعراض الأزياء وخاصة فساتين السهرة وملابس البحر والسباحة والاعلان عنها ونشرها في أغلفة المجلات للفت الأنظار وعرضها أسبوعيا في النشرات الاخبارية في السينما ، ويسكن أن نشير إلى مسابقة الجمال السنوية لاختيار أجمل فتاة في العالم ، ثم استخدامهما فيما بعد لعرض الأزياء والاعلان عنها وعن العطور وغيرها .

ويهمنا من الدعاية السياسية ، وهي تنهج سبيل سائر الدعايات ، ونجاحها يتوقف أيضا على التأثير على الجماهير في الوقت المناسب والضرب على الوتر الحساس الذي يلبس صميم العاطفة والشعور ، وتستخدم الدعاية السياسية نفس الوسائل التي تستخدمها سائر الدعايات ، فهي تعتمد إلى القول والكتابة والصور والاستعراض بل والموسيقى والحفلات الغنائية وغيرها للترويج لمرشح معين في الحملات السياسية ، كما نشاهد في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها .

وترجع الدعاية السياسية إلى أقدم العصور ، فرأينا قديما النار توقد في قم الروابي والجبال لترشد إلى العمران وتدل القبائل أو الضيوف إلى أن هنا أصدقاء وعمران ، ومن أهم أدوات الحماس واستنهاض الهمم رقصات الحرب قديما وهي لا تزال عند القبائل البدائية ، ونذكر أيضا نقر الطبول واحداث أصوات تلقى الرهبة في النفوس شبيهة بأصوات

الليوث ، ونذكر أيضا الأعلام بما في ذلك علم سفينة القرصان الذي يغلب فيه السواد ويحيط بحجامة آدمية ، وهناك أيضا الآثار القديمة وهي خير دعاية سياسية للحضارة الغابرة ، ومن منالم يسمع أو يرى الآثار السبعة النادرة في العالم . وتدل الأهرامات وأبوا الهول والمعابد والهياكل التي تنكسو الوجه القبلي ومقابر وادى الملوك على قوة الدعاية لحضارة مصر القديمة بفراعينها وبطالستها وشعبها الذكى النشط الراقى ، وعلاوة على أنها كنز من كنوز المدنية هي خير دعاية للسياسة ، وتضفي هذه الدعاية أيضا قوة على الحياة السياسية بل تنقلب إلى دعاية سياسية ، وكل من رأى المسلة المصرية فى ميدان الوفاق « الكونكوردي » Concorde فى باريس يلمس تماما أهمية هذه المسلة التى تذكر العالم وهذا الميدان ملتقاه بوادى النيل ومدنيتيه العريقة . وهل هناك أبعد مما قال شوقي فى آثار أنس الوجود يثبت بذلك قوته فى الدعاية لمصر وتاريخها القديم الخافل ؟

شباب من حولها الزمان وشابت	وشباب الفنون مازال غضا
رب نقش كأنما نفض الصانع	منه السيدين بالأمس نفضا
ودهان كلامع الزيت مرت	أعصر بالسراج والزيت وضا

ثم قال : وقد المه ما يشاهده فى طغيان مياه النيل عليها وقرب
فنائها : -

يا قصورا نظرتها وهى تقضى	فسكبت الدموع والحق يقضى
أنت سطر ومجد مصر كتاب	كيف سام البلى كتابك فضا

وأهم أنواع الدعايات وأعمها اليوم وأقواها في ميدان السياسة الاذاعة ، نظرا لاثرها المباشر في النفوس عن طريق الاستماع إليها في نماذج مختلفة ، قد تكون في محاضرات مبسطة أو مصحوبة بموسيقى وفي قطع مسرحية وروايات ، وقد تؤيد بالصور عن طريق التليفزيون ، ويمكن أن تصل إلى المرء وهو في مخدعه أو بين أسرته وخلانه في منزله أو في مكتبه بين المحابر والدفاتر ، وهي لا تعطله عن استمراره في حياته العادية ، وفي هذا سر نجاحها . كما أن الحكومة نظرا لأهميتها البالغة في تثقيف الشعوب وفي جلبها لصفها تشرف عليها بإدارتها مباشرة أو بفرض رقابة دقيقة عليها ، ودنى على أى حال تنظم برامجها وتدعمها وتوجهها لمبادئها الاجتماعية والسياسية ، وتلجأ إليها لحث الشعوب على الجهاد إذا احتدم الجد ونزلت بالبلاد ضائقات ومحن ، وتعلن بواسطتها التعبئة وتستهيب بالأمة أن تتكاتف في سبيل نصره قضيتها ، وتنفذ إلى قلوب الأطفال والشباب بيث مثل الحكومة العليا وبرامجها بوسائل مبسطة محبة في نفوسهم .

وتتخذ الاذاعة وسيلة لإعلان الأخبار أولا بأول وزف الأنباء السارة والبشرى للشعب ليزيد تحمسه لحكامه وتعلقه بهم ، كما يلجأ إليها المسؤولون لإطلاع الطبقات المثقفة بوسائل سريعة على تقدم بعض الدراسات والابحاث العلمية الهامة انتظارا للنشر المزيد عنها في المجلات العلمية والكتب المطولة ، والاذاعة أيضا أداة لهُو وطرب وهذا مايجب الجماهير فيها ويجعل منها قوة لاستخدامها سياسيا عن طريق تشنيف الآذان وأطراب المستمعين وعرض برامج للتسلية تعقبها الدعاية

السياسية أو العكس . وقد تستخدم الدعاية بطريقة سلبية للإجابة على هجمات خارجيه سياسية قاسية عن طريقها أيضا كما رأينا ذلك بين الجبهتين الفاشية والديمقراطية حتى قبيل الحرب العالمية الثانية ، وكما نذكر أيضا أثناء الحرب العالمية والثانية .

والدعاية سلاح بحدين ، فهي تستخدم لصالح الجهة التي تلجأ إليها كما قد تنقلب ضدها أحيانا إذا ما استعملت استعمالا ضارا ، أو وضعت الدعاية في غير موضعها أو بولغ فيها فسرعان ما يمجها الجمهور وتصبح بحجة لكرهية أصحابها .

ومن وسائل الدعاية القومية أيام الذكرى والاحتفلات بها ، وقد تكون الذكرى عاطرة جميلة فيتخذ اليوم للفرح والطرب ، ويمكن في ظله القيام بدعاية سياسية واسعة النطاق لصلحة الحكومة ، كما قد يكون اليوم من الأيام الممقوتة للشعب ويمكن في هذه الحالة الضرب على الوتر الحساس وحث الناس على الأخذ بالتأثر ونفض غبار الخمول . ويقول شوقي في ذكرى المولد النبوي وأهميته وفرح العالم الاسلامي به :

تجلى مولد الهادي وعمت بشائره البوادي والقصا
وأسدت للبرية بنت وهب يدا بيضاء طوقت الرقابا
لقد وضعت وهاجا منيرا كما تلد السماوات الشهابا .

ومن أقوى أسلحة الدعاية الصحافة والمجلات والنشرات ، ويمكن بواسطتها إبراز الأفكار السياسية والاجتماعية ، وتوجيه الشعب وبسط وجهات النظر الحكومية وغيرها قوية ، وهذا ما حدا إلى قيام صحافة لكل حزب من الأحزاب السياسية ، وبعائها المجلات الشهرية والنشرات

التي تصدرها من آن لآخر أثناء الحملات الانتخابية والمؤتمرات الحزبية ،
 وإلى جانب الكتابة والمقالات الممتعة وبسط وجهات النظر في الإصلاح
 ومهاجمة برامج الخصوم هناك الصور التي تقرب الوسط وتصبح
 مصدر تسلية وتفسير لكثير من المواقف ، وقوة الصحافة وسائر
 النشرات في انتشارها بالملايين من النسخ وصدورها دوريا واستمرار
 تأثيرها على الجماهير وميوها الحزبية مما يضفي عليها شخصية معينة ، فهناك
 صحافة اليمن وصحافة اليسار ، وهناك الصحافة الرجعية والأخرى التقدمية ،
 وأبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة يقتنون الصحف التي تتفق وميولهم
 إلا إذا أرادوا الاطلاع على آراء الخصوم . ويقال بحق إن الصحافة
 إحدى الصور الصادقة لعصرنا الحاضر ، وكلما تضخمت العناوين فيها
 وتناوت المستطرف من الحوادث إلى حد الفضائح كلما زادت هافت الناس
 عليها ، وهذا ما يحدو بالحكومة إلى وجوب مراقبتها لتصبح أداة بناء
 وتهذيب لا هدم وتشقيت للعقول والثقافة ولتتفرغ عن المهارات والوقعة
 والدعاية الرخيصة القائمة على المبالغة والنيل من حياة رجال السياسة
 الخاصة بلا وجه حق ، ونهش الأعراض وتشوية الحقائق التاريخية ،
 ومن أهم أزمات الضمير اليوم أزمة الصحافة الرخيصة التي تريد كسبا
 سريعا على حساب تلويث سمعة الناس والخوض في حياتهم الخاصة زورا
 وعدوانا ، ولقد شاد شوقي بأهمية الصحافة اليوم فقال :

لـكـل زـمـان مـضـى آيـة وآيـة هـذا الزـمـان الصـفـف
 لـسـان البـلـاد ونبـض العـبا د وكـهـف الحـقـوق وحـرب الجـنـف
 تـسـير مـسـير الضـحـى فـي البـلا د إذا العـلم مـزق فـيـهـا السـدـف .

وقال في وجوب تحلي أبناء الصحف بالخلق النبيل الكريم حتى
لا تقوم أزمة ضمير عن طريق الصحف تقوض الخلق السياسي
للشعب :

فيا فتية الصحف صبرا إذا نبا الرزق فيها بكم واختلف
فان السعادة غير الظهور ، وغير الثراء ، وغير الترف
ولكنها في نواحي الضمير إذا هو باللؤم لم يكتنف .
وإلى جانب الصحافة والكتابة هناك شتى التعبيرات بالقول والخطابة ،
وقد تكون بمجرد تصريحات للمساسة لتهدئة الخوطر وانقشاع غيوم
الآزمات السياسية وتلافي المصادمات وقطع العلاقات والحروب ، ونذكر
حركة جوزيف تشمبرلين في مطار لندن حال عودته من اجتماع ميرنيخ
سنة ١٩٣٨ وهو يلوح للشعب مسرورا بورقة في يده هي ثمرة الاتفاق
على تلافي الحروب مع ألمانيا . وقد تكون بخطب رنانة أثرها في نفوس
الشعب أقوى من معانيها العلية والفنية ، وهذا النوع من الخطب كان من
أقوى أدوات الدعاية عند النازية ، ولقد كان يشق تصفيق عشرات الآلاف
عنان السماء بالاستماع إلى عبارات هتلر وجوبلز وموسوليني في تمجيد
الشعب والتحدث بقوة إيمانه بالعقيدة الفاشية وتقانيه في سبيل المثل العليا
للدولة . والخطباء موضع إعجاب الجماهير على مر العصور ، وقد احتوت
المدنية الإسلامية عددا كبيرا منهم ، كان لهم القدح المعلى في أعلاء شأن
الاسلام ، وقد تسجل أفكار الفلاسفة في مؤلفاتهم ومذكراتهم ، ولكنها
لا تنزل إلى ميدان التطبيق إلا بعرضها مبسطة عن طريق الخطابة والترويج

لها وبثها في النفوس حتى تصادف هوى وتصبح مذهبا سياسيا شعبيا يعتنقه الناس ويتفانون في سبيله ، واعتماد الأحزاب السياسية هو دائما على قوة خطبائه وسحرهم للجماهير واقناعهم الرأى العام بصدق الدعوة وبقوه البرنامج ، ولقد كانت الاشتراكية دائما أفكارا فلسفية سامية سجلها المفكرون في مؤلفاتهم من أفلاطون إلى كامبانيا وماركس ، ولكنها لم تصبح مذاهب سياسية هامة إلا بأقناع الجماهير بها عن طريق الخطب منذ اجتماع آلاف العمال للدفاع عن حقوقهم والاستماع إلى قادتهم والمدافعين عن فلسفتهم في الحياة .

ولاننسى أن نذكر أيضا الكتب على اختلافها وأثرها في الدعاية منذ اختراع جوتنبرج Gutenberg الطباعة للنشر في القرن الخامس عشر ، وهناك المبسطة منها التي في متناول عامة الشعب والكتب العلمية أو الأدبية أو الفلسفية السامية التي تكتب لفئة معينة ، وعلى أى حال فإن أثرها عميق غير أنه محدود ولا يبلغ أثر الاذاعة أو الصحافة ، والكتاب صديق المرمى الوفى سلس الانقياد ، وقد عرف العالم القديم فعل الكتب الساحر ، فمن منا لم يسمع بكتاب الموتى عند قدماء المصريين وما احتواه من ادعية وأفكار فلسفية ، وهناك الكتب المقدسة والدينية القديمة وما جاء فيها من الآيات وتفسيرها ، وهناك كتب الحكمة عند الأغريق والرومان وأهل الهند ، ولبعضها أثره العميق إلى يومنا هذا وقد ترجمت إلى شتى اللغات الحية ، مثال ذلك كتاب «كليلة ودمنة» ترجمه بن المقفع إلى العربية وهو مليء بالحكم السياسية والاجتماعية والعظات التي يحسن أن يتحلّى بها الساسة

ليحسنوا قيادة الشعوب ، ومن الكتب الحديثة التي صادفت اقبالا شديدا
الكتب التي تقيم دعائم حريات الانسان كالعقد الاجتماعي لروسو، ومن
القصص الشيقة التي تدافع عن حريات الفرد وتطالب بتشريعات إنسانية
لحمايته قصة البائسين، Les Miserables لفيسكوتور هوجو ، ومن الكتب
التي صادفت رواجاً لم يسبق له مثيل في التاريخ وكان الرواج تبعا للحمى
السياسية التي سادت ألمانيا منذ فشل حركة الانقلاب الهنلري سنة ١٩٢٣
والحكم على هتلر بالاعتقال ، ثم محاولته كسب الحكم لاعن طريق الانقلاب
بل بالطريق البرلماني المشروع كتاب « كفاحي » Mein Kampf الذي
ألفه في الاعتقال فهو اداة دعاية سياسية واسعة النطاق ، وقد بيع منه
ملايين النسخ في ألمانيا وفي الخارج ، وترجم إلى عدة لغات حية ، وصيته
يفوق بمراحل قيمته العلمية، ومرجع ذلك ان كاتبه زعيم حزب طالب
بالعمل على عودة ألمانيا إلى مكانتها السياسية قبل الحرب العالمية الأولى
وتحطيم سلاسل معاهدة فرساي وتكوين ألمانيا العظمى والقضاء على
العنصر السامي هناك ، وامتزجت دعوته بالروح البروسية مما ضمن نجاحها
وتقلده الحكم سريعا بطريقة مشروعة هناك ، وبما يلفت النظر أن يكتب
هتلر نفسه في المقارنة بين قوة الصحافة والكتب ما يأتي : « ان الكتب
للسذج والأغبياء من الطبقات المثقفة المتوسطة والراقية ، أما الصحف
فهي لمجموع الشعب . »

وأهمية الدعاية السياسية هي في استخدام شتى الأدوات المذكورة
لصالح الحزب أو المرشح أو الحكومة أو رجل السياسة أو الرجل العام،

وفي اجتذاب الناس إليها أو في انتهازها بسهولة إلى ميادين اجتماع الناس والنفاذ إلى بيوتهم وعقولهم وقلوبهم ، وقد تستخدم كل أداة على حدة ، كما قد تشجذ شتى الأدوات للقيام بحملة ناجحة تضرب ضربتها الصادقة لديك حصون الخصم واحتلال قلعته ، على أن تصبح غايتها عقب ذلك البناء وبث دعوة كلها رجاء في المستقبل حتى لا تخيب آمال الشعب في الدعاية .

أثرها في ميدان السياسة :

الدعاية السياسية تشمل الرجال والأعمال والخطط ، والرجال بمعنى أنها تناول القائمين بالحكم أو المرشحين والمؤيدين له ، والأعمال بمعنى أنها تصف أعمال رجال السياسة على اختلافهم وتقارن بينها وتظهر عيوب الخصوم والمعارضة ، وتوجه النقد لها مع وصف أعمال رجال الحكم ، أو ما سيحققه لصالح الشعب المرشحون الجدد ، والخطط بمعنى أنها تصف المثل العليا للحكم والخطط والمناهج التي ستسبج على منوالها الحكومة ، وتذكر برامج اليوم والغد المعروفة باسم برامج الانعاش والاصلاح لسنوات معينة ، وتبنى عليها الآمال العراض ، وهي لا تتردد في مهاجمة برامج المعارضة وخطط سائر الحكومات وتسرد عيوبها أو المآخذ في تنفيذها وتحقيق الوعود .

ويحسن أن تكون الدعاية منظمة ومستمرة فلا تقطع الصلات بين

دعاية وأخرى ، ولا تفقد قوتها ، وشأنها شأن المياه الجارية لسقيا الأرض ، فانقطاعها مدة طويلة يترتب عليه أن يحف الزرع ويتلف ، ويضطر الزارع إلى بذر الحب من جديد ، ويحسن أن يقوم بها مختصون وفي الوقت ذاته مؤيدون لها ومؤمنون بها حتى لا يتخذ المعارضون لها من نفس السلاح أداة لهدم الحكم القائم والفكرة السامية التي تتخذ الدعاية أداة لتحريضها ، ويحسن كذلك أن تكون معقولة غير مبالغ فيها حتى لا تصبح موضع سخرية وتهكم ، ويتخذ منها الخصوم منفذا لمحاربتها ، ويحسن أيضا أن توزع في أوسع نطاق لتصل إلى شتى الطبقات وتؤثر في متنوع الثقافات وتمز المشاعر في الأمة من رجل الشارع إلى الرجل المثقف ثقافة عالية .

والدعاية للسياسة بمثابة الوقود للقاطرة فبمجرد انقطاع ورود الوقود تقف القاطرة ، لذلك يحسن بالمسؤولين ألا يرضوا عليها بالمساعدات المادية والمعنوية المنتظمة ، وان يعلوا علم اليقين أنها لازمة كقدمة لتأيد الفكرة ، ثم كؤونة لتدعيمها ووضع أسس للتشبيد فوقها ، ثم كقوة لدفع الشعب في الطريق الذي ترسمه ، وكدرع لدرء الهجمات على الحكومة والحكم ، وكعقيدة قوية يشعر في كنفها الشعب بالسعادة ، ويأمل كذلك في مستقبل أكثر ازدهارا وابتساما .

وقوة الدعاية في بساطتها. وضعفها وضعف الدعاية في قوتها وعنفها ، وتفسير ذلك ان الدعاية يجب أن تمر هادئة في غير شدة على الناس مع لباقة وإحكام للهدف ، فلا تبرز في مبالغة فاضحة وانها دعاية فينصرف

عنها الكثيرون وقد تشككوا في صدق نواياها ، لذا كان من الحكمة توزيعها على فترات متعددة مع تعدد أدواتها حتى لا تتجه في شدة بالغة إلى ناحية فصيح هدامة ، وان حصرها في فترة وانها غايتها بعد هذه الفترة وقد أعملت معاول الهدم وتم غرضها ضار بأصحاب الدعوة السياسية ومفوت للغرض منها ومقوض للفكرة التي تدافع عنها . فالبساطة والمرونة واللين ، وقد يصف البعض هذا بالضعف ، غايات يجب توخيها في نجاح الدعاية ، ويجب العلم حق العلم ان استخدام الشدة والعنف والمبالغة لابرار قوة الدعاية قد يؤدي إلى انقراض الناس من حولها واتخاذ الخصوم هذا الموقف سلاح دعاية لتوجيه السهام إلى رجال السياسة والحكم الذين اعتمدوا على هذا النوع من الدعاية العنيفة . وعلى اداة الدعاية ان ترتدى دائما في يديها الحازمتين في غير بطش وقسوة قفازين من الحديد مكسوين بالحرير حتى لا تبدو شديدة ديدنها الهدم دون تفاهم أو تآزر . والدعاية السياسية الناجحة هي التي تحض على التآلف والبناء للمستقبل لا على العداوة والبغضاء ، وفي ادراك هذه المبادئ سر نجاحها .

ونظرا لأهمية أدوات الدعاية للحكومة والحكم وقوتها في اجتذاب الجماهير وتأيد النظام لا تألوا الدولة جهدا في الاشراف عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فهي تراقب المؤلفات والكتب وتذهب شتى التشريعات إلى تحميم إبداع صورة من الكتاب الذي تمت الطبع ، وذلك محافظة على حق مؤلفه في ملكيته ، حتى لا ينافسه الغير في أفكاره

منافسة غير مشروعة ويدعيها لنفسه ، فالإيداع دليل الحق ، وإلى جانب الإيداع تذهب البلدان الدكتاتورية بما في ذلك الاتحاد السوفيتي إلى مراقبة كافة المؤلفات ونشرات الثقافة والصحافة حتى لا تنسرب آراء لا تتفق ونظم الحكم والمثل الاجتماعية القائمة . وتشتد الرقابة على النشر في زمن الحرب حتى لا تتخذ أداة دعاية للعدو أو وسيلة تردد وهزيمة . وتبث الحكومة أفكارها ووجهات نظرها عن طريق النشر والتأليف أيضا وتروج آراء الداعين لها وطبعها على نفقة الدولة أو مساعدتهم في توزيعها ، بل قد تطبع أيضا شتى المؤلفات في الدور الرسمية للنشر عندها . وتصدرها باسمها لشرح برامجها ومناهج الانعاش الاقتصادي التي أخذت على عاتقها تحقيقها .

وهي تحكم الرقابة على دور الاذاعة إلى حد أن تصبح هذه الدور حكومية محضة كما في كثير من بلدان العالم ، وهي تنظم برامجها لتخدمها عدة لنشر مبادئها وللتقرب إلى الشعب ولكسب مودته وعطفه ولوصف أعمالها في سبيل راحته والقضاء على مصادر شكواه والآمه وللتطلع معه إلى مستقبل أفضل . ولا ننسى السينما والمسرح كميدان دعاية سياسية أيضا ، فكثيراً ما تلجأ الحكومات إلى نشر الدعوة عن طريق السينما بنشر الأخبار عن جهودها وتمويل بعض الدور بمساعدات مالية لعرضها ووجهات نظرها على الشاشة البيضاء ، وكذلك عرض القصص المصورة للترويج لمبادئها السياسية . وتتخذ الدولة أيضا المسرح أداة تهذيب ، وقد تشرف عليه إشرافاً مباشراً ، كما قد تكتفي

بإدارة بعض المسارح لعرض روايات راقية أو شعبية لبث روح
سياسية أو اجتماعية أو ثقافية معينة أو مجرد تسليية الجمهور ورفع مستوى
ثقافته . والاتحاد السوفيتي في مقدمة البلدان التي تقبض على أعنة التأليف
والنشر والسينما والمسرح ، وتنتج الحكومة هناك الأفلام وتعرضها
على الجمهور ، وهي تمشي والمثل العليا للاشتراكية العلية وأمس
قيام دكتاتوريه البروليتاريا التي أسقطت النظام الرأسمالي الفردي
وقضت على الطبقات الاجتماعية المختلفة .

وما يمكن قوله في هذا الصدد هو أنه يحسن بالمسؤولين ألا يضيقوا
الحناق على نشر الثقافات وإظهار الحياة الإنسانية واتجاهات البشرية
وكفاح الجماعة عن طريق التأليف والسينما والمسرح بفرض رقابة أشبه
بالسجن منها بالتوجيه الصحيح ومقاومة المبادئ والمفاسد وتسميم الآراء ،
حتى لا يترتب على المبالغة في الرقابة كبت التفكير وحرية التعبير عما
في ضمير الانسان وذهنه والابتداع ، وقد تؤدي هذه السياسة إلى قتل
روح التأليف والابتكار وأطفاء شعلة الثقافة الانسانية التي ترتبت عليها
الحضارات .

فهرس الكتاب

الموضوع

الصفحة

مقدمة ٣

المبحث الأول علم السياسة

٩ المبحث الأول :

علم السياسة : (ماذا يعنى بالسياسة - يحيط علم السياسة - طرق البحث والتحليل السياسى - القوانين والعظاات التى يمكن إستخلاصها من الدراسات السياسية - القوى السياسية - مقاييس الدراسات السياسية) .

أهم مراجع المبحث الأول ١١

ماذا يعنى بالسياسة ؟ ١٤

يحيط علم السياسة ١٨

طرق البحث والتحليل السياسى ٢٨

القوانين والعظاات التى يمكن إستخلاصها من الدراسات السياسية ٣٥

القوى السياسية ٣٨

مقاييس الدراسات السياسية ٣٩

المبحث الثاني تكوين الجماعة

٤٩ المبحث الثاني :

تكوين الجماعة : (خطوات نشأة الجماعة - الأسرة - تطور
الأسرة إلى جماعة سياسية) .

أهم مراجع المبحث الثاني ٥٠

خطوات نشأة الجماعة ٥٣

الأسرة ٥٤

تطور الأسرة إلى جماعة سياسية ٦٢

المبحث الثالث روح الجماعة

٧١ المبحث الثالث :

روح الجماعة : (وحدة الشعب والدولة - طبائع الشعوب
وأثرها في الجماعات - روح الشعوب ومثلها العليا والتكوين
السياسي للجماعات) .

الموضوع	الصفحة
أهم مراجع المبحث الثالث	٧٣
وحدة الشعب والدولة	٧٥
طبائع الشعوب وأثرها في الجماعات	٩٢
روح الشعوب ومثلها العليا والتكوين السياسي للجماعات	٩٧

المبحث الرابع

عناصر الحياة السياسية

١١٣ المبحث الرابع :

عناصر الحياة السياسية : (الفرد وعلاقته بغيره من المواطنين في الدولة - الفرد وعلاقته بالدولة - المواطن - رجل السياسة - الأحزاب السياسية - الطبقات - سائر الجمعيات - التيارات والأفكار السياسية والمثل العليا وتطبيقها وتفاعل القوى السياسية عن طريق التطور أو الثورة) .

أهم مراجع المبحث الرابع	١١٥
الفرد وعلاقته بغيره من المواطنين في الدولة	١١٩
الفرد وعلاقته بالدولة	١٢٥
المواطن	١٣٦
رجل السياسة	١٣٨

الموضوع	الصفحة
الاحزاب السياسية	١٤٥
الطبقات الاجتماعية	١٥٩
سائر الجمعيات	١٦٧
المثل العليا وتطبيقها وتفاعل القوى السياسية	١٧٨

المبحث الخامس

السلطة والسلطان

المبحث الخامس :	١٨٥
السلطة والسلطان : (أصل السلطة وتكوينها واركائها - السيادة القومية وسيادة الشعب - وظائف السيادة وتطورها وتشعبها اليوم)	
أهم مراجع المبحث الخامس	١٨٧
أصل السلطة وتكوينها واركائها	١٨٩
السيادة القومية وسيادة الشعب	١٩٦
وظائف السيادة وتطورها وتشعبها اليوم	٢٠٠

المبحث السادس الثورات

المبحث السادس :	٢٠٧
الثورات : (أسبابها وقوانينها ومنطقها - المثل العليا التي ترمى إليها - الثورة المصرية ومثلها العليا)	
أهم مراجع المبحث السادس	٢٠٩
أسبابها وقوانينها ومنطقها	٢١١
المثل العليا التي ترمى إليها الثورة	٢٢٥
الثورة المصرية ومثلها العليا	٢٣٠

المبحث السابع التيارات السياسية الداخلية

المبحث السابع :	٢٣٩
التيارات السياسية الداخلية : (نظم الحكم وأهدافه في ظل الديمقراطية والدكتاتورية - النظام السياسي الأمريكي - النظام السياسي الانكليزي - النظام السياسي الفرنسي - النظام السياسي الرومي)	

الموضوع	الصفحة
أهم مراجع المبحث السابع	٢٤١
نظم الحكم وأهدافه في ظل الديمقراطية والديمقراطية	٢٤٤
النظام السياسي الأمريكي	٢٥٧
النظام السياسي الانكليزي	٢٦٦
النظام السياسي الفرنسي	٢٧٢
النظام السياسي الروسي	٢٧٩

المبحث الثامن

التيارات السياسية الخارجية

المبحث الثامن :	٢٨٩
التيارات السياسية الخارجية : (النشاط السياسي الدولي والتسلط - تنافس الامبراطوريات الكبرى - فلسفة السلام والحرب وحقوق الانسان الدولية) .	
أهم مراجع المبحث الثامن	٢٩١
النشاط الدولي السياسي .	٢٩٦
التنافس العالمي والامبراطوريات الكبرى	٣١٣
فلسفة السلام والحرب وحقوق الانسان الدولية	٣٢٦

المبحث التاسع

الرأى العام والدعاية

المبحث التاسع :	٣٣٧
الرأى العام والدعاية : (ماذا يعنى بالدعاية - أهم أنواع الدعاية - أثرها فى ميدان السياسة) .	
أهم مراجع المبحث التاسع	٣٣٩
ماذا يعنى بالدعاية	٣٤٠
أهم أنواع الدعاية	٣٥٤
أثر الدعاية فى ميدان السياسة	٣٦٤
فهرس الكتاب	٣٦٩
تصويب	٣٧٦
أهم بحوث وكتب المؤلف بالعربية والفرنسية	٣٧٨

تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨	١٤	التيارات السياسية: الداخلية	التيارات السياسية الداخلية:
٣١	١٤	je suis donc je pense	je pense donc je suis
٩٨	٤	العصبة	العصبة
١٢٠	٢٢	تغنيمهم	تغنيمهم
١٢١	٢٢	مباشراته	مباشراته
١٣٠	١٨	كليمنسور	كليمنسو
١٣٢	١٨	تضفي	يضفي
١٤٠	١٨	«الاله عطش»	«الالهة عطشى»
١٤١	٢١	بول ريتو	بول رينو
١٤٢	٢	١٩٤	١٩٤٠
١٤٢	٨	اكتاب	اكتاف
١٤٤	١٥	وتسكون	ولا تسكون
١٥٠	٣	المصاريف	المصايف
١٥٦	١٦	يولية سنة ١٩٥٣	يولية سنة ١٩٥٢
١٦٤	٢٠	فتيات	فتاة
١٨٩	٤	وظائف الشعب	وظائف السيادة
٢٣٣	٨	جزاء	جزءاً
٢٣٤	١٥	وتوجيهم	وتوجيهم
٢٥٠	١٨	التصدير	والتصدير

تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٥٦	١١	لدر	لدرء
٢٧٦	١٣	فيما في بعض	فيما بعد في بعض
٢٧٧	٥	حصل في ذلك	حصل ذلك في
٢٧٧	١٦	مندوبون	مندوبون
٢٩٧	١٠	نفسية	نفسية
٣٠٠	٣	يتفق عقلية	يتفق مع عقلية
٣٠٣	١١	من مصلحتها	من مصلحتها
٣٠٩	٧٠٦	اقتصاديا حديثا الجديد	اقتصاديا حديثا
٣١٨	٧	اطماعم	اطماعهم
٣٢٣	١١	معامدة	معاهدة
٣٢٦	٣	في الكرامة	مع الكرامة
٣٤٧	٦	شالمان	شارلمان
٣٥٩	٤	الحرب العالمية والثانية	الحرب العالمية الثانية

أهم بحوث وكتب المؤلف وهي :
في الملكية الصناعية ، والتشريع التجاري التكميلي ، والاقتصاد
والعلاقات السياسية الدولية ، والقانون العام ، وعلم السياسة

الكتب : —

- ١ — « مقدمة في الدراسات الاقتصادية من الناحية العملية » ، نشر في مايو
سنة ١٩٤٨ . ويقع في نحو ٥٠٠ صفحة .
- ٢ — « العلاقات السياسية الدولية في ضوء القوانين الدولي العام » ، نشر في
يونيه سنة ١٩٤٩ ، ويقع في نحو ٦٠٠ صفحة .
- ٣ — « الاتجاهات الاقتصادية والسياسية الحديثة » ، نشر في يونية سنة ١٩٥٠
ويقع في نحو ٤٠٠ صفحة .
- ٤ — « السياسة والحكم في ضوء الدساتير المقارنة » ، نشر في يونية سنة ١٩٥٢ ،
ويقع في نحو ٥٦٠ صفحة .
- ٥ — « بحوث في السياسة » ، نشر في يونية سنة ١٩٥٣ ، ويقع في نحو
٤٠٠ صفحة .

البحوث : —

- ١ — بحث في تنظيم الصناعة ومكافحة الغش في الشوكولاته في سويسرا
وما يحسن اتباعه عندنا .
- ٢ — بحث في تنظيم صناعة وتجارة ومنع غش الصابون في الخارج وفي مصر .
- ٣ — بحث في تنظيم تجارة وسوق الصوف في الخارج وفي مصر .

- ٤ - بحث في مكافحة الغش التجارى، ودراسة تحليلية لقوانين الغش التجارى في فرنسا وانجلترا وما يحسن اتباعه عندنا .
- ٥ - بحث في نظام المخازن العامة وتشريع سند المخزن في فرنسا وغيرها وما يحسن عمله في مصر .
- ٦ - بحث في نظم المخازن العامة المبردة من الناحيتين الاقتصادية والتشريعية مسترشدا بمخازن ميناء الهافر في فرنسا .
- ٧ - بحث في نظام السند الزراعى وأثره في تسهيل عمليات التسليف الزراعى في فرنسا وإمكان الأخذ بهذا النظام في مصر .
(وكل هذه البحوث نشرت تباعا من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٣٦ في مجلة التجارة والصناعة التى تصدرها وزارة التجارة والصناعة) وكانت مصلحة (وتقع جميعها في نحو ٥٦٠ صفحة) .
- ٨ - بحث في نظم التسليف الصناعى وتشريع رهن المحال التجارية والصناعية وقوانين التعاون الصناعى وإنشاء البنك الصناعى وإمكان الأخذ والعمل بهذا النظام في مصر .
- ٩ - بحث في سوق القمح وتقلبات أسعاره ونظم التسليف عليه في الخارج وسحب السند الزراعى على القمح المخزون في الخارج وإمكان العمل بهذا النظام في مصر .
- ١٠ - بحث في ضريبة الميراث وأهميتها وتطوراتها في الخارج وإمكان الأخذ بذلك في مصر .
- ١١ - بحث في مبادئ الملكية الادبية والفنية والصناعية في الخارج والعمل على إدخال هذه النظم في مصر .
(وكل هذه البحوث نشر تباعا ما بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٤٣ في مجلة الفرقة التجارية للقاهرة وتقع في نحو ٣٥٠ صفحة) .

١٢ — رسالة بالفرنسية بعنوان الضرائب في الاسلام — باريس سنة ١٩٣٠
وتقع في نحو ١٥٠ صفحة .

La Conception de l'Impot chez les Musulmans.

١٣ — بحث بالفرنسية في مكافحة بطالة الشباب المتعلمين في الخارج
وفي مصر نشر في مجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٢٧ ويقع في نحو
Le Chômage des Intellectuels en Egypte et ailleurs .
٢٧ صفحة .

« L Egypte Contemporaine »

١٤ — بحث بالفرنسية في البناء الاقتصادي لمصر
La Structure Economique de l'Egypte ونشر في مجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٣٨ ويقع في نحو
٣٠ صفحة .

١٥ — رسالة بالفرنسية أقيمت في المجمع العلمي المصري في نوفمبر سنة ١٩٥١
بعنوان « العلاقات الاقتصادية بين مصر وأوروبا من سنة ١٨٥٠ إلى
سنة ١٨٨٢ من واقع تقارير لم تنشر بعد لقناصل فرنسا في مصر في
ذلك العصر ونشرت بمجلة المجمع العلمي وتقع في ١٦ صفحة في المجلد
رقم ٤٣ دورة ١٩٥١ — ١٩٥٢ .

« Les Relations Economiques entre l'Egypte et l'Europe
de 1850 à 1882 d'Après les Rapports Inédits des
Consuls de France » Bulletin de l'Institut d'Egypte
T. XXXIV Session 1951 — 1952 — Le Caire.

١٦ — بحث بالفرنسية قدم إلى المؤتمر الدولي للعلوم السياسية الذي عقد في
لهاي برعاية اليونسكو في سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعنوان « إشترك المرأة
في الحياة السياسية في مصر » وطبعه المؤتمر في حينه لنشره . . . ويقع
في سبع صفحات .

« La Participation de la Femme à la Vie Politique
en Egypte » Congrès International des Sciences
politiques — La Haye — Septembre 1952 (U.N.E.S.C.O.)

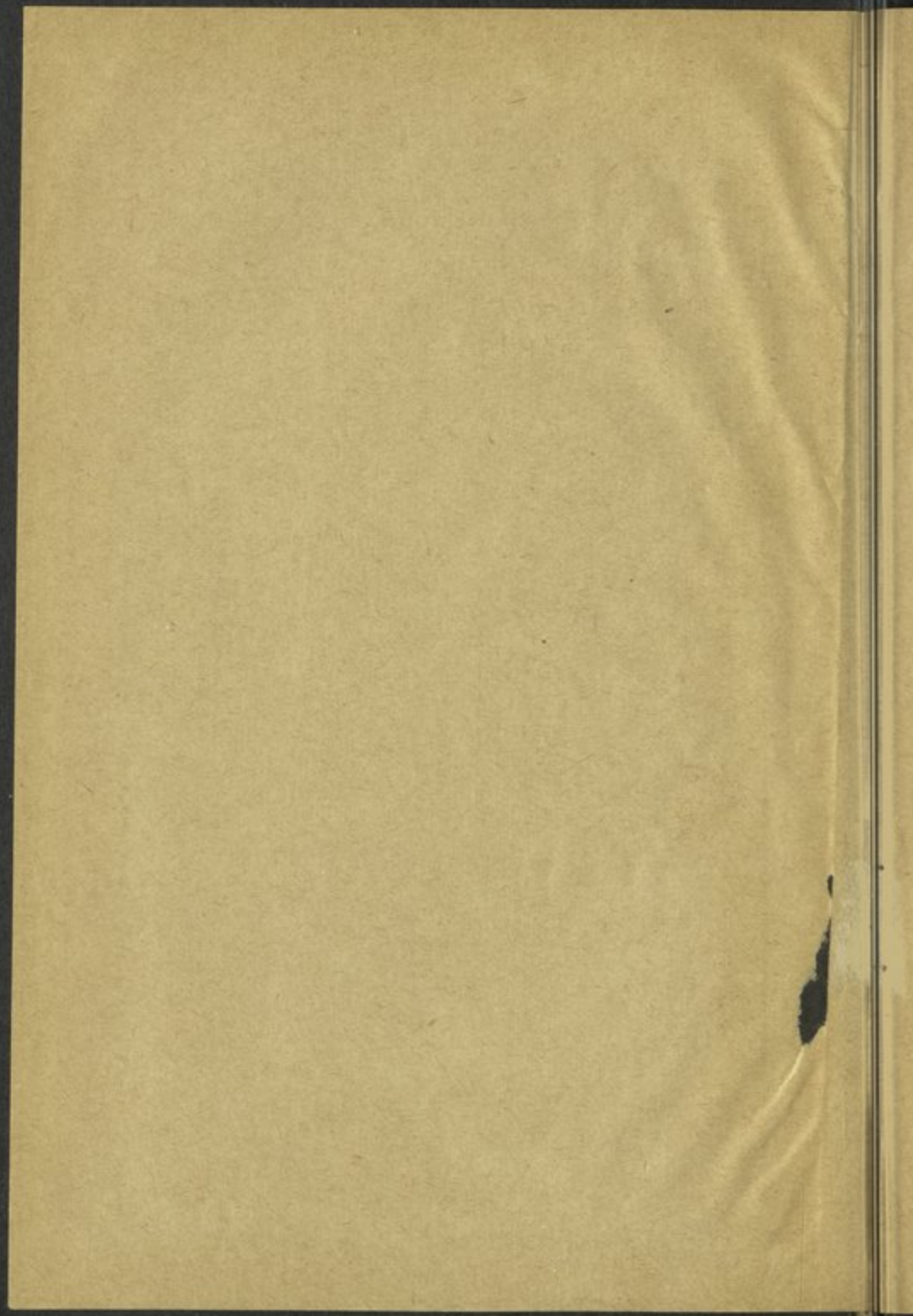
١٧ — بحث بالعربية والفرنسية قدم إلى الاجتماع العلبي الذي نظم في هيئة
مؤتمر بمعرفة هيئتي اليونسكو (U.N.E.S.C.O.) وجمعية الدراسات
الدولية، وعقد الاجتماع في أثينا في أكتوبر سنة ١٩٥٢ وهو بعنوان
« تدعيم الدستور المصري ليتمشى والاتجاهات الاقتصادية الحديثة »
ويقع في ١٧ صفة، ونشر بواسطة المؤتمر المذكور.

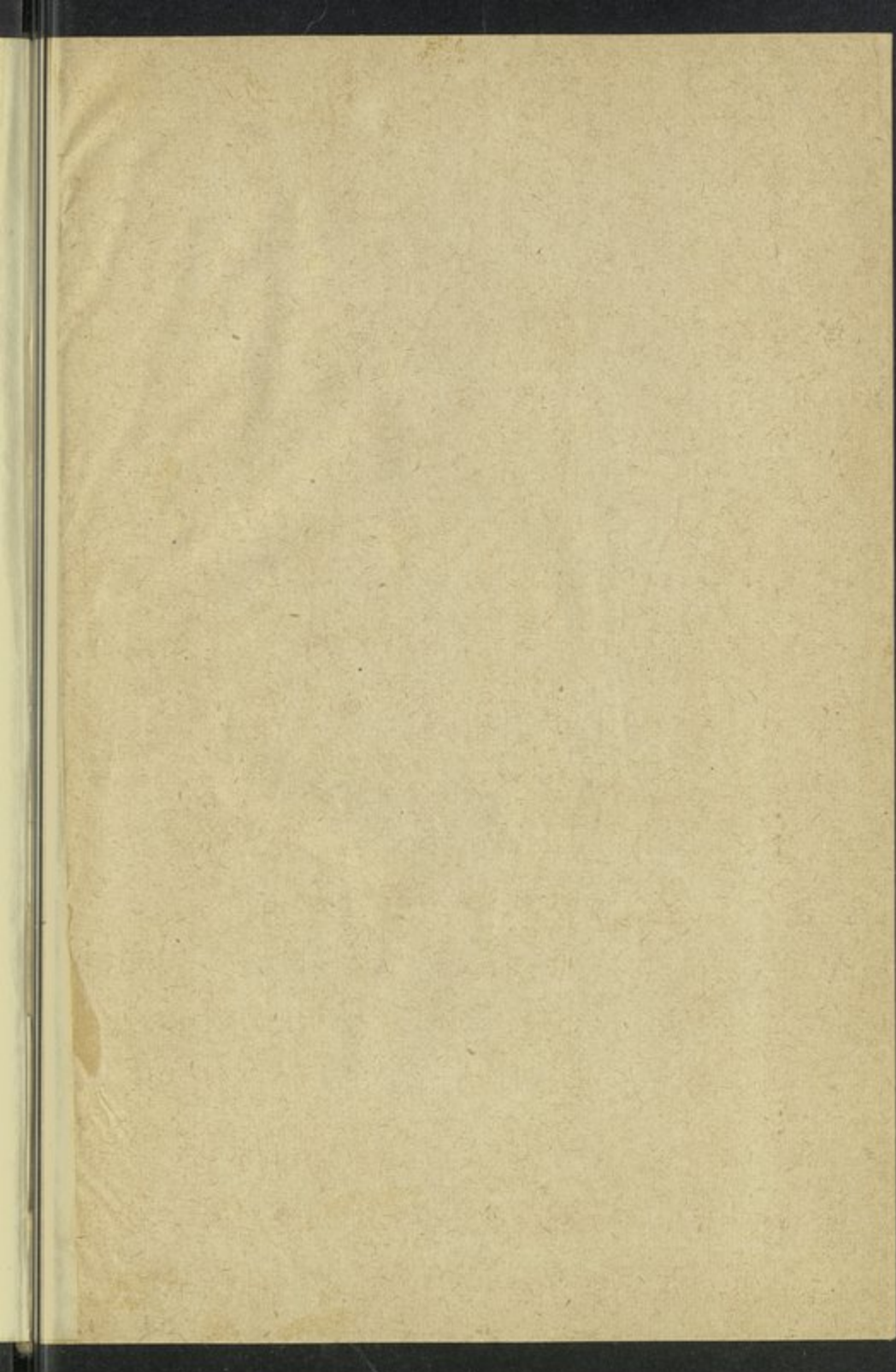
« L'Amendement de la Constitution Egyptienne
d'Après les Tendances Économique Modernes —
Symposium tenu à Athènes (Octobre 1952) organisé
par : L' (U.N.E.S.C.O.) et la Société d'Etudes
Internationales.

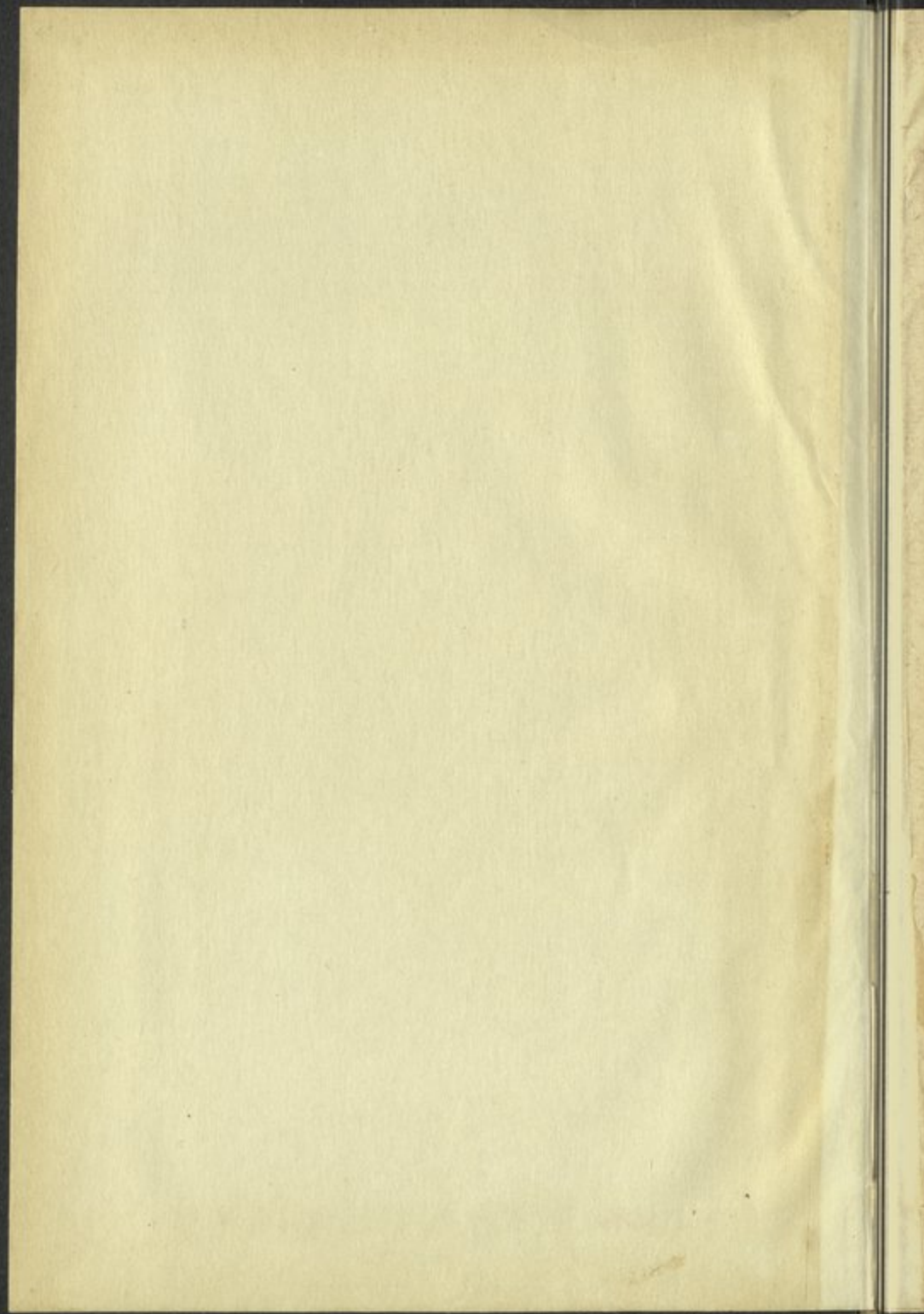
تم طبع هذا الكتاب بمطبعة العلوم

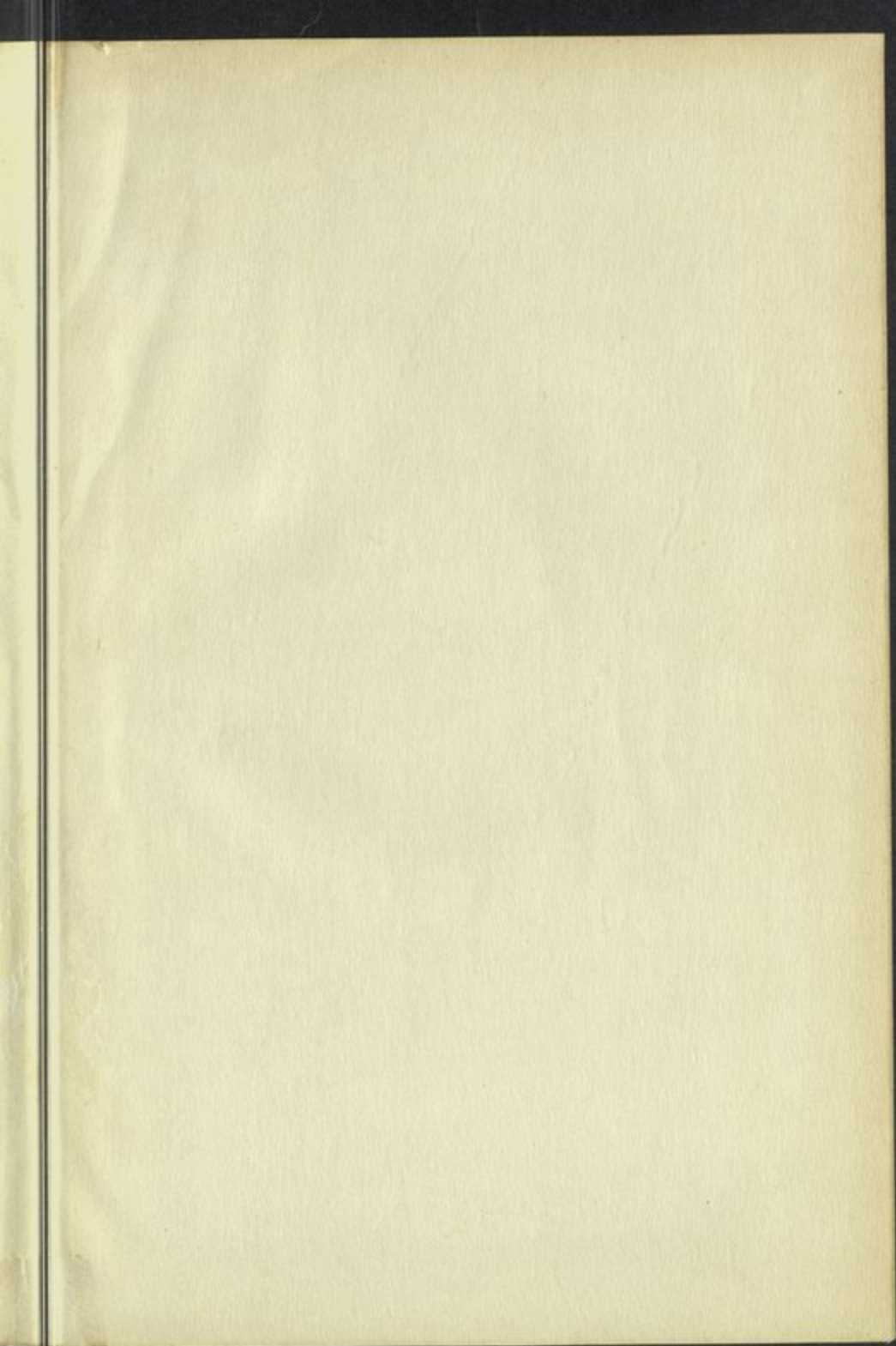
١٦٣ شارع الخليج المصرى

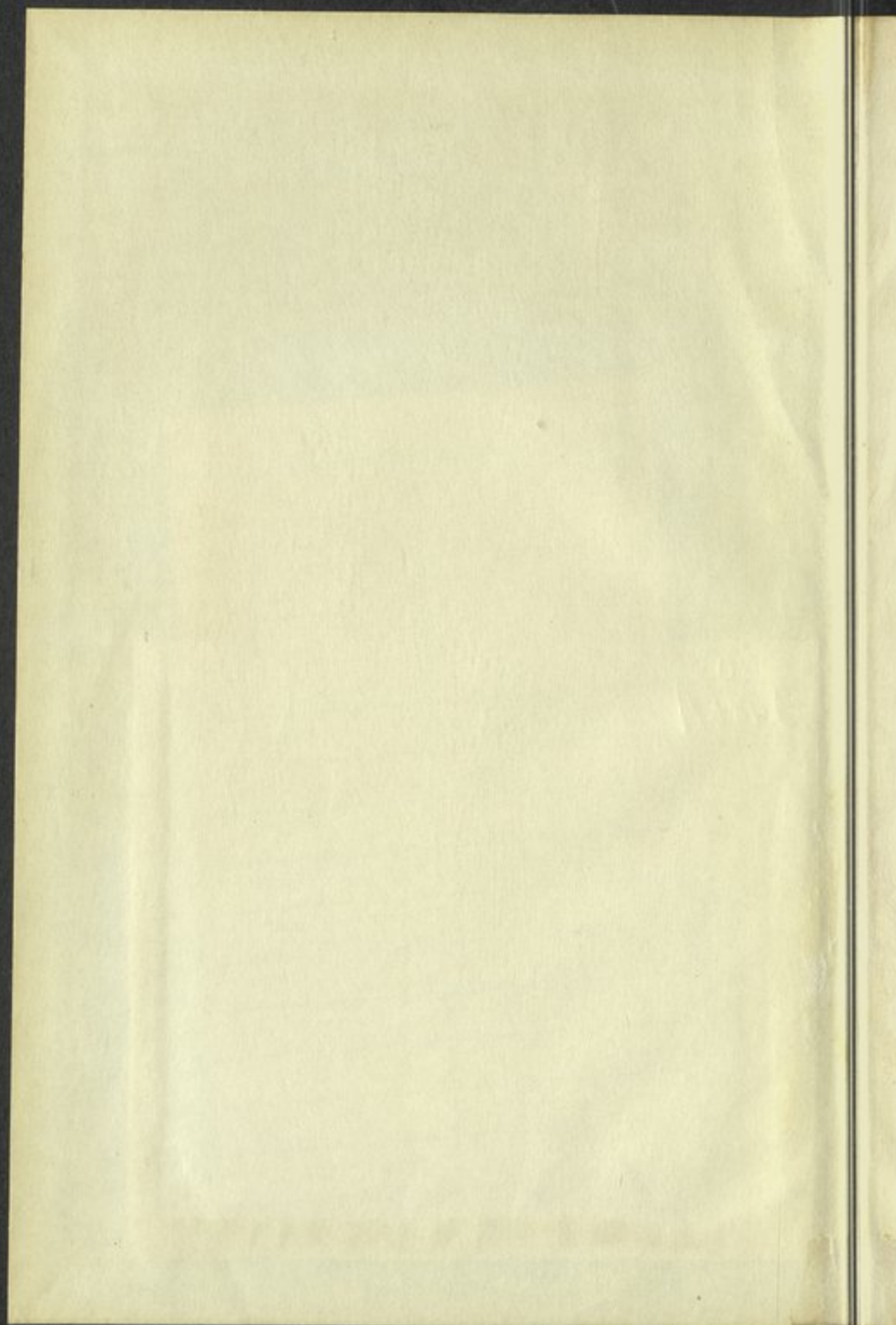
١ يونيه سنة ١٩٥٣











320:U48bA

العمري

بحوث في السياسة

61 222

320
U48bA

~~2 Feb 67~~

~~2 Mar 67~~



320:U48bA:c.1

العمرى، احمد سويلم

بحوث في السياسة

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01013311

